المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع

تاليف الدكتور
علي عبد الرازق جلبي
استاذ علم الاجتماع
كلية الاداب ـ جامعة الاسكندرية



المناهج الكمية والكيفية
في علم الاجتماع

تأليف الدكتور

علي عبد الرازق جلبي

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



ت: ٤٨٧٠١٦٣

كتاب

المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع

الدكتور: علي عبد الرازق جلبي

288 صفحة

11286-2012

978-977-273-692-8

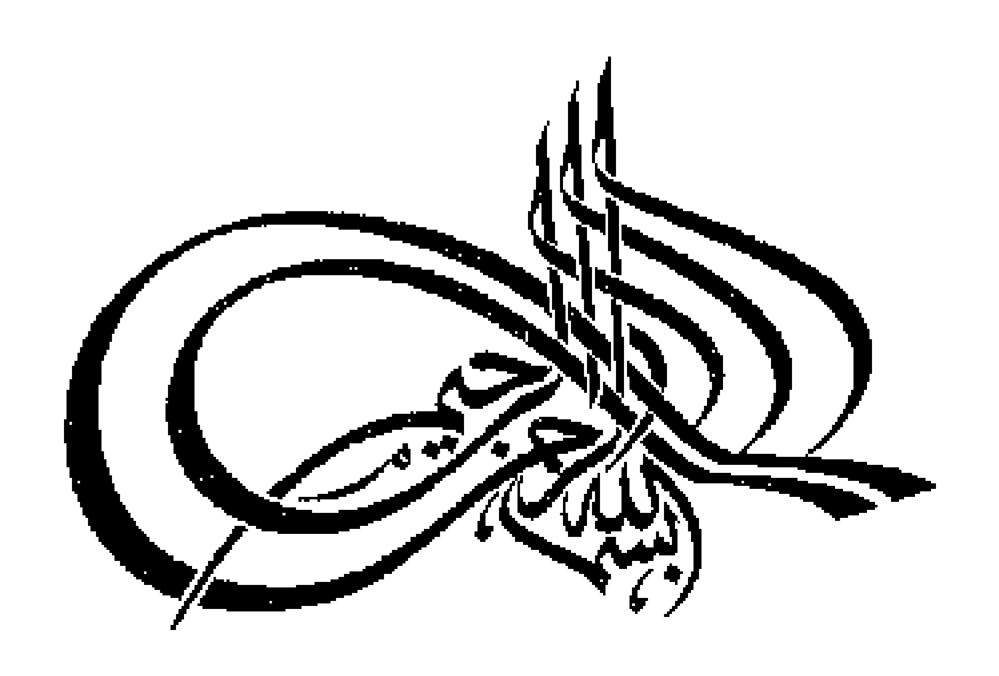
الإدارة: ٣٦ ش سوتير - الأزريطة - أمام كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

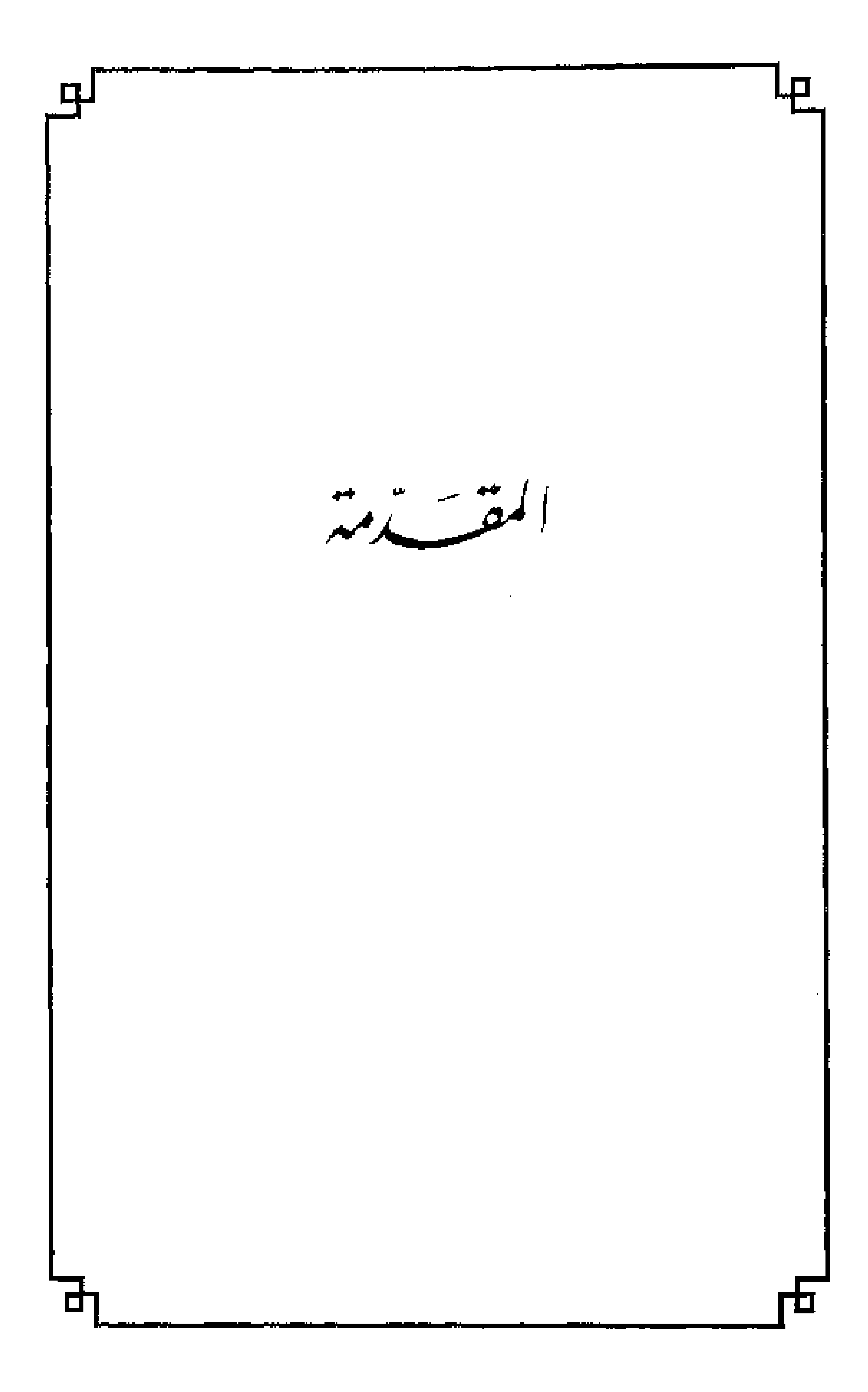
تليفون: 163 70 48 00203 فاكس: 454 30 48 00203

محمول: 913 1666 0122 002

الفرع: ٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - الإسكندرية
Email: darelmaarefa@gmall.com
d_maarefa@yahoo.com
Web site: www.darelmaarefa.com




بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

مقدمة

عندما نشر أميل دوركايم كتابه عن «قواعد المنهج في علم الاجتماع»[1] في بداية القرن الماضي لم تكن الكتابات عن المنهج في علم الاجتماع قد أخذت هذا الشكل المستقل والمركز حول المنهج كما قدمه دوركايم، بمثل ما جاء في كتابات رواد علم الاجتماع من أمثال أوجست وكومت في كتابه الفلسفة الوضعية وكتاب المقدمة عند ابن خلدون. وقد ساعد هذا التركيز من جانب أميل دوركايم على تطوير قواعد المنهج في علم الاجتماع خاصة الملاحظة، والمقارنة والتفرقة بين الظواهر السليمة والمعتلة وتفسيرها. وقد تسارع تطور المنهج في علم الاجتماع بعد ذلك، وظهر التميز واضحاً بين المدخل الوصفي (الكمي)، والمدخل التفسيري (الكيفي). وأخذ البحث في علم الاجتماع يتردد بين استخدام المنهج التجريبي والمنهج التاريخي المقارن واكتسبت طرق البحث الكمي في علم الاجتماع، وخاصة المسح الاجتماعي، والقياس الاجتماعي وتحليل المضمون، وغيرها شهره واسعة، واحتلت أدوات البحث الكمي مثل الاستبيان والمقابلة المقننة مكانة واضحة وسيطرة كاملة على فكر الباحثين في علم الاجتماع، ثم أخذت الأنظار تنصرف على استحياء نحو البحث الكيفي في علم الاجتماع، وتوظيف التاريخ في بحوث علم الاجتماع، والاستعانة بطرق دراسة الحالة والسيرة الذاتية وغيرها في هذا الصدد.

ولم تتوقف مسيرة التطور في مناهج البحث في علم الاجتماع، وإنما بدأت انطلاقة جديدة خاصة بعد أن نشر أنتوني جيدنز كتابه عن القواعد الجديدة للمنهج في علم الاجتماع عام (١٩٩٣)[2]، وظهر على ساحة المنهج في علم الاجتماع مجموعة جديدة من طرق البحث الكيفي، مثل تحليل المحادثة وتحليل الخطاب، وجماعة المناقشة البؤرية، أضف إلى ذلك مجموعة أخرى من أدوات جمع البيانات الكيفية، لم تكن معروفة من قبل، مثل المدونات. وفي المقابل كان هناك الجديد في طرق البحث الكمي، مثل طريقة دلفي،

(١) ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية، إعداد الترجمة دكتور/ السيد محمد بدوي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١.

(٢) ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية، محمد محي الدين، المركز القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة، ٢٠١١.

والمؤشرات الاجتماعية، وأدوات جمع البيانات الكمية مثل استخدام البريد الإلكتروني في جمع البيانات، وكان من المنطقي عند الكتابة باللغة العربية عن مناهج علم الاجتماع في الألفية الثالثة أن نسلط الضوء على هذا التطور والتجديد في منهج علم الاجتماع ولذلك جاء كتاب المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع، ليضم تسع فصول. وثلاث أبواب، تناول الباب الأول أصول المنهج في البحث الاجتماعي، من حيث المفهومات الأساسية (الفصل الأول) والأصول الفكرية والتاريخية (الفصل الثاني)، واخلاقيات البحث الاجتماعي (الفصل الثالث)، والأسس النظرية للمناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع (الفصل الرابع)، أما الباب الثاني، فيضم المناهج والطرق الكمية في البحث الاجتماعي، حيث يتناول الفصل الخامس (المنهج التجريبي) ويعالج الفصل السادس (طرق البحث الكمي) ويدور الباب الثالث حول المناهج والطرق الكيفية في البحث الاجتماعي، ويشمل الفصل السابع تناول للمنهج التاريخي المقارن، والفصل الثامن يدور حول الطرق الكيفية في البحث الاجتماعي، أما الفصل التاسع والأخير فقد خصص لأدوات جمع البيانات الكمية والكيفية في البحث الاجتماعي.

وأمل أن يضيف ما جاء في الكتاب من معلومات إلى ما هو متاح من أفكار في المكتبة العربية حول منهج علم الاجتماع، ويسد ثغرة في هذا الصدد.

والواقع أن فكرة الكتاب عرضها الأستاذ/ محمد صابر عبد الكريم، وأثنى عليها الأستاذ/ صابر عبد الكريم صاحب دار المعرفة الجامعية، والجهد الذي بذل في إخراج الكتاب تحمله الأستاذ/ سامح سعد، فلهم مني جميعاً كل الشكر والامتنان.

والله الموفق إلى ما فيه الخير

ابريل ٢٠١٣

علي عبد الرازق جلبي

الباب الأول

أصول منهج البحث الاجتماعي

- **الفصل الأول**

  المفهومات الأساسية في البحث الاجتماعي

- **الفصل الثاني**

  الأصول الفكرية والتاريخية لمناهج البحث الاجتماعي

- **الفصل الثالث**

  أخلاقيات البحث الاجتماعي

- **الفصل الرابع**

  الأسس النظرية للمناهج الكمية والكيفية في البحث الاجتماعي

الفصل الأول

المفهومات الأساسية في البحث الاجتماعي

- أولاً- مفهومات أساسية في الوصول إلى المعرفة
- ثانياً- مفهومات أساسية في التعبير عن المعرفة

الفصل الأول

المفهومات الأساسية في البحث الاجتماعي

تمهيد:

من البديهي ونحن نبدأ الحديث عن البحث الاجتماعي أن نعرض لمجموعة المفهومات الأساسية التي يزخر بها تراث البحث الاجتماعي وأدبياته، بحيث يستند هذا العرض إلى مبدأين، الأول أن الغالبية من هذه المفهومات قد استخدمت بطرق مختلفة، تأثر ذلك بموقف المؤلف ومجالات اهتمامه واتجاهه الفكري وتخصصه في فرع أواخر من فروع العلم الاجتماعي. والثاني، أن هذه المفهومات ليست منفصلة عن غيرها من مفهومات، وتقف ككيان قائم بذاته، وإنما تكون مع غيرها أطر تصوريه، وتمثل جزءا من كل وقد تشكل في النهاية واحد أواخر من المداخل النظرية في العلم الاجتماعي. والواقع أن الهدف من تناول هذه المجموعة الأساسية من مفهومات البحث الاجتماعي في البداية فيه تجنب لما قد يعوق عرض وتحليل كل ما يتعلق بالبحث الاجتماعي من أفكار ومناقشات والتوقف لتوضيح وشرح ماذا نقصد بهذا المفهوم أو غيره، وما قد يترتب علي ذلك من قطع التسلسل المنطقي في عرض الأفكار. وربما كان من المناسب تسهيلا للفهم أن يستند عرض هذه المفهومات الأساسية في البحث الاجتماعي إلى التصنيف الذي يميز في هذه المفهومات بين مجموعتين، الأولى مجموعة المفهومات التي يستعين بها القائم بالبحث الاجتماعي في الوصول إلى معرفته العلمية، وتضم مفهومات البحث الاجتماعي وتصميم البحث الاجتماعي، ومناهج البحث الاجتماعي وطرق دراسة المجتمع، وأدوات جمع البيانات وتشمل المجموعة الثانية مجموعة مفهومات؛ النظرية والقانون العلمي وفروض البحث الاجتماعي والمفاهيم العلمية. وبناء علي ما سبق تم

تقسيم الفصل إلي :

أولاً: مجموعة المفهومات الأساسية كوسائل للتوصل إلى المعرفة في البحث الاجتماعي.

ثانياً: مجموعة المفهومات الأساسية كوسائل للتعبير عن المعرفة في البحث الاجتماعي.

أولاً: مفهومات أساسية والوصول إلى المعرفة:

(أ) البحث الاجتماعي Social research:

يمدنا تراث البحث الاجتماعي أو مختلف الكتابات التي تحت أيدينا وتدور حول موضوع البحث الاجتماعي، بالإجابات التي نحتاج إليها علي العديد من التساؤلات. والواقع ونحن بصدد تحديد معني البحث الاجتماعي، يمكن أن نميز في هذه الكتابات بين مجموعتين من المحاولات، مجموعة تهتم بتحديد معني بسيط للبحث وأخرى تسهم في تحديد معنى علمي دقيق للبحث ، وتتلخص المحاولة الأولي في القول بأن عملية البحث تتم في أبسط صورها في حياتنا اليومية بأكثر من مظهر وشكل، فعندما تصادفنا بعض المشكلات ونحاول الوصول إلي حلول لها بطريقة أو بأخرى، فإننا في هذه الحالة نقوم بعملية لا تختلف في شكلها عن عملية البحث الاجتماعي. وتزداد قدرتنا علي حل هذه المشاكل اليومية كلما زادت وتعددت المواقف التي تجابهها وتطلبت منا البحث عن حل لها – وهكذا. وبالمثل يعتبر البحث بهذا المعني البسيط محاولة لحل مشكلة، وبقدر زيادة المواقف المشكلة التي تحتاج إلي بحث تنمو قدرتنا علي إجراء البحث والتوصل إلي حلول سليمة ما أمكن ذلك.

أما محولة تحديد معني دقيق للبحث، فتتلخص في قول البعض: بأن البحث عبارة عن «عملية تقص أو فحص دقيقة للوصول إلي حقائق أو قواعد عامة والتحقق منها». أو في قول البعض الآخر أن البحث عبارة عن «نشاط إنساني مقصود وموجه نحو تحقيق غايات أو أهداف معينة سواء كان هذا النشاط يتم

عن وعي أو قصد أو بدون وعي أو قصد». علي أنه يمكن أن نستنتج من هذه المحاولات لتحديد معني دقيق للبحث ما يلي: أن البحث عبارة عن نشاط إنساني يأخذ صورة التقصي أو الفحص الدقيق بهدف التوصل إلى حقائق أو قواعد عامة مثل الفروض، أو إلى تحقيق غايات أو أهداف (مثل حل المشكلات) وهو نشاط قد يتم عن وعي وقصد، مثل التجارب العلمية أو عن غير وعي وقصد مثل (الملاحظات العابرة التي يجريها الباحثون وتؤدي إلى اكتشاف علمية، وهذا ما حدث مع نيوتن عندنا اكتشف قانون الجاذبية الأرضية من ملاحظته العابرة لسقوط التفاحة علي الأرض).

والواقع أن تحديد معني البحث علي النحو السابق، ينطوي علي إشارة إلى بعض الشروط التي يجب أن تتوافر في هذا النوع من النشاط الإنساني، من أهمها ضرورة أن يتسم هذا النشاط بالدقة والحياد وعدم التحيز والالتزام بقواعد المنهج والموضوعية والوضوح والبساطة؛ وهي شروط يجب أن يلتزم بها كل من يحاول القيام بمثل هذا النشاط الإنساني، حتي يحتفظ لنفسه بالفارق الذي يميز الباحث العلمي عن رجل الشارع وكل من يقوم بنشاط إنساني عادي. إذ لا يتصور أن يكون الباحث في نشاطه الإنساني الذي يحاول به تقصي الحقائق غير دقيق أو ينحاز إلى أحد الاتجاهات ويتبع قواعد منهجية غير مستخدمة في مجال البحث العلمي أو يكون غير واضح أو ذاتي في كل ما يقوم به من أفعال في هذا الصدد.

كما تنطوي محاولات التعريف السابقة لمعني البحث أيضاً علي تحديد للوظائف التي يهدف البحث إلى القيام بها أو انجازها، فالبحث قد يهدف إلى الإجابة عن تساؤل واحد أو مجموعة تساؤلات أو يحاول وصف ظاهرة أو صياغة وبلورة فروض علمية أو قضايا تعميمه أو قوانين؛ ومن ناحية أخري قد يتركز البحث في التوصل إلى حل لمشكلة قائمة.

وكان من نتيجة هذا التحديد لوظائف البحث أن ظهرت بين مجموعة الكتابات التي تناولت فكرة البحث بالتوضيح، محاولة لتقسيم أو تصنيف

البحوث إلى أنواع متباينة. من أهميها محاولة تصنيف البحوث إلى بحوث أساسية Basic Research وبحوث تطبيقية Aplied Research . يهدف النوع الأول إلى المعرفة لمجرد المعرفة أو إلى الوصول إلى معلومات علمية معينة، مثل البحث الذي يحاول الإجابة علي سؤال أو التحقق من فرض من الفروض العلمية أو التوصل إلى قضية تعميمية أو ما إليها؛ ويهدف النوع الثاني من البحوث إلى توفير المعرفة لصالح المجتمع وحل مشاكله. ولكن ليس معني هذا أن هذين النوعين من البحوث يعارض كل منهما الآخر، أو أن أحدهما يفضل الآخر. وإنما قد يفيد البحث الأساسي في إلقاء الضوء علي مشكلة واقعية، أو تستفيد من البحث التطبيقي الذي يصل إلى الحل المناسب لمشكلة معينة، في صياغة فرض علمي من الفروض التي يهتم البحث الأساسي بالتحقق منها. كما أنا لبحث الأساسي يهدف إلى توصيل نتائجه إلى الآخرين حتى يمكن الإفادة منها في بحوث أخري أو في حل مشكلات واقعية. وهذا معناه أنه لا أساس من الصحة لقول البعض أنه في البحث الأساسي يكون الاهتمام مباشرة بالوصول إلى المعلومات والحقائق العلمية، مما يستتبعه عدم اهتمام الباحث بالاستخدامات التي ستوظف فيها هذه المعلومات. ومن ثم فإن تمييزهم بين النوعين من البحوث، البحث الأساسي من ناحية والبحث التطبيقي من ناحية أخري، ليس له ما يبرره. لأننا هنا قد نتساءل هل حقيقة أن البحث الذي يهتم بالمعلومات لا ينطوي علي أهداف أخري غير الرغبة في الوصول إلى المعلومات؟ وللإجابة علي ذلك نأخذ مثلاً، حالة الباحث الذي يدرس السلوك الانتخابي لكي يكشف افتراضاً لماذا لا يقدم معظم أولئك الذين لهم حق التصويت علي التصويت بالفعل. ويصرح مثل هذا الباحث أنه لا يقصد القيام بأي عمل مهما كان لكي يؤثر علي السلوك الانتخابي Voting، وإنما يريد فقط أن يفهم هذا السلوك فما الذي يحدث عندما يكتمل بحثه؟ أحد أمرين، فهو إما أن يقوم بتوصيل نتائجه إلى الآخرين أو قد لا يوصلها. وإذا لم يقم بتوصيل نتاجه إلى أحد، فإن هذا البحث لا يكون علمياً، لأن العلم يعد نظاماً اجتماعياً ولا يمكن أن تكتب له الاستمرارية والنجاح إذا تغاضت البحوث عن توصيل نتائجها للآخرين. فالعلم يعد بالضرورة شيئاً عاماً، وإن كان هذا ليس

بالأمر النمطي ذلك لأن الباحث يحتمل كثيراً أن لا ينشر نتائجه أو أن يقوم بدمج هذه النتائج في بحثه التالي. وهذه حقيقة لا شك فيها، إن للبحث الذي يهتم بالمعلومات هدفاً واضحاً – هذا فضلاً عن أنه طالما كان الباحث عالماً، فإنه يريد أن يمدنا بالمعلومات الدقيقة (كأدوات ووسائل كافية أو فعالة efficient instru-ment) من أجل بحوث مستقبلية. وتتمثل مشكلته إذن في اختيار أكثر الأدوات كفاءة وملائمة، من المتوافر لديه لكي تكون دعامة لتحل مجموعة معينة من المشاكل، ويكون الهدف تيسير حلها.

وإذن فإن البحث الذي يهتم بجمع المعلومات، مثله مثل كل البحوث الأخرى، في أن له هدف، وهدفه علمي في طبيعته، ولكن هذا لا يؤثر في الحقيقة القائلة بأنه بحث علمي. والبحث لا يكون أساسياً إلى الحد الذي يكون بعيداً عن الاهتمام بالتطبيق وإنما إلى الحد الذي يكون التطبيق الذي يهتم به تطبيقاً علمياً.

ولم تغفل هذه المحاولات وغيرها مما اهتمت بتحديد معني البحث وشروطه ووظائفه وأهدافه، عملية تحديد الخطوات التي يمكن أن يمر بها البحث، وهي تنحصر في الآتي:

- اختيار مشكلة البحث وتحليلها إلى عناصرها أو بلورتها.
- تحديد البيانات المطلوبة والتأكد من إمكانية الحصول عليها.
- جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها.
- إعداد تقرير نهائي للبحث.[1]

(ب) تصميم البحث Designing Research:

نحاول فيما يلي توضيح معني التصميم من خلال عملية المماثلة، فنقول أن المهندس المعماري architect يصمم بناء المنزل؛ وفي تصميم المنزل، يأخذ المهندس في اعتباره كل قرار يكون من الواجب عليه اتخاذه في عملية تشييد البناء، كالقرار المتعلق بحجم المبني، وعدد الحجرات، والمواد التي تبني منها؛ وهو يفعل كل ذلك قبل أن يبدأ عملية التشييد الفعلية وهو يشرع أو يبدأ في هذا الطريق لأنه يرغب في تصور الصورة الكلية أو صورة ذلك البناء كله قبل

أن يبدأ في تشييد أي جزء منه، وبواسطة هذه الصورة يمكنه أن يصحح الأخطاء ويدخل التحسينات، أو التعديلات قبل أن يبدأ البناء. «ويصمم» معناها يضع خطة، ولذلك كان التصميم عملية لاتخاذ القرار قبل أن يتحقق الموقف الذي سنفذ فيه القرارات، وهي عملية توقع مقصودة موجهة نحو إيجاد موقف متوقع يخضع للضبط والتحكم.

وتطبيق هذه الأفكار علي البحث ليس بالأمر الصعب فقبل أن نجري بحثنا وإذا توقعنا كل مشكلة بحث وقرنا ما نفعله مسبقاً، سنزيد حينئذ فرصتنا للتحكم في إجراء البحث.

ولا يستطيع المهندس المعماري أن يحتفظ بكل قراراته في ذهنه، وحتى إذا استطاع، فقد تواجهه صعوبة تصور ارتباط كل هذه القرارات ببعضها. ونتيجة لذلك، فإنه يسجل قراراته باستخدام الرموز والرسومات، وما إليها؛ بمعني أنه يسجل ويكتشف العلاقات المتداخلة بين قراراته، إما في صورة خطية أو بيانية، أو نموذجية تأملية- ويعتبر النموذج المعماري بمثابة تمثيل يوضع العلاقات المتداخلة بين كل القرارات التي اتخذت، وهكذا يسهل النموذج عملية التقييم الشاملة للخطة.

وبالمثل، يستطيع المصمم في العلم أن يسجل، باستخدام الرموز مختلف قرارات البحث التي يتخذها، ويطلق علي هذا التصور أو البناء الرمزي الذي يتكون من مفاهيم وتصورات، نموذج البحث، أو إستراتيجية البحث، أو خطته أو تصميمه. (٢)

(جـ) مناهج البحث الاجتماعي Social Research Methods:

الواقع أننا لو أمعنا النظر فيما توفر تحت يدنا من كتابات في هذا الميدان، نلاحظ أن هناك عدة تعريفات ظهرت للمنهج منها:

إن المنهج مجرد أسلوب يسير علي نهجه الباحث لكي يحقق الهدف من بحثه كأن يجد إجابة مناسبة للسؤال الذي يطرحه، أو يستطيع التحقق من الفرض الذي يبدأ به بحثه. وفي قول آخر يحدد المنهج بأنه عبارة عن مجموعة

من الأسس والقواعد والخطوات المنهجية التي يستعين بها البحث في تنظيم النشاط الإنساني الذي يقوم به من أجل التقصي عن الحقائق العلمية أو الفحص الدقيق لها.

وفي تعريف آخر، يعتبر المنهج بمثابة الإستراتيجية العامة أو الخطة العامة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه. كما نجد تحديداً أخير للمنهج يصفه بأنه الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد التي تهيمن علي سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها من كل هذه التعريفات، إن المنهج عبارة عن أسلوب أو تنظيم أو إستراتيجية أو خطة عامة تعتمد علي مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات يستفاد منها في تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي.

ولذلك ينبغي أن نوضح أيضاً المقصود بخطوات المنهج أو قواعده علي حد تعبير بعض العلماء من أمثال اميل دور كايم، وبغض النظر عما يمكن أن يواجهنا من اختلافات بين الكتابات المتباينة في تحديد خطوات المنهج وقواعده، فإن المتفق عليه في هذا الصدد أنه إذا كانت الحقائق العلمية في حاجة إلى طريقة للتنقيب عنها أو ملاحظتها أو وصفها أو قياسها فإن التنقيب أو الملاحظة أو القياس تعتبر دعامة أو خطوة أولي من خطوات المنهج. كما أنه إذا كانت هذه الحقائق تتطلب بعد ذلك وتفرض علي الباحث ضرورة التدخل للتصنيف والترتيب حتى يستطيع أن يحدد جوانب التشابه والاختلاف فيما بينها، فإنه يمكن اعتبار عمليات التصنيف وترتيب الحقائق دعامة أخري أو خطوة ثانية من خطوات البحث. وإذا تمكن بعد ذلك من استخلاص نتيجة عامة من هذه الحقائق المصنفة والمرتبة وصياغة بعض القضايا التي تفيد في وصف تكرار الحقائق بصورة يمكن تطبيقها علي كل الظواهر المتشابهة أو بلورة تعميم أو قانون علمي، فإنه يمكن اعتبار عملية التعميم هذه بمثابة قاعدة أخري من قواعد المنهج أو خطواته.

والشيء الملحوظ أيضاً من هذه الحقائق أن المنهج يمتاز بخواص ومميزات إذا كان بعضها لا يختلف عن خواص أو شروط ومميزات العمل العلمي مثل الدقة والموضوعية والحياد في عمليات التنقيب والملاحظة والقياس والتصنيف والترتيب والتعميم وغيرها فإن هناك ميزة أخري وخاصية إضافية للمنهج هي أنه يطبع البحث أو العمل العلمي بطابعه ويؤثر من ناحية ثانية في انقسام المنهج وتميزه إلى أنواع فالمنهج يطبع البحث بطابعه ويلونه بلونه ويحدد وصفه وصفته علي هذا الأساس فإذا كان البحث يتطلب استخدام قواعد القياس فإنه لا يجد مفراً من أن يستعين في هذا الصدد بالمنهج التجريبي، الأمر الذي يكُسب هذا البحث بعد ذلك صفة التجريب، ويقال عنه بحث تجريبي. وإذا كان البحث يحتاج إلى الاستعانة بقواعد الوصف فقط فإنه يكتسب صفة الوصف، ويقال عنه بحث وصفي .. وإذا كان البحث يتطلب الاعتماد علي قواعد التنقيب عن الحقائق التاريخية فإنه لا يجد مناصاً من اللجوء إلى المنهج التاريخي مما يترتب عليه أن – يكتسب البحث الصفة التاريخية ويقال عنه إنه بحث تاريخي.

والأمر الواضح بعد ذلك أنه يمكن أن نميز في المنهج بين عدد من الأنواع، في مقدمتها، المنهج التجريبي والمنهج التاريخي وإذا جاز لنا أن نشير إلى بعض الحقائق التي تحدد الاختلاف بين هذين النوعين من المناهج، يمكن القول باختصار أن المنهج التجريبي هو المنهج الذي يدرس الظواهر الحاضرة أو الراهنة ويحاول التوصل إلى القوانين العامة أو العلاقات الثابتة بين الأشياء، معتمداً في ذلك علي الملاحظة والقياس والتجربة ومستهدفاً التعميم ويصوغ القوانين في صورة رياضية. أما المنهج التاريخي فهو الذي يدرس ظواهر الماضي فيقوم الباحث بالتنقيب عنها في وثائق التاريخ، لأنها ظواهر لا تقع مباشرة تحت الملاحظة ولا تتكرر مطلقاً علي نمط واحد، فيقوم المؤرخ بجمع الوثائق محاولاً التحقق منها بحيث يعتمد علي طريقتي التحليل والتركيب العقليتين وذلك كله بهدف البحث عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية، وكذلك بينها وبين الواقع الراهن.[٣]

(د) طرق دراسة المجتمع Research Techniques:

يمكن أن نستدل علي المقصود بالطرق وأنواعها وأهميتها من خلال ربطها بالمنهج كاستراتيجية أو خطة عامة أو مجموعة قواعد يستفاد منها في الوصول إلى المعرفة العلمية في أي عمل علمي ينطوي علي عدة خطوات هي التنقيب والتنسيق والتعميم، بحيث يمكن القول أنه إذا كان المنهج إستراتيجية فالطريقة تمثل تكتيكاً يظهر بوضوح في عمليات التنقيب والتنسيق والتعميم بحيث أنه إذا كان المنهج التجريبي كاستراتيجية يستخدم التجربة في عملية التنقيب ويعتمد علي القياس في تناول المتغيرات أو الظواهر موضوع التجريب، ويستعين بالفروض في ترتيب وتنسيق نتائج التجربة والقياس، فإنه يمكن القول عموماً أن القياس يمثل التكتيك أو الطريقة التي يعتمد عليها المنهج التجريبي في مختلف عملياته حتى يصل إلى التعميم أو النتائج العامة أو القانون، وإذا كان المنهج التاريخي - كاستراتيجية يعتمد علي الوثائق الشخصية والكتابات التاريخية بكافة صورها من خطابات ومذكرات وسير ذاتية وما إليها، في التنقيب عن الحقائق التاريخية ويستعين بعمليات التحليل والتركيب العقليين في ترتيب وتنسيق هذه الحقائق.. الخ، يمكن أن نعتبر تحليل الوثائق الشخصية بمثابة التكتيك أو الطريقة التي يستعين بها المنهج التاريخي في الوصول إلى العلاقات بين الظواهر التاريخية.. وهكذا. وبهذا المعني يتضح مدلول الطريقة كتكتيك من خلال ربطها بالمنهج كإستراتيجية. والواقع أنه يمكن أيضاً التمييز في الطرق بين أنواع مختلفة علي أساس ربطها أيضاً بالمنهج، ذلك أن عملية التنقيب كخطوة أولي في المنهج والتي تستند إلى طريقة في التنقيب، قد تتم من خلال الوصف الكيفي أو الكمي للحقائق أو من خلال القياس، ولما كانت عملية التنقيب من خلال الوصف الكمي يمكن أن تتم بواسطة تكتيكات المسح الاجتماعي وتحليل البيانات الجاهزة وتحليل المضمون أو الوصف الكيفي من خلال تكتيكات دراسة الحالة وتحليل الوثائق وكانت عملية التنقيب من خلال القياس في المنهج التجريبي، تتم بواسطة تكنيك القياس الاجتماعي أو قياس

المكانة أو قياس القيم أو قياس الاتجاهات فإنه يمكن اعتبار كل هذه التكنيكات وغيرها أنواعاً للطرق التي يستعين بها المنهج في الوصول إلى المعارف العلمية حول دراسة المجتمع. وتبدو أهمية هذه الطرق إذا علمنا أن كل تكتيك أو طريقة منها لها استخداماتها المحددة التي تفيد أكثر من غيرها في هذا المجال بحيث يمكن القول مثلاً أن المسح الاجتماعي كطريقة في دراسة المجتمع يفيد في الوصول إلى بيانات دقيقة منظمة تلقي الضوء علي الوضع الراهن لظاهرة اجتماعية أو نظام أو غيره وأن تحليل البيانات الجاهزة كطريقة في دراسة المجتمع تفيد أكثر من غيرها في التحقق من بعض الفروض حول ظواهر المجتمع أو استكمال مراحل بحثها أو في اختيار حالات الدراسة وهكذا.(٤)

(هـ) أدوات جمع البيانات Data Collection Tools:

وبإمكاننا أيضا أن نوضح المقصود بالأداة من خلال علاقتها بالمنهج والطريقة المستخدمة في دراسة واحد من موضوعات وظواهر المجتمع موضوع اهتمامنا، ذلك لأن المنهج كإستراتيجية والطريقة التي تفيده في الوصف أو القياس مثلاً، تستعين بالأدوات اللازمة في توفير بيانات الوصف أو القياس إذ يستعان مثلاً في المسح الاجتماعي بأدوات معينة في جمع بياناته، كما يستعان في القياس الاجتماعي بأدوات معينة أخري هي الاختبارات التي تساعد في الوصول إلى بيانات القياس وهكذا. ولذلك تحدد «الأداة» بأنها الوسيلة التي يلجأ إليها الباحث للحصول علي المعلومات والبيانات التي يتطلبها موضوع بحثه. فقد يجد الباحث الاجتماعي أن عليه أن يقوم بملاحظة الأنشطة التي ينشغل بها مجموعة من الأفراد أو لضروب التفاعل الاجتماعي مثلاً فيما بينهم أو قد يجد من الأفضل أن يقوم بإجراء مجموعة من المقابلات مع المبحوثين أو يقتنع أنه من المناسب وضع قائمة من الأسئلة يقوم بتوجيهها بنفسه إلى المبحوثين أو إرسالها لهم عن طريق البريد.. الخ الأمر الذي يمكن القول معه أن هذه الوسيلة في جمع البيانات تتنوع وتختلف بين الملاحظة والمقابلة والاستخبار بحيث تمثل هذه الأدوات الأنواع المعروفة في البحث الاجتماعي كأدوات لجمع البيانات، والتي

تمكن الباحث من الإجابة علي السؤال: بأي شيء سوف يستعين الباحث لحل مشكلة بحثه؟ ولكل نوع من هذه الأنواع من الأدوات متطلباته واستخداماته وتميزاته وعيوبه التي ينبغي أن نحيط علماً بها ونحن في سبيل الإلمام بكل ما يعنينا من قواعد تفيدنا في وضوح فهم المناهج وطرق دراسة المجتمع.

ومع هذا التنوع في أدوات البحث يمكن أن نشير إلى بعض العوامل التي تتدخل في اختيار أداة أو وسيلة جمع البيانات المناسبة وفي مقدمة هذه العوامل موضوع أو مشكلة البحث نفسه ونوع البيانات المطلوبة ومصادرها وكذلك منهجه وطريقته ثم أيضا طبيعة المجتمع المراد جمع بيانات منه وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والطبقية والثقافية ودرجة استعداد أفراده أو اكتراثهم وتعاونهم مع الباحثين. وتتدخل كذلك خبرة الباحث ودرايته بأدوات جمع البيانات وتدريبه علي استخدامها في انتقاء أداة البحث المناسبة، لأنه كلما تعمقت خبرته وتعددت ممارساته انتقي أفضل الأدوات وأكثرها ملائمة للبحث. كما تؤثر الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للبحث في انتقاء الأداة.

وتحتاج الأداة بعد انتقائها أن يتوافر فيها قدر من الدقة والصدق والثبات حتى تحقق الشروط اللازمة للأداة الصالحة للبحث، ولن تتحقق هذه الشروط للأداة المستخدمة في البحث إلا بعد إخضاعها لعدة إجراءات منها الاختبار المبدئي Pretest وحساب معدل ثبات ومعدل آخر للصدق قبل تعميم استخدام الأداة في البحث.(٥)

ثانياً- مفهومات أساسية والتعبير عن المعرفة العلمية

أ - النظرية Theory:

تتفق الكتابات التي اهتمت بمعالجة موضوع النظرية سواء تلك التي تتناول نظرية علم الاجتماع أو التي تحلل مناهج البحث الاجتماعي أو غيرها مما اهتم بتوضيح المصطلحات والمفهومات، فيما بينها في أنها قد ركزت علي وصف مكونات النظرية وتوضيح شروطها وإبراز خصائصها والكشف عن وظائفها.

١- إذ تعتبر النظرية بمثابة نسق استنباطي يتكون من مجموعة قضايا يحتل بعضها مكانة المقدمات أو المسلمات وتحتل بعضها الثاني مكانة الفروض ويحتل بعضها الثالث مكانة النتائج العامة أو التعميمات. بحيث تكون الفروض مستنتجة منطقياً من المسلمات. وتعد النتائج العامة والتعميمات. بمثابة نتائج مستنبطة من ما يتقدمها من فروض[٦]. أو في قول آخر، تعد النظرية بمثابة نسق يشتمل علي مفهومات وقضايا وتعميمات وقوانين مستخلصة من نتائج البحث حول الموضوع المدروس أو من الملاحظات الواعية[٧] أو تمثل النظرية إطاراً يتكون من حسابات صورية كالرموز والقواعد، ومن تفسير جوهري يصاغ في صورة قوانين ومقولات[٨].

٢- وينبغي أن يتوافر في مكونات النظرية المشار إليها سلفاً عدة شروط، بحيث يجب أن تكون المفهومات محددة بدقة، وأن تتسق القضايا المكونة لها ببعض مع البعض الآخر، وأن تصاغ في شكل يسهل اشتقاق التعميمات بطريقة استنباطية، وأن تكون هذه القضايا خاضعة للتحقق الإمبيريقي أو الاختبار في صور شواهد واقعية، وأن نجد تأييداً لها في هذه الوقائع الإمبيريقية.

٣- كما يجب أن تتسم مكونات النظرية بعدة خصائص. بحيث تصبح النظرية هي البناء الذي يجمع أشتات النتائج المبعثرة ويوحد بينها، ويضم قضايا خصيبة مثمرة تستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدي وتعميمات تطور من مجال المعرفة الحالية. وتشتق «هذه القضايا من الملاحظات والتعميمات، كما تصدر عن إحساس خفي خلاق يقفز وراء الأدلة والوقائع الملحوظة. وتتسم هذه القضايا المكونة للنظرية بأنها ليست نهائية أو صياغة استاتيكية ثابتة، وإنما هي قابلة باستمرار للتغير والمراجعة[٩]. وترتبط قضايا النظرية بالوقائع الإمبيريقية وفي نفس الوقت ترتبط بمصطلحات أخري قد تختلف عنها من بعض الجوانب والوظائف مثل المفاهيم والتطبيق والممارسة[١٠].

٤- وتقوم النظرية بعدة وظائف حيث أنها تسهم في مجال وصف الظواهر الاجتماعية باستخدام المفهومات والتعريفات، كما تفيد في تصنيف هذه الظواهر وتحليلها وتفسيرها استناداً إلى الفروض والتعميمات، كما يستفاد

من قوانين النظرية في تحقيق أهداف التنبؤ، الأمر الذي سنزيده إيضاحاً عند الحديث عن أهمية النظرية في البحث الاجتماعي.

ب- النظرية والقانون Theory and Social Law:

ولكن يجب أن نذكر أن النظرية برغم أنها قد تجد ما يدعمها استناداً إلى شواهد كثيرة يمكن البرهنة عليها، فلا يزال يعبر عنها في مصطلحات احتمالية أكثر من ربطها بالحقائق المبرهن عنها استنتاجاً والتي قد ثبتت صحتها في ظل ظروف معينة. وعندما يتم اختبار هذه الحقائق ويقبلها العلماء باعتبارها صحيحة وثابتة في ظل نفس الظروف ينظر إلى النظرية في هذه الحالة علي أنها قانون اجتماعي.

والقانون الاجتماعي كما عبر عنه كارل بيرسون (K. Pearson) عبارة عن اختزال عقلي يحل محل الوصف المطلوب للتتابع بين انطباعاتنا الحية. وهكذا، يعد القانون بالمعني العلمي أساساً نتاجاً للعقل الإنساني وليس له معني بمعزل عن الإنسان. فهو يدين بوجوده إلى القوة الخلاقة لعقل الإنسان. والواقع أنه من الصعب صياغة القوانين الاجتماعية لأن الحقائق يصعب قياسها. ومن الصعب كذلك قياس هذه الحقائق ليس لأنها فقط تفتقر إلى أدوات الدقة وإنما لأن الحقائق تتميز بالدينامية والتعقد. ولكي نقيس الحقيقة، يجب أن تكون هذه الحقيقة بسيطة ويجب النظر إلى هذه الحقيقة باعتبارها تظهر مرات كثيرة بنفس الصورة. ولكن الحقائق في العلوم السلوكية ليست بسيطة ولا يحتمل أن تكرر نفسها باستمرار بنفس النظام أو الصورة. كما تتميز الظواهر الاجتماعية أيضاً بأنها غير ثابتة ويصعب قياسها. وأكثر من ذلك أن التنسيق والنظام في ترتيب الحقائق أمر يصعب تحقيقه، مع أن هذه الحقائق تعد أساسية للقياس[١١].

جـ- الفروض والبحث الاجتماعي

Hypothesis and Social Research:

والملاحظ أن الشيء المشترك بين كثير من الكتابات التي عنيت بإلقاء الضوء علي الفروض، اهتمامها الواضح ببيان طبيعة الفرض العلمي ومصادره وأهميته أو قيمته:

١- عندما يجد الباحث أنه من الواجب عليه أن يختار من بين الخضم الهائل من الأحداث التي يلاحظها الحقائق المناسبة والجوهرية لتفسير المشكلة المدروسة بكفاءة؛ بمعني ضرورة أن يوضح العلاقات الجوهرية التي توجد بين العناصر المتباينة في إطار هذا الكل المعقد. فإنه قد يستعين في هذا البحث عن الحقائق ذات الدلالة بالخبرة السابقة، سواء كانت خبرته الخاصة أو خبرة الأخرين، حتى يستطيع أن يبرز تلك العوامل التي يشهد غيره أنها قد فسرت مواقف مماثلة في الماضي. علي أنه ليس من الضروري أن تكون هذه الخبرة لها صلة بميدان العلم فقد تكون هذه الخبرة مسجلة في إطار التراث - أو الكتابات الفلسفية أو في الفنون وغيرها من الميادين التخصصية- طالما تستطيع هذه الميادين أن تمدنا بشيء من الاستبصار عن الموقف موضوع الملاحظة. وعلي أساس من هذه الملاحظات قد تبني الفروض لتوضيح العلاقات بين الحقائق. كما قد تبني الفروض علي أساس الاحتمالات والتخمينات والحدس العميق، وعندما يشير الحدس الفذ إلى تفسير ممكن ومحتمل لفكرة حيوية ومحورية يمكن أن تصبح أساساً لبحث مثمر، فإنها تعد في هذه الحالة بمثابة فرضاً تفسيرياً أو إجرائياً.

٢- وبدون الفروض الإجرائية قد يجد الباحث أنه من الصعب عليه للغاية أو بالكاد والمجهد أو ما يضيع الوقت، أن يميز بين مجموعة العوامل المتفاعلة أمامه، ذلك لأن الفرض هو الذي يوجهه في عملية اختيار الحقائق المناسبة واللازمة لتفسير المشكلة التي يتناولها. كما أن الفرض ينقذه أيضا من أن يضل طريقه في خضم الحقائق البعيدة عن الموضوع أو عديمة الصلة به. ويمكن إيجاز قيمة الفروض الإجرائية وأهميتها فيما يلي:

يحدد الفرض محور اهتمام البحث، كما يساعد في تحديد الطريق أو الوجهة التي يسير فيها، وفي رسم حدود الميدان المخصص للبحث عن طريق تمييز الحقائق المناسبة التي يركز عليها عن تلك التي يمكن أن يستغني عنها إلى وقت محدد علي الأقل وهكذا يحول استخدام الفرض دون أن يسير البحث في غموض أو لا يجعله يجمع البيانات غير المثمرة أو التي قد يثبت فيها بعد عدم مناسبتها للمشكلة موضوع البحث.

ولا يجب أن يبدأ الباحث في البرهنة علي صحة فروضه. وإنما عليه أن يختبر ويقبل كلاً من النتائج الإيجابية والسلبية بالروح العلمية الحقة في البحث، ذلك لأنه يمكن أن تكون للنتائج السلبية نفس أهمية النتائج الإيجابية(١٢).

كما لا يجب أن يدافع عن الفروض حتي ولو أيدت البيانات التي تم تجميعها حديثاً نتيجة تماثل بالضبط عكس النتيجة التي يعتقد الباحث أصلاً أن بياناته قد تكون علي صلة بها.

ويعتبر الفرض الشهير عموماً بسيطاً، ولكن البساطة هنا لا تعني الوضوح، فالبساطة كمطلب ضروري أو جوهري في التفسير يتطلب استبصار الباحث بالمشكلة بقدر ما يكون فرضه بسيطاً(١٣).

٣- والسؤال الذي كثيراً ما يثار في قاعات الدراسة، يتعلق بالفروق بين النظرية والفرض – وبين النظرية والقانون. وهذه المفاهيم نادراً ما يعبر عنها بوضوح حتى في الكتابات العلمية، ذلك لأن الخطوط الفاصلة ليست واضحة دائماً. وكما لاحظنا فعلاً – يعتبر الفرض مصاغاً علي نحو عام قبل التحقق من الوقائع، وهو يعالج نطاقاً ضيقاً من الوقائع، ويعد افتراضاً أولياً يؤخذ به من أجل تفسير الحقائق التي تم ملاحظتها فقط أثناء مرحلة الاستطلاع. أما النظرية من ناحية أخري فتعتبر بمثابة تعميم تم التوصل إليه بعد تحقيق، وهي تعالج مجموعة من الحقائق أوسع. وغالباً ما يقال أن النظرية عبارة عن فرض تم اختباره وبلورته. والوقائع المتجمعة يترجمها الباحث إلى أبنية فرضية ومفاهيم موجودة أو مبتكرة حديثاً. ثم تتجمع المفاهيم بدورها في نظرية افتراضية والتي تخضع بعد ذلك للاختبار والتحقيق لتحديد سلامتها وصدقها – وإذا ثبت بعد ذلك للاختبار والتحقيق لتحديد سلامتها وصدقها – وإذا ثبت بعد هذه العمليات الدقيقة أن النظرية سليمة وصادقة، فإنها توصف باعتبارها نظرية علمية، وقد تقبل علي أنها تناسب النمط الموجود من الحقائق العلمية ذات الصلة بالقضية المدروسة. وعندما يمكن اختزال سلسلة من الحقائق العلمية أو اختصارها في صورة قضية دقيقة قد يعبر عنها في صيغة رياضية في هذه الحالة

ينظر إليها باعتبارها قانوناً. وليس هناك مصطلح علي درجة عالية من الاحتمال مثل القانون العلمي.

د - المفاهيم العلمية Scientific Concepts:

تسير عملية تنظيم البيانات واستخلاص التعميمات منها جنباً إلى جنب مع صياغة المفهومات، وكما يدرك الباحث العلاقات بين هذه البيانات، أو يكون قادراً علي عزل مجموعة محددة من الأحداث أو أنماط السلوك ويصف خصائصها فإنه يبدأ في تلخيصها في معني معين يكون ممثلاً لمجموعة الأحداث أو الأنماط أو السمات في جملتها(١٤). وكل مجموعة جديدة من البيانات عزلت أو فصلت عن المجموعات الأخرى علي أساس خصائص محددة، تعتبر بمثابة معطي أو اسماً أو تسمية أو باختصار – مفهوم Concept. وهذا المفهوم يعد في الواقع تحديداً مختصراً لمجموعة من الحقائق، فالطغيان والعدوان والإحباط والاتجاه والشخص، والقلق تعتبر أمثلة علي هذه المفهومات، فيها تم اختصار عدد من الأحداث أو الظواهر تحت عنوان عام واحد، وذلك بهدف تقديم ما دار في فكرنا حول هذه الظواهر والأحداث والعمليات في صورة مبسطة.

وقد نلاحظ أنه ليس هناك مفهوم يسهل تحديده، وذلك بسبب تباينها وتعقدها. وهناك مفهومات مثل الإحباط والعدوان أو الدافعية لا تزال أكثر صعوبة في تحديدها، وذلك لأنها تعتبر بمثابة أبنية فرضية Constructs، بمعني أنها تمثل استنتاجات علي مستوي عالٍ من التجريد من أحداث ملموسة ولا يمكن توصيل معناها بسهولة من خلال الإشارة إلى موضوعات معينة أو أفراد أو أحداث. وتعرف هذه العملية ذات المستوي العالي من التجريد التي تفرض علي البيانات الخام باسم عملية صياغة المفاهيم Conceptualization(١٥). وتعتبر المفاهيم العلمية غالباً وبخاصة في ميدان علم الاجتماع، بمثابة مصطلحات شائعة الاستخدام.

ولقد استخدم علم الاجتماع مصطلحات شائعة في لغة الحياة اليومية واعتبرها بمثابة مفهوماته الأساسية، واستعان بها في التعبير عن جوهره تفكيره

العلمي، وتعتبر مفاهيم مثل الشخصية، والثقافة، والمجتمع المحلي، والمجتمع والجماعة، والاتجاه، والقيم مجرد أمثلة قليلة علي المفهومات السوسيولوجية والتي تختلف معانيها لدرجة كبيرة عندما يستخدمها عالم الاجتماع عن استخدام رجل الشارع لها.

وتتميز الأبنية الفرضية (مثل الإحباط أو العدوان) عن المفهومات البسيطة بأنها معقدة، ولذلك فإن هذه الأبنية الفرضية لا تحتاج فقط إلى أن تكون محددة بعناية وإنما تحتاج أيضاً إلى ترجمتها إلى أحداث يمكن ملاحظتها وعمليات أو معانٍ معينة، سيترتب عليها بيانات يمكن أن تكون مقبولة كمؤشرات علي هذا البناء الفرضي مثل العدوان(١٦). ويعتبر ستيوارت دود S.C.Dodd هو المسئول الرئيسي عن محاولات إدخال التعريفات الإجرائية للأبنية الفرضية إلى علم الاجتماع Operational Definitions، بمعني استخدام سلسلة من الكلمات ترسم بوضوح أفعال يمكن ملاحظتها أو أدائها أو عمليات يمكن اختبارها والتحقق منها بمعرفة الآخرين.

ويوافق المدافعون عن استخدام وتنمية التعريفات الإجرائية في علم الاجتماع علي أنه من الممكن بناء مقاييس خاصة أو اختبارات والتي قد تحدد موضوعياً وبطريقة قابلة للتحقق من السلوك الفعلي والاتجاهات.

هـ- النظرية والبحث الاجتماعي:

تمارس النظرية تأثيراً ملزماً علي البحث بأن تحدد أو تطرح المشكلات التي تحتاج لبحث، وتبرز الموضوعات الهامة عن غيرها وتقود البحث نحو العلاقات المؤكدة. وتقود نتائج هذه البحوث بدورها إلى اختبار النظريات واقتراح مشكلات جديدة تدعو إلى صياغة مشروعات نظرية جديدة. وهكذا، تتشابك النظرية والبحث والحقيقة الإمبيريقية في نسيج من العمل توجه فيه النظرية البحث، ويقوم البحث بالكشف عن الحقائق وعزلها، كما تؤثر الحقائق في النظرية، ويتمثل ثمار التفاعل هذا في أنه يعد بمثابة الوسيلة التي من خلالها يتطور أو ينمو العلم الإمبيريقي.

وهكذا يسير استخدام وتنمية النظرية في اتجاهين اثنين، الأول يتمثل في إقامة العلاقات بين القضايا النظرية أو المفهومات، ويسعي هذا الخط في العمل نحو بناء أنساق التفسير التي تتميز بالوحدة المنطقية وتسمح باشتقاق النتائج الاستقرائية. ويتمثل الاتجاه الثاني في ربط النظرية بالبحث، ونحن نهتم هنا بالاتجاه الثاني(١٧).

وبرغم أن التفاعل الوثيق بين النظرية والملاحظة الإمبيريقية تتم دائماً في نطاق البحث، فإن النظرية قد تؤثر بطرق متباينة في الخطوات المتتابعة للبحث، فقد يحدد الباحث مشكلة البحث التي يتناولها في ضوء نظرية موجودة أو قد يحددها في ضوء ملاحظات مشتركة عما يحدث في حياة الناس الفعلية، وأكثر من ذلك، قد يجري البحث لاختبار نظرية قائمة سلفاً، أو قد يتم ذلك البحث بهدف التوصل إلى إجابة علي مشكلة ملموسة. أو قد يسعى المرء إلى جعل نتائج بحثه ذات مغزى من خلال تفسيرها في ضوء بناء نظري قائم، أو قد يستخدم الباحث نتائج البحث في صياغة بعض القضايا النظرية الجديدة والواقع أن هناك مبادئ عامة عديدة يجدر الإشارة إليها هنا لفهم أثر النظرية في البحث، أولاً، يمكن أن يكون الإلمام بالنظرية السائدة في ميدان البحث مفيداً لدرجة كبيرة في اختيار أحد المتغيرات، وفي تحديد مجموعة البيانات التي يرغب الباحث في جمعها. ولذلك، يجب أن يكون الباحث علي دراية بالنظرية وثيقة الصلة ببحثه.

وثانياً: علي الباحث أن يجعل مفهوماته واضحة بقدر الإمكان بدرجة يستطيع بها أن يتعرف علي البيانات الإمبيريقية بطريقة ثابتة ويميز بين البيانات التي يغطيها هذا المفهوم عن غيرها.

وثالثاً: يجب أن ينظر الباحث إلى النظريات سواء أُخذت عن التراث الموجود أو قام هو بتنميتها بنفسه باعتبارها موجهات افتراضية، وليس باعتبارها معرفة راسخة(١٨).

وبهذه الطريقة يكون الباحث متحفزاً لإدراك الوقائع التي تعارض النظرية، وهكذا يكون علي أهبة الاستعداد لمراجعة النظرية لكي تتناسب مع العالم الإمبيريقي.

ورابعاً: يجب علي الباحث أن يعير كل اهتمامه لكل الملاحظات المحيرة التي تنشا في بحثه، ويفكر فيها وقتاً طويلاً بدلاً من أن يستبعدها من نطاق اهتمامه؛ لأن مثل هذه الملاحظات غير العادية تتيح فرصاً ثرية لإثارة الخيال وتنمية منظورات جديدة أكثر من أي شيء آخر، فهي تعتبر مصدراً لمداخل نظرية جديدة. وإيجازاً لما سبق، علي الباحث في إجرائه لبحثه أن يستعين بالنظرية لتنظيم وتوجيه خطوط بحثه، وأن يعتمد علي ملاحظاته الإمبريقية في اختيار وتنقيح قضاياها النظرية.

المراجــــع

(١) علي عبد الرازق جلبي وأخرون، البحث العلمي الاجتماعي: لغته ومداخله ومناهجه وطرقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ١٠-١٣.

(٢) علي عبد الرازق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨ طبعة ثالثة، ص ص٢٩-٣٠.

(٣) علي عبد الرازق وأخرون، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٥.

(٤) المرجع السابق، ص ص ١٧-١٨.

(٥) المرجع السابق، ص ص ١٨-٢٠.

(6) C. Selltize, et al. Research Methods in Social Relations, Holt, Rinhart and Winston, U.S.A., 1961, p. 480.

(7) M. Rosental & P. Yadin, A. Dictinary of Philosophy 1967, p. 440.

(8) P.V. Young, Scientific Social Survey and Research, p. 114.

(9) C.Selltize, et al, op. cit.,

(10) M. Rosental & P. Yadin, op. cit., p. 44.

(11) P.V. Young, op.cit., 112 – 115.

(12) Ibid, p. 104.

(13) Ibid, pp. 105 – 156.

(14) Ibid, pp. 114 – 115.

(15) Ibid, p. 116.

(16) Ibid, pp. 116 – 117.

(17) Ibid, pp. 117 – 118.

(18) Ibid, pp. 118 – 119.

الفصل الثاني

الأصول الفكرية والتاريخية لمناهج البحث الاجتماعي

- أولاً – العوامل التي دعت لوجود منهج البحث الاجتماعي.
- ثانياً– بداية وتطور استخدام المجتمع في دراسة المجتمع.

الفصل الثاني

الأصول الفكرية والتاريخية لمناهج البحث الاجتماعي

تمهيد:

نحاول في الفصل الحالي النظر إلى دراسة المجتمع أو البحث الاجتماعي باعتبارها توصل إلى نوع من المعرفة العلمية المتخصصة حول جانب محدد من جوانب الواقع أو العالم المحيط بنا ونعني جانب الواقع الاجتماعي، وإذا كنا سنهتم بتوضيح الأساليب والوسائل التي تعين كل من يهتم بمثل هذه الدراسة من حيث المناهج والطرق وغيرها، فإننا سنمهد الحديث في هذا الفصل وقبل الدخول في تفاصيل هذه الأنواع من المناهج والطرق التي تفيد أكثر من غيرها في الوصول إلى هذا النوع الخاص من المعرفة العلمية حول المجتمع، بالحديث عن جذور أو أصول أو العوامل التي دعت إلى وجود منهج للبحث الاجتماعي، ثم بداية وتطور استخدام المنهج في البحث الاجتماعي ذلك لأن معرفة هذه المناهج والطرق المتداولة حالياً في دراسة المجتمع والبحث الاجتماعي تتوقف علي معرفة وضعها في الماضي كما تساعد بالتالي في إدراك الفروق والاختلافات القائمة بينها الآن في دراسة المجتمع، ومن ثم تجنب كل لبس أو اختلاط أو تداخل في محاولة فهم تلك المناهج والطرق المستخدمة الآن في دراسة المجتمع.

أولاً: العوامل التي دعت لوجود منهج البحث الاجتماعي:

الواقع أن دراسة العوامل التي دعت لوجود منهج في دراسة المجتمع أو البحث الاجتماعي تقتضي بالضرورة دراسة ومناقشة العوامل والأسباب

أو الأصول والجذور التي أدت إلى وجود علم يستخدم هذا المنهج في دراسة المجتمع. ذلك أن وجود هذا المنهج لم يكن منفصلاً عن وجود العلم الذي يستخدمه في الدراسة. وإذا كان بالإمكان القول عموماً أن ظهور علم لدراسة المجتمع يمكن رده إلى بداية القرن التاسع عشر في أوربا نتيجة لعدة عوامل أو ظروف من أهمها سيادة فكرة العقلانية أو التفكير العقلاني الذي يعتمد علي العقل وسيطرتها علي كل ألوان المعرفة والتفكير وأيضاً حدوث الثورات الصناعية والسياسية التي أثرت إلى حد كبير في التغير السريع والجذري للمجتمع الأوربي، فإنه يمكن القول أيضاً أنه إذا كانت هذه هي الأسباب التي أدت إلى ظهور فكرة علم للمجتمع، فإن النظر إلى ما تنطوي عليه هذه الفكرة من مضامين قد يساعدنا في الوصول إلى الأسباب والعوامل التي دعت إلى وجود منهج متميز لدراسة المجتمع. فالواقع أن فكرة علم المجتمع تنطوي علي ثلاثة أشياء، الأولي أن هناك وحدة يطلق عليها جمع تختلف كلية عن مجموع الأفراد الذين يكونوها (وهي فكرة لم يسبق أن عولجت بنفس طريقة دور كايم في كتابة قواعد المنهج في علم الاجتماعي ١٨٩٥، ولكنها متضمنة في فكرة علم المجتمع)، والثانية، إن العمليات والتغيرات التي تحدث في المجتمع ليست معروفة، والثالثة أنه يمكن فهم المجتمع من خلال مناهج العلم. وبناء علي ذلك يمكن حصر العوامل التي أدت إلى ظهور المنهج في دراسة المجتمع فيما يلي:

(١) ظهور فكرة المجتمع ذاتها:

فلماذا كان الناس يعتقدون في تلك الوحدة التي تعتبر أكثر من مجرد مجموع أفرادها؟ لقد حدثت الثورات السياسية والصناعية في ذلك الوقت وأيضاً أطلقت حرية الفرد من روابطه التقليدية والتزاماته. وهنا قد يتوقع المرء لذلك ظهور علم الأفراد، أو علم نفس، بدلاً من ظهور علم للمجتمع. ولكن علي أية حال برغم أن كلا الثورتين حررتا الفرد إلا أنه كان من نتيجتها أن ظهر ما يعرف باسم مجتمع الجماهير.

فلقد جمعت الثورة الصناعية الناس في المصانع وفي مساكن مصطنعة ومنعزلة وفصلت العمال عن الطبقات الأخرى بطريقة تختلف جذرياً عن

انفصالهم السابق عن الطبقات في المجتمع الإقطاعي واعتبرت الثورة الفرنسية كل الناس مواطنين في الأمة، متساويين أمام القانون أكثر مما ميزت بين الأفراد علي ضوء الدين أو خلفياتهم الاجتماعية (وميزت الثورة بالطبع بالعنف بين الارستقراطيين وبين غيرهم وأصبح الجميع متساويين اسمياً).

ومن الضروري أن نتعمق في الأمر أكثر ونجيب علي هذه الأسئلة بتفصيل أكثر ذلك أنه يمكن تتبع الفكرة القائلة بوجود وحدة يطلق عليها المجتمع حيث التمييز بين الدولة والمجتمع والذي ظهر في الفكر الفلسفي الألماني إذ كان ينظر إلى الدولة في فلسفة العصور الوسطي الألمانية علي أنها مصدر للسلطة التي تجسدت في شخص الملك ثم أدخل مفهوم المجتمع في الأصل علي أنه مصطلح فني يفسر ويبرر محاولات مواطني الطبقة الوسطي تأكيد حقوقهم لدي الملك ويرجع الفضل في تصور الفصل بين ما هي اجتماعي وما هو سياسي الذي ظهر في تيار الفكر الأوربي إلى هوبز ولوك من فلاسفة العقد الاجتماعي. وهؤلاء الفلاسفة الذين أداروا الحوار والجدل حول حقوق الشعب في طاعة أو عدم طاعة الحكومات وفي أثناء هذا الحوار ميزوا بين العالمين السياسي والاجتماعي إذ اعتبرا هذا المجتمع السياسي بمثابة اتحاد بين الناس وليس علي أنه نموذج معين للحكومة واعتقد لوك أنه بإمكان الناس أن يثوروا علي الحكومة من أجل المحافظة علي المجتمع.

ولقد أطلق (مانويل) علي عملية الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي التي وجدت تأثيراً لدي الناس، اسم أفكار رسل أو نبوأت باريس واعتني هؤلاء الفلاسفة ومن بينهم وأكثرهم شهرة أوجست كومت A. Comte هم أنفسهم بالعالم الاجتماعي دون العالم السياسي. وكانت أسبابهم في هذا الاهتمام متمثلة في التغيرات السريعة التي حدثت في السياسة التي يبدوأ أنها عديمة الصلة بالتغيرات البطيئة في المجتمع.

وقد يفسر التمييز بين العوامل الاجتماعية والسياسية الاهتمام بالمجتمع أكثر من الاهتمام بالسياسة في فكر اليوم ولكنه لا يفسر لماذا كان يفهم المجتمع

علي ضوء الجماعات أكثر منه علي ضوء الأفراد. ولذلك كنا في حاجة إلى النظر إلى نتائج عملية تصنيع أوربا وإلى نتائج الثورة الفرنسية. لقد أوجدت عمليات التصنيع مدناً مغايرة تماماً للمدن القديمة بمثل ما كانت تلك المدن القديمة مختلفة عن القوي السابقة عليها. وهذه المدن جمعت معاً عدداً كبيراً من الناس وكان الناس علي خلاف ما كان الموقف في المدن والقرى السابقة يعرفون كأفراد ينتمون إلى طبقة ففي المدينة كانوا يعرفون فقط علي ضوء الطبقة إذ كانوا ينظر إليهم كجماعة أكثر منهم كأفراد ينتمون إلى جماعة فلعامل المصنع تصور مختلف عن العامل في الزراعة. وفهم الجماعات التي تعمل كجماعات فيه تأكيد للطابع الجمعي للمجتمع أكثر من تأكيد طبيعة الأفراد في المجتمع. ولا ينطوي ذلك أو يدل علي أنه ليس هناك نظريات سيكولوجية للمجتمع التي تتناول أو توضح طبيعة الإنسان العدوانية أو طبيعته العقلانية. فلا تزال توجد هذه النظريات ولكن كان هناك ميل إلى النظر إلى المجتمع علي أنه يتكون من جماعات أكثر منه يتكون من أفراد والتي تلقت تدعيماً فكرياً من جانب تحليل ماركس للتاريخ فلقد طرحت التغيرات في السياسة مثل التغيرات في المجتمع جانباً فردية الناس أو الأفراد إذ كانت النتائج التحريرية للمساواة الجديدة تجد استحساناً كبيراً وموافقة، ولكن القليل من المفكرين، ومنهم دي توكفيل علي وجه الخصوص أدركوا النتائج السطحية للديمقراطية وميلها الممكن نحو التوسط أو الاعتدال وظلم الجماهير وكان من نتيجة هذه التغيرات الاجتماعية والسياسية تصور المجتمع باعتباره تجمع من الجماعات أكثر من تجمع من أفراد.[1]

(٢) الجهل بعمليات التغير في المجتمع:

ولماذا اعتقد المفكرين أنهم لا يفهمون عمليات المجتمع ويجهلون ما يحدث فيه من تغير؟

والإجابة المختصرة هي أن العالم الاجتماعي تغير جذرياً في هذا الوقت لدرجة أن الفهم القديم لم يعد له فائدة وتغير أيضاً العالم السياسي جذرياً بالثورة الفرنسية وكانت أهمية علم المجتمع بالنسبة للثورة جعل الناس

يعتقدون أنهم يستطيعون السيطرة علي عالمهم وأن هذا العالم ليس ثابتاً وغير قابل للتغير بفعل التقاليد وللسيطرة علي ذلك العالم كان من الواجب عليهم فهم هذا العالم أولاً: ونتيجة ومن أجل هذا الفهم تحولوا إلى العلم.

فلقد أدت هذه التغيرات الاجتماعية والسياسية نفسها بالناس إلى إدراك أنهم لا يفهمون العالم الاجتماعي المحيط بهم. فالتغير كان سريعاً جذرياً أو ثورياً. ولم تعد موجهات السلوك الاجتماعي التي كانت تناسب قروناً معينة والنظم التي كانت تنظم السلوك والتي كان لها فعاليتها لقرون أخري لم تعد قادرة علي مواجهة المجتمع الجديد الذي ترتب علي الثورات السياسية والصناعية وأصبح العالم الاجتماعي نطاقاً أو مجالاً مجهولاً تفشل في إدراك معناه تلك الأفكار القديمة. وبإمكاننا أن نقدر مقدرا أو حجم هذا التغير عندما يكون من الممكن أدراك أنه كان هناك فقط ثورتين اقتصاديتين رئيسيتين في تاريخ الإنسان. كانت الأولي هي الثورة الزراعية عندها غير الإنسان من طريقته في الحياة التي كانت تعتمد علي الترحال والصيد إلى طريقة أخري تعتمد علي الاستقرار والزراعة وكانت الثورة الثانية هي الثورة الصناعية عندما تغير الإنسان من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية.

ولقد تكونت المراكز الحضرية قبل حدوث الثورة الصناعية ولكنها كانت مراكز صغيرة وقليلة وكانت المدن الصناعية الجديدة أكبر وكان هناك عدد كبير منها. ونمت طريقة جديدة في الحياة الاجتماعية طورت معها أنماط جديدة في السلوك لم يكن من الممكن فهمها في ضوء الأفكار القديمة. وتمثل الطبقات العاملة التي وجدت في تلك الفترة جانباً من جوانب الوجود الاجتماعي غير المعروف أو المجهول. وكانت الطبقات الوسطي التي ظهرت في تلك الفترة بعيدة عن الفهم الشائع حول الإنسان البدائي ... وهكذا.

(٣) الاعتماد علي العلم في ودراسة المجتمع:

ولماذا اتجه مفكري هذه الأيام نحو العلم من أجل فهم والتنبؤ بالعالم الاجتماعي الجديد؟

والإجابة علي ذلك هي أن الثورات الصناعية والسياسية قد أزالت أو قضت علي السلطة التقليدية وهكذا كان علي الناس أن يسعوا نحو سلطة جديدة ووجدوا هذه السلطة في النزعة العقلانية للفهم والتي قد نجحت أو حققت نجاحاً في التنبؤ بالأحداث في العالم الطبيعي ومن ثم حاولوا إقامة علم لفهم المجتمع. ولقد طور المفكرون من أجل فهم تلك الجوانب غير المعروفة (المجتمع)، ولتنظيم سير التغير طوروا سلسلة من المفهومات ظلت إلى اليوم هي المفاهيم الأساسية في علم المجتمع مثل المجتمع المحلي، السلطة، الطبقة، المقدس، العقلانية، الاغتراب، الأنومي Anomic وكانت هذه التصورات تتسم بالنزعة المحافظة بالنظر إليها من الناحية الفلسفية لأنها كانت تحاول أن تجد النظام في التغير والنظام أمر محافظ في مضامينه.

وهذا البحث عن النظام كان يرتبط بفكرة علم المجتمع كعلم – العلم الذي يبحث عن الأنماط المتكررة والانتظام والنظام لدرجة يمكن معها صياغة التنبؤات إذ يقوم العلم علي سلسلة الأنماط المتكررة في الطبيعة إذا أثرت في الأمس فإنها سوف تؤثر فيه غداً. وعلي أية حال بالرغم من أن المفهومات كانت مفهومات النظام إلا أنها كانت مفهومات فنية في تصورها أكثر منها مفهومات علمية.؟ ولم يكن علماء الاجتماع المبكرين يتعاملون مع مشاكل منظمة ونهائية أمامهم. ولم يكونوا من المهتمين بحل المشاكل بالمرة وإنما كان كل واحد منهم بحدسه العميق وإدراكه التخيلي الواسع يستجيب للعلم المحيط به حتى كما يستجيب الفنان وأيضاً علي غراره، يحدد الموضوع داخلياً وبطريقة واعية جزئياً في ذهنه أو عقله. وهكذا لم تكن فكرة علم الاجتماع كعلم للمجتمع بالمرة متضمنة في مفهومات. ولقد حال هذا دون ادعاء علم الاجتماع بأن يكون علماً، وإن كانت مفاهيم العلم الطبيعي هي بالمثل مفاهيم فنية في إدراكها للعالم. فالعلم هو منهج التحقق من صدق هذه المفاهيم وليس هو المفاهيم ذاتها فمتى إذن اشتقت فكرة علم الاجتماع كعلم؟ الواقع أنها اشتقت من أفكار العقد الاجتماعي للإنسان الرشيد أو المعقول الذي يتخذ القرارات ويصل إليها علي أساس رشيد وهكذا كانت فكرة الرشد أو المعقولية أخت للعلم وجاءت أيضاً عن نجاح العلوم

الطبيعية وهكذا نظر إلى العلوم الطبيعية على أنها أنموذج للتفكير الدقيق والتنبؤ الناجح الذي يجب تقليده أو إتباعه.

وكان العنصر الآخر في تبني فكرة العلم راجعاً إلى انهيار القيم القديمة والتفسيرات فلم يعد يعد علم اللاهوت بعد الإصلاح الناس بقواعدهم في المعيشة والحياة ولم تعد الإنسانيات، كطريقة في اشتقاق القواعد للمجتمع من كتابات القدماء تسمح بالتطبيق في المجتمع الذي قد تغير جذرياً من الناحية الاجتماعية والسياسية. والبديل الوحيد الذي تبقي هو الأسلوب العلمي في التفكير ولكن استخدام المنهج العلمي يتضمن تناول أو النظر إلى الناس كأشياء، كموضوعات، كمتغيرات في التجربة فكيف كان من الممكن الأخذ بهذه النظرة؟

ويمكن الإجابة علي هذا السؤال مرة ثانية في نمو المدينة الصناعية تلك المدن الصناعية التي تعالج بالفعل الناس باعتبارهم أشياء فكانوا يطلقون عليهم اسم السواعد أو أيدي المصنع كما لو كان المهم فيهم هم سواعدهم هذه وكان ينظر إلى الطبقات العاملة علي أنهم طبقات دنيا وهكذا أمكن النظر إليهم وتناولهم كأشياء.

والواقع أن نتائج معاملة الناس بطريقة بعيدة تماما عن الإنسان اليوم وفي أيامنا هذه نتائج واضحة أيضاً فكانت ألمانيا في أيام هتلر وأوربا في القرن التاسع عشر قادرة علي التعامل مع الشعب باعتبارهم أهداف أو موضوعات. وكانت المدن أيضاً تعني علاقات جديدة بين الناس إذ يقابل الناس في المدينة فئات كثيرة غيرهم يومياً – ولم يكن من الممكن تناول كل هؤلاء كأفراد. ويصدق هذا بين أفراد الطبقة الوسطي أنفسهم، كما ينطبق علي أفراد الطبقة العمالية إذ جمعت المدينة الصناعية عدداً كبيراً من أبناء الطبقة الوسطي معاً والذين لا يدخلون في علاقات شخصية مع كل زملائهم كما كان الحال معهم في المدن الصغيرة سلفاً. وادي هذا إلى انفصالهم بعضهم عن بعض ولقد شجع هذا علي تعاملهم أو تناولهم كموضوعات أو أشياء.

ولقد تجسدت كل هذه العناصر في الفلسفة عند كومت في قوله أن الطريقة التي حققت نجاح في الرياضيات، والفلك: والطبيعة والكيمياء، وعلم الحياة يجب أن تسود في السياسة وتكون أساس في إنشاء العلم الوضعي للمجتمع الذي يسمي علم الاجتماع.

كما وجدت نفس الفكرة صدي في كتابات عدد آخر من علماء الاجتماع في تلك الفترة من أهمهم كارل ماركس ثم إميل دور كايم فيما بعد ولذلك سنحاول فيما يلي تتبع بداية وتطور استخدام المنهج. في دراسة المجتمع من خلال فكر هؤلاء العلماء.(٢)

ثانياً: بداية وتطور استخدام المنهج في دراسة المجتمع:

ولما كانت بداية استخدام المنهج في دراسة المجتمع ترد إلى بداية ظهور علم المجتمع ونشأته، وكانت هذه النشأة موضوع خلاف ونزاع بين الكتاب والباحثين يحاول فيه كل واحد منهم جاهداً أن يرجع فضل نشأة هذا العلم إلى الأمة أو القومية التي ينتمي إليها حتى تحظي بلاده بشرف تأسيس هذا العلم وذلك من خلال إرجاع هذا الفضل إلى واحد من العلماء الذين ينتمون إلى أمتنه أو قوميته كان يرجع بعضهم فضل نشأة هذا العلم إلى العلامة الايطالي فيكو أو يجعل بعضهم الأخر العلامة البلجيكي أول من أنشأ علم المجتمع، أو أن يذهب بعض ثالث إلى القول بأن العلامة الفرنسي أوجست كومت يرجع إليه كل الفضل في إنشاء علم الاجتماع أو أن يؤكد فريق رابع علي أن العلامة العربي عبد الرحمن ابن خلدون الذي ظهر قبل هؤلاء جميعاً بعدة قرون يرجع إليه الفضل الأول في نشأة العلم أو كما يشير فريق أخير من الباحثين إلى أن كارل ماركس هو الذي يرجع إليه فضل إقامة علم المجتمع علي أساس علمي حقيقي. وكان هذا الخلاف يؤدي إلى التخبط والاختلاط واللبس في تحديد بداية استخدام المنهج العلمي رأينا أنه حلاً لهذا الخلاف أن نوضح بداية استخدام المنهج في دراسة المجتمع من خلال فكر ثلاثة من أشهر هؤلاء العلماء – وهو ابن خلدون وأوجست كومت وكارل ماركس وأن تتبع التطور

في استخدام هذا المنهج من خلال فكرة عالم الاجتماع الشهير أيضا إميل دور كايم وذلك علي النحو التالي:

(أ) ابن خلدون:

اعتمد ابن خلدون في بحوثه علي ملاحظة ظواهر الاجتماع في الشعوب التي أتيح له الاحتكاك بها والحياة بين أهلها وعلي تعقب هذه الظواهر في تاريخ هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره. وتعقب أشباهها ونظائرها في تاريخ شعوب أخري لم يتح له الاحتكاك بها ولا الحياة بين أهلها والموازنة بين هذه الظواهر جميعاً والتأمل في مختلف شئونها للوقوف علي طبائعها وعناصرها الذاتية وصفاتها العرضية وما تؤديه من وظائف في حياة الأفراد والجماعات والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والعلاقات التي تربطها بما عداها من الظواهر السكونية، وعوامل تطورها واختلافها باختلاف الأمم والعصور ثم انتهاء من هذه الأمور جميعاً إلي استخلاص ما تخضع له هذه الظواهر في مختلف شئونها من قوانين.

إذن نستطيع القول أن منهج البحث في علم العمران قائم علي دعائم من الملاحظة والتجربة الشخصية والمنطق العملي واستقراء الحوادث والاعتماد علي منطق التحليل والمقارنة والتعليل.

• الملاحظة:

نستطيع بالملاحظة وبما نشاهده أن نعرف عن هذا العالم ما هو أقرب إلي اليقين بمعني أن ابن خلدون كان حسي النزعة يؤمن بما تؤدي إليه ملاحظته. وتجاربه التي استفادها في معترك الحياة السياسية ومن أسفاره الطويلة.

• منطق التعليل:

وهي عملية عقلية مركبة تفيد في تفسير الظواهر وتحليلها وغن كان لابد من عمليات أخري أبسط منها تدخل في نطاقها مثل ملاحظة الظواهر والوقوف علي طبيعتها ومعرفة عناصرها والعلاقات التي تربطها بما عداها من الظواهر حتي يستطيع الباحث أن يصل إلي أسبابها الصحيحة وعللها المطابقة.

• منطق المقارنة:

وأدرك ابن خلدون قيمة هذا الإجراء عندما قام بأسفاره الطويلة ورحلاته الشاقة فقد أدرك عن كشف سر تباين المجتمعات وتشابهها وأرجع هذه العوامل إلى أثر البيئة والعوامل الجغرافية وأدي به هذا الإجراء إلى بيان أوجه الاختلاف بين المجتمعات في التقاليد والعادات والنظم الاجتماعية وما إليها.

• التحليل التاريخي:

ويتضح اهتمام ابن خلدون بالتحليل التاريخي في دراسته لتطور الظواهر والنظم العمرانية ومن تأكيده بأن الباحث لا يستطيع أن يصل إلى قانون سليم إلا إذا أولي الناحية التطورية المزيد من عنايته.

(ب) أوجست كونت:

تتكون قواعد المنهج عند كونت من الملاحظة والتجربة والمقارنة والمنهج التاريخي.

• الملاحظة:

لا تقتصر الملاحظة علي الإدراك المباشر للظاهرة أو الوصف المباشر للحوادث.. وإنما تتطلب الملاحظة النظر إلى الحقائق الاجتماعية علي أنها موضوعات منعزلة عنا وخارجة عن ذاتنا ومنفصلة عن شعورنا الفردي حتى نستطيع التوصل إلى نتائج أقرب إلى حقائق الأمور.

• التجربة:

أو التجربة الاجتماعية التي تقوم بمقارنة ظاهرتين متشابهتين في كل شيء ومختلفتين في حالة واحدة ووجود مثل هذه الحالة إنما هو بمثابة تجربة لأننا نستطيع أن نستنتج بسهولة أثر هذا العامل الذي كان سبباً في اختلاف الظاهرتين وإن كانت الطبيعة لا تمدنا بتجارب مباشرة من هذا النوع فإنها تمدنا بتجارب غير مباشرة تلك التي توجد في الحالات الباثولوجية أي المرضية التي

تصيب المجتمع شأنه في ذلك شأن جسم الإنسان الذي تنتابه الأمراض من حين لأخر، غير أن الأمراض الاجتماعية تتمثل في الفتن والثورات والانقلابات وكما أن دراسة الحالات المرضية تؤدي بنا إلى الوقوف علي أفضل السبل الشائعة فإن دراسة الحالات الباثولوجية تحتاج إلى الوقوف علي القوانين التي تخضع لها الظواهر في حالتها العادية حتى نستطيع الكشف عن أثر العامل الطارئ الذي تسبب في الظاهرة المرضية.

• المقارنة:

تقوم المقارنة الاجتماعية علي مقارنة المجتمعات الإنسانية بعضها ببعض للوقوف علي أوجه الشبه والتباين بينها لتحديد أسباب تطور الظواهر بمعدل يفوق غيرة من مجتمع لأخر أو انتشار طائفة من النظم في مجتمعات دون أخري أو قيام ظاهرة معينة بوظيفتها دون غيرها أو قد تتم المقارنة بين الطبقات أو الهيئات في نطاق شعب واحد أو مجتمع محدود للوقوف علي حالتها الاجتماعية ومستوي معيشتها ومعاييرها ولهجتها .. الخ أو قد تقارن جميع المجتمعات في عصر ما بالمجتمعات الإنسانية نفسها في عصر آخر لتحديد مبلغ التقدم الذي تخطوه الإنسانية في كل طور من أطوار ارتقائها.

• المنهج التاريخي:

ويسميه كومت بالمنهج السامي ويقصد به المنهج الذي يكشف عن القوانين الأساسية التي تحكم التطور الاجتماعي للجنس البشري. وأقام منهجه هذا علي أساس قانونه الشهير بقانون الحالات الثلاث الذي أدعي أنه استخلصه من دراسة تاريخ الإنسانية دراسة علمية، غير أنه يعبر عن آراء فلسفية تبعد به كثيراً عن طبائع الأمور ولا يمكن أن تؤدي إلى الكشف العلمي.

(جـ) كارل ماركس:

حدد ماركس منهج البحث في علم المجتمع بالمنهج الجدلي. وكان ماركس قد استفاد من هيجل في تطبيق هذا المنهج ذلك أن هيجل قد بدأ بتطبيق

المنهج الجدلي علي الفكر والتفكير وحدد بناء علي هذا المنهج تطور التفكير عن طريق الفكرة ونقيضها ثم اختفائها بظهور فكرة جديدة بمثابة تأليف بين الفكرة ونقيضها غير أن ماركس أخذ يطبق هذا المنهج الجدلي علي المادة ويفسر ما تنطوي عليه، وتطور وحركة التاريخ عن طريق الواقعية المادية ونقيضها ثم اختفائها بظهور واقعة مادية جديدة تؤلف بين الاثنين الأولين.

وعلي الرغم من أن البعض قد عاب علي ماركس أنه استخدم منهجاً استدلالياً بحتا في دراسته في علم المجتمع، يبدأ فيه ببعض المبادئ المجردة ثم يستشهد بعد ذلك بالوقائع التي تثبت صحتها فلقد رد البعض الآخر علي هذا الانتفاء قائلين أن ماركس قد أتبع بالفعل منهجاً استقرائياً كان من نتيجته أن توصل إلي تصور المراحل المتباينة للتنظيم الاجتماعي يبدأ بمرحلته المشاعية البدائية ثم مرحلة الترف ثم مرحلة الإقطاع ثم المرحلة الرأسمالية ثم المرحلة الاشتراكية.

كما أن ماركس قد استخدم أيضاً المنهج الإحصائي والامبيريقي عندما اشترك في إجراء استفتاء للعمال في فرنسا استخدم فيه أسلوب الاستخبار. الذي استعان في تطبيقه بالصحف الفرنسية.[٢]

(٢) تطور استخدام المنهج في دراسة المجتمع عند إميل دوركايم:

كان دوركايم يعتبر علم الاجتماع علماً مستقراً إلي حد ما كما أنه يتميز بموضوع خاص ومن ثم وجب أن يكون له منهجه في دراسة هذا الموضوع وقد رأي دوركايم أن المنهج الاستقرائي هو المنهج الذي يناسب موضوع علم الاجتماع، ما دام عالم الاجتماع يحاول أن يتشبه بالعلوم التجريبية. وقد قسم دوركايم هذا المنهج إلي عدة قواعد خاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية والمقارنة، وأخري خاصة بالتفرقة بين الظواهر السليمة والمعتلة، وثالثة خاصة بتقسيم الظواهر الاجتماعية.

قواعد ملاحظة الظواهر الاجتماعية :

أ- يجب علي الباحث أن يلاحظ الظواهر الاجتماعية علي أنها أشياء، فإن هذه الظواهر الاجتماعية توجد خارج شعور الفرد وهي مخالفة لحالات الفرد النفسية التي توجد داخل هذا الشعور. ومن ثم رأي دور كايم أن يبتعد الباحث عن المعاني العامة التي يتداولها الناس بصدد أي ظاهرة اجتماعية. لأن هذه المعاني العامة تبعد الباحث عن الطريقة العلمية ولذلك فهي لا تعبر تعبيراً صادقاً عن حقيقة هذه الظواهر وقد عاب دور كايم علي كونت وسبنسر وعلماء الاقتصاد والأخلاقيين إتباعهم لطريقة التحليل والتركيب بصفة عامة ولكن في الحقيقة أن استخدام التحليل والتركيب هما مظهران للتفكير لا يمكن التحرر منهما في أثناء البحث بحال من الأحوال لأنهما ضروريان لفهم وتفسير النتائج التي تؤدي إلى الملاحظة والإحصاء.

ب- يجب علي الباحث في دراسته للظواهر الاجتماعية أن يتحرر من كل فكرة سابقة، ويعني هذا أن دور كايم أغفل مرحلة الفروض وهو هنا كان متأثراً بكونت في هذه المسألة ولذلك فقد اعتقد دور كايم أنه يمكن الانتقال من الملاحظة والمقارنة مباشرة إلى القانون مرة واحدة.

جـ- يجب أن ينحصر موضوع البحث في طائفة من الظواهر تختص وتشترك فيما بينهما ببعض الخواص الخارجية ومن ثم رأي دور كايم أن البحث يجب أن يذهب علي جميع الظواهر التي يتوفر بها هذا الشرط.

<u>ومثال ذلك</u>: أننا نلاحظ وجود طائفة من الأفعال التي يثير وقوعها لدي المجتمع رد فعل خاص يسمي العقاب. ولذلك نحن ندخل هذه الأفعال في طائفة مستقلة ونطلق عليها اسماً مشتركاً وليكن (الجريمة) ويطلق هذا الاسم علي كل فعل يجلب العقاب علي مرتكبه ثم نجعل الجريمة التي عرفناها علي هذا النحو موضوعاً مستقلاً وهو علم الجرائم.

د- يجب علي الباحث في المسائل الاجتماعية أن يجرد ادراكاته الحسية من كل عنصر شخصي متغير. ويمكنه أن يحقق ذلك إذا لاحظ الظاهرة

الاجتماعية مجردة عن الصور التي تتشكل بها في شعور الأفراد. أي ملاحظة الظواهر الاجتماعية مستقلة عن مظاهرها الفردية وقد وضع دور كايم أمثلة لهذه الظواهر مثل الأخلاق - القانون - الظواهر الاقتصادية.

وقد رأي دور كايم في هذا الصدد أن دراسة الدين مثلا يجب أن يبتعد عن تجارب الباحث الشخصية وقد تعرض دور كايم للنقد في هذه الناحية لان ملاحظة الظاهرة الاجتماعية ليست من السهولة بمكان بحيث يمكن أن تقف علي قدم وساق مع الظاهرة الطبيعية لأن الظاهرة الاجتماعية هي أولاً وأخيراً جزء جوهري في شعور كل فرد ومن ثم لا يمكن الفصل بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة النفسية كما رأي دور كايم لأن الفرد من العسير أن يفهم الظاهرة الاجتماعية إلا إذا قاسها بشعوره الشخصية. ومن ثم فإذا كانت الملاحظة الموضوعية ضرورية في منهج علم الاجتماع فإنها ليست الطريقة الوحيدة.

قاعدة المقارنة بين الظواهر الاجتماعية (التغير النسبي):

رأي دور كايم أن طبيعة الظواهر الاجتماعية لا تسمح بإجراء التجارب الحقيقة وعندما رأي أن طريقتي الاتفاق والاختلاف تعتمدان علي فرض أساسي، وهو أن جميع الحالات التي تقارن بينها تختلف أو تتفق في جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً خرج بأن تحقيق هذا الشرط عسير في علم الاجتماع كعلم ناشئ كما أن طريقة البواقي في نظره غير صالحة إلا للعلوم التجريبية التي قطعت شوطاً كبيراً في تقدمها وطريقة البواقي هي أن يستعبد الباحث جميع الأسباب الممكنة التي قد تفسر ظاهرة ما ليستبقي منه واحداً يكون السبب الحقيقي في وجودها وهذه الطريقة لا تناسب طبيعة الظواهر الاجتماعية المعقدة إلى حد كبير كل هذا دفع دور كايم باللجوء إلى طريقة استقرائية واحدة وهي طريقة التغير النسبي وهو يعدها أفضل الطرق لما يأتي:

أ- عن طريقها يمكن الباحث أن يقارن بين التغيرات التي تطرأ علي ظاهرتين بصورة مضطردة لكي يحكم بوجود علاقة بينهما.

ب- هذه الطريقة توقفنا علي وجود صلة وثيقة بين الظاهرتين لأن تطور كل منهما راجع إلى طبيعة صفاتها الذاتية.

جـ- لأنه لا يمكن استخدام الطرق الاستقرائية الأخرى إلا إذا كان عدد الحالات التي نقارن بينها كبيراً جداً. بعكس طريقة التغير النسبي فيكفي لعالم الاجتماعي أن يلاحظ أن ظاهرتين تتغيران تغيراً نسبياً في عدة حالات لكي يجزم بأنه يوجد أمام أحد القوانين الاجتماعية.

وقد انتقد دور كايم في وجهة نظره عن طريقة التغير النسبي من ناحية اكتفاءه بالمقارنة بين ظاهرتين تتطوران علي نمط واحد. وفي آن واحد. ثم يحكم بوجود علاقة سببية بينهما بناء علي ذلك فهذه الطريقة تؤدي إلى التعميم السريع وتعتمد علي ملاحظات قليلة فقد قال بوجود صلة ضرورية بين الميل إلى الانتحار وتدهور العقائد الدينية وزيادة تقسيم العمل وزيادة عدد السكان بناء علي نظرته السابقة ومن أهم أوجه النقد التي وجهت إلى هذه الطريقة أن الظواهر الاجتماعية لا تتطور مثني مثني وإنما هي متشابكة ومتداخلة بحيث إذا أمكن تحديد تغير نسبي بين ظاهرتين أمكن في الوقت نفسه تحديد تغير نسبي بين كل منهما وبين عدد لا حصر له من الظواهر الاجتماعية التي تقترن معها في الوجود فيمكن أن يكون هناك تلازم في التغير بين زيادة عدد السكان بين ظاهرة أخري غير تقسيم العمل كالهجرة، والبطالة، والجريمة، ... الخ.

القواعد الخاصة بالتفرقة بين الظاهرة السليمة والظاهرة المعتلة:

وضع دور كايم ثلاث قواعد للتفرقة بين الظاهرة السليمة والظاهرة المعتلة ويراد بالظاهرة السليمة أن تكون الظاهرة عامة وترتبط بالشروط الأساسية للحياة الاجتماعية بمعني أن توجد في سائر المجتمعات الشبيهة بالمجتمع الذي ندرسها فيه ويكون وجودها في هذه المجتمعات كلها في مرحلة من مراحل تطورها. ولكن رأي دور كايم من جهة أخري أن عمومية الظاهرة في حد ذاته لا يكفي أن تكون سليمة ولكن يجب أن يكون ذلك تحت شروط معينة وهي أن ترتبط بالشروط الأساسية للحياة الاجتماعية وإلا أصبحت من الرواسب الاجتماعية

التي تستمر في الوجود بحكم العادة وحدها وقد دلل دور كايم علي ذلك بظاهرة الجريمة فالجريمة علي الرغم من شذوذها إلا أنها ترتبط بشروط الحياة الاجتماعية فهي موجودة في كل المجتمعات علي اختلاف أنواعها كما أنه يدلل من ناحية أخري علي أن الجريمة ظاهرة سليمة بشرط عدم تجاوزها حداً معلوماً.

في أنها: لا يمكن القضاء عليها تماماً إلا إذا أمحت الفروق الخلقية والاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وهذا أمر مستحيل تحقيقه.

ومن أهم قواعد التفرقة بين الظاهرة السليمة والمعتلة:

أ- تعد الظاهرة سليمة إذا تحقق وجودها في أغلب المجتمعات المتحدة مع مجتمع الدراسة في النوع وإذا لوحظت هذه المجتمعات في نفس المرحلة المقابلة في أثناء تطورها هي الأخرى.

ب- إن عمومية الظاهرة في نموذج معين يقوم علي أساس الشروط الأساسية العامة للحياة الاجتماعية في هذا النموذج نفسه.

جـ- وهذا التحقق ضروري إذا وجدت هذه الظاهرة في بعض أنواع المجتمعات التي لم تنته بعد من جميع مراحل تطورها.

قواعد تفسير الظواهر الاجتماعية:

كان الباحثون قبل دور كايم يفسرون الظواهر الاجتماعية عن طريق تحديد الخدمات التي تؤديها وتبيان الوظيفة التي تقوم بها ولقد عاب دور كايم هذه الطريقة لأنها بنيت علي الخلط بين مسألتين مختلفتين كلية؟ فإن بيان الفائدة التي تعود بها الظاهرة علي المجتمع ليس تفسيراً لنشأتها أو شرطاً لكيفية وجودها في حالتها الراهنة لأن الخدمات التي تؤديها الظاهرة ليست سبباً في وجودها ولكنها نتيجة طبيعية ترتب علي صفاتها النوعية ولذلك رأي دور كايم أن تفسير الظواهر الاجتماعية يجب أن يكون عن طريق:

(أ) البحث عن السبب الفعال الذي يدعو إلى وجود هذه الظاهرة والوظيفة التي تؤديها كل علي حدة:

وقد كان دور كايم يفصل فصلاً تاماً بين الظواهر النفسية الفردية والظواهر الاجتماعية ومن ثم رأي وجوب التحرر من تفسير نشأة الظواهر الاجتماعية ببعض العواطف والأراء الفردية ومن ناحية أخري أن تفسير الظواهر الاجتماعية يكون من خلال ظواهر اجتماعية مثلها.

(ب) يجب البحث عن السبب في إحدى الظواهر الاجتماعية بين الظواهر الاجتماعية التي تسبقها لا بين الحالات النفسية التي تمر بشعور الفرد:

وقد بني دور كايم هذه القاعة الثانية بناء علي تفرقته الحاسمة بين الفرد والمجتمع وهذا ما لا يسلم به علماء الاجتماع الأن وأنه اعتقد أو تخيل أن علم الاجتماع قد انتهي إلى مرحلة التفسير مع أنه ما زال حتى الأن علماً وصفياً وجزئياً لأن التفسير يكون بالكشف عن القوانين وتطبيقها علي الحالات الخاصة التي هدانا إليها وأن علم الاجتماع سيصبح علماً تفسيرياً عندما يسلم الناس فيه ببعض الفروض التي يمكن التحقق من صدقها.[٤]

المراجع

(١) علي عبد الرازق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، لغته، ومداخله، ومناهجه وطرائقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٦٥-٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٦٨-٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٧٢-٧٧.

(٤) المرجع السابق، ص ص ٧٧-٨٢.

الفصل الثالث

أخلاقيات البحث الاجتماعي

تمهيد:

أولاً: أخلاقيات البحث الاجتماعي ومبررات دراستها:

ثانياً: أخلاقيات البحث الاجتماعي في السياق الجزئي.

ثالثاً: أخلاقيات البحث الاجتماعي في السياق الكلي.

الفصل الثالث

أخلاقيات البحث الاجتماعي

تمهيد:

ربما كان تعدد العوامل وتنوع المبررات التي دعت إلى الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث الاجتماعي، فضلاً عن المكانة التي احتلتها هذه القضية بين مسائل البحث الاجتماعي الأخرى، وذلك إلى جانب ما تثيره المراحل المختلفة في عملية البحث الاجتماعي من إشكاليات أخلاقية. ربما كان كل ذلك كافياً لكي نعطي قضية أخلاقيات البحث مرتبة الأولوية بين غيرها من القضايا التي تثار عند النظر في عملية البحث الاجتماعي.

وعلي أن تناولنا لهذه القضية - أخلاقيات البحث الاجتماعي - لن يقف عند مجرد توضيح وشرح لما تعنيه مفهومات أخلاقيات البحث، أو الأخلاقيات بوجه عام أو حتى المسئولية الأخلاقية، ،إنما سيتجه التحليل صوب بيان التطور الذي طرأ علي معالجة هذه القضية، من مجرد قضية جزئية تدور حول مدي التزام الباحث بأخلاقيات العلم، ومدي الحماية التي يوفرها للمبحوث. وإنما سيتسع التحليل صوب السياق الكلي، والآثار السياسية والأيديولوجية لهذه القضية. ولذلك قسمنا الفصل إلى ثلاث عناصر هي:

أولاً: مفهومات الأخلاقيات والمسئولية الأخلاقية.

ثانياً: الأخلاقيات في السياق الجزئي.

ثالثاً: الأخلاقيات في السياق الكلي.

أولاً: أخلاقيات البحث الاجتماعي ومبررات دراستها:

ربما كان من المناسب في البداية أن نوضح المقصود بأخلاقيات البحث الاجتماعي، وذلك لنتجنب اللبس والغموض مما قد يضع النقاط فوق الحروف، ويسمح بالتالي بالانتقال إلى تحليل المبررات التي تدفع إلى تناول هذه الأخلاقيات بالدراسة والفحص.

(١) مفهومات «الأخلاقيات وأخلاقيات البحث والمسئولية الأخلاقية».

وتعني الأخلاقيات في الأساس بتقييم السلوك الإنساني من حيث صواب أو خطأ الأفعال، وما إذا كانت دوافعها خيرة أو شريرة، ومن حيث طيب أو خبث عواقبها وكذلك مدح القائمين بها[١].

ويقصد بأخلاقيات البحث، مجموعة المعايير الأخلاقية وقواعد السلوك سواء أكانت مكتوبة أو متعارف أو متفق عليها داخل الجماعة المهنية التي ينتمي إليها الباحث كالالتزام والموضوعية والأمانة العلمية وغير ذلك من المعايير والقواعد التي توجه الباحث في عمله.

وبناء علي ما سبق يحدد المقصود بالمسئولية الأخلاقية للباحث في مدي الالتزام بهذه المعايير والقواعد للسلوك المكتوبة والمتفاهم عليها داخل الجماعة التي يكتسب الشخص العضوية فيها[٢].

ولما كان البحث العلمي كنشاط إنساني عرضه لاحتمالات الخطأ والدوافع الشريرة وخبث العواقب، واحتمالات تعرض القائمين به للذم، لخروجهم علي مجموعة القواعد والمعايير المتفاهم عليها، ولعدم الالتزام بالمسئولية الأخلاقية. برزت قضية أخلاقيات البحث الاجتماعي علي السطح، وظلت تأخذ من اهتمامات المحللين والمفكرين الشيء الكثير، وقد احتلت هذه القضية اليوم مركزاً محورياً، وتعاظم الاهتمام بها بفعل مجموعة متباينة من المبررات والعوامل التي يتمتع بعضها بالاستمرارية ويتسم بعضها الآخر بطابع التغير.

(٢) مبررات دراسة أخلاقيات البحث الاجتماعي:

ولأغراض الفهم والتوضيح بإمكاننا أن نصنف مجموعة المبررات التي دفعت إلى الاهتمام بدراسة وتحليل أخلاقيات البحث الاجتماعي، إلى مجموعتين من المبررات بعضها علمي أكاديمي، والثاني عملي تطبيقي.

أ- المبررات العلمية الأكاديمية لدراسة أخلاقيات البحث الاجتماعي:

ربما كانت طبيعة العلم الاجتماعي ذاته، والتطورات التي طرأت عليه، وتبلور أدوات جديدة، وخصوصية إشكاليات البحث في إطاره من بين أهم تلك المبررات:

١- توصف العلوم الاجتماعية بأنها نظم فكرية وهي في نفس الوقت تتسم بالإنسانية وانه عندما يلعب العلماء الاجتماعيين دور الملاحظين (الباحثين) فإنهم في نفس الوقت يشاركون في عملية البحث. كما أن البحث العلمي الاجتماعي لا يجري في فراغ، وإنما دائماً ما يتفاعل الباحثون مع بيئة سياسية واجتماعية معقدة تؤثر في قراراتهم البحثية من جوانب متباينة. ولوحظ أن أتباع الخطوط التوجيهية لأخلاقيات البحث هي من أهم الطرق الحاسمة لمواجهة هذه التأثيرات[٢].

٢- لقد أدي اتساع مجال العلوم الاجتماعية، وكذلك التطور في طرق البحث والتحليل وزيادة درجة إتقانها ودقتها، إلى نمو وتزايد الاهتمام بأخلاقيات إجراء البحث العلمي. ولم تكن البحوث التي تنتهك الحقوق أو تتعرض لأمن المشاركين في البحث، لم تكن من أهداف ولا من مصلحة العلماء الاجتماعيين، لأن الهدف الأوحد من البحث هو الإسهام في نمو المعرفة المنظمة والتي يمكن التحقق منها.

وتساعد عملية البحث علي مدنا بالإطار الشامل لمجموعة النشاطات التي تمكن العلماء من إنتاج مثل هذا النوع من المعرفة المنظمة، لكن كل مرحلة

من مراحل عملية البحث هذه قد تنطوي علي اعتبارات أخلاقية إلى جانب الاعتبارات العلمية الخالصة اللازمة لإنجاز البحث.

فقد تنشأ المشكلات الأخلاقية عن طبيعة الموقع الذي يجري فيه البحث سواء أكان من بين المستشفيات أو السجون أو المدارس العامة أو الهيئات الحكومية أو ما إلى ذلك. أو قد تنشأ هذه المشكلات من الإجراءات المطلوبة لوضع تصميم البحث مثل تعريض المجموعة التجريبية لظروف قد يكون لها نتائج وتأثيرات سلبية علي المفحوصين.(٤)

كذلك قد تنشأ المشكلات الأخلاقية عن طرق ومناهج جمع البيانات كما في حالة الملاحظة بالمشاركة الصريحة. وربما ترجع هذه المشكلات أيضاً إلى أنواع الأشخاص الذين يختارون كمفحوصين في البحث ومثال ذلك جماعات الفقراء أو الأطفال أو المصابين بالإيدز أو حتى العاملين في مجال السياسة. ويحتمل أيضاً أن ترجع المشكلات الأخلاقية إلى نوعية البيانات التي تم جمعها والتي قد تكون معلومات شخصية أو المعلومات تتعلق بممارسات جاريه في الهيئات والمصالح العامة. وقد دفع هذا كله إلى الاهتمام بمناقشة القضايا المرتبطة بحقوق المشاركين في البحث ومصالح المفحوصين، وبالتزامات الباحثين في كافة تخصصات العلم الاجتماعي، وكذلك إلى تبني معظم الجمعيات العلمية قواعد أخلاقية تغطي المجالات التي تختص بها.(٥)

٣- وربما ساهمت أيضاً خصوصية الإشكالية الأخلاقية للبحث العلمي الاجتماعي في تزايد الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث.

إذ يواجه العلماء الاجتماعيين في مواقف كثيرة بعض الصراع بين نوعين من الحقوق، الأول حق العالم في إجراء البحث والتوصل إلى المعرفة والثاني حق المشاركين في البحث (المفحوصين) كأفراد في الحفاظ علي كرامتهم وخصوصيتهم وإرادتهم أو مصائرهم، وقرار عدم القيام بإجراء مشروع بحث مخطط لأنه يتداخل مع أمن وصالح المفحوصين، يفرض هذا القرار قيوداً علي حقوق الباحث. وكما أن القرار بإجراء بحث على الرغم من أن هذا الإجراء يشوبه شكوكاً أخلاقية

(مثل الخداع) ينكر حقوق المشاركين (المفحوصين). وهذا الصراع يشكل جوهر أو أساس الإشكالية الأخلاقية في البحث الاجتماعية.

وليست هناك إجابات صحيحة أو خاطئة علي هذه الإشكالية. والقيم التي يعلقها الناس علي تطوير وتكاليف البحث العلمي الاجتماعي تعتمد علي مصادرها ومدي الاتفاق عليها والخبرة بها. فمثلاً بينما نجد المحللين السياسيين يؤكدون علي الفوائد التي يمكن أن تترتب علي التنبؤ الدقيق بنتائج أو آثار السياسات العامة، فإن المدافعين عن الحرية المدنية دائماً ما يؤرقهم المخاطر المحتملة التي تهدد الحرية الفردية والخصوصية وتقرير المصير.

وفي التخطيط لأي مشروع بحث علي الباحثين الالتزام بإعطاء وزن للفوائد المحتملة أو لنتائج المشروع في مقابل التكاليف التي تحمل علي المشاركين (المفحوصين) كأفراد. فقد تنطوي مثل هذه التكاليف علي اعتداء علي الكرامة، والقلق والارتباك، وفقد الثقة في العلاقات الاجتماعية، وإسقاط حق الاستقلالية وتقرير المصير، والإنقاص من التقدير الذاتي. ففوائد الدراسة بالنسبة للعالم، تتمثل في تحقيق بعض صور التقدم المحتملة في المعرفة النظرية أو التطبيقية، بينما مكاسب المشارك تشتمل علي تعويض مالي وإشباع رغبته في الإسهام في جهد علمي، وفهم أفضل للظواهر التي أجري عليها البحث.

وعملية الموازنة بين الفوائد الممكنة والتكاليف المحتملة عملية ذاتية بالضرورة. ويعمل العلماء علي صياغة أو اختيار إجراءات في البحث تتفق مع القيم المهنية والشخصية. ولذلك ونتيجة لأن اختياراتنا ترتبط بقيمنا، فإن العلماء سيعطون وزناً، شأنهم شأن آخرين غيرهم، لهذه القيم ومع قدر من العناية عندما يتخذون قرارات أخلاقية. وأكثر من ذلك، عليهم أن يتخذوا القرارات الأخلاقية علي نحو فردي، في كل حالة، لأن عملية الوصول إلي القرارات عملية هامة شأنها شأن الاختيار النهائي، والباحث ذو الخلق، هو الذي اطلع علي الخطوط التوجيهية الأخلاقية وفحص بعناية البدائل الأخلاقية، وجرب أحكامه في كل موقف، وقبل أن تحمل مسئولية اختياره.[٦]

٤- وقد شهد العلم الاجتماعي منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات ظهور علم اجتماع المعرفة وبداية تبلور الاتجاه الراديكالي في علم الاجتماع الأمر الذي أدي إلى كشف المضامين السياسية للنظريات السوسيولوجية والانثروبولوجية السائدة وتأكيد انحيازها للأيديولوجية الرأسمالية. وفي ظل هذا الاتجاه النقدي طرحت كافة أبعاد العلم الاجتماعي والبحث الاجتماعي للنقاش، وكذلك طرحت قضية الشرعية - كقضية أخلاقية - في مجال البحث الاجتماعي ومدي انحياز الباحث وعلاقته بالسلطة والتزامه تجاه المجتمع(٧).

ب- المبررات الواقعية لدراسة أخلاقية البحث العلمي الاجتماعي:

وهي مجموعة الأحداث والظواهر والمشكلات إلى أخذت في الانتشار وأثارت الاهتمام بقضايا أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي. إذ شهدت بداية الستينات اهتمام دراسات سوسيولوجية البحث الاجتماعي بفضح الدور الذي لعبه البحث الانثروبولوجي في خدمة النظام الاستعماري، وتسليط الضوء علي أبعاد استغلال هذا النوع من البحث في الماضي لخدمة الاستعمار بصورته التقليدية. وفي منتصف الستينات حدثت فضيحة مشروع «كاميلوت» لتؤكد استغلال البحث الاجتماعي في الحاضر لخدمة الاستعمار في صورته المعاصرة. ثم جاء كشف تورط بعض علماء العلوم الاجتماعية في إجراء بحوث لحساب وكالة المخابرات الأمريكية واستغلال البعض منهم لوضعهم الوظيفي. ولأسم المؤسسات الأكاديمية التي يعملون بها كغطاء لجمع معلومات لحساب أجهزة المخابرات ولخدمة عملياتها، ومن ثم برزت قضية استخدام سلاح العلم الاجتماعي كسلاح عصري يضمن استمرار علاقات القوة التي تتمثل علي المستوي العلمي في علاقات السيطرة من جانب الدول المتقدمة والرأسمالية-منها بالذات علي الدول النامية.(٨)

وبالإضافة إلى هذه الأحداث العالية، يوجه البعض نظرنا إلى مجموعة أخري من الأحداث المحلية، ففي إطار سياسة الانفتاح وانتشار المكاتب

الاستشارية والفنية في مصر، وغيرها من البلدان العربية، أخذ بعض الباحثين يقومون بإجراء دراسات وأبحاث لصالح ممولين أجانب، وأخذت مصادر التمويل الأجنبي تزداد وتعدد، وتوسعت في تمويل بحوث يقوم بها أفراد بشكل مباشر وبناء علي تعاقدات يتم فيها تحديد النقطة المراد دراستها بواسطة الممول، كل ذلك في غياب سياسة علمية للمجتمع وغياب أولويات واضحة للبحث العلمي وللحدود التي يجب أن يراعيها البحث، مما أدى إلى بروز ممارسات غير متفق علي جدواها أو شرعيتها من جانب المشتغلين بالبحث الاجتماعي[٩]، هذا وقد أخذ ميدان البحث الاجتماعي في مصر يشهد في السنوات الأخيرة بعض الظواهر والأنماط السلوكية التي أثارت ردود فعل متفاوتة في حدتها بين العلماء والمهتمين بقضايا المجتمع، تراوحت بين التنبيه إلى خطورتها أو التنديد بها أو إدانتها. ولخطورة تلك الأنماط السلوكية وتهديدها لمكانة العلوم الاجتماعية ومصداقيتها، وحرية البحث العلمي الاجتماعي واستقلاله، وتهديد قيم المجتمع ومصالحه تزايدت الدعوة إلى الاهتمام بقضايا أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، وعقدت الندوات[١٠] والمؤتمرات[١١] وتكونت روابط لوضع مشروع لميثاق أخلاقي يحكم نشاط البحث الاجتماعي[١٢].

ثانياً: أخلاقيات البحث الاجتماعي في السياق الجزئي:

عندما أثيرة قضية أخلاقيات البحث العلمي في البداية، كان الحوار والتحليل والمناقشة تقف عند حد السياق الجزئي لها، بمعني الاهتمام بسلوكيات أعضاء الجماعة العلمية كأفراد. ومناقشة قضايا الالتزام بالمنهج العلمي والموضوعية العلمية والحياد العلمي، وتناول تنظيم العلاقات والتعاملات مع المجتمع العلمي، وأخلاقيات التعامل بين الباحث والمبحوث. وكانت قضايا الحرص علي موافقة المبحوث علي المشاركة في البحث وإعلان قبوله التعاون مع الباحث، ومراعاة خصوصيته، والحفاظ علي سرية المعلومات التي يقدمها من أهم القضايا الأخلاقية التي تمت معالجتها في هذا السياق الجزئي.

(١) القبول المعلن Informed consent:

هناك إجماع شامل بين العلماء الاجتماعيين علي أن البحث الذي ينطوي علي مشاركين من البشر ينبغي أن يكون إسهامهم بعد الموافقة المعلنة من جانبهم كمفحوصين. ذلك لأن القبول المعلن يعد أمراً جوهرياً للغاية طالما كان المشاركون يتعرضون لمخاطر محتملة أو طلب منهم التنازل عن بعض حقوقهم الشخصية. فمثلاً الخطوط التوجيهية الخاصة بإدارة الخدمات الصحية والإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنظم عمليات البحث ويدعمها في ذلك الممولون، تتطلب من الباحث أن يحصل علي طلبات موافقة موقعة من المشاركين في البحث والذين قد يتعرضون لأي خطر. وقد وافقت عن طواعية – معظم الجامعات الكبرى علي ما جاءت به الخطوط التوجيهية الاتحادية في سير كل نشاطات البحث في المؤسسات التابعة لها، سواء حصلت هذه المؤسسات علي تمويل من الحكومة الاتحادية أم لا. ولا تمنع سياسة القبول المعلن إجراء بحوث اجتماعية قد تنطوي علي شيء من الخطر، وإنما تتطلب الاستعانة بمشاركين تم إعلانهم. وعندما يتعرض المشاركين في البحث لأي ألم أو أذي بدني أو انفعالي أو تعدي علي خصوصيتهم أو حتى ضغط فيزيقي أو سيكولوجي، أو عندما يطلب منهم أن يتنازلوا عن استقلالهم (علي سبيل المثال كما في حالة بحوث تعاطي المخدرات)، فإنه ينبغي أن نضمن تماماً توافر القبول المُعلن[١٣]. وينبغي أن يعلن المشاركون بان انغماسهم في هذا البحث أمراً تطوعياً في كل الأوقات، وينبغي أن يتوافر لهم التفسير الكامل والمسبق وشرح للفوائد والمخاطر والحقوق والمجازفات الناجمة عن مشاركتهم في مشروع البحث.

أسباب القبول المعلن:

وفكرة القبول المعلن مبنية علي مجموعة من القيم الثقافية والاعتبارات القانونية. فهي تضرب بجذورها في القيمة العليا التي نعلقها علي الحرية وعلي تقرير المصير أو حرية الإرادة.

فنحن نعتقد أن الناس ينبغي أن يكونوا أحراراً في تحديد سلوكهم الخاص

بهم لأن الحرية تعتبر بمثابة قيمة عزيزة. وقد يذهب المدافعون عن هذا الرأي أيضاً، وذلك مثل جون لوك Locke، غلي أن كون الإنسان حراً ما هو إلا حق طبيعي، وإنه إذا كان هناك من حدود أو قيود تفرض علي الحرية ينبغي أن يقدم لها تبريرا واعياً وكذلك يتوافر الموافقة عليه. وعندما يشارك الأفراد في بحث يضع قيوداً ويشكل خطراً علي حريتهم، فينبغي أن نطلب منهم الموافقة عليه هذه الحدود.

وأكثر من ذلك، فإن الطلب من الأفراد أو سؤالهم ما إذا كانوا يرغبون في المشاركة في مشروع البحث يعكس درجة الاحترام لحقهم في تقرير مصيرهم. والسبب الأخر للقبول أو الموفقة، مستمد من القضية التي فحواها أن الأفراد الذين يتم إعلانهم هم أفضل من يقدر علي حماية وتأكيد إراداتهم[١٤]. ولأن الناس سوف يعملون علي حماية مصالحهم الخاصة، فإن السماح لهم بحرية الاختيار فيما يتعلق بمشاركتهم يمدنا بالضمان والحماية في مواجهة إجراءات بحثية تنطوي علي خطورة.

وفي النهاية، فإنه من وجهة نظر الباحثين يحول القبول المعلن جانباً من المسئولية إلى المشاركين (المفحوصين) عن أي نتائج سلبية قد تحدث في أثناء إجراء الدراسة. ويقلل أيضاً من المسئولية القانونية للباحث لأن المشاركين سوف يكون عليهم الموافقة بإرادتهم علي المشاركة في مشروع البحث.

معني القبول المعلن:

رغم أن مبدأ القبول المعلن يتمتع بالموافقة الشاملة، إلا أن الباحثين لم يهتموا بالالتزام به باستمرار. وهذا يرد أساساً أو يعد محصلة لأشكال عدم الاتفاق حول المعني الذي يأخذه القبول المعلن في حالات معينة. والواضح أن مجموعة الأسئلة مثل – ماذا نعني بالمفحوص المعْلن؟ وكيف نعرف أن الشخص قد فهم المعلومات أو التعليمات التي أعطيت له؟ وما مقدرا المعرفة أو المعلومات التي يجب تقديمها له؟ وما هي أهمية ألا يعرف المفحوصين ما إذا كانوا من بين أعضاء الجماعة التجريبية أم الضابطة؟ – الواضح أنها أسئلة

صعبة، وأنه ليست هناك إجابات مقننة لها. وعلي أية حال، إنه لمن الممكن والمفيد أن نوضح ماذا نقصد من مبدأ الموافقة المعلنة. وهذا ما سنحاوله لكي نشير إلى عناصره الرئيسية ونناقش بعض القضايا التي تنطوي عليها عملية الالتزام بهذا المبدأ.(١٥)

وكان (ادوارد دينار) Deiener و (ريك كراندال) قد حددا القبول المُعلن بأنه ذلك الإجراء الذي يختار فيه الأفراد ما إذا كانوا يشاركون في بحث بعدما يتم إعلانهم بالحقائق وأنه قد يكون من المحتمل أن تتأثر قراراتهم بخصوص الموافقة. وهذا الأمر ينطوي علي أربعة عناصر هي: الأهلية والتطوعية، والإعلان الكامل، والقدرة علي الفهم.

الأهلية Competence:

المسلمة الأساسية التي يستند إليها مبدأ القبول المعلن هي مسلمة الأهلية وأن أي قرار ينبغي أن يكون قراراً مسئولاً، وأن الفرد الناضج الذي تعطي له المعلومات المناسبة أو ذات الصلة سوف يكون له القرار الصحيح. وعلي أية حال، ولأن هناك أشخاصا كثيرون ليسوا علي مستوي النضج أو المسئولية، تصبح المشكلة كيف يمكن التعرف عليهم علي أساس موثوق فيه؟.

وعموماً فإن الأشخاص يعجزون عن اتخاذ قرار القبول إذا كانت قدراتهم العقلية ضعيفة أو كانت قدرتهم علي تقرير مصيرهم موضع شك. والأشخاص الذين يعدون غير ذي أهلية عموماً هم الأطفال الصغار والمرضي الذين يعانون من فقدان الوعي والمرضي العقليين. وعندما توفر المشاركة في مشروع البحث فوائد مباشرة للمفحوصين (علي سبيل المثال اختيارات العلاج الشافي) فهذا أمراً مناسباً بالنسبة للآباء أو أولي الأمر أو غيرهم من المسئولين عن هؤلاء الأفراد غير ذي الأهلية لاتخاذ قرار بشأنهم.(١٦)

وعندما لا تكون هناك فوائد مباشرة متوقعة مع وجود بعض الخطر من نتائج سلبية فقد يقترح الكثيرون بأنه ينبغي أن يمنع الباحث من دراستهم.

التطوعية Voluntarims:

والباحث الذي يستجيب لمبدأ القبول المعلن يكفل حرية المشاركين في الاختيار، بين المشاركة في مشروع البحث أم لا، وكذلك يضمن لهم أن يكون تعرضهم للمخاطر باختيارهم. غير أن توفير الظروف التي يستطيع في ظلها الأفراد أن يقرروا علي أساس من الإرادة الحرة مشاركتهم في البحث مهمة بالغة الصعوبة ومعقدة. ففي مواقع البحث التي تتسم بخصائص نظامية مثل السجون والمؤسسات العقلية والمستشفيات أو المدارس العامة يمارس الأشخاص في مواقف السلطة تأثيرات جوهرياً علي المشاركين.

فمثلاً المريض الذي يتلقي رعاية طبيب باحث قد يوافق علي العلاج لأنه يعاني من ضعف جسمي أو يقع تحت تأثير الطبيب بطريقة أو بأخرى.[١٧]

ولقد حدد قانون (نور مبرج) Nuremberg الذي سن بعد أن ظهرت شواهد التجريب الطبي النازي للعيان، حدد مسئولية الباحث علي أن يشرح بعناية ظروف البحث كمتطلب ضروري قبل الحصول علي الموافقة الطوعية الحقيقة:

ومعني أن الشخص المشارك ينبغي أن تكون لديه القدرة القانونية علي إعطاء الموافقة – يؤكد أنه ينبغي أن يكون في موقف يجعله قادراً علي ممارسة حرية إرادة الاختيار، بدون تدخل أي عنصر من عناصر القوة أو الخوف أو الخداع أو أي صورة بديلة أخري من صور التقييد أو الإكراه.

ويقترح باحثون آخرون أن وجود طرف ثالث محايد خلال أو في أثناء إجراء القبول المعلن سوف يقلل من الاحتمالات أمام الإكراه أو القهر. ولا يزال هناك آخرون ينصحون بأن تترك الفرصة للمشاركين بأن يتشاوروا مع غيرهم بعد أن يطلب منهم الإذن بالقبول وقبل التوصل إلى قرار.

المعلومات الكاملة Full information:

ولكي تكون الموافقة مقبولة ينبغي أن تكون تطوعية وإرادية ومعلن بها. فقد تكون الموافقة غير معلن بها وقد تقدم طواعيه أو قد تكون معلن بها تماماً

ولكنها لا تقدم طواعية. ومن الناحية العملية، يصعب الحصول علي الموافقة المعلن بها تماماً ولهذا قد يتطلب من الباحث توصيل تفاصيل فنية وإحصائية عديدة وأكثر من ذلك وفي مواقف كثيرة لا يتوافر للعلماء أنفسهم المعلومات الكاملة حول النتائج المترتبة علي إجراء البحث وتطبيقاته. وعلي حد تعبير (بول رينولد)Regnold إذا توافرت هناك معلومات كاملة، هنا قد لا يكون هناك سبب لإجراء البحث - فالبحث تكون له قيمة فقط عندما يثور هناك غموض أو تناقض حول ظاهرة ما. ولا يجب أن ينطوي هذا بطبيعة الحال علي أن فلسفة القبول المعلن مسألة غير قابلة للتطبيق. فلقد تبني العلماء بدلاً من ذلك إستراتيجية خاصة بالقبول المعلن علي نحو معقول.

ولقد تأسست الخطوط التوجيهية الفيدرالية علي فكرة القبول المعلن المعتدلة هذه وتوجب هذه الخطوط التوجيهية علي الباحثين العمل علي توصيل عناصر أساسية من المعلومات حتى يكتسب القبول الإعلان المعقول.

١- شرح للإجراءات المتبعة وتوضيح لأهدافها.
٢- وصف لجوانب الإزعاج المنتظرة والمخاطر المتوقعة بطريقة معقولة.
٣- وصف معقول للفوائد المتوقعة.
٤- الكشف عن الإجراءات البديلة والمناسبة التي قد تكون ملائمة للمفحوص.
٥- عرض بالإجابة علي آية استفسارات تدور حول الإجراءات.
٦- مقدمة تفيد بأن الشخص حر في أن يسحب موافقته ولا يستمر في المشاركة في المشروع في أي وقت بدون تحيز للمفحوص[١٨].

والواضح أن بعض عناصر المعلومات التي تنطوي عليها هذه التوجيهات مثيرة للجدل والخلاف. فمثلاً، الكشف عن أهداف البحث قد يؤثر علي صدق النتائج، وهذا ما كان عليه الحال في بحوث سابقة مثل تجارب (ميلجرام) Milgram ودراسة (ريس) Riess. ولا يتفق أيضاً العلماء علي مقدار المعلومات التي ينبغي الكشف عنها. حيث توضح دراسة (رينيك)Resnick و(شوارتس)

Schwarts موقفاً كان فيه تقديم معلومات كاملة أمراً غير مرغوب فيه. فكان (رينيك) و(شوارتس) يقولان للمفحوصين في دراستهم أي شيء حول التجربة قبل بدايتها، ويقدمان شرحاً منفصلاً حول إجراءات البحث. وكانت النتيجة أن تغيب الكثيرة المفحوصين عن الدراسة. وكانت النتيجة علي العكس من ذلك في دراسات مماثلة، لأن الأشخاص الذين شاركوا كانوا لا يعلمون شيئاً. وتوضح الدراسة أن تقديم معلومات زائدة للمفحوصين يمكن أن يكون له نتائج سلبية علي البحث. وهذه الأسئلة التي تدور حول ما هي المعايير الذي يمكن أن نقرر علي أساسها ما هي المعلومات التي يجب تقديمها للمفحوصين علق عليها البعض أهمية كبيرة.

وأول هذه المعايير يمكن أن نشير إلى الإطار القانوني الذي يحدد ما قد يحتاج الشخص العاقل والواعي إلى معرفته. وأنه ينبغي علي الباحثين أن يوضحوا كل جوانب الدراسة التي تهم الشخص ومصالحه ويحتاج إلى معرفتها قبل اتخاذ القرار بالقبول. وينبغي أن يكون المفحوصون علي علم بأية آثار سيكولوجية أو جسمية سلبية محتملة أو باحتمال فقد أي حق لهم خلال الدراسة.(١٩)

وهناك طريقة عملية أكثر سهولة لتحديد ما هي المعلومات التي قد تكون مناسبة للمفحوصين وهي أن يترك لمجلس ممثلي المفحوصين أو كلا من الباحثين والمشاركين القيام بهذا الاختيار.

وهناك إجراء أخر يتمثل في مقابلة نواب عن المشاركين بأسلوب منظم والسماح لهم بتحديد ما هي المعلومات المطلوبة.

القدرة علي الفهم Comprehension:

تعد القدرة علي الفهم بمثابة العنصر الرابع في القبول المعلن، وهي تشير إلى الثقة التي يعبر عنها المشارك، وقد أقر بالقبول عندما تكون إجراءات البحث مرتبطة بمخاطر محددة. والواضح أن الشرح المتقن للمشروع، حتى إذا عرض بلغة غير فنية قد يكون من الصعب فهمه كلية. وهناك عدد من الطرق قد تم الإشارة إليها لضمان الفهم التام لدي المشاركين، من بينها الاستعانة بمشاركين

علي مستوي عالي من التعليم الذين يزيد احتمال فهمهم للمعلومات، وأيضاً توافر مستشار لمناقشة الدراسة مع المشارك، وتوفير وقت يفصل بين الدعوة إلى المشاركة وبين قرار المشاركة في الدراسة. وهناك إجراء شائع تم استخدامه في إجراء قياس مستقل لدرجة الفهم ينطوي علي سؤال المشاركين أو الطلب منهم الإجابة علي أسئلة استبيان يختبر ما إذا كانوا قد فهموا المعلومات أم لا؟

مسئولية العالم:

يمثل إجراء التحقق من القبول المعلن حلاً أكثر عمومية لمشكلة كيف يمكن دفع البحث العلمي الاجتماعي بدون التعدي علي حقوق ومصالح الفرد. فإذا توافرت كل الظروف المرتبطة بالقبول المعلن - الأهلية والتطوعية والمعلومات الكاملة والفهم - يمكن أن تنمو لدي العالم الثقة نسبياً بأن حقوق ومصالح المشاركين في البحث قد لقيت الاهتمام المناسب.[٢٠]

وينبغي أن لا يشكل مبدأ القبول المعلن بطبيعة الحال مطلباً نهائياً لكل بحوث العلم الاجتماعي. فعلي الرغم من أنه مبدأ مرغوب فيه، فهو ليس مبدأ ضرورياً للغاية في الدراسات التي ليس لها نتائج خطيرة. وكلما كانت المخاطرة علي المشاركين في البحث أكثر شدة، كلما اشتدت الحاجة إلى الالتزام بالحصول علي الموافقة المعلنة وفي نفس الوقت، يظل الباحثون المسئولون عن أية نتائج سلبية محتملة علي المشاركين، حتى إذا كان المشاركون موافقون علي المشاركة في البحث.

الخصوصية Privacy:

إن التعدي علي الخصوصية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا جميعاً، خاصة في ذلك العصر الذي أصبحت معه البيانات الحكومية والتجارية والتي تسجل علي الآلات الحاسبة من الأمور التي يمكن الاطلاع عليها. وقد يحدث أن ينتهك بسهولة حق الخصوصية - بمعني حرية الفرد في أن ينتقي ويختار بدقة الوقت والظروف والمدى الذي يسمح فيه للآخرين بمعرفة اتجاهاته واعتقاداته وسلوكه وآراؤه - خلال الدراسة أو حتى بعد إكمالها.

ففي بحث لاتجاهات الطلاب أجري بمعرفة المجلس الأمريكي للتعليم رأينا أن المفحوصين قد طلب منهم تقديم معلومات خصوصية وحساسة يمكن أن تستعين بها إدارة الحرم الجامعية والسلطات الحكومية في التعرف علي أوجه النشاط الجارية في هذا الحرم. وقد تم إدخال البيانات علي أقراص بالكمبيوتر وأصبحت متاحة لأي شخص يرغب في الحصول عليها في مقابل مبلغ بسيط يدفعه، وهو إجراء أصبح شائعاً اليوم.(٢١)

ولحماية هؤلاء المشاركين (المفحوصين) عمل الباحثون علي فصل هوية المشاركين عن الاستجابات كما تم تسجيلها علي أقراص الكمبيوتر.

ولكن مع مرور الوقت، كانت إمكانية أن تطلع السلطات علي هذه المعلومات إمكانية حقيقية. وقد طلب الباحثون، في هذه الدراسة، من المشاركين معلومات خصوصية، لكنهم لم يتمكنوا ضمان السرية في ظل هذا المناخ السياسي (المخترق). ولكي نحمي الخصوصية اضطر الباحثون نتيجة لذلك إلى تخزين المعلومات الحساسة طبقاً لنظام رقمي يربط بين البيانات وبين المشاركين فرادا. وعلي الرغم من أن هذا الأسلوب قد تم الأخذ به في كثير من الدراسات العلمية، فلا زالت مسالة حماية خصوصية المفحوص تمثل إشكالية.

أبعاد الخصوصية:

هناك أبعاد متباينة للخصوصية أمكن التعرف عليها منها: الحساسية للمعلومات التي تقدم، والمكان الذي تجري عليه الملاحظة، وتفشي أو نشر المعلومات.، وقبل مناقشة بعض الطرق التي يمكن بها حماية الخصوصية من المفيد مناقشة كل واحد من الأبعاد الثلاثة السابقة.(٢٢)

حساسية المعلومات Sensitivity of Informations:

وتشير حساسية المعلومات إلى درجة التهديد الشخصي أو المحتملة التي قد تتعرض لها البيانات أو المعلومات التي يرغب الباحث في جمعها. وكما أشار إلى ذلك تقرير الجمعية الأمريكية لعلم النفس فإن التفضيلات الدينية

والممارسات الجنسية والتحيزات العرقية وغيرها من سمات شخصية مثل الذكاء والأمانة والشجاعة تعتبر من أكثر البنود حساسية بالمقارنة بالأسماء والمراتب والتسلسل الرقمي. وبقدر ضخامة حساسية المعلومات بقدر ما يزيد التزام الباحثين بضرورة توفير الضمانات لحماية خصوصية المشاركين (المفحوصين) في البحث. فعلي سبيل المثال فلقد أقدمت سياسة البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكي) منذ نوفمبر عام ١٩٩٣ علي قرار بمنع الشباب المعاقين من الخدمة كجنود أو بحاره تحت أي ظرف. وإنه إذا تصادف تناقل أو تبادل أي معلومات حول الممارسات الجنسية للجندي خلال مشروع البحث، فإن الشكوك حول حماية الباحثين للخصوصية تزداد.

المواقع التي تجري فيها الملاحظة Settings being observed:

وقد يختلف موقع إجراء مشروع البحث من الخاص للغاية إلي العام كلية. فمثلاً، يعتبر المنزل واحداً من المواقع الأكثر خصوصية في ثقافتنا، وأن كل صور الاقتحام لمنازل الناس بدون موافقتهم لهو أمر منهي عنه قانوناً. وعلي أية حال، فالمدى الذي يعتبر معه أي موقع معين عاماً أو خاصاً ليس دائماً واضح في ذاته.(٢٣) وهكذا فإنه قد يؤدي إلي جدل وخلاف أخلاقي.

نشر المعلومات Dissemination of Informations:

ويتعلق الجانب الثالث في الخصوصية بالقدرة علي مضاهاة أو التقريب بين المعلومات الشخصية وهوية المشاركين في البحث.

فمثلاً، تظل المعلومات الخاصة بالدخل خاصة نسبياً إذا كان الباحث فقط هو الذي يعرفها. ولكن عندما يتم نشر مثل هذه المعلومات بما في ذلك المبالغ والأسماء من خلال وسائل الإعلام، فإن هذا يعد غزواً خطيراً للخصوصية وبقدر زيادة عدد الأشخاص الذين يمكن لهم أن يعرفوا التفاصيل حول هذه المعلومات، بقدر ما تزداد الضرورة بالاهتمام بالخصوصية.

والشائع بالنسبة للمدينة ككل أو لمجتمع محلي صغير أن يكون قادراً علي التعرف علي المشاركين في مشروع بحث ما حتى عندما يتم الاستعانة بأسماء مستعارة لهم. وهذا ما حدث مثلاً في دراسة (فيدش وينسمان) Vidich & Bensman حول المدينة الصغرى في المجتمع الجماهيري عندما قاما بوصف حياة السكان بالتفصيل في أحد مدن نيويورك(٢٤). رغم أنهما قد أعطيا للسكان أسماء غير حقيقية، إلا أنه كان من السهل التعرف علي أوصاف الأفراد. ولهذا وجه النقد لهذا البحث بأنه لم يراع الضمانات الكافية لخصوصية المبحوثين.

ولذلك علي الباحثين مراعاة كل هذه الجوانب الثلاث – حساسية المعلومات وموقع إجراء البحث وإمكانية نشر المعلومات – عند تحديد درجة الخصوصية وتحديد أي الضمانات التي يجب اتخاذها لحماية المشاركين في البحث.

والحق في الخصوصية شأنها شأن معظم الحقوق، يمكن التخلي عنها طواعية. إذ يمكن للمشاركين في البحث التنازل عن حقهم في الخصوصية إما من خلال السماح للباحث الحصول علي المعلومات الحساسة والمواقف أو من خلال الموافقة علي أن يقوم تقرير البحث بالتعريف بهم من خلال الاسم. وفي كل الأحوال تعد مسألة الموافقة المعلنة علي كل ذلك من جانب المشاركين أمراً ضرورياً.

الغفلية والسرية Anonymity & Confidentiality:

هناك طريقتان شائعتنا يستخدمهما الباحث لحماية المشاركين هما الغفلية والسرية. فالالتزام بحماية غفلية المشاركين في البحث والحفاظ علي سرية بيانات البحث، التزام شامل للجميع. فهو التزام ينبغي التمسك به مهما كانت التكاليف اللهم إلا إذا وضع الباحث ترتيباته لعكس ذلك مقدما مع المشاركين.(٢٥)

وكما هو الحال مع الخصوصية، كان انتشار شبكات الحاسب الآلي مثل الإنترنيت وشبكات الاتصال الفضائية، سبباً في جعل القدرة علي حماية الغفلية والسرية مسألة بالغة التعقيد من الناحية الفنية وضرورية من الناحية الأخلاقية.

الغفلية (غير معروف الاسم) Anonymity :

يستطيع الباحثون توفير الغفلية من خلال الفصل بين هوية الأفراد وبين المعلومات التي يقدمونها. ويعتبر المشارك (المفحوص) غير معروف الاسم عندما لا يستطيع الباحث أو أي شخص آخر أن يربط بين معلوما معينة وبين مشارك بعينه. وهذا معناه، أنه إذا قدمت المعلومة بطريقة مستقلة، ومع عدم قدرة الباحث علي الربط بين الاسم والمعلومة، عندئذ تتوافر الحماية لهوية المشارك حتى ولو تم الكشف عن معلومة حساسة. فعلي سبيل المثال، باستطاعة الباحث أن يحافظ علي الغفلية في المسوح البريدية من خلال حذف الأرقام الموضحة من على الاستخبارات فور عودتها إليه. ومن ناحية أخري، فإن المفحوص في المقابلة الشخصية لا يمكن اعتباره غفلاً لأنه معروف للباحث والقائم بالمقابلة.

والإجراء الوحيد لضمان الغفلية هو ببساطة تجنب الأسماء وغيرها من وسائل أخري في التعرف علي هوية المشاركين في مشروع البحث[٢٦]. وقد يطلب الباحث بديلاً عن ذلك، من المشاركين الاستعانة بأسماء مستعارة من اختيارهم أو استخلاص الأرقام التعريفية التي لا تنسي (علي سبيل المثال استخلاص تاريخ عيد الميلاد من رقم التأمين الاجتماعي الخاص به).

ويمكن أن نعزز الغفلية إذا قمنا بالربط بين الأسماء والخصائص التعريفية الأخرى وبين المعلومة من خلال رقم رمزي. وفي أثناء إعداد البيانات للتحليل يستطيع الباحث أن يحافظ علي الغفلية من خلال الفصل بين المعلومات المعرفة وبين البيانات ذاتها. وهناك وسائل أخري للحماية تشمل منع تكرار التسجيلات واستخدام Passwords كلمات تسمح بالعبور من خلال وسائل التحكم والوصول إلي البيانات، والتحذير الآلي باستخدام الملفات.

السرية Confidentiality:

غالباً ما يقال للمشاركين في بحوث العلوم الاجتماعية أن المعلومات التي يقدمونها سوف تعامل بسرية، وهذا يعني أنه حتى مع أن الباحثين يستطيعون

التعرف علي المعلومات التي تخص مشارك بعينه، فإنهم سوف لا يكشفوا عنها علي نحو يصبح معروفاً للجميع. ورغم أنه لدي الباحثين خلق صارم والتزام مهني للحفاظ علي الوعد بالسرية، فقد تظهر هناك ظروف يكون من الصعب معها أو حتى من المستحيل التمسك بهذا الوعد. ومن أكثر هذه المواقف أهمية ما يحدث عندما تحتاج السلطات القضائية أو المجالس التشريعية هذه المعلومات في أداء شهادة أمهامها.(٢٧)

وفي مرحلة جمع البيانات علي الباحثين أن يحيطوا المشاركين علماً بوضوح وبدقة بكل ما يتعلق بمعني وحدود السرية، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق العبارات المكتوبة. وبقدر التعرض للخطر الذي تفرضه المعلومة ذاتها. وبقدر زيادة فرص مساءلة المفحوص عن بياناته الفردية، بقدر ما يفرض ذلك ضرورة أن يقدم للمشاركين شرحاً واضحاً. وكان (كامبل) Campbell وزملاؤه قد قدموا بعض المقترحات بشأن هذه الشروح والتوضيحات الممكنة. فعندما لا تستلزم المادة أية مساءلة للمشاركين. فإنه يكفي هنا تقديم وعد عام بالسرية: تقول مثلاً: إن هذه المقابلات سوف تختصر في إحصاءات عامة لدرجة سوف يصعب معها معرفة أي شيء عن إجاباتك الفردية. وسوف يتم الاحتفاظ بكل هذه المقابلات في سرية... ولكن في اللحظة التي يحتمل معها أن تعرض الإجابات علي أسئلة البحث مصالح المشاركين للخطر، كما في حالة المساءلة القانونية، يكون من الضروري إعلام المشارك (المفحوص) مثلاً إن هذه المقابلات قصد بها توفير شواهد إحصائية علي هيئة متوسطات يصعب معها التعرف علي إجابات كل فرد.(٢٨) وسوف نبذل قصارى جهدنا للحفاظ علي إجاباتك في سرية كاملة. إلا إذا كان هناك فقط أمر من المحكمة أو القاضي وبعدها نتوقف عن أعلام أي جماعة أو هيئة حكومية بما أدليت به شخصياً أثناء المقابلات.

ولكي تسمح لأي شخص خارجي أو غريب بالحصول علي البيانات بدون التعدي علي متطلبات السرية، هناك مجموعة أساليب. قد أمكن تطويرها في هذا الاتجاه تشتمل علي:

١- شطب الخصائص المعرفة مثل شطب الأسماء ورقم التأمين الاجتماعي وعنوان الشارع من بطاقة البيانات الخاصة بالأفراد.

٢- الاستعانة بفئات ومقولات خام مثلاً، الإبقاء علي بيانات البلد، بدلاً من الحي وسن الميلاد، بدلاً من تاريخه والمهنة وليس التخصص المهني وهكذا.

٣- المجموعة الصغرى بمعني تكوين الشخص المتوسط استناداً إلى البيانات الخاصة بالأفراد وعرض هذه البيانات بدلاً من عرض البيانات الأصلية الخاصة بهم.

٤- إضافة الخطأ – وتعمد إدخال الخطأ إلى سجلات الأفراد مع ترك بيانات المجموعة دون تغيير[٢٩].

ثالثاً: أخلاقيات البحث الاجتماعي في السياق الكلي:

لم يقف الاهتمام بتحليل أخلاقيات البحث الاجتماعي عند حد السياق الجزئي وإنما تطور هذا الاهتمام إلى إطار أوسع نحو السياق السياسي الذي يفسح الطريق ويجعل من قضية الشرعية هي القضية المحورية عند تناول أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، ويركز علي الأخلاقيات التي تحكم علاقة الباحث بالسلطة والتي تحدد التزامه تجاه مجتمعه وتجاه المجتمع العالمي والمجتمع الإنساني.

وقد شهدت الفترة التي تمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا بداية الاهتمام الفعلي بقضية أخلاقيات البحث الاجتماعي في بعدها السياسي والأيديولوجي أو في سياقها الكلي هذا، وقد تضافرت عدة عوامل ساعدت على هذا التحول، وتحليل أخلاقيات البحث الاجتماعي في هذا السياق الكلي، فمن ناحية فرضت الفظائع التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية وتسخير إنجازات العلم الطبيعي في عمليات الإبادة والتدمير، فرضت طرح قضايا المسئولية الاجتماعية للعالم للنقاش، وكذلك تدعيم فكرة المحاسبة الاجتماعية، فضلاً عن قضية شرعية البحث الاجتماعي من منظور قضية التغيير إلى أين؟ ولصالح

من؟ باعتبارها لب وجوهر هذه القضية[٣٠]، وذلك بعد أن تأكدت أهمية المعرفة العلمية كمصدر للقوة إمكان الاستفادة من نتائج العلم الاجتماعي والبحوث الاجتماعية في أحداث تغيير مقصود في المجتمع.

وعندما أصبحت القضية هي قضية نظام سياسي تطرح في إطاره قضية الشرعية في البحث الاجتماعي. من منظور أبعاد العلاقة بين السلطة وبين الباحث الاجتماعي من جهة، وبين البحث الاجتماعي والمجتمع من جهة أخري. شهدت فترة السبعينات بالذات نشاطاً مكثفاً من جانب الروابط العلمية في علوم الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم النفس، والمبادرة في بلورة مجموعة المواثيق الأخلاقية التي تنظم العمل العلمي الاجتماعي، وتضع محكا لشرعية البحث الاجتماعي وكان الباحثون في تحليلهم ودراستهم لقضايا أخلاقيات البحث الاجتماعي في السياق السياسي الكلي يتجهون إلى التركيز علي محورين:

الأول: يتناول النشاط البحثي في حدود الدولة الواحدة، ويناقش قضية الشرعية في إطار العلاقة بين البحث الاجتماعي وبين السلطة الحاكمة من جهة وبين البحث الاجتماعي والمجتمع من جهة أخري، علي نحو يثير قضية حرية البحث العلمي وضمانات الحفاظ عليها وقضية التزام الباحث وحقوق مجتمعه عليه. والمحور الثاني يتناول النشاط البحثي كنشاط يتعدي حدود الدولة الواحدة علي نحو يطرح قضية الشرعية في إطار علاقات القوة بين الدول، ويثير قضية الانتماء الوطني للباحث الاجتماعي وتوجيه البحث الاجتماعي لخدمة مصالح وطنه[٣١]، في مقابل انتماء الباحث إلى المجتمع العالمي وتوجيه البحث الاجتماعي لما فيه صالح البشرية.

السلطة السياسية والبحث الاجتماعي (المحور الأول):

تحدد طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعي وبين السلطة السياسية في ضوء طبيعة النظام السياسي للدولة وطبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها. وفي ظل الظروف السياسية للدول النامية تصبح قضية الشرعية في مجال

البحث الاجتماعي قضية هامة لأنها تطرح قضية التزام الباحث الاجتماعي تجاه السلطة في مقابل التزامه تجاه المجتمع، كما تطرح قضية الانتماء الوظيفي للباحث في مقابل انتمائه الأكاديمي، وقضية دوره كموظف وكتابع ومن ثم دوره كمبرر للأوضاع الاجتماعية القائمة، في مقابل دوره كباحث وكعالم وبالتالي دوره كناقد لتلك الأوضاع(٣٢). ويصبح محك الشرعية في البحث الاجتماعي مدي التزام الباحث تجاه المجتمع، وانتمائه الأكاديمي، ودوره كعالم وناقد للأوضاع الاجتماعية والقائمة.

القوي السياسية الخارجية والبحث الاجتماعي (المحور الثاني):

والنظر إلى البحث الاجتماعي كنشاط يتخطي حدود الدولة الواحدة، وبخاصة نمط البحوث الاجتماعية الذي تجريه الدول المتقدمة في الدول النامية، والذي يثير قضية شرعية استغلال البحث الاجتماعي للتدخل في شئون دولة أخرى لأحكام السيطرة عليها أو لاستغلالها أو لتكريس تبعيتها سياسياً واقتصادياً.

والملاحظ أن مناقشة قضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي في السياق الكلي يجمع خيوطها معاً أسئلة مثل البحث الاجتماعي من أجل من؟ وماذا نبحث؟ وكيف نبحث؟.

البحث الاجتماعي من أجل من؟

وفي إطار المحور الأول، وهو العلاقة بين السلطة السياسية والبحث الاجتماعي؛ يثار أسئلة، هل البحث الاجتماعي من أجل خدمة مصالح السلطة أو النخبة أو الطبقة الحاكمة؟ أم من أجل خدمة مصالح المجتمع بعامة أو بالتحديد من أجل خدمة مصالح القطاعات العريضة فيه. ومن ثم تصبح القضية متعلقة بحقوق المجتمع وحقوق المواطن ويصبح محك الشرعية هو مدي مساهمة البحث الاجتماعي في الكشف عن الخلل في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يحول دون حصول المجتمع علي حقوقه في التنمية، وفي العدالة الاجتماعية؛ وفي الديمقراطية وفي الاستقلال وعدم التبعية.(٣٣)

وفي إطار المحور الثاني، وهو العلاقة بين القوي السياسية الخارجية والبحث الاجتماعي تثار أسئلة أخري؛ هل البحث الاجتماعي من أجل خدمة مصالح الدولة علي حساب مصالح دولة أو دول أخري؟ أم أنه من أجل تحقيق مصالح المجتمع الإنساني؟ فيصبح القضية متعلقة بحقوق المجتمع الدولي وحقوق الإنسان ويصبح محك الشرعية هو مدي التزام البحث الاجتماعي بالحفاظ علي هذه الحقوق. وإدانة البحوث الاجتماعية التي تستغل للتدخل في شئون دولة أخري أو التي توجه للحفاظ علي استمرار علاقات السيادة والتبعية بين الدول أو التي تتبع مزيداً من حرمان الإنسان من حقوقه في الدول النامية لحساب مزيد من استمتاع الإنسان بحقوقه في الدولة المتقدمة. كما تثير قضية الشرعية من هذه الناحية - لحساب من يجري البحث الاجتماعي؟ - تساؤلات أخري، مثل من الذي يقوم بتمويله؟ ومن الذي يقوم برعايته ومن الذي يتولي إجراءه؟ وما هي الموضوعات أو القضايا التي يهتم ببحثها وما هو منظوره وما هو منهجه في بحثها؟ وفي الإجابة علي هذه التساؤلات إثارة لقضايا تمويل البحث الاجتماعي، والحذر من البحوث الاجتماعية التي تتولي جهات أجنبية بتمويلها في الدول النامية، وقضية تبعية أو استقلال المؤسسات البحثية الاجتماعية.(٣٤)

ماذا نبحث وكيف نبحث؟

وهنا نعالج قضية الشرعية في البحث الاجتماعي من منطلق طبيعة الموضوعات التي يتصدي لها البحث الاجتماعي ومدي ارتباطها بالقضايا الحقيقية للمجتمع، أو اغترابها عنها، ومن منطق المنظور والمنهجية التي يتم بها تناول هذه الموضوعات أو القضايا.

فإذا أخذنا توجه البحث الاجتماعي نحو الحفاظ علي حقوق المجتمع (كالحق في الديمقراطية، والحق في العدالة ، والحق في التنمية... الخ) محكاً للشرعية فإنه يحق لنا التساؤل عن مدي شرعية البحث الاجتماعي الذي يتجه إلى بحث موضوعات يأتي اختيارها منطلقاً من أيديولوجية تكرس السيطرة

السياسية والاستغلال الاقتصادي والتبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية وموضوعات تختار عن عجز علمي والفشل في اختيار موضوعات تسهم في الكشف عن الخلل الحقيقي في أبنية المجتمع، وتسليط الضوء علي المعوقات الفعلية التي تحول دون ممارسة المجتمع لحقوقه،والانصراف إلى بحث الموضوعات الهامشية أو تهميش القضايا الأساسية.

وهذا يطرح تساؤلات حول مدي شرعية البحوث الاجتماعية التي تتبني مدخلاً جزئياً يوجه الانتباه إلى القضايا وقشور المشكلات ويصرف الاهتمام بعيداً عن جوهر القضايا ولب المشكلات.[٣٥]

المراجع

(١) دكتور نادر فرجاني، أخلاقيات البحث الاجتماعي في البلدان المتخلفة بين الحكومي والخاص، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٩.

(٢) دكتور مصطفي سويف، الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٢٢.

(3) Nachmias, C. F., & Nachmias, D.'Rcsearch Methods in the social Sciences, 5eds, Arnold, Great Brittain, 1996, P. 76.

(4) Ibid. p. 77.

(5) Ibid, p. 80.

(6) Ibid, p. 81.

(٧) دكتورة ناهد صالح، البحث الاجتماعي وقضية الشرعية، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٢.

(٨) دكتور ناهد صالح، البحث الاجتماعي وقضية الشرعية، مرجع سابق ص ص ٤٢ – ٤٣.

(٩) دكتور علي الدين هلال، البحث العلمي بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية، الندوة التحضيرية، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ – ٢٤.

(١٠) انظر الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، يونيه ١٩٨٥، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٠.

(١١) انظر: مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٥، (الأجزاء الثلاثة).

(١٢) انظر: مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ١٠١٩ وما بعدها.

(13) Nachmias, C.F. & Nachmias, op. cit., pp. 81 – 82.
(14) Ibid, pp. 81 – 82.
(15) Ibic, pp. 82 – 83.
(16) Ibid, pp. 82- 83.
(17) Ibid, pp 83.
(18) Ibic, p. 84.
(19) Ibid, pp. 48 – 85.
(20) Ibid, pp. 85 - 86.
(21) Ibid, p. 86.
(22) Ibid, pp. 86 – 87.
(23) Ibid, p. 87.
(24) Ibidc, p. 88.
(25) Ibid, p. 87.
(26) Ibid, pp. 88 – 89.
(27) Ibidk, p. 89.
(28) Ibid, p. 89 – 90.
(29) Ibid, p. 90.

(٣٠) دكتور ناهد صالح، البحث الاجتماعي وقضية الشرعية، مرجع سابق،ص ص ٤١ – ٤٣.
(٣١) المرجع السابق، ص ٤٤.
(٣٢) المرجع السابق، ص ص ٤٥ – ٥٠.
(٣٣) المرجع السابق ص ص ٥٣ – ٥٤.
(٣٤) المرجع السابق ص ص ٥٤ – ٥٥.
(٣٥) المرجع السابق، ص ص ٥٧ – ٥٨.

الفصل الرابع

الأسس النظرية للمناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع

- تمهيد
- أولاً: المدخل الوضعي (الكمي).
- ثانياً: المدخل التفسيري (الكيفي).
- ثالثاً: مدخل النقد الاجتماعي.
- رابعاً: العلاقة بين مبحث المعرفة والمنهجية والمناهج.
- خامساً: الجمع بين المناهج والبحث متعدد الاستراتيجيات.

الفصل الرابع

الأسس النظرية للمناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع

تمهيد:

هناك وجهتان للنظر مختلفتان اختلافا شاسعاً حول طبيعة المعرفة، أو ما يمكن أن نطلق عليه نموذجين قياسيين متنافسين والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

النموذج القياسي الوضعي (الذي ارتبط باستراتيجيات البحث الكمي) والنموذج القياسي التفسيري (الذي ارتبط باستراتيجيات البحث الكيفي)[1].

وهناك أساليب مختلفة في البحث (التي ارتبطت بوجهات نظر فلسفية أو رؤى للعالم تعتقد فيها) وكذلك هناك مناهج فعليه وأساليب أو طرق لجمع المعلومات (البيانات). والمناهج والطرق التي تختارها كما يرى البعض، سوف تتحدد بدرجة كبيرة من خلال فهمنا لما يشكل المعرفة التي يمكن قبولها، أو ما يعبر اصطلاحا عن موقفنا المعرفة. وذلك كما أوضحه بريمان Bryman في دراسة المجتمع[2].

إن استعراض النماذج القياسية المتعارضة حول طبيعة الواقع الاجتماعي وحول ما يمكن اعتباره معرفة يمكن قبولها، هو أمر يتعلق بالواقع والحقيقة. وبهذه الطريقة، فإن التمييز بين البحث الكيفي والكمي لا يعتبر ببساطة مسألة تتعلق بالمداخل المختلفة لعملية البحث، لكل منها مجموعتها الخاصة من مناهج البحث. وإنما يتعلق بوجهات نظر متناقضة حول القضايا الجوهرية التي علينا تناولها باختلاف طبيعة موضوع اهتمامنا الخاص، أو بمعني آخر باختلاف المدخل النظري الذي ينطلق منه في تناول موضوعاتنا.

أولاً– المدخل الوضعي The Positivist Approach:

هناك وجه نظر معينة حول كيف يجب إجراء البحث، تشير عموما إلى أنه ينبغي علينا إجراء البحث في العلوم الاجتماعية من خلال طرق مشابهه لتلك الطرق والمناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية (الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا). وهذا أطلق عليه غالبا المدخل الوضعي أو العلمي. وتأخذنا اعتبارات الجذور التاريخية للوضعية إلى الوراء حيث عصر الاستنارة في القرن الثامن عشر. وقبل هذه المرحلة كان الاعتقاد في وجود الله قد وفر استدلالا مقبولا علي نحو عام فيما وراء وجدونا والطريقة التي كان عليها العالم. فالعالم الذي تعيش فيه كان مسألة تتعلق بالخلق المقدس، واستندت الكثير من التفسيرات إلى فكرة أن الأشياء تحدث لان تلك إرادة الله. وأدي التطور الصناعي إلى تحول في الموقف النسبي بين البشر والعالم الطبيعي. وأمدتنا عملية التصنيع بالوسائل التي نستطيع من خلالها ممارسة الضبط والتحكم في العالم الطبيعي. وهذا عمل علي ظهور العلم، الذي قبل تحدي التفسيرات السابقة للنظام الاجتماعي التي كانت تستند إلى أسس لاهوتية. وبدأت عملية فهم العالم الطبيعي من خلال دراسة ما نستطيع ملاحظته كوقائع. وأصبحت الأفكار الميتافيزيقية في ذاتها، التي يبني عليها التفسير محل رفض. وهذه الفكرة، بالتطبيق علي العالم الاجتماعي، يمكن تتبع جذورها في أعمال أوجست كومت Comte (١٧٩٨– ١٨٥٧) أحد فلاسفة القرن الثامن عشر، في مؤلفه عن الفلسفة الوضعيةThe positive Philosophy . وبينما قد قطع تطور الوضعية مشواراً طويلاً ومساراً متموجاً، إلا أن الكثير من جوهرها ظل كما هو موجود في كتابات كومت الأصلية.

وكان كومت مهتماً كثيراً بالتقدم في ضوء الكشف عن الحقيقة حول العالم الاجتماعي. وقد نظر إلى العالم العلمي علي أنه قد أنجز هذا الهدف في تطبيقه للقوانين الطبيعية المبنية علي الوقائع التي يمكن ملاحظتها. وقد حل هذا المدخل إلى المعرفة محل المحاولات اللاهوتية والميتافيزيقية السابقة عند

التفسير: ولم يكن العلم معنياً بالتفسيرات المقدسة أو المجردة، وإنما بالوقائع الملموسة المبنية علي الملاحظات الأمبيريقية[٣]. ولقد تم تطوير هذه الأفكار في القسم المبكر من القرن العشرين خاصة من خلال أعمال وكتابات مجموعة من الفلاسفة عرفوا بدائرة فيينا Vienna Circle، والذين أصبحوا معروفين بعد ذلك باسم الوضعية المنطقية Logical Positivism.

واتخذ إتباع الوضعية المنطقية موقفا رفض كلية كل ما هو ميتافيزيقي ويجب أن تكون الميتافيزيقا في الواقع.

وتشطب علي أنها هراء وكان مصطلح الهراء أو التوافه None sense قد استخدم هنا ليس فقط ليعبر عن رفض قوي أو عدم موافقة، وإنما علي أنه وصف دقيق للقضايا الميتافيزيقية، وشيئاً ما ترتب علي التحليل المنطقي للغة، وكان يعتقد أن كل القضايا الأصلية يجب أن تكون قابله للمعالجة العلمية، وكل الجانب المعرفي الأصيل من نسق العلم الوحيد[٤].

وهذا يشير إلى أن المشكلات والتساؤلات والقضايا ينبغي أن تكون قابله للبحث من خلال المعالجة العلمية التي تتطلب بالضرورة تطوير معايير للتمييز. وهذه المعايير مكنت كل من العلم وما هو غير ذلك (الميتافيزيقيا) بأن يتمايزا، ومن هنا وضعت قواعد توضح ما، الذي يمكن أو لا يمكن أن يسهم في المعرفة الصادقة. والظواهر التي يمكن ملاحظتها مباشرة، وتحديدها، قد تؤدي إلى تقدم المعرفة الاجتماعية، ولم يعد للظواهر المجردة، مثل العواطف، مكان في المعالجة العلمية للعالم الاجتماعي، وتبنت الوضعية المنطقية أيضا مدخلا استقرائيا inductive، وتعني، أن الظواهر يتم ملاحظتها، ومن هذه الملاحظات، يتم بلوره وتطوير النظريات. وعندئذ تستمر الوضعية المنطقية من خلال عملية التحقق Verification، والمزيد من الملاحظات تتم لظواهر مماثلة من أجل تطوير أكثر للنظرية. هكذا، يصبح في النهاية قانوناً Law الذي يمكن تطبيقه علي كل الظواهر الاجتماعية المماثلة[٥].

ولقد وجد هذا المدخل من ينتقده، ومن أكثرهم شهره نذكر كارل

بوبر K.Popper (١٩٠٢ – ٩٤) وفي رأي بوبر (١٩٥٩-١٩٧٢) كان مدخل التحقق في الوضعية المنطقية أساساً قد أخترق وتصدع Flawed، لأن سعيه نحو نظريات يتم التحقق منها باستمرار، شعر بوبر أن المعرفة قد لا تتقدم. وأدرك أيضا إمكانية أن يوجد هناك موقفا آخر، لم نشهده بعد، لا يعمل طبقا للقانون المطابق، وهكذا فإن القوانين المبنية علي الاستقراء، تبني علي الافتراض. فعلي سبيل المثال، إذا أردنا أن نطور نظرية حول لماذا يؤدي بعض العمال أعمالهم علي نحو أفضل في مواقع عملهم عن غيرهم ربما نرصد عددا من الملاحظات في مكان العمل تلك التي يشير إلى أن الرضا عن العمل ارتبط بالأداء. والملاحظات المتكررة في عشر أماكن عمل مختلفة قد تتركز عندئذ علي ما إذا كان الناس الذين كانوا يشعرون بالرضا عن أعمالهم يتفوقون في أدائهم من غيرهم الذين لا يشعرون بالرضا. والسؤال، هو عند أي نقطة يمكن أن نتوقف عند محاولة التحقق من نظريتنا؟ هل بعد عشر ملاحظات أم بعد عشرين أو خمسين؟ وأينما توقفنا يظل هناك أيضا دائما احتمالية إننا نستطيع الاستمرار ونجد أمثلة من الناس الذين لم يكن راضيين، وأدائهم يفوق الذين يشعرون بالرضا. وأيضا، في إتباع هذا الخط في البحث، لا تكتشف احتمالات أخري، مثل الأجر والرغبة في الترقي وهكذا. وفي رأي بوبر، لا يكمن حل كلا من هذه المشكلات في محاولة التحقق مما نعرفه بالفعل، وإنما في محاولة دحضه أو إثبات زيفه Falsify.

وفي قيامنا بهذا العمل، فإننا نتحدى باستمرار النظريات القائمة ونصنع بالضرورة التقدم في سعينا نحو المعرفة.

وتضع هذه الأفكار أساس الكثير من الخصائص المميزة لمدخل بوبر والتي نظر إليها غالبا كأساس للنموذج القياسي للوضعية المعاصرة[٦].

والخاصية الأولى للوضعية، والتي كانت تمثل عنصراً محوريا في هذا النموذج القياسي في كل جوانب تجلياته ومظاهره، هي أن الظواهر الاجتماعية يمكن أن يتم تفسيرها من خلال ملاحظة السبب والنتيجة. وهذا هو الشيء

الذي تم استعارته مباشرة من العلوم الطبيعية فمثلاً في القصة الشهيرة لاكتشاف نيوتن Newton للجاذبية: يؤدي سبب الجاذبية إلى نتيجة سقوط التفاحة على الأرض، عندما لا يتم منعها. وفي البحث الاجتماعي الوصفي، نحن نسعى إلى التعرف علي العلاقات العلية المماثلة، علي سبيل المثال، ما الذي يسبب أداء بعض العمال علي نحو أفضل لأعمالهم عن غيرهم.

وجرت العادة، أن يهدف هذا المدخل إلى اختبار النظرية القائمة من خلال صياغة الفروض Hypothesis (رضا العاملين في العمل يرتبط بالأداء ارتباطاً إيجابيا)، ومن ثم يتم جمع البيانات لتقدير إلى أي حد تعتبر النظرية الأصلية مناسبة (كما تم التعبير عنها من خلال الفرض) علي نحو واقعي. ولقد أطلق بوبر علي هذا المدخل في البحث منهج الاستدلال الذي يقوم علي الفرض العلميHypothetico – deductive methad . ويمثل مدخل البحث – ثم – النظرية وهو ما يعني أن مشكلة البحث وإستراتيجية قد استرشدت أو وجهت بافتراض نظري مسبق. ويتم جمع البيانات التي تستطيع من خلالها اختبار النظرية الأصلية. وهذا يشير إلى أنه منذ البداية في المشروع، يعرف الباحث ما هي القضايا التي تحتاج إلى أن يتم اختبارها، وما هي الأسئلة أو الفروض التي تحتاج إلى معالجة من خلال البحث.

والانتقال أو التحول من منهج الاستقراء إلى منهج الاستدلال الفرضي يؤدي أيضا إلى خاصيتين آخرتين للمدخل الوضعي، كما عرض لهما بوبر أولاً، إنه قد عني بتطبيق العام (النظرية) علي الخاص (الحالة) وثانياً، تصبح المعايير المميزة محل تنقيح أو تعديل لدرجة أن البحث الصادق لم يعد يحكمه ببساطه ما يمكن أن يتم ملاحظته، وإنما ما يعتبر من الممكن اختباره.

وهكذا، في النظر إلى أداء العاملين في العمل، علينا أن نركز علي قضايا مثل الأجر، ومستويات المهارة، وفرص التدريب، ودرجة الديمقراطية في مكان العمل، وما إذا كان ينتمي لنقابة عمال، ومعدلات البطالة المحلية وهكذا. وكل هذه الظواهر من الممكن لمسها، وبالتالي يمكن أن يتم قياسها علي أساس

علمي. ويمكن أيضا وضعها في إطار من الفروض، مثلا أولئك الذين حصلوا علي فرص تدريب أكثر سوف يؤدون عملهم علي نحو أفضل، ومحاولة النظر فيما وراء هذه الظواهر التي يمكن قياسها إلى أشياء مثل دافعية الناس، وانساق معتقداتهم ووعيهم، أو ما يساوي ليس أكثر من التأمل الذي لا معني له، لأن هذه الأشياء تمثل أموراً يصعب بسهولة قياسها، وكذلك اختبارها.

وهذا المدخل في بحثه عن الدقة، يفضل أدوات القياس الكمي، بما في ذلك التجارب والمسوح التي تعتمد علي الاستبيان، وتحليل المضمون. وسوف يكون البحث علي درجة عالية من التقنين، ويستند في قياساته إلى المعالجة الإحصائية. ويتمثل منطق تصميم البحث الوضعي في:

- أننا نسعى إلى التعرف علي عمليات السبب والنتيجة لكي نفسر الظواهر، ونختبر النظرية.
- ينبغي أن تبني المعرفة علي ما يمكن أن يتم قياسه من خلال ملاحظة شواهد ملموسة.
- علي الباحثين أن يستعينوا بالمنهج العلمي، الذي يؤكد علي الضبط وتوحيد القياس، والموضوعية.

وينطوي البحث الوضعي علي المضامين التالية:

- ينبغي أن يكون تصميم البحث علي درجة عالية من التقنين.
- ويجب أن يكون المنهج علي درجة من الثبات.
- وسوف يهدف تصميم البحث إلى إنشاء دراسات علي نطاق أكبر ومعتمده علي الإحصاء.[٧]

ثانياً: المدخل التفسيري Interpretivism:

سوف نقدم فيما بعد كثيراً من الأمثلة والحالات التي لا يوافق فيها باحثون في علم الاجتماع علي الجوانب الهامة للمنهجية والمناهج[٨] وهذه الأمثلة يمكن تتبعها وردها إلى مختلف وجهات النظر في الابستمولوجيا أو مبحث المعرفة[٩]. فيما يري بعضهم، أن الوضعية تقدم لنا مدخلا مفيداً في البحث عن

المعرفة، بمعني أنه إذا كانت تعتبر علمية أو كونها علمية تستطيع أن تحظي بقدر كبير من القيمة. وتمكنهم أساليبهم الأمبيريقية والموضوعية التي يستعين بها أتباع الاتجاه الوضعي في البحث، تمكنهم من تأييد ادعاءاتهم بالمعرفة علي أنها وقائع يمكن الوثوق بها. وهناك علي أية حال، البعض الأخر، والذين لا يقررون بصحة تبني مثل هذا المدخل العلمي في دراسة والكشف عن تعقيدات العالم الاجتماعي.

ويسبب أن علماء الاجتماع بشر أيضا، فإننا، بإمكاننا أن نضع أنفسنا في مكان الأخرين، ونقدر الظروف البنائية التي يجدون أنفسهم فيها، ونقدم تفسيرا لأهدافهم، ومن ثم نفهم أفعالهم. وهذا ما يميز العلم الاجتماعي عن العلم الطبيعية فلم تختار زهور النرجس Daffodils أن تفتح أوراقها، ولم يقرر التفاح أن يسقط من الأشجار. ولذلك فأنه لا يجب علي العلماء الطبيعيين أن يكون شبه زهور النرجس أو التفاح لكي يقوموا بتفسير سلوكهم.(١٠)

وهذه الفكرة في الفهم قد تبلورت وتطوره لتصبح معروفة باسم منهج الفهم Verstehen (حرفيا لكي نفهمها)، وهذه الفكرة بنيت علي تراث له جذوره في كتابات علماء مثل ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٣٠) الذي زعم أنه لكي تزيد من معرفتنا بالعالم الاجتماعي، علينا أن نسعى إلى فهمه من وجهه نظر الناس الذين تقوم بدراستهم، بدلا من فهم وتفسير السلوك الإنساني والفعل من خلال وسائل السبب والنتيجة.

ويحدد فهم السلوك الإنساني المقاصد التي تقف وراءه درجة التعاطف مع المفحوصين، بينما لا يهم بذلك تفسير سلوكهم علي أنه نتيجة لبعض الأسباب الخارجية.

والباحثون الذي ينطلقون من المدخل التفسيري حريصون علي تعزيز ودعم التمييز بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، مثلا، البناء الجزيئي للثلج الذي يتغير مع تعريضه للحرارة، بينما نحن الكائنات البشرية لا يستجيب علي نحو سلبي لما يدور حولنا. وبدلا من ذلك، فإن لدينا القدرة علي التفكير

من خلال مسارات مختلفة للفعل، ونستجيب علي أساس من تفسيراتنا وأفكارنا. وهكذا، بالإمكان فقط فهم الفعل الإنساني من خلال ربطه بالمقاصد الشعورية، والدوافع والأهداف وفي النهاية القيم التي يتبناها الفاعل.

ولقد ارتبط هذا النموذج القياسي التفسيري بالمناهج الكيفية غير المقننة والتي تشمل الدراسات التي تقوم علي الملاحظة بالمشاركة والمقابلات المتعمقة Participant observations and depth interviews. أما المدخل السابق أو الوضعية يناسب المناهج الكمية، طالما أن استخدامها لمقاييس سبق تحديدها يمكن بسهولة أن يعكس فروضاً معينه لدي الباحث. والرغبة في فهم الفعل الإنساني من منظور المشاركين في المدخل التفسيري، علي أية حالة، تجعل من مثل هذه المقاييس سابقة الإعداد غير مناسبة. والتأكيد أنصب علي السماح للمشاركين بتقديم تفسيرا لعالمهم باستخدام كلماتهم الخاصة بهم. وهكذا تعتبر اللغة أداة يمكن من خلالها تحديد المعاني، وهكذا ولكي تتعاطف مع المشاركين، من المهم أن نسمح لهم بالتعبير عن معانيهم بالطريقة التي اعتادوا عليها من خلال لغتهم.

ومن خلال ضم عناصر الفهم معا، تقوم في النهاية ببناء (وليس اختبار) النظرية. وهذا المنهج التحليلي الاستقرائي analytic–inductive لذلك، يعتبر مدخل يبدأ بالبحث وينتهي إلى النظرية Research–then–theory الذي فيه نبدأ بمشكلة بحث واسعة نسبيا (أكثر منها فروض حددت من قبل، وفي أثناء جمع البيانات، يتطور تدريجياً فهمنا للقضية.(١١)

ويفترض المدخل التفسيري علي خلاف الوضعية، أن السلوك الإنساني لم يتم تحديده من خلال عوامل خارجية وعمليات يمكن للباحث أن يقيسها وإنما تشكلت بدلا من ذلك من خلال المعاني التي لدي الناس عن العالم. وبعض العاملين علي سبيل المثال، سوف لا يحسنون أداءهم في العمل علي نحو آلي، عندما يحصلوا علي زيادة في الأجر، وسوف لا يستجيب كلهم بالتأكيد بطريقة موحده، وبدلا من ذلك سوف يأخذون في اعتبارهم زيادة

الأجر عن وعي، والمجموعة كلها من القضايا الأخرى، وماذا تعني بالنسبة لهم قبل أن يقرروا كيف يستجيبون. ومثل هذه القضايا المحددة والفريدة قد تشمل علاقاتهم الشخصية والجمعيه مع العاملين، وتاريخ العلاقات الصناعية في مكان العمل، سواء أكان في خبرتهم أن يقدم للمدير في العمل رشوة Bribe أو ما إلى ذلك.

وهذه المعاني والتفسيرات من الصعب قياسها بطريقة دقيقة وعلمية، كما أنها سوف تختلف بالتأكيد من شركة إلى أخري. وهكذا فإن علي الباحث أن يستخدم مناهج أكثر كيفية واندماج شخصي لكي يحصل علي فهم كيف يفسر الناس العالم الذي يحيط بهم، وكيف أن هذا الفهم يقدم لنا معلومات عن أفعالهم.

ولذلك، فإن البحث سوف يميل إلى أن يكون مكثفاً وعلي نطاق صغير وسوف يكون عادة متسماً بالمرونة وعدم التقنين النسبي، ومبني علي عدة أوصاف مفصلة (أكثر منها إحصاءات) حول ما تم رؤيته وسماعه.

ولا يعتبر منطق مثل هذا التصميم للبحث التفسيري هو تفسير لماذا يحدث شيئاً معنيا، وإنما استكشاف أو بناء فهم لشيء ما لدينا معرفة ضئيلة عنه أو ليس لدينا أي معرفة به. ومن خلال ضم مثل هذا الفهم معا، فإننا في النهاية نقوم ببناء النظرية.

وينطوي هذا ضمنياُ علي ما يلي:

- يجب أن يكون تصميم البحث مرنا وغير مقنن.
- وينبغي أن تكون المناهج صادقة.
- وسوف يعمل تصميم البحث علي توليد بيانات مكثفة وعلي نطاق أصغر، مستخدما التفسيرات الداخلية ومبنيا علي الأوصاف لما تم رؤيته وسماعه.[١٢]

ثالثاً- بحوث النقد الاجتماعي Critical Social Research:

ولقد أمكن التعرف علي موقف ثالث نقدي تحرير-Critical–emancipa-tory داخل العلوم الاجتماعية الذي يشير إلى أنه لكي نعرف العالم الاجتماعي، يحتاج الباحث أن يتبني في تفسيره السياقات السياسية والاجتماعية والتاريخية التي تحدد وتقيد الفكر والفعل الإنساني، ومثل هؤلاء الباحثين قد اهتموا بفهمهم كيف أن ما وراء الأبنية الاجتماعية قد عملت تاريخيا علي قمع علي نحو خاص، الطبقة العاملة، والمرأة، وجماعات الأقليات الإثنية.

ولهذا المدخل، في غايته، أهداف تحريرية وإدعاءات بتمكين الجماعات المقهورة علي وجه الخصوص. ولذلك، فإن أهداف البحث؛ هي:

- كشف صور اللامساواه والممارسات المعيبة وأشكال اختلال العدالة والاستغلال.
- إسماع صوت هذه الجماعات المستبعدة والهامشية.
- المساعدة في تفسير عملية القمع العامة لكي تسهم في التغير الاجتماعي.

وكما جاء في تفسير (فاي) Fay (١٩٩٣)؛ لكي يكون لدينا قوة الممارسة، يتطلب الأمر من أن تصبح النظرية النقدية بمثابة مورداً دافعياً ويعمل علي أن يجعل المشاهد قادراً. ويجب باختصار أن تسهم في تمكينهم. وفي هذا التمكين يحدث العتق والتحرير كهدف خاص به.[١٣]

وكما سوف نري، من المحتمل أن يتبني الباحثون إتباع النقد الاجتماعي مدخلا مرناً في استخدامهم لمناهج البحث، رغم أنه من المرجح أن يستخدموا هذه المناهج بطرق معينه يعتبروها مناسبة من أجل تحقيق أهداف معاصره في بحوثهم. وفي الواقع؛ قدم بعض هؤلاء الباحثين إفتراضاً المنهجية النسويه Feminist methodology علي وجه الخصوص، الذين يدخلون إلى عملية البحث بطريقة مغايرة تماما عن الأساليب التقليدية في البحث الاجتماعي.

وهناك جدل دائر بين أولئك الذين يدافعون عن نموذج العلم الاجتماعي والذي به يعتبر الهدف هو توليد المعرفة، وبين أولئك الذين يجرون بحوث

موجهه سياسيا Politically Committed لكي ينفذوا أجنده سياسية. ولقد ذهب هامرسليHammersly، علي سبيل المثال إلى القول: اعتقد أن مخططاتهم (الباحثون في النقد الاجتماعي) أن البحث يجب أن يخدم أهدافا سياسية مباشرة تمثل تخليا عن ما يلتزم به الباحثون من قواعد(١٤).

ويدعي هامفريس Humphries في استجابة لذلك، أن كل البحوث تعتبر بالضرورة سياسيه، طالما أنها تمثل مصالح جماعات معينه (عاده الذكور البيض، والأقوياء عاده)(١٥). وطبقا لوجهة النظر هذه، فليس هناك بحث يعتبر موضوعيا كليه أو متحرر من القيم. ويسعي مثل هؤلاء الباحثين إلى تعزيز ودعم أجندات تختبئ وراء قناع البحث التقليدي، وفي الغالب تميل إلى القهر بطرق مختلفة.

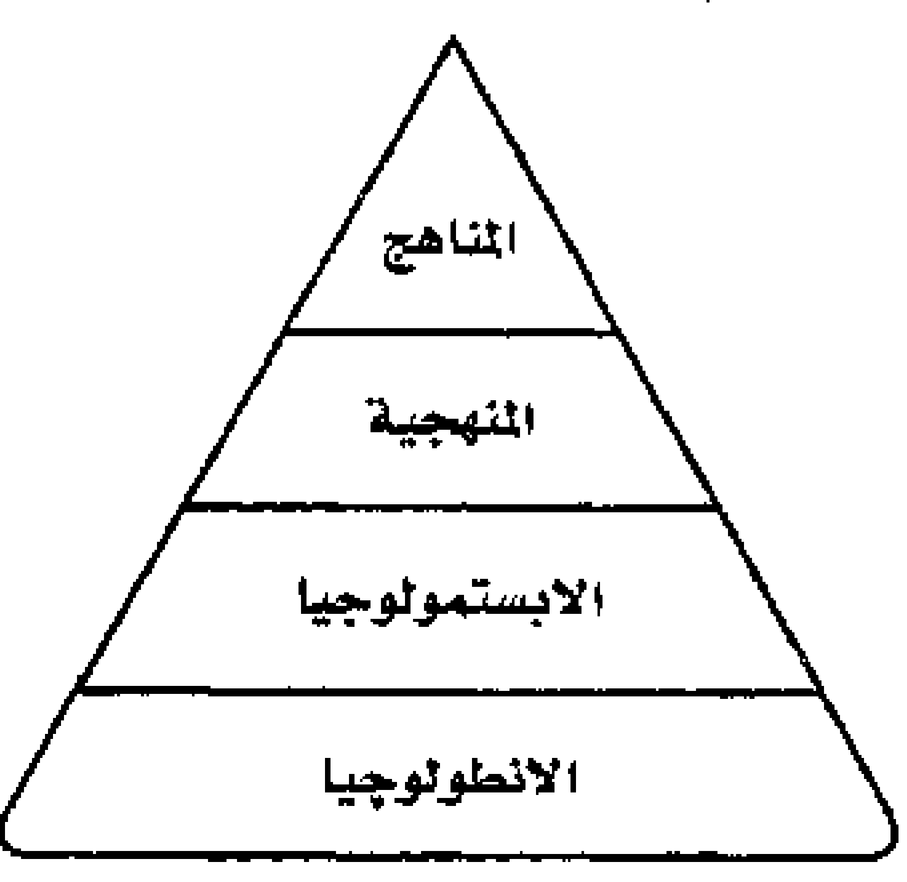
رابعاً- العلاقة بين مبحث المعرفة والمنهجية والمناهج:

وكما رأينا أن هناك منظورات معرفية متباينةEpistemological ، وهذه المنظورات تعكس عدداً من المسلمات assumptions حول العالم الاجتماعي. وهذه المسلمات غالبا ما تم الإشارة إليها علي أنها مبحث في الوجود -Ontol ogy، وهكذا، مثلا، فإن الباحث الذي يتبني الوضعية قد ينظر إلى العالم الاجتماعي علي أنه واقع موضوعي والذي يوجد بغض النظر عن كيف نفسر هذا العالم. وهذا المنظور الانطولوجي يشي أو يبلغ بمنظور معرفي ذلك الذي يشير إلى أنه لكي تعرف شيئا، عن هذا العالم، علينا فقط أن نلاحظه من وجهه نظر موضوعيه. أما الباحث الذي يتبني المنظور التفسيري فقد ينظر إلى العالم علي أنه واقع ذاتي Subjective reality، والذي يعتبر بمثابة تراكم لخبراتنا والمعاني التي نربطها بها. ولكي نعرف شيئاً ما عن هذا العالم، علينا أن نتبنى منظوراً معرفيا والذي يسمح لنا بفهم هذه المعاني الذاتية.

وهكذا فإن الانطولوجيا عبارة عن مجموعة مسلمات حول ما هو العالم والابتسمولوجيا تعتبر بمثابة الطريقة للمعرفة حول العالم الذي يعكس هذه المسلمات. والطريقة التي يتم بها تغذية منظورنا الانطولوجي في منظور

إبستمولوجي تنعكس من ناحيتها في مدخلنا المنهجي Methodological. فالمنهجية تتعلق بعدد أوسع من الاعتبارات المبنية علي منظورنا الفلسفي وكذلك القضايا العملية. ويترتب علي هذه القضية، أن الابستمولوجيا يجب أن نشر أو تعلمنا بالمنهجية، التي تشي لنا بدورها بالمناهج. وتنظر هذه العلاقة إلى منظورنا الانطولوجي علي أنه الأساس لمدخلنا في البحث، مع التوصل إلى مناهجنا بعد عملية الأخذ في الاعتبار موقفنا الإبتسمولوجي والمنهجية التي اخترناها.[١٦]

ويوضح الشكل التالي هذه العلاقة بين النظرية والمنهج.



وهذا يشير إلى أن اختيارنا للمناهج سوف يتحدد في النهاية من خلال منظورنا الفلسفي ولذلك فإن معني التوفيق بين المناهج يعكس تحولا في نظرتنا الفسلفية للعالم. وهذه الوجهة للنظر قد تم التمكن من تحديها، وكانت العائدات منها مفعمة بالميزات بدرجة عالية.

خامساً: الجمع بين المناهج والبحث متعدد الاستراتيجيات:

وهكذا، رأينا أنه بالنسبة للبعض، يتحدد نوع المنهج الذي يجب استخدامه في البحث، إلى درجة كبيرة، من خلال التزام الباحث بموقف معرفي ابتسمولوجي معين. وهذا يفترض نوعا من التطابق بين الموقف الابستمولوجي

ومنهج البحث. وهذا عموما، سوف ينطوي علي إتباع أما الأسلوب الكمي الوضعي أو الأسلوب الكيفي التفسيري في البحث، أو كما شاهدنا مدخل البحث النقدي الاجتماعي.

غير أن هذا المدخل في استخدام المناهج في البحث لم يمضي دون انتقادات، بطبيعة الحال. ولقد مال الباحثون الاجتماعيون علي نحو متزايد إلى تبني مداخل مرنة أكثر عند الاستعانة بمناهج البحث في دراساتهم وكما عبر بريمان Bryman عن ذلك (١٩٨٩):

أن كل تصميم ومنهج يجب الأخذ به بناء علي ما ينطوي عليه من مميزات كوسائل لتسهيل فهم (أو إضفاء الغموض Obscuring) علي مشكلات بحث معينه، وهذا الاعتناق والقبول الأعمى لتصميمات أو مناهج لتصميمات أو مناهج مفضله، والانشغال الزائد والمسبق بأسسها الابستمولوجيه يمكن أن تقف في طريق تطور مثل هذا الفهم.(١٧)

وفي رأي هؤلاء الباحثين، فإن نوع منهج البحث (أو الجمع بين المناهج) الذي تختاره سوف يتحدد بدرجة كبيره من خلال اعتبارات عملية براجماتيه، ويشمل ذلك؛ ما هي مشكله بحثك وما هي القيود التي تواجهها في البحث؟ فعلي سبيل المثال، قد تعتبر أن استخدام الاستبيان Question-naires في مناقشة قضايا تتعلق بحماية العاهرات في العمل Bullying يعتبر مدخلا مناسباً للغاية في جمع البيانات حول مثل هذه القضية الحساسة. وربما المدخل الأكثر تعاطفاً الذي يستخدم الاتصال المباشر (مثل المقابلة الشخصية المتعمقة In-depth) تكون أكثر فعالية في الحصول علي ثقة المبحوثين، وتشجيعهم علي مناقشة القضية بصراحة، والأساليب البحثية غير الرسمية تمكنك من تحقيق قبولا اجتماعيا.

إن اختيار المنهج – أو الجمع بين المناهج في الواقع – الذي يقوم به الباحث في مشروع بحثه سوف يكون محكوماً بدرجة كبيرة بواسطة الرغبة في تحقيق والوصول إلى أفضل بيانات ممكنه لمعالجة وإنجاز أهداف وأغراض البحث.

والواقع أن الجمع بين المناهج: أو استخدام الثلاثية[١٨]. في مشروع بحث واحد يمثل استراتيجية، تنطوي علي مشكلات. علي أية حال، لقد تم الدفاع عن هذه الإستراتيجية علي نحو متزايد علي أساس أنها تساعد علي تسهيل وجعل الصورة أكثر صدقاً وكليه عن المجتمع أكثر مما قد يتحقق من خلال البقاء والاكتفاء بمجموعه واحدة من المناهج.

وتصنيف المناهج علي أنه كمي أو كيفي لا يعني، أنه في اللحظة التي يتم فيها اختيار المدخل، أن الباحث لا يتحرك أو ينتقل من مناهج ارتبطت على نحو عادي بهذا الأسلوب. لأن لكل مدخل جوانب القوة وجوانب الضعف، وكل منهما يناسب علي وجه الخصوص سياق معين والمدخل الذي تم تبنيه والمناهج الخاصة بجمع البيانات المختارة ستعتمد علي طبيعة البحث وعلي نوع المعلومات المطلوبة.

وفي كل الوقت، علي أية حال، لدينا عقولنا قبل كل شيء التي تؤكد أنه بالنسبة لموضوعات معينه، تكون مناهجنا خاصة بهذا السياق. وهذا معناه، أن بعض المناهج سوف لا تعمل بذاتها في الحقيقة في بعض المواقف فعلي سبيل المثال، أن استخدام الاستبيان والمسوح في دراسة لماذا يشعر بعض صغار الناس (الشباب) بالاغتراب عن النظام السياسي، قد لا يحقق بذاته كل ذلك الية، فالاستبيان قد يوضح لنا أعداد هؤلاء الصغار الذين لا يشاركون، كنه لا يوضح بالضرورة لماذا يشعرون هم بذلك. وفي المقابل، المقابلات غير ننة تعتبر من غير المحتمل أن تقدم لنا قياسات دقيقة للعلاقة بين التحصيل راسي والاغتراب السياسي. كما أنها سوف لا تجعل من الممكن تعميم لنتائج، أو يمكن الاعتماد عليها، وإنما قد تتهم حتى بأنها تقدم تفسيرات ذاتية أو تبني علي الحكايات)[١٩].

ولكن لماذا تجمع بين المناهج؟ أن أحد الميزات الواضحة في استخدام الجمع ن المناهج أو مدخل البحث الذي يعتمد علي استراتيجيات متعددة في البحث، عناه أن هذا يساعد في التعويض عن الحقيقة بأنه ليس هناك اتفاق وإجماع في لبحث.

وطبقا لرأي ويتزن Denzin (١٩٨٩):

ينطوي كل منهج بحث علي خط مختلف في التعامل مع الواقع أو الحقيقة – ومن ثم فإن كل منها سوف يكشف عن جانب مغاير منه، كما أن المشكال Kaleidoscope سوف يكشف عن ألوان مختلفة وأشكال للأشياء للناظر منه، اعتمادا علي الزاوية التي يمسك منها فالمناهج تشبه المشكال: سوف تكشف عن ملاحظات متباينة اعتماداً علي الكيفية التي يتم بها الدخول، والاعتقاد فيها والعمل بواسطتها[٢٠].

وكما يذكر بروير Brewer وهانتر Hunter (١٩٨٩)، أن خلط المناهج يعد محاولة لبلوغ الصدق في البحث:

فالقياس الثلاثي يحاول أن يحدد بدقة Pinpoint قيم الظاهرة علي نحو أكثر دقة من خلال تركيز الضوء عليها من وجهات نظر منهجية مختلفة. وعندما تعطينا أداتين ثابتتين نتائج متناقضة عندئذ، يكون صدق كل منهما موضع شك. وعندما تتفق نتائج مناهج مختلفة، نكون علي ثقة أكثر[٢١].

ويتمثل منطق البحث متعدد الاستراتيجيات في محاولة التغلب علي أي قصور قد يكون ناجما عن الاعتماد علي أي منهج وحيد معين، لمهاجمة مشكلة البحث من خلال ذخيرة من المناهج التي تنطوي علي جوانب ضعف غير متداخلة بالإضافة إلي جوانب قوتها المعاصرة.

ويتم دمج والجمع بين المناهج ليس فقط لاكتساب ما تنطوي عليه من جوانب قوة خاصة، وإنما أيضا لتعويض ما أخذ عليها من أخطاء وحدود تلك المتعلقة بأي منهج وحيد.

ويتمثل السبب الأخر لمداخل الجمع المستخدمة لثلاثية في التغلب علي عملية التحيز في البحث. والنقطة الأساسية التي علينا ذكرها حول القيود التي ينطوي عليها منظور البحث والإستراتيجية الواحدة هي أن كل الباحثين يقومون بإدخال تفسيراتهم الخاصة إلي دارستهم، حول كيف أنه يجب علي البحث أن يكون مقنناً وقادر علي التفسير، وإلي حد ما، تعتبر هذه التفسيرات

فريدة، ومن المرجح أن هذا المدخل الوحيد قد يؤثر في المفحوصين موضوع الملاحظة، والأسئلة المطروحة وأكثر من ذلك النتائج نفسها:

وتعتبر الثلاثية، واستخدام مناهج متعددة، بمثابة خطة عمل سوف تجنب علماء الاجتماع التحيزات الشخصية التي تنشأ عن منهجيات وحيدة(٢٢).

والميزة الثالثة الأساسية لتبني مدخل الاستراتيجيات المتعددة في البحث تتمثل في احتمال أنها تساعدك في اكتساب رؤية كاملة للموضوع محل البحث. والثلاثية طبقا لرأي برجس Burgess، تشبه المشكال Kaleido-scope، يمكن أن تساعد علي توفير نظره كلية للمجال الذي تشمله الدراسة:

بالإمكان استخدام مناهج مختلفة، وجمع بيانات متباينة لكي نعالج مجموعة المشكلات النظرية والعملية المتنوعة(٢٣).

وفي دراسة أجراها هان Hann وزملاؤه حول الأعضاء الأساسيين في حزب العمل البريطاني والسعي إلى إدخال تغيرات سياسية وتنظيمية التي بادرت بها قياده الحزب، جمع الباحثون بين بيانات الاستبيان الكمي مع بيانات كيفية متوافرة عن دراسة جماعة بؤريةFocus group ووجد الباحثون بناء علي نتائج الاستبيان أن أعضاء الحزب يبدوا أنهم قدموا دعما شاملا لقائد الحزب، توني بلير T. Blair. وأكد أكثر من ثلاث أرباع ٧٨٪ أن له تأثيراً إيجابيا علي مصير ومستقبل الحزب، وأشار ٧٦٪ منهم علي أنه قائداً قويا. وعلي أية حال، ساعدت بيانات الجماعات البؤرية علي توضيح استجابات أعضاء الحزب ووضعها في سياقها، تجاه مشروع توني بلير الجديد الخاص بالعمال من خلال تأكيد شكهم في عملية التحديث التي بادرت بها قيادة الحزب. ولقد لقت الاستجابة النموذجية التي عبرها عنها أحد نشطاء الحزب تأييداً بين معظم المشاركين الأخرين في الجماعات البؤرية المتباينة، قائلاً:

أنا لا أوافق بالضرورة علي أي شيء يقوله أو يفعله توني بلير، ولكن إذا كان ذلك يعني هزيمة الحزب، فأنا كلي من أجله(٢٤).

ولذلك فإن مدخل البحث متعدد الاستراتيجيات يمكن (ويشجع) الباحث علي دراسة وبحث مجالات بحث معينة من زوايا متباينة ومتنوعة ومنظورات، والتركيز علي مشكلات وقضايا مختلفة، وجمع نماذج متباينة من البيانات وتحليلها باستخدام أساليب مختلفة وتفسير النتائج من مواقف متنوعة. وبهذه الطريقة، من المفترض، أنه سوف لا نترك حجراً بدون تحريك، وكل الأبعاد الممكنة والمحتملة لمجال البحث سوف يتم فحصها. وكل المعاني الممكنة يتم استخلاصها من البيانات. ونتيجة لذلك، ومع نهاية البحث والمشروع، سوف نكون قد أكلمنا دراسة كلية شاملة[٢٥].

وهكذا، هل يجب النظر إلي منظورات البحث البديلة علي أنها نوعا من الثنائية؟ لقد راجع لوري Laurie وسوليفان Sullivan (١٩٩٠)، بعض التساؤلات التي أثارها الحوار والجدل حول استخدام مناهج متباينة في نفس البحث. وانتهيا إلي أن الميل إلي النظر إلي المنهجيات الكمية والكيفية علي أنها تتبادل الاستبعاد وتمثل نماذج قياسية متعارضة يعتبر بمثابة تمثيل مضلل للحقيقة وواقع ممارسه البحث الاجتماعي.[٢٦]

المراجع

(1) Matt, H, Mark, W, and Nick, F: A short Introduction to Social Research, SAGE Publications, London, 2007.

(٢) يري بريمان (١٩٨٨) Bryman أن النموذج Paradigm عبارة عن مجموعة من المعتقدات والتوجهات والتي تمثل للعلماء في نظام فكري معين المحدد لما يجب دراسته وكيف يتم إجراء البحث، وكيف يجب تفسير النتائج وهكذا ويعد النموذج القياسي، أساساً، بمثابة مجموعة من المسلمات والافتراضات حول القضايا موضوع اهتمام الباحث والتي عليه دراستها.

- (Bryman, A, Quantity and Quality in Social Research, London, Sage, 1988).

(3) Comte, A. The Essential Comte: Selected from "Cours de Philosophie Positive, by A .Comte: trans: M Clarke, London, Croom Helm. 1974.

(4) Hanfling, O: Logical Posotivism, Oxford; Black Well, 1981.

(5) Matt, H, et al; op: cit, p. 12.

(6) Popper, K, The Logic of Scientific Discovery, London, Hutchinson, 1959.

(7) Matt, H, et al: op.cit, p. 13.

(٨) في ذكر المنهجية Methodology والمناهج Method من المهم أن نذكر ما يميز كل منهما عن الآخر. إذ تشير المناهج إلى مجموعة من الأساليب والطرق التي تعتبر متاحة لنا لجمع الشواهد والبيانات حول العالم الاجتماعي أما المنهجية، بطبيعة الحال، فهي تتعلق بإستراتجية البحث ككل، وتشمل كما يذكر سييل Seale (١٩٨٨) المضامين الفلسفية والنظرية والسياسية في القيام باختيار المنهج عند إجراء البحث. وقد نضيف إلى هذا الحاجة

إلى الأخذ في الاعتبار المضامين الأخلاقية والنتائج المترتبة علي البحث، والتفاوض من أجل الدخول إلى ميدان البحث، ودور القيم – لكلا من المؤلف وأولئك الذين يملكون القوه علي فرص بعض التحكم في أجندة البحث

- (Seale, C. Researching Society and Culture, London, Sage, 1998.

(٩) الابتسمولوجيا Epistemology، عبارة عن مفهوم فلسفي هام بالنسبة للعلماء الاجتماعيين، والذي يعني بمسائل ترتبط بنظرية المعرفة ويعتبر الموقفين الوضعية والتفسيرية، أساساً، والتي تم شرحهما في هذا الفصل، يتمسك كل منهما بابستمولوجيا معارضه. وهي تحدد في ضوء وجهات نظرها حول مكانه الإدعاءات المختلفة للمعرفة وحول الكيفية التي يمكن بها الحكم علي هذه الإدعاءات المعرفية.

- (Matt, H, et al, op.cit: P.10).

(10) Janes, P. Studing Society: Sociological Theories and Research Practices, London, Collines Educational 1993.

(11) Matt, H, et al. Op.cit; P. 14.

(12) Ibid, p. 15.

(13) Fay, B. The elements of critical social science, in: M. Hammerslay (ed). Social Research Philosophy, Politico and Practices, London, Sage, 1993.

(14) Hammerslay, M. The politics of Social Research, London sage, 1995.

(15) Humphries, B. From Critical Thought to Emancipatory action: Contradictory Research Goals? So Ciological Research on Line (on Line) 2 (1) Available.
At: http: llwww. Socresonline. Org. uk /2/1/3. html. (Accessed 20 Jun 2001).

(16) Matt, H. et al, op.cit; p.17.

(17) Bryman, A. Op: cit; 255.

(١٨) يستخدم الكثير من الباحثين استراتيجيات متعددة في بحوثهم الميدانية لكي يتغلبوا علي المشكلات التي تنشأ عن دراساتهم التي تعتمد علي نظرية واحدة ومنهج وحيد، ومجموعة محدده من البيانات وباحث أوحد. وهذا المدخل عادة ما تم الإشارة إليه علي أنه ثلاثية Triangula-tion وهو يشير إلى أن نتائج البحث التي تستخلص من شواهد متقاربة باستخدام مجموعة متباينة من مناهج البحث – من المرجح أن تكون أكثر مصداقية من نتائج البحث التي تبني علي مصدر واحد من الشواهد وكما أشار دينزن Denzin ولينكولن Lincoln أن الجمع بين مناهج متعددة، ومادة أمبيريقيه، ومنظورات ومجموعة ملاحظين في دراسة وحيدة تمثل فهما أفضل، كإستراتيجية تضيف دقه وعمق واتساع إلى أي بحث:

- (Matt, H., et al, op.cit, p. 19).

(19) Ibid, p. 20.

(20) Denzin, N. The Research Act: A Theoretical Introductin to Sociological Methods, 3rd edn New York, McGraw-Hill, 1989.

(21) Brewer, J., and Hunter, A, Multim ethod research A synthesis of styles, Newbury Park, CA: Sage 1989.

(22) Denzin, N., op.cit, p. 236.

(23) Burgess, R. G., Field Research: A Source book and Field Manual, London, Allen & Unwin, 1982.

(24) Henn . M. Et al, Labour Renewal under Blair? A Local Membrship study. In: J. Stanyer and G. Stoker (eds) Contemporary Political studies, Belfast: Political Studies Association. 1997.

(25) Matt, H. Op. Cit; p. 21.

(26) Laurie, H. And Sullivan, O., Combining Qualitative and Quantitative Data in the Longitudal study of Houshold Allocations, Sociological Review, 1990, 1 (39) pp. 113- 30.

الباب الثاني

المناهج والطرق الكمية في البحث الاجتماعي

الفصل الخامس

المنهج التجريبي

- تمهيد:
- أولاً: تعريف المنهج التجريبي.
- ثانياً: دعائم المنهج التجريبي.
- ثالثاً: طرق التحقق من الفروض التجريبية.
- رابعاً: بداية استخدام المنهج التجريبي في دراسة المجتمع وتطوره.
- خامساً: مشكلات المنهج التجريبي.

الفصل الخامس

المنهج التجريبي

تمهيد

ارتبطت المداخل الكمية بالمنظورات الوضعية في البحث الاجتماعي وتمثلت المناهج المستخدمة في هذا النوع من البحث الكمي في التجربة والمسوح بالعينة، وكذلك أضيفت قياسات الرأيOpinion Poll إلى هذه المجموعة واستعانتها بتطبيق منهج المسح بالعينة في الكشف عن القيم السياسية وتوجهات السكان.(1)

ويقتصر الفصل الحالي علي توضيح المنهج التجريبي من حيث التعريف والدعائم، وطرقه في التحقق من الفروض، وبداية استخدامه في البحث الاجتماعي وتطوره والمشكلات التي تواجهها. وأرجاء الحديث عن المسوح بالعينة إلى الفصل التالي، الذي يتناول طرق البحث المستخدمة في البحوث الكمية.

أولاً: تعريف المنهج التجريبي:

إذا كان المنهج الاستقرائي الذي يتدرج فيه الباحث من البسيط إلى المركب ومن النتائج الجزئية إلى النتائج العامة، فإنه يمكن لنا اعتبار الملاحظة والتجربة من أهم قواعد المنهج العلمي ذلك لأنه إذا كان الباحث من خلال الملاحظة يقوم بفحص الظاهرة علي ما هي عليه في الواقع، ويكتفي بمشاهدتها والمقارنة بينها، أو بعبارة أخري يصغي الباحث للطبيعية من خلال المشاهدة ليسجل عنها ما قد يتكشف له من صفات الأشياء أو العلاقات فيما بينها. فإنه عادة ما لا يكتفي أو يقتنع بمثل هذا الموقف السلبي من الظواهر بقدر ما يدفعه حبه إلى

المعرفة الدقيقة حولها إلى التدخل في مجري هذه الظواهر وتعديل الظروف التي توجد فيها حتى يستطيع دراستها في أنسب وضع أو بعبارة أخري يدفعه حبه إلى المعرفة الدقيقة إلى إتباع أسلوب منظم يستطيع من خلاله التحكم في مختلف العوامل التي يمكن أو يحتمل أن تؤثر في الظاهرة موضوع بحثه، حتى يمكن له جمع البراهين والأدلة علي وجود العلاقة بين الأسباب والنتائج المرتبطة بموضوع هذا البحث أو بعبارة أدق يدفعه حبه إلى المعرفة الدقيقة إلى أتباع أسلوب التجربة أو المنهج التجريبي الذي يقوم فيه.

١- بالتدخل في مجري الظواهر وتعديل ظروفها.

٢- التحكم في مختلف العوامل التي يحتمل أن تؤثر في الظواهر.

٣- جمع الحقائق والبراهين والأدلة.

٤- استخلاص العلاقات (السببية، الاقتران، الاختلاف) أو التحقق من الفروض[٢].

ويعتمد المنهج التجريبي علي التحكم في الظروف والشروط التي تسمح بإجراء تجربة من خلال الملاحظة المنظمة. ومن هنا كانت التجربة ومعناها وتصميمها وشروطها من الأهمية بمكان عند اتخاذ المنهج التجريبي أساساً في البحث الاجتماعي. وكانت أيضاً أهمية الملاحظة التي تنحصر في مشاهدة الظاهرة والتدقيق فيها علي النحو الذي تبدو عليه في حالتها الطبيعية. بحيث لا يعدو دور القائم بالملاحظة أن يكون دوراً سلبياً محايداً. بالرغم من تدخل العقل والمنطق حتى في أبسط أنواع الملاحظة ولذلك كان لزاما علي الباحث أن يكتفي بمشاهدة الظاهرة والمقارنة بين حالاتها المتنوعة عند إدخال المتغير التجريبي عليها، حتى يستطيع الوصول إلى أفكار منظمة تؤدي إلى عدد من القضايا أو القواعد التي تحدد ذلك القانون الذي يسيطر علي تلك الظواهر. فالملاحظ شبيه برجل يصغي إلى الطبيعة ليأخذ عنها ما تقول، وليسجل كل ما قد تكشف له من صفات الأشياء أو العلاقات بينها. لكنه لما كان لا يدرس الأشياء إلا في نطاق محدود، فإنه يعجز عن إدراك ما لا تريد الطبيعة إطلاعه عليه. لذا لا يكفي موقفه السلبي تجاهها لمعرفة كل الحقائق العلمية. هذا إلى أن رغبة الباحثين في

معرفة أكثر عمقاً وتفصيلاً تضطرهم إلى التدخل في مجري الظواهر الطبيعية بأن يحاولوا تركيبها، أو يعدلوا الظروف التي توجد فيها، حتى يستطيعوا دراستها في أنسب وضع، وحتى يكشفوا عن القوانين الخفية، وهكذا يمكن تعريف «التجربة» بأنها ملاحظة الظاهرة بعد تعديلها تعديلاً كبيراً أو قليلاً عن طريق بعض الظروف المصطنعة، وهذا هو المعني العامل للتجربة. وقد تستخدم أيضاً بمعني خاص، فيراد بها الدلالة علي الخبرة التي يكتسبها العالم بتصحيح آرائه ونظرياته العلمية حتى يوفق بينها وبين الكشوف الجديدة لكي يزداد قرباً من الحقيقة ولكن الذي يهمنا هنا هو المعني العام للتجربة باعتبار أنها جزء جوهري من المنهج الاستقرائي ووسيلة لتحقيق بعض النتائج السريعة التي لا يمكن الوصول إليها عن طريق الملاحظة.

وعلي ذلك تستهدف الدراسة التجريبية جمع المعلومات وتنظيمها بشكل يؤدي إلى إلقاء الضوء علي مدي صحة فرض أو مجموعة من الفروض. وبقدر ما تكون طريقة جمع المعلومات وتنظيمها دقيقة لا تحتمل الطعن، تكون القيمة العلمية لهذه الدراسة وبمعني آخر إذا كانت النتائج التي نحصل عليها في تجربة ما يمكن تفسيرها بأكثر من تفسير، بحيث يؤدي بعض هذه التفسيرات إلى تأكيد صحة الفرض الذي نختبره بينما يؤدي بعضها الأخر إلى التشكيك في صحته، فإن هذه التجربة تكون إلى هذا الحد غير علمية، وبذلك يمكن الطعن فيها بسهولة إذا أنها فشلت فيما تستهدفه أصلاً وهو اختبار مدي صحة فرض معين من الفروض[٣].

إن الباحث يختبر تفسيراً معيناً يحاول أن بضعة موضع التجربة عند البدء بالخطورة الأولي في بحثه. وهذا الاختيار موضع التجربة يعتبر "فرضاً" يوجه البحث إلى حقائق تدعمه أو تنفيه. فالفرض ليس إلا مجرد سؤال، وهو في العادة ضيق النطاق جداً، بمعني أن الفروض في البحث العلمي عبارة عن أجزاء يلاحق بعضها بعضاً دون أن يكون ذلك اعتباطاً، إذ أن كلاً منها بمثابة السؤال الذي تبدأ منه مجموعة كبيرة من الأسئلة[٤].

وعند تخطيط البحث العلمي يجب أن ينطوي علي تحليل مباشر لكل

الظروف الهامة في الفروض. ولذلك يفضل أن يتخذ البحث صورة «التجربة» التي تجري تحت ظروف مضبوطة علي نحو صارم خلال التغيير المنظم لأحد هذه الظروف بوجه خاص. إن هذه الخصائص تتيح «قابلية الإعادة» للظروف التي تجري تجربة ما بمقتضاها. فإذا تعقد إجراء التجربة كان في وسع الباحث استخدام مناهج أخري، ذلك لأن العلوم الاجتماعية لا تقتصر فقط علي المنهج التجريبي. وتتضمن الخطوة التالية ربط نتائج عدد كبير من الفروض المختبرة علمياً والتي يجمع بينها نظام ما من العلاقة، ثم قد تنطوي نتائج هذه الخطوة الأخيرة علي صياغة "قانون علمي" وهو ليس إلا ضرباً من الاختزال الذهني يتضمن عدداً من الحقائق أو العلاقات في عبارة مبسطة واحدة. فالقانون الطبيعي إذن ليس إلا خلاصة وصف أكثر طولاً وأوفى إسهابا.

ثانياً: دعائم المنهج التجريبي:

المنهج التجريبي عبارة عن إجراء بحثي يقوم فيه الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محددة، حيث يتحكم في بعض المتغيرات ويقوم بتحريك متغيرات أخري حتى يستطيع تبين تأثير هذه المتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة، أي أن المنهج التجريبي محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة. ويتضمن موقف التجربة هذا دعائم وأسس ومبررات لقيامه نوجزها فيما يلي.

أ- من المستحيل التحكم في تأثير المتغيرات ومعرفة نوع هذا التأثير ما لم يقم الباحث بخلق الموقف، بمعني معرفته للمتغيرات، وبأنه في وضع يعلم بتأثير المتغيرات المستقلة ومن ثم إمكانية الاستخلاص المبني علي علاقة العلية.

ب- التجارب ليست جزءاً من الامبيريقية (العملية) ولكنها جزء من العلوم النظرية. والعلم يقوم علي الملاحظة والمشاهدات، وتتخذ العلوم الاجتماعية صفة العلم لأنها تضع بعض الفروض وتحاول إثباتها أو نفيها، وفي هذا قد تتبع المنهج التجريبي لاختبار الفروض، وبالتالي في صياغة النظريات الاجتماعية.

جـ- إن جمع الحقائق عن طريق الملاحظة يبعد الباحث عن البيانات ذات الدرجة الثانوية من الأهمية، لأن مثل هذه البيانات عرضه للخطأ والتحيز والوهم.

د- كما أن تنظيم البيانات عن طريق التجربة، تجعل الباحث يبتدئ من الموازنة بين الوقائع لتقرير ما هو جوهري ومباشر في حدوث الظاهرة موضوع البحث، وما هو ثانوي وغير مباشر. ومن ثم يقوم بتحديد ما يؤيد الفروض وما لا يؤيدها، ثم يجري التجريب في ظروف جديدة للتحقق من صدق النتائج التي أوردتها الملاحظة.

هـ- ضمن المناهج التجريبية ما يطلق عليه منهج المجموعة الضابطة وتحصر هذه الطريقة في ملاحظة مجموعتين متعادلتين من الناس أثناء أدائهم تحت نفس الظروف فيما عدا عنصر واحد. ويمثل سلم الوجود والغياب لهذا العنصر الواحد، المتغير المستقل للتجربة، وتعرف بأنها من طراز التجارب العاملية. أما الاختلاف في الأداء بين المجموعتين فهو المتغير التابع وهو أحد وظائف المتغير المستقل إذا ما استبعد كل مصادر التأثير الأخرى.

و- ومن أهم الأمور في التصميم التجريبي لهذا الطراز أن يكون للفريقين موضع التجربة إمكانية متساوية أول الأمر. وفي سبيل الوصول بهذا الشرط إلى أقرب حالة ممكنة ينبغي أن يتعادل الفريقان، أي أن يكون اختيارهما بحيث يضعهما القياس علي نفس المستوي من القدرة من حيث المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النتائج علي نحو معقول، أما من الوجهة المثالية فينبغي أن يشمل تعادلها "كل" الخصائص التي يمكن أن تمس البحث موضع التجريب. ولما كان التعادل التام بين الفريقين استحالة صريحة، كان علي الباحث أن يقنع بتحقيق التعادل لتلك الخصائص التي يرجع تأثيرها في المتغير التابع.

ثالثاً- طرق التحقق من الفروض التجريبية:

يرجع الفضل إلى «بيكون» في تحديد الطرق الاستقرائية بصفة مبدئية وقد اهتدي إلى حقيقة هامة عندما ذكر أن الوسيلة الأكيدة في البرهنة علي صدق أحد الفروض هي طريقة الحذف، التي تتلخص في أن يضع الباحث جميع الفروض الممكنة لتفسير ظاهرة معينة ثم يحذف عدداً منها لوجود أسباب تدعو إلى عدم الاحتفاظ بها. وهو يري إمكانية الكشف عن الصفات النوعية للأشياء أو خصائصها باستخدام ما أطلق عليه قائمة الحضور التي تحتوي علي جميع الحالات الخاصة التي توجد فيها الطبيعة الأولية، وتهدف إلى فحص صفة أو ظاهرة بعينها، وإلى البحث عن جميع الأمثلة التي توجد عليها. أما قائمة الغياب فهي تأتي بحالات مقابلة لتلك التي أمكن فحصها في قائمة الحضور بحيث تكون كل جماعة هنا مقابلة لحالة خاصة هناك وبحيث تشترك الحالتان في جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً. وقائمة التدرج وفيها يقوم الباحث بإحصاء جميع الحالات الخاصة أو الأمثلة الجزئية التي توجد فيها صفة أو ظاهرة معينة بدرجات متفاوتة، وقد اتخذت هذه الطرق أسماء أخري لدي جون ستيوارت مل هي طريق الاتفاق وطريقة الاختلاف وطريقة التغير النسبي، وأضاف مل إلى هذه الطرق طريقة البواقي. ونعرض فيما يلي لهذه الطرق العلمية للتحقق من الفروض التجريبية.

(أ) طريقة الاتفاق:

تنحصر هذه الطريقة في المقارنة بين أكبر عدد ممكن من الظواهر أو الظروف التي تحتوي بالضرورة علي سبب الظاهرة الأولي. وإذن تقوم هذه الطريقة علي أساس الاعتراف بمبدأ السببية العام القائل بأن وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة وقد حدد مل القاعدة التي تعبر عن هذه الطريقة بما يلي: إذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرات المراد بحثها في ظرف واحد فقط، فهذا الظرف الوحيد الذي تتفق فيه جميع هذه الحالات هو السبب في هذه الظاهرة أو نتيجة لها.

فإذا قلنا أن الظاهرة المراد تفسيرها هي «ص» وأنها تسبق أو تصاحب.

- في الحالة الأولي بالظروف س ، ك ، ب.
- في الحالة الثانية بالظروف ل، م ، س.
- وفي الحالة الثالثة بالظروف ط، س، و.

فالظرف الوحيد المشترك في هذه الحالة وهو «س» يعد سبباً لـ «ص» أو نتيجة لها.

وهكذا تمر هذه الطريقة بمرحلتين، لأننا نبدأ بحذف جميع الظروف العرضية التي لا يمكن أن تكون سبباً في وجود الظاهرة، وهي في المثال السابق الظروف: ك، ب، ل، م، ط، و. ثم نقرر وجود علاقة بين الظرف المشترك في جميع الحالات وبين الظاهرة المراد بحثها.

وإذا كانت هذه الطريقة توضح أنه اتفق أن يوجد عامل معين عند وجود نتيجة ما في عدة حالات، إلا أن هناك الكثير من أوجه النقد التي تقف ضد هذه الطريقة. ولعل أهمها أن النتيجة (ص) قد تكون مسببة عن طريق عامل آخر لم يفطن إليه الباحث عند فحصه للعوامل المؤثرة في الحالات التي جمعها، وعلي ذلك تكون النتيجة (ص) ليست مسببة عن العامل (س) بل عن عامل آخر غير موضح في تصميم البحث، فالعلاقة السببية هي أصعب العلاقات التي يستطيع الباحث ايجادها مهما أحكم بحثه وضبطه. وكل الذي تستطيع أن تخرج به هذه الطريقة هو أن العامل (ص) يصاحب النتيجة (س) في الحالات التي جمعها ولا يشترط أن يكون سببا لها[٥].

(ب) طريقة الاختلاف:

وهي علي عكس الطريقة السابقة، لأنها نتيجة تتجه إلى المقارنة بين حالتين متشابهتين في جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً، بحيث توجد الظاهرة في إحداهما ولا توجد في الأخرى. وحينئذ تكون الظاهرة نتيجة أو سبباً لهذا الظرف. وتعتمد هذه الطريقة أيضاً علي قانون السببية العام، لأن وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة، كما يؤدي اختفاؤه إلى عدم وجودها.

وقد حدد مل هذه الطريقة بقوله: "إذا اشتركت الحالتان اللتان توجد الظاهرة في أحداهما ولا توجد في الأخرى، في جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً لا يوجد إلا في الحالة الأولي وحدها فإن هذا الظرف الوحيد الذي تختلف فيه الحالتان هو نتيجة الظاهرة أو سببها أو جزء ضروري من هذا السبب.

فإذا قلنا مثلاً أن الظاهرة المراد تفسيرها هي «س».

وأنها توجد إذا وجدت الظروف: ك، ل، م، ص.

وتختفي إذا وجدت الظروف: ك، ل، م.

فمن المرجح أني كون الظروف (ص) هو السبب في وجود الظاهرة "س".

وتمر هذه الطريقة كسابقتها بمرحلتين، لأن الباحث يبدأ بحذف جميع الظروف العرضية التي لا يمكن أن تكون سبباً في وجود الظاهرة، وهي في المثال السباق الظروف: ك، م، ثم يقرر علاقة السببية بين الظرف الوحيد الذي يوجد في إحدى الحالتين وبين الظاهرة.

هذا، وتستخدم هذه الطريقة في كثير من البحوث الاجتماعية، حيث يطلق علي المجموعة التي يبحث فيها تأثير العامل اسم المجموعة التجريبية، وعلي المجموعة الأخرى اسم «المجموعة الضابطة».

ويعتبر استخدام المجموعة الضابطة أمراً ضرورياً في البحث الاجتماعي. ولكن الباحثون كثيراً ما يهملون هذا الأمر الجوهري ويقصرون بحثهم علي المجموعة التجريبية، ومن ثم تصبح النتائج التي يصلون إليها محل نقد. إلا أن الصعوبة التي تعترض الباحث الاجتماعي عند استخدام هذه الطريقة تنحصر في كيفية إيجاد مجموعتين متعادلتين من الأشخاص، ذلك لأن الطبيعة البشرية متعددة ومتنوعة.

(جـ) طريقة التلازم في التغير (التغير النسبي):

حدد مل هذه الطريقة علي النحو التالي «إن الظاهرة التي تتغير علي نحو ما كلما تغيرت ظاهرة أخري علي نحو خاص، تعد سبباً أو نتيجة لهذه الظاهرة أو

مرتبطة بها بنوع من العلاقة النسبية، وقد يعاب علي هذه الصياغة لأنه لم يفطن إلى الصلة الوثيقة بين هذه الطريقة وبين طريقة الاختلاف، لأن طريقة التغير النسبي تنحصر في المقارنة بين عدة حالات تبدو فيها الظاهرة بدرجات متفاوتة، بحيث تنطوي هذه الحالات على طرف آخر تطرأ عليه تغيرات عديدة تتناسب مع التغيرات التي تطرأ علي الظاهرة الأولي. وأما الظروف الأخرى فيجب أن تظل ثابتة ومتشابهة إلى أكبر حد ممكن. وتبدو شدة الصلة بين هاتين الطريقتين إذا ما استخدمنا الرموز في التعبير عن طريقة التغير النسبي، كأن نقول مثلاً: أن الظاهرة «أ» تمر بعدة مراحل هي «أ، أ-، أ» وأنها تسبق:

- في المرحلة الأولي بالظروف : س، ص، ع، ن.
- في المرحلة الثانية بالظروف: سَ، ص، ع، ن.
- وفي المرحلة الثالثة بالظروف: سَ، ص، ع، ن.

رابعاً: بداية استخدام المنهج التجريبي وتطوره في دراسة المجتمع:

ترد بداية استخدام المنهج التجريبي إلى خارج نطاق دراسة المجتمع حيث فتح جون ستيوارت مل طريق استخدام هذا المنهج في نطاق العلوم الطبيعية، وذلك من خلال توضيحه للطرق الممكنة في إقامة البراهين والأدلة علي أساس تجريبي والتي حصر أهمها في طريقة الاتفاق وطريقة الاختلاف وطريقة التغير النسبي والتي تتلخص أولها في أنه إذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرة المراد بحثها في ظروف واحد فقط، فهذا الظرف الوحيد الذي تتفق فيه جميع هذه الحالات يمثل السبب في هذه الظاهرة.

ويدل معني الطريقة الثانية «الاختلاف» علي أنه إذا اشتركت حالتان أو أكثر للظاهرة المارد بحثها في ظرف واحد فهذا الظرف الوحيد المشترك الذي تختلف فيه جميع هذه الحاجات يمثل السبب في هذه الظاهرة. ويشير معني التغير النسبي إلى أن الظاهرة التي تتغير علي نحو ما كلما تغيرت ظاهرة أخري علي نحو خاص، تعد سبباً أو نتيجة لهذا الظاهرة أو مرتبطة بها بنوع من العلاقة السببية.

ولما كان المنهج التجريبي من بين أكثر المناهج دقة وانتشاراً في العلوم الطبيعية، فقد كانت رغبة علماء الاجتماع ودراسي المجتمع في أن يتشبه علمهم بالعلوم الطبيعية، هي التي دفعت إلى ظهور التجارب واستخدام المنهج التجريبي في نطاق علم الاجتماع، ولكن نظراً للصعوبات والمشكلات العديدة التي تواجه تطبيق هذا المنهج في دراسة المجتمع، انحصر نطاقه وضاق استخدامه إلى درجة يظن البعض معها أنه ليس هناك تجارب في علم الاجتماع.

والواقع أن التجارب في علم الاجتماع قد أجريت بطريقتين أو بنمطين اثنين النمط أو النموذج الأول للتجارب أجري علي نطاق أكبر في أحد فروع علم الاجتماع المعروف باسم علم اجتماع الجماعات الصغيرة، إذ لا يثير ميدان الجماعات الصغيرة مشاكل علمية يصعب حلها أثناء الدراسة وعلي الرغم من أن المشاكل الأخلاقية تظل قائمة إلا أنه يكون من السهل دراسة أو تناول التغير في الجماعات من خلال بيان أثر متغيرات داخلية أكثر من تناول التغير في المجتمعات الأكبر.

وأصبح النموذج الثاني من التجارب ممكناً حديثاً فقط مع ابتكار وإدخال نظم الأجهزة الحاسبة في البحث السوسيولوجي.

وبالإمكان دراسة المجتمعات بهذه الطريقة من خلال تجريد المتغيرات وبيان كيف تتفاعل هذه المتغيرات داخل النموذج القياسي لفكره النسق. وفكرة تجريد المتغيرات من مواقف فريدة أو فردية وتناولها علي نحو مستقل عن السياق كان (سيمل) قد بدأها لأول مرة عام ١٩٠٢ في بداية القرن العشرين ولكن الأثر الكامل لهذه الفكرة عليه أن ينتظر حتى يتم الاستعانة بالأجهزة الحاسبة في هذا الميدان علي نطاق واسع. ويكفي في هذا المقام أن نوضح استخدام المنهج التجريبي في دراسة المجتمع علي يد مايو وبيلز كأمثلة علي تطور استخدام هذا المنهج في دراسة المجتمع.

فلقد كانت دراسة التون مايو وزملاؤه نوعاً من البحث الامبريقي الذي اكتسب مكانة هامة في علم الاجتماع، حاولوا فيها التحكم في المتغيرات التي

تؤثر في سلوك الجماعة، وادخلوا متغيرات جديدة في التجربة بهدف التحقق منها وكانت دراساتهم هذه قد أجريت في مصنع هاوثورن التابع لشركة وسترن اليكتريك... وإذا كانت دراسة مايو توضيح أثر الجماعة في الفرد، فإننا نجد بحوث أخري في علم الاجتماعي اهتمت بالجماعة ذاتها حيث طور مورينو أسلوباً لقياس أنماط الصداقة في الجماعات واشتهر هذا الأسلوب باسم القياس الاجتماعي.

واستطاع بيلز حديثاً جداً أن يطور دراسة الجماعة من خلال تناول العمليات التي تحدث داخلها، باستخدام دليل للملاحظة أسهم بدوره في تطوير النظرية السوسيولوجية.

(١) **التون مايو:**

كانت أول محاولة للدراسة في هاوثورن من جانب إدارة المصنع لمعرفة أثر الإضاءة علي الإنتاج الصناعي. حيث بدأوا عام ١٩٢٤ تجربتهم التي قاموا فيها بزيادة الإضاءة في ثلاثة أقسام بالمصنع تدريجياً. وعندما لم يجدوا أي – علاقة واضحة بين التغيرات في الإضاءة وبين الإنتاج، قرروا تعديل إجراءاتهم التجريبية عن طريق استخدام فكرة الجماعة الضابطة. حيث قاموا نتيجة لذلك بتقسيم العمال إلى جماعتين لهما نفس الخبرة، سلطوا علي واحدة منهم إضاءة مستمرة وعرضوا الأخرى لإضاءة متغيرة. ولاحظوا أن الإنتاج في الجماعات قد ارتفع واستخلص الباحثون نتيجة مؤداها أنهم لم يقوموا بالتحكم في متغير الإضاءة بالدقة الكافية والأفضل استبعاد ضوء النهار. ومرة ثانية زاد الإنتاج في الجماعتين التجريبية والضابطة. وأخيراً اختار الباحثون فتاتين اثنتين وزادوا الإضاءة عليهما حتى مستوي معين لم يتعداه ومع ذلك قررت الفتاتان أن الإضاءة زادت علي هذا المستوي وأنهم رأوا تغيراً كهربائياً في المصابيح. والحقيقة انه قد تم تغيير المصابيح ووضع أخري مكانها من نفس الشدة ومع ذلك قررت الفتيات أن الإضاءة زادت. واتبع نفس الإجراء في خفض الإضاءة، وظل إنتاج الفتيات كما هو بدون تغير خلال التجربة. وقرر

الباحثون بناء علي نتائج هذه التجربة في مصنع هاوثورن أولاً، إن الضوء يمثل أقل العوامل المؤثرة في الإنتاج، وثانياً: إن تجاربهم لم تكن من النجاح لأنهم لم يستطيعوا التحكم في كل المتغيرات المحتمل أن يكون لها تأثير.

ولذلك قرروا دراسة جماعة صغيرة من العمال تمكنوا من تحقيق أكبر قدر من الضبط والتحكم في المتغيرات ولذلك استعانوا بمايو من جامعة هارفارد، الذي ساعدهم في تنظيم دراستهم حول غرفة تجميع الأسلاك باستخدام المناهج التجريبية وكان لهذه الدراسة أهميتها في تطوير طريقة التجربة فيما بعد. ولما كانت نتائج هذه التجربة أهميتها في هذا الصدد كان من الضروري النظر إلى هذه النتائج حيث انتهي الباحثون إلى أن اتجاهات العاملين وليست بيئتهم الفيزيقية هي التي تؤثر في الإنتاج ونتيجة لذلك قاموا بإجراء برنامج للمقابلات أو الاستفسارات من خلالها شجعوا العمال علي الحديث حول عملهم. وكان من نتيجة هذه المقابلات أن لوحظ أن جماعات العاملين تقوم بتحديد معدل الإنتاج بالرغم من أنهم يحصلون علي مكافآت أو حوافز في مقابل كل زيادة في الإنتاج. ومن هنا فكر الباحثون في دراسة هذه الظاهرة باستخدام طريقة الملاحظة وتوصلوا إلى أن التنظيم غير الرسمي يؤثر إلى حد كبير في إنتاجية العاملين.

وكل هذه المحاولات السابقة وغيرها توضح أن الباحثين في كل مرحله كانوا يختبرون أحد الفروض التي تصوروا أنها تقدم تفسيراً لزيادة أو انخفاض الإنتاج، مثل أثر الظروف الفيزيقية وتقليل رتابة العمل، وزيادة الأجر وأثر العوامل الاجتماعية ...إلخ وانتهوا إلى أن الفرض الأخير هو الذي يثبت كتفسير لظواهر ارتفاع وانخفاض الإنتاج.

وهكذا كانت دراسات مايو وزملاؤه من الأهمية في مجال تطوير استخدام المنهج التجريبي في علم الاجتماع، لأنها دللت علي إمكانية التحكم في المتغيرات في المواقف الإنسانية وإمكانية إدخال متغيرات جديدة، هذا فضلا عن أن هذه التجارب قد حفزت باحثون آخرون فيما بعد من أمثال: جريس وجولدنر، ودالتون، ورودي، وغيرهم.

(٢) روبرت بيلز:

ويتجلي في أعمال بيلز التكامل الواضح بين النظرية والبحث ذلك لأنه قد اهتم بالموقف الإنساني والأفعال التي تحدث داخله، باعتباره يصدر عن مشاركين يربطون أفعالهم ببعضها الآخر، أو يقاومون أفعال غيرهم، وأقام تصميمه التجريبي بناء علي وجهة النظر هذه. حيث كان يجمع في تجاربه المشاركين معاً بهدف التجربة ويعطي لكل منهم رقم مميز. وكان يستبعد خبراتهم السابقة علي دخولهم غرفة التجربة كلية. وكانت فئاته التي يستخدمها في دراسة السلوك يشتقها من هذه النظرية أو التصور مباشرة وهي نظرية تعرف باسم نظرية الفعل التي سبق أن طورها تالكوت بارسونز، والتي تصور فيها أن كل نسق اجتماعي يواجهه ستة مشاكل وظيفية يمكن أ ن يعبر عنها بواسطة إحدى عشر فئة من الفئات التي يمكن استخدامها في ملاحظة السلوك: التضامن، التوتر، الموافقة، الاقتراح، الرأي، المعلومات . . . الخ.

وعندما بدأ بيلز يجري تجاربه وجد أن الملاحظين لا يتمكنون من الالتزام بالعدد الكبير من الفئات التي حددها لهم الأمر الذي اضطره إلي تقليل عددها وكان بيلز يطبق طريقته هذه للملاحظة في معمل للبحث الاجتماعي، يجمع فيه المشاركين في التجربة، ويقف الملاحظين خلف مرآة زجاجية توضح ما يحدث بين المشاركين أمام الملاحظين بدون أن يدرك المشاركين وجود الملاحظين، الذين يستطيعون سماع ما يدور بينهم من أحاديث والذين قد تلقوا تدريباً كافياً علي إجراء مثل هذه الملاحظات وما يحدث من أفعال لفظية وغير لفظية ثم تصنيفها في الفئات المذكورة، ثم تسجيل كل ذلك، في سجل مبسط يضم قائمة العينات وإعداد المشاركين. وتكرر التجربة للتأكد من ثبات النتائج من خلال المقارنة بين كل منها. والواقع أن فائدة هذه الطريقة اتضحت في إمكان استخدامها في دراسة كل أنواع الجماعات وفي مواقف متباينة من حيث بناء الجماعة ووظائفها وأنماط التفاعل والقيادة وغيرها[٦].

خامساً: مشكلات المنهج التجريبي:

يعتبر المنهج التجريبي بمثابة المنهج العلمي، وكانت طريقة التباين من أكثر الطرق انتشاراً في تطبيق المنهج التجريبي. ويتضمن ذلك أن يكون لدينا موضوعين أو هدفين أو جماعتين من الناس يتماثلان بالدقة والتحديد من كل الجوانب الهامة. ويدخل علي واحد من هذين الموضوعين أو الجماعتين موضوع البحث عاملاً جديداً. والتغير الذي يحدث في هذا الصدد – يتفجر الهدف أو يتغير لون السائل، أو تصبح الجماعة من الناس ميالة إلى العنف تقارن بالمظاهر (بالموضوعات) الأخرى التي لم يضاف إليها العامل الجديد أي اختلاف بين الاثنين يمكن إرجاعه إلى هذا العامل الجديد. والجماعة أو الموضوع التي ادخل عليها في الواقع العامل الجديد يطلق عليها اسم الجماعة التجريبية، والأخرى التي لم يدخل عليها هذا، العامل تسمي المجموعة الضابطة والواقع أن المشكلات المتضمنة في هذا الإجراء من أنواع ثلاثة التأكد من أن الموضوعات المتناولة في التجربة متشابهة ومتماثلة في كل الجوانب الهامة، ترتيب الموضوعات المتناولة في التجربة في جماعة تجريبية وأخري ضابطة، قياس التغير الذي يحدث وأول هذه المشكلات، صعوبة التأكد من أن الجماعتين متماثلين وتعتبر واحدة من المشكلات التي لا يمكن حتى في العلوم الطبيعية حلها تماماً. فلقد يوجد هناك اختلافات بين عينتين كيمائيتين، لا يستطيع الباحث الكشف عنها بالرغم من كل محاولاتهم في تنقية أو تخليص هذه العينات من أثر هذه الاختلافات. وبإمكانهم فقط أن يقولوا أن العينتين مجرد متماثلين عندما تكشف أدواتهم أنه لا يوجد اختلاف بينهما، ولكن عدم وجود الاختلافات قد يعزي أو يرجع إلى عدم دقة أدواتهم أو نظرياتهم أكثر من أي تماثل حقيقي.

وهذه مشكلة حادة في العلوم الاجتماعية والتي تفتقر إلى نماذج نظرية قياسية واضحة توجه أو ترشد الباحثين وتساعدهم علي تقرير ما الذي يتجاهلونه أو يقصلونه أو ما الذي يحاولون ضبطه. ويعرف عالم الطبيعة

الذي يدرس المغناطيسية الكهربائية أنه يستطيع تجاهل العازل البلاستيك علي الأسلاك ولا يكون عالم الاجتماع الذي يفتقر إلى نظرية نامية أو متطورة مثل عالم الطبيعة متأكداً ما إذا كان عليه أن يتجاهل الحقيقة القائلة بأن أحد جماعاته الضابطة جذابة ذلك أن الفتاة قد تحصل علي تقديرات عالية كمدرسة لأنها جذابة أكثر منها ماهرة فإنه من الصعب التحكم في كل الجوانب، وهكذا يتحكم أو يضبط العلماء تلك العوامل التي يعرفون أنها هامة بناء علي فهمهم النظري – ويجد عالم الاجتماع نتيجة لافتقاره إلى النظرية الواضحة والتي لا تثير الخلاف عملية الضبط التجريبي بالغة الصعوبة.

والواقع أن هناك منهجين اثنين للتأكد من أن الجماعات الضابطة والتجريبية متماثلتين في البحث الاجتماعي. الأول هو استخدام العينات المتماثلة علي ضوء المتغيرات مثل الحالة الاجتماعية والنوع (ويحدد التباين من خلال إجراء مسح علي الأفراد ثم المقارنة بينهم بعد ذلك عن طريق تحديد أو تعيين أو تخصيص بعض الرموز التي تتوافر لدي هؤلاء الأفراد أعضاء الجماعات). والخطوة أو المنهج الثاني هو التوزيع العشوائي للأفراد علي الجماعات. وبهذه الطريقة يسلم المرء بأن كل المتغيرات قد وزعت علي أساس عشوائي في كل جماعة ولذلك فإنها كلها متشابهة أو متماثلة. وهذه الطريقة تكون جذابة حيثما لا يكون المرء متأكداً أي المتغيرات له أهمية.

والمشكل الثانية الناجمة عن أو المترتبة علي عملية توزيع الأفراد علي جماعتين اثنتين هي مشكلة عملية وأخلاقية. وإذا قام أحد الأشخاص بتوزيع الأفراد علي جماعتين وأخبر أحداهما بأنهم يكونون جماعة ضابطة، فإن بعضهم قد لا يوافقون علي أن يكونوا هكذا وبالتالي قد يؤثر هذا علي نتائج التجربة. ومن ناحية أخري، إذا قام الباحث بتوزيع الأفراد علي الجماعات بدون أن يخبرهم هنا قد تظهر مباشرة المشاكل الأخلاقية الناجمة عن تناول أو التفاعل مع الكائنات الإنسانية. (وتناول عينة أو رموز من الأفراد في التجربة المبدئية لا تجنبنا هذه المشكلة الأخلاقية) وتناول الكائنات الإنسانية كرموز يدل في ذاته علي تقليل من شأن الإنسانية.

والمشكلة الثالثة، المذكورة سلفاً، والمتعلقة بالقياس، يترتب عليها صعوبات دقيقة في العلوم الاجتماعية وعدم توفر النموذج القياسي النظري يجعل من الصعب علينا أن نقرر أي المتغيرات يجب قياسها وكيف نقيسها كما تجعل من الصعب علينا أن نحدد أي المتغيرات يجب التحكم فيها أو ضبطها لكي تكون جماعتين متماثلتين. والشيء الأكثر أهمية أن القياس يضطر عالم الاجتماع أن يواجه أحد التحديات الأساسية لعلم الاجتماع ففي عملية القياس، يغير عالم الاجتماع ما يقوم بقياسه. ذلك لأن وجوده أو وجود أدوات القياس تغير السلوك الذي يدرسه واستخدام الأدوات غير المباشر قد يجبنا هذا التشكك علي المدى القصير بالرغم من أنها قد تثير المشاكل الأخلاقية، ولكن علي المدى الطويل تصبح المعارف التي يتوصل إليها عالم الاجتماع متقاسمة بين غيره وقد تغير سلوكه. وهذه هي المتناقضة الأساسية التي تجعل العلوم الاجتماعية مختلفة عن العلوم الطبيعية.

وفي دراسة حول ظاهرة النشل بين الأحداث النشالين، كانت مجموعة الإجراءات المنهجية التي اعتمد عليها في الوصول إلى هذا الهدف، هي الإجراءات المتبعة في البحث الوصفي، بحيث اعتمد علي طريقة المسح الاجتماعي للحالات التي أدانتها محكمة أحداث القاهرة والتي بلغت ٣٧ حدثاً، تم تصميم مقابلة مقننة لجمع البيانات من الأحداث ضمت بنودها، الوقائع الجنائية للظاهرة، والجماعات التي ينتمي إليها الأحداث، وطبيعة العلاقات القائمة بينها، والأسرة، والجوار.. إلخ وجمعت البيانات بمعرفة باحثين مدربين، ثم تمت الاستعانة بالأسلوب الإحصائي في تحليل البيانات بحيث ساعد الالتزام بهذه الإجراءات علي إلقاء الضوء علي ظاهرة النشل وتحديد جوانبها المختلفة.(٧)

المراجع

(1) Matt, H, et al, A Short Introduction to Social Research., Sage Publications, London 2006, p. 117.

(٢) علي عبد الرازق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٣، ص ص ١٥٤ - ١٦٦.

(٣) نجيب إسكندرية ولويس مليكه ورشدي فام، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ١٩٦١، ٢١٠.

(٤) أندروز، مناهج البحث في علم النفس، ترجمة عربية إشراف، يوسف مراد، دار المعارف، مصر، ١٩٥٩، ص ١٤.

(٥) السيد محمد خيري الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ٢٢.

(٦) علي عبد الرازق جلبي وآخرون، مرجع سابق ص ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٧) المرجع السابق، ص ص ١٦٧ - ١٦٩.

الفصل السادس

الطرق الكمية في البحث الاجتماعي

- مقدمة
- المبحث الأول: المسح الاجتماعي.
- المبحث الثاني: تحليل المضمون.
- المبحث الثالث: القياس الاجتماعي (السوسيومتريه).
- المبحث الرابع: طريقة دلفي.
- المبحث الخامس: المؤشرات الاجتماعية / البيانات الاحصائية

الفصل السادس

الطرق الكمية في البحث الاجتماعي

مقدمه

يقصد بالطرق الكمية Quantitative Technique، مجموعة الأساليب التي يتم من خلالها تطبيق إستراتيجية المنهج الكمي؛ والتجريبي والمسحي وقياس الرأي العام. وتقوم هذه الطرق علي التعامل مع كل ماله صلة بالبيانات الكمية Quantitative measurement وتستعين بالأرقام والإحصاء، والرسوم البيانية، والأشكال الهندسية... الخ

وقد تنوعت وتعددت الطرق الكمية في البحث الاجتماعي، ربما كان من أهمها؛ طريقة القياس الاجتماعي أو السوسيومتريه وطريقة المسح الاجتماعي، وطريقة تحليل المضمون، وطريقة دلفي، وطريقة المؤشرات الاجتماعية، فضلا عن طريقة تحليل البيانات الإحصائية والبيانات الثانوية وهكذا ويسلط الفصل الحالي الضوء علي هذه الطرق الكمية في البحث الاجتماعي، من حيث التعريف والأساس النظري، والاستخدامات المختلفة لكل منها في البحث.

المبحث الأول: المسح الاجتماعي

تمهيد

يمثل المسح الاجتماعي واحداً من أشهر طرق البحث الاجتماعي الكمي، له جذوره في التاريخ، واكتسب خبرات متعددة انعكست علي تطور أهدافه وتعريفه وخصائصه واستخداماته واتسع نطاق دوائر الاستعانة به علي الصعيد الأكاديمي والتطبيقي، وتعددت تعريفاته، وأنواعه، وهناك شبه إجماع علي خطواته ومراحل إجراؤه ومستلزماته وأدواته وإطار بياناته وتأكدت ميزاته وكشفت التجارب عن عده عيوب للمسح. وبناء علي ذلك يحاول ا لفصل الحالي إلقاء الضوء علي المسح من مختلف هذه الجوانب.

أولاً: جذور المسح الاجتماعي وتعريفه:

يمكن أن نرجع بداية المسوح الاجتماعية إلى الرومان، وفي الوقت الحديث، شهد تطور المسوح الاجتماعية في بريطانيا مع بداية القرن العشرين من خلال كتابات عدد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية تقدمهم أعمال شارلس بواثC. Booth وجوزيف روينتري J. Rowentreee .

حيث قدم هؤلاء الباحثون الاجتماعيون تحليلا كميا للدخل وعدد ساعات العمل وظروفه، والإسكان ومستويات المعيشة وحجم الأسرة والإقامة، وتكرار الإصابة بالمرض ونشاطات وقت الفراغ، والعضوية في النوادي والثقافات بين الفقراء في بريطانيا. وأجري الفرنسي فريدريك لوبلاي مسحاً للعمال الأوربيين استغرق أكثر من عشرين عاما اعتمد فيه علي دراسة حالات أسرهم وميزانيتها وانتهي إلى مجموعة من النتائج أمكن بناء عليها اقتراح مجموعة من التوصيات لعلاج الأوضاع السيئة للعمال الفرنسيين.

وكان التطور الهام الذي طرأ علي المسح الاجتماعي يتمثل في الاستعانة به في استطلاعات الرأي العام Public opinion polls وكانت مؤسسة جالوب

Gallop Organization قد أدخلت أسلوب استطلاعات الرأي العام في إنجلترا عام ١٩٣٧، وشهد عام ١٩٤٦ تشكيل جمعية بحوث السوق في بريطانيا.

وكانت الدوافع وراء بحوث المسح الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية قد تدعمت من خلال الدور المتزايد للحكومة في تقدم ودفع دولة الرفاهية، ومع التوسع في العلوم الاجتماعية في التعليم العالي وغيره. ولعب المسح الاجتماعي دوراً هاما في الدوائر العلمية من خلال مد الباحثين في العلوم الاجتماعية بالسوائل التي تساعد علي جمع بيانات علي نطاق أكبر حول الجوانب المختلفة من الحياة الاجتماعية[1].

ولقد تعددت محاولات توضيح المقصرد بالمسح الاجتماعي بين اعتقاد البعض بأن المسح الاجتماعي عبارة عن دراسة الظروف الاجتماعية لمجتمع معين قرية أو مدينة أو دولة من خلال الحصول علي بيانات ومعلومات كافية لوضع وتنفيذ برنامج لإصلاح هذه الظروف. وبين نظر البعض الأخر إلى المسح الاجتماعي علي أنه محاولة منظمة لتقدير وتصوير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو مجتمع محلي في الوقت الحاضر بهدف التوصل إلى بيانات مصنفه مرتبة يمكن تفسيرها للاستفادة منها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية. وفي تعريف ثالث يحدد المقصود من المسح الاجتماعي في أنه عملية جمع البيانات بطريقة منظمة من جمهور مجتمع معين أو عينه منه، وذلك عن طريق استخدام أدوات المقابلة أو غيرها. والشيء الملاحظ علي هذه المحاولات المتعددة لتوضيح المقصود بالمسح الاجتماعي أنها تكاد تتفق فيما بينها علي أن المسح الاجتماعي عبارة عن عملية تصوير دقيقة ومنظمة للوضع الراهن لجمهور من الناس أو وحدة اجتماعية والاستفادة من هذه التصوير في وضع برامج تنمية هذا الوضع أو تطويره في المستقبل بحيث يفهم من عملية التصوير الدقيقة والمنظمة أنها عملية جمع البيانات من مصادر مختلفة وبأدوات متباينة لاختلاف أنواع هذه البيانات، وأتباع الدقة في هذا الصدد، ثم ترتيب وتنظيم هذه المعلومات المتعلقة بالوضع الراهن أو الوقت الحاضر

الذي تكون عليه الظروف الاجتماعية لجمهور الناس أو عينه منهم أو الوحدة الاجتماعية - جماعة أسرة منظمة، قرية، مدينة، أمة، دولة،... إلخ.

وذلك كله بهدف الاستفادة من هذا التصوير الدقيق في ترشيد أسلوب العمل واتخاذ القرارات التي تفيد في إصلاح وتنمية أو تطوير هذا الوضع الراهن، وبناء علي هذه المضامين المختلفة لمعني المسح الاجتماعي قد نتوقع اختلاف المسوح وتنوعها وذلك باختلاف مجالها وهدفها وزمنها[٢].

ثانياً: أهداف وخصائص المسح الاجتماعي:

يجري المسح الاجتماعي لكي نوفر للباحث (أو راعي البحث) بالمعلومات الإحصائية، أما حول قضية معينه، ومشكلة تحتاج إلى حل، أو لاختبار فعالية نظرية موجودة. وهذا يشتمل علي قياس ظواهر مختلفة، واستخلاص نتائج حول أي علاقات بينها لتأكيد نمط من علاقة السبب والنتيجة. فعلى سبيل المثال، وفي دراسة للعلاقات الصناعية قد نقارن بين أماكن عمل مختلفة في ضوء عدد من المتغيرات التي تفترض أنها احتمالا ترتبط بالشقاق والخلاف الصناعي وقد تكون هذه المتغيرات:

- حجم الشركة أو التنظيم.
- نوع الصناعة.
- المشاركة في عملية اتخاذ القرار.
- هل التنظيم له عضوية في النقابة أم لا.
- مستويات مهارة العاملين.
- التوازن بين العاملين طول الوقت وبعض الوقت.
- معدلات البطالة في النطاق المحلي.

وهكذا...

ولتحليل مثل هذه العلاقات واستخلاص استنتاجات، يتطلب الأمر من الباحث أن يوفر قدراً كبيراً من البيانات، لدرجة يمكن معها تعميم النتائج من

عينه المسح علي الجمهور الأكبر الذي سحبت منه عينه المفحوصين في المسح. ولكي تزداد ثقتنا في النتائج التي تم تعميمها من المسح بالعينة وتجنب التحيز، أو تقليل نسبته علي الباحث أن يهدف إلى تعظيم الاستجابات، ولتحقيق ذلك، يضمن أن الدراسة تعتبر ممثله للمجتمع الأصلي الذي أخذت منه العينة.

ويمثل المسح بالعينةSample Survey، طريقة لجمع البيانات بواسطة أدوات المقابلة الشخصية والاستبيان. وتبني المسوح بالعينة علي مداخل مقننة، تستعين بأدوات مقننة مثل الاستبيان. وهذه الأدوات تستخدم أسئلة محدده، واحتمالات الإجابة بدرجة تحقق الاتساق في عملية جمع البيانات، بغض النظر عن من الذي يقوم بالفعل بتوجيه الأسئلة.

وبهذه الطريقة فإن المسح بالعينة يشبه الحوار المقنن بين الناس (عادة أثنين) فيه يوجه الباحث سلسله من الأسئلة المحددة مسبقا والمقننة، وتسجل إجابات المفحوص بدقة علي قائمة، تحول في النهاية إلى أعداد تخضع للتحليل الإحصائي. وبهذه الطريقة يقال أن الدراسة كمية.

وعلي الرغم من أن الباحثين الأكاديميين هم أكثر من يعتمد علي المسوح بالعينة في اختبار فروضهم العلمية. وتسليط الضوء علي العلاقات بين المتغيرات، ويصبح المسح بالعينة مهتما بتفسير الظواهر. إلا أن الأكاديميين ليسوا هم فقط الذين يستخدمون المسوح بالعينة. وإنما ظهر استخدام للمسح بين وسائل الإعلام والأحزاب السياسية خلال استطلاعات الرأي العام، وكذلك الحكومة وهيئاتها المختلفة، والمنظمات غير الحكومية من أجل جمع بيانات والتأثير في عملية وضع السياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. أضف إلى ذلك رجال الأعمال من كل الأحجام بحثا عن مكان في السوق للترويج لسلعهم في مواجهة المنافسين[٣]. ولقد اتسع نطاق استخدام المسح الاجتماعي بعد ذلك وتعددت أنواعه، وتبلورت أدواته.

ثالثاً: أنوع المسوح الاجتماعية:

قامت عدة محاولات لتصنيف المسوح الاجتماعية إلى أنواع أما حسب

مجال البحث أو حسب جمهور المسح أو حسب زمن المسح أو حسب الهدف من المسح وذلك علي النحو التالي:

١- تصنيف أنوع المسوح وفقاً لمجالها إلى مسوح عامة وأخري متخصصة:

• **المسوح العامة:**

وهي التي تسير في اتجاه أفقي وتعالج جوانب المجتمع بأكمله والحياة الاجتماعية فيه، أو تتناول عدة أوجه من الحياة الاجتماعية، كان نقوم بمسح الجوانب السكانية والتعليمية والصحية والزراعية والإسكانية والترفيهية وغيرها في مجتمع معين أيا كان حجم هذا المجتمع أو طبيعته ونوعية الحياة الاجتماعية فيه ريفية كانت أم حضرية أم صحراوية وهكذا . . .

• **المسوح المتخصصة أو المحددة:**

وهي التي تسير في اتجاه رأسي وتعالج جوانب خاصة أو محددة من المجتمع والحياة الاجتماعية داخله، كان تقوم بمسح للتعليم أو الصحة أو الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو الحرف أو غيرها من جوانب حياة الناس في هذا المجتمع مهما كان حجمه أو طبيعته.

٢- تصنيف أنواع المسوح وفقاً لحجم جمهور المسح أو المجال البشري له إلي، مسوح شاملة وأخري بالعينة:

• **المسوح الشاملة:**

وهي التي تدرس جميع أفراد المجتمع، أو تشمل جميع مفردات المجتمع موضع المسح وذلك عن طريق الحصر الشامل الذي لا يترك مفرده منه دون أن، يأخذها في اعتباره. والواقع أنه إذا كانت الخبرة بالبحث الاجتماعي تؤكد لنا أنه نادراً ما يجري الباحثون هذا النوع من البحوث نظراً لما يتطلبه هذا النوع من المسوح من وقت طويل وإمكانيات وتكاليف باهظة وباحثين كثيرين يندر أن تتوفر كلها بسهولة إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن هذا النوع من المسوح خاصة

وإذا كنا بصدد تصوير الوضع القائم لمجتمع صغير نسبياً مثل مجتمع القرية وما إليها.

• **المسوح بالعينة:**

وهي تلك المسوح التي تهتم بدراسة جزء من أفراد المجتمع أو تنصب علي عدد محدد من الحالات أو المفردات وذلك في حدود الوقت والإمكانيات المتوفرة لدي من يقوم علي أمر مثل هذا النوع من المسوح، وتؤكد الشواهد التي ينطوي عليها تراث البحوث الاجتماعية أن هذا النوع من المسوح هو أكثر الأنواع استخداما وشيوعاً في البحث الاجتماعي لما له من مميزات متعددة، يشير بعضها إلى دقة البيانات وصدق تمثيلها للمجتمع الأصلي الذي اختيرت منه عينه البحث، وثبات تلك البيانات التي يوفرها عن جمهور المسح أو الظواهر والموضوعات التي يهتم بدراستها بينهم، خاصة إذا كان اختيار العينة قد تم علي أسس سليمة. ويشير بعض هذه المزايا الأخرى إلى أهمية هذا النوع من المسوح في توفير الجهود والإمكانيات والوقت طالما كانت نتائجه تماثل إلى حد كبير نتائج المسوح الشاملة التي تجري علي جميع أفراد المجتمع موضوع المسح.

٣- تصنيف أنواع المسوح وفقاً للفترة الزمنية التي يجري فيها إلى مسوح دورية أو قبلية أو بعدية:

• **المسوح الدورية:**

وهي تلك المسوح التي تجري علي فترات زمنية محددة ومتباينة حيث يستفاد منها في وضع الخطط الاجتماعية القومية علي مدي هذه الفترات الزمنية المحددة ولتكن خمس أو عشر سنوات وهكذا. والمثال على ذلك يتمثل في تعداد السكان.

• **المسوح القبلية:**

وهي تلك المسوح التي تجري علي المجتمع قبل إدخال برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية حتى يمكن وضع هذه البرامج والمشروعات بما يتفق مع ظروف هذه المجتمعات.

• **المسوح البعدية:**

وهي تلك المسوح التي تجري علي المجتمع بعد الانتهاء من إدخال برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية وتنفيذها ومرور فترة لإحداث أثرها، في الإفادة من هذه المسوح ونتائجها في تقويم مدي نجاح أو فشل هذه البرامج.

٤- تصنيف أنواع المسوح وفقاً للهدف من إجرائها إلى مسوح وصفية وأخري تفسيرية:

• **المسوح الوصفية:**

وتتمثل في تلك المسوح التي تهتم فقط بعملية وصف الوضع الراهن أو تصويره لوحدة اجتماعية محددة في الظروف الحالية من خلال جمع البيانات وترتيبها وتنسيقها بما يفيد في أهداف الوصف هذه.

• **المسوح التفسيرية:**

وتتمثل في أنواع المسوح التي تتجاوز عملية الوصف إلى التفسير ولا تكتفي بمجرد تقدير الوضع الراهن. وإنما تحاول أن تبحث عن تفسيره أو الكشف عن طبيعة العلاقة بين جوانب الوحدة الاجتماعية التي تهتم بمسحها بما يساعد في إلقاء الضوء علي بعض القضايا الافتراضية التي تتناول العلاقة بين المتغيرات كما تنطوي عليها بعض النظريات المرتبطة بالموضوعات التي يجري عليها هذا النوع من المسوح[٤].

رابعاً: خطوات المسح الاجتماعي ومستلزماته:

ومهما كان نوع المسح الذي يستعين به الباحث كطريقة لإجراء بحثه، فإنه مطالب في كل الأحوال بأن يسير في عدد من الخطوات المنهجية تعينه علي تحقيق أهدافه من الاعتماد علي المسح الاجتماعي، وهي خطوات التخطيط للمسح، وتنفيذ المسح، ثم إخراج نتائجه أو عرضها بأية صورة من الصور.

التخطيط للمسح:

وتبدو أهمية عملية التخطيط للمسح وقبل الشروع في تنفيذه إذا علمنا أن جانباً كبيراً من المسح قد يتوقف علي التخطيط، وأن تنفيذه علي الوجه المناسب قد يتعثر بدون هذا التخطيط، حيث أن التخطيط للمسح يقتضي من الباحث تحديد الغرض منه أو أهدافه المتباينة العام منها والخاص أو الرئيسي الثانوي، والتعريف بالعناصر المختلفة لهذه الأهداف، كما يتطلب منه تحديد المفاهيم المستخدمة والأدوات اللازمة لجمع البيانات، والمجالات البشرية وهل يجريه علي المجتمع كله أم عينه منه. والمكان (أو النطاق الجغرافي للمسح)، وتحديد طريقة تناول البيانات من حيث تعريفها واستخلاص النتائج منها وهكذا..

تنفيذ المسح:

أو القيام بالعمل الميداني للمسح من حيث اختيار الباحثين وتدريبهم علي أدوات المسح بعد تصميمها واستيعاب تعليماتها، وإعداد المجتمع للمسح وإنهاء الاتصالات بهم، وتوزيع اختصاصات العمل الميداني من حيث الإشراف وجمع البيانات ومراجعتها والتغلب علي الصعوبات، وتفريغ البيانات التي تم جمعها بعد التأكد من سلامتها وتوفيرها، تمهيدا لتفريغها وتصنيفها أو تقسيمها وجدولتها وإجراء التحليلات الإحصائية عليها واستخلاص النتائج ... وهكذا.

إخراج المسح:

أو وضع كل العمليات التخطيطية والتنفيذية للمسح في صورة تقرير يجمع شتات البيانات والنتائج ويلقي الضوء علي أهداف المسح ويصاغ هذا التقرير في أسلوب يساعد الآخرين علي التعرف علي الجهود المبذولة في هذا المسح وعلي المعاني الحقيقية للنتائج والحقائق التي تم التوصل إليها في المسح أو بعبارة أدق وضع المسح في صورة تقرير مكتوب يخرج ما انطوي عليه العمل في البحث وما بذل بصدده من جهد.

مستلزمات المسح الاجتماعي:

وسواء قد استقر الأمر علي الاستعانة بنوع أو آخر من أنواع المسح الاجتماعي وأدرك الباحث كل خطوة من خطواته، فالأمر يحتاج منه أن يعير بعض الأمور المرتبطة بالمسح الاجتماعي قدراً كبيراً من اهتمامه، ونعني بهذه الأمور ما تعلق بالمستلزمات أو المسائل التي ينبغي عليه أن يوفرها للمسح الاجتماعي، ومن أهم هذه الأمور ضرورة توفير إطار البيانات، وأدوات لجمع هذه البيانات(٥).

خامساً: إطار بيانات المسح وأدواته:

يجمع الباحثون في تراث البحث الاجتماعي، علي أنه برغم تعدد الموضوعات والاهتمامات والأهداف التي تسعي المسوح الاجتماعية إلى تحقيقها، إلا أنه أمكن الوصول إلى إطار يضم قوائم الموضوعات التي يحتاج المسح الاجتماعي إلى جمع بيانات حولها، ينطوي علي البنود التالية:

أ- بيانات شخصية أو ديموجرافية، وتشمل كل ما تعلق بالسن والنوع، والمهنة والتعليم والديانة، والجنسية، والدخل والديون، والزواج والخصوبة، أو الأبناء والإسكان وموقع السكن، والهجرة... الخ.

ب- بيانات بيئية، وتدور حول ظروف البيئة التي يعيش فيها أفراد أو جمهور المسح، ابتداء من الحي حتى المجتمع المحلي وظروفه العمرانية والثقافية والصحية والعملية... الخ.

جـ- بيانات سلوكية، وتدور حول صور سلوك وأفعال وتصرفات جمهور المسح، في مواقف متعددة، الأسرة، الاقتصاد، بيانات حول السلوك الاقتصادي لجمهور المسح، قد تتعلق بالحصول علي الدخل، والتوزيع، والاستهلاك والادخار إلى آخره، أو يهتم بتوفير بيانات حول السلوك السياسي لجمهور المسح...، قد يتعلق بالتصويت والانتخاب والمشاركة في المجالس المنتخبة... الخ.

وقد تدل هذه البيانات السلوكية، علي العادات والتقاليد المتبعة في مواقف اجتماعية متباينة بين جمهور المسح ... الخ.

د- بيانات دافعية وتوقعية وميول: وتدول حول دوافع السلوك في المواقف المتباينة، وتوقعات جمهور المسح، وكذلك ميولهم واتجاهاتهم حول مسائل كثيرة، مثل تنظيم الأسرة أو الادخار أو غيرها ... الخ.

أدوات المسح:

يحتاج المسح للوصول إلى هذه المجموعات من البيانات إلى أدوات معينة في هذا الصدد، وتختلف باختلاف كل نوع من هذه البيانات، بين المقابلة، والملاحظة والاستخبار، والوثائق، والسجلات الإحصائية، ويتوقف اختيار القائم بالمسح لواحد من هذه الأدوات أو أكثر، علي موضوع المسح وأهدافه، ومداه ونوع البيانات التي يحتاجها والإمكانيات المتوفرة وطبيعة جمهور البحث الذين يدرسهم، وحتى عندما يستقر علي استخدام أداة أو أخري من أدوات البحث فالأمر يحتاج منه أن يقوم بتصميم هذه الأدوات طالما أنه لا يجد مثل هذه الأدوات جاهزة ومعدة من قبل، كما عليه ألا يستخدم هذه الأدوات المصممة ويطبقها علي جمهور المسح لجمع البيانات إلا بعد أن يتأكد من توفر شروط الدقة والثبات والصدق في هذه الأدوات طالما كان الهدف من استخدامها تقديم صورة دقيقة ومنظمة للوضع الراهن للوحدة الاجتماعية موضوع المسح.

سادساً: أهمية ومميزات واستخدامات المسح الاجتماعي وعيوبه:

يعلق علي المسح الاجتماعي أهمية كطريقة للبحث نتيجة لتفضيل استخدامه في بعض الأغراض ولما يتميز به من مميزات.

إذ تتمثل أهمية المسح الاجتماعي في اعتباره أحد الطرق التي يفضل استخدامها في البحوث الوصفية، تلك التي تهدف إلى تقديم صورة كلية عن الموقف الاجتماعي أو الوحدة الاجتماعية موضوع الوصف بهدف إلقاء الضوء علي العناصر المتباينة التي تكون هذه الصورة، وما يترتب علي ذلك

من بيان طبيعة العلاقة بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد أي العناصر ترتبط ببعضها أكثر من غيرها أو ما يسهم بدوره في تمهيد الطريق نحو بلورة الفروض العلمية التي تقوم علي العلاقة بين المتغيرات ولا يمكن لنا أن ننكر قيمة المسح في توفير البيانات الدقيقة والمنظمة التي تساعد علي تصوير الوضع الراهن للوحدة الاجتماعية موضوع الوصف.

كما تتمثل أهمية المسح الاجتماعي في النظر إليه علي أنه وسيلة هامة في التعرف علي الخبرات القائمة وجمع الاستشارات اللازمة منهم بطريقة منظمة تفيد في إلقاء الضوء علي موضوع البحث وبلورته وزيادة التبصر بجوانبه وعناصره المتباينة. كما يمثل المسح الاجتماعي وسيلة مناسبة في التعرف علي الإمكانيات القائمة في المجتمع موضوع المسح والموارد المتاحة، وفي نفس الوقت كوسيلة مفضلة للوقوف علي المشكلات المختلفة التي تؤثر في هذا المجتمع وتحديد فئات الأفراد الذين يستطيعون الإسهام في حلها، وذلك كله من أجل اقتراح الحلول الموضوعية والملائمة لعلاج هذه المشكلات.

ويكتسب المسح الاجتماعي أهمية كبيرة نتيجة لما يسهم به في نطاق عمليات التخطيط الاجتماعي التي تستهدف تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الرفاهية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة في فترة زمنية محددة. وذلك من خلال ما يمكن أن يقدمه المسح للتخطيط من بيانات تفيده في التعرف علي أهداف الجماعات ورغباتها واحتياجاتها وكذلك الكشف عن ميول أفرادها واتجاهاتهم ومواردهم وإمكانياتهم، وذلك حتى يمكن أن تشمل الخطة البرامج والمشروعات التي تتفق وتتناسب مع كل هذه الأمور ويسهم بدوره في إنجاح عملية التخطيط. إذ يمكن مثلاً الاستفادة من المسح كطريقة في دراسة اهتمامات جمهور المستمعين والمشاهدين لبرامج الإذاعة والتليفزيون، وعاداتهم وأذواقهم وأنسب الأوقات التي يفضلون فيها الاستماع أو مشاهدة هذه البرامج، الأمر الذي يساعد بعد ذلك في إعادة تخطيط هذه البرامج بما يتفق مع ظروف المستمعين والمشاهدين ويجعل لهذه البرامج فعاليتها ومن ثم تستطيع أن تحقق أهدافها.

كما يكتسب المسح الاجتماعي أهمية أخري من جراء استخدامه كوسيلة للتنبؤ في مجالات اجتماعية وسياسية واقتصادية. وذلك لأنه يمكن الاعتماد علي المسح الاجتماعي بالعينة مثلاً لقياس اتجاهات الرأي العام نحو موضوع مثل تنظيم الأسرة في المجال الاجتماعي ومن خلال البيانات المنظمة والدقيقة التي يصل إليها يمكن التنبؤ بمدي إقبال أو إحجام الناس في المستقبل علي مثل هذا البرنامج كما يمكن الاعتماد علي المسح الاجتماعي بالعينة مثلاً لقياس اتجاهات الرأي العام نحو المرشحين لرئاسة الجمهورية كما هو الحال مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يمكن الاعتماد علي البيانات المنظمة التي يصل إليها في التنبؤ بفوز أحد المرشحين في المستقبل. كما يمكن الاعتماد علي المسح الاجتماعي بالعينة أيضاً لقياس اتجاهات الرأي العام نحو إنتاج واستهلاك سلعة معينة ومدي رواجها، حتى يمكن الاستفادة من البيانات المتوفرة في هذا الصدد في التنبؤ بإقبال الجمهور علي هذه السلعة ومعدلات استهلاكها أو غيرها وهكذا.

عيوب المسح الاجتماعي:

علي الرغم من أهمية وتميز وتعدد استخدامات المسح الاجتماعي كطريقة في البحث إلا أن هناك عدداً من الأخطاء والثغرات أو العيوب التي لوحظت علي المسح من خلال الاستعانة به في البحث الاجتماعي يلزم تنبيه الأذهان إليها حتى يمكن تفاديها أو أخذها في الاعتبار.

إن المسح الاجتماعي قد يقع في الخطأ عند تصوير الوضع الراهن أو حتى عند تفسيره، خاصة وإذا كان المسح يجري بالعينة، ذلك لأن اختيار عينة البحث قد لا يتم علي أساس منهجي سليم أو يقوم علي أساس خاطئ، بحيث قد تكون العينة المختارة من الصغر أو الكبر بما لا يتفق مع تمثيل جمهور المسح تمثيلاً صادقاً مما قد يترتب عليه بعد ذلك خطأ في البيانات وبالتالي خطأ في التصوير والوصف وخطأ في التفسير.

إن المسح الاجتماعي قد يقع في خطأ من نوع آخر، وهو خطأ التحيز سواء أكان هذا التحيز من جانب الباحث الذي يجري المسح أو من جانب المبحوث الذي يجري عليه المسح، وبقدر دقة الباحث وموضوعيته في جمع البيانات بقدر عدم تحيزه، ويقدر تعاون المبحوثين وصدقهم في الإدلاء بالبيانات، وعدم تبرمهم ومللهم بقدر بعدهم عن التحيز.

إن المسح الاجتماعي وهو يهتم بتصور الوضع الراهن ويركز علي الحاضر لا يصلح نتيجة لذلك في دراسة الماضي وتتبع مراحل التطور التاريخي لمجتمع من المجتمعات أو لجماعة من الجماعات أو حتى لنظام اجتماعي أو ظاهرة.

إن المسح الاجتماعي وهو يهتم بتصوير الوضع الراهن يحتاج من الجهد والوقت والنفقات ما يعجز الأفراد غير مجتمعين عن القيام به ويقف أمر الاستفادة منه في البحث علي قيام هيئات ومنظمات ومراكز البحث بتوفير ما يحتاج إليه المسح من إمكانيات مادية وبشرية وتخصيص الميزانيات الزمنية التي يستغرقها إجراؤه.[٦]

المبحث الثاني: تحليل المضمون Content analysis

تمهيد

بدأ استخدام أسلوب تحليل المضمون في الصحافة أولا، ثم انتقل استخدامه إلى علم الاجتماع بعد ذلك. فقد ظهرت في عام ١٩٢٦ دراسة أجراها مالكوم ويلي عن «صحافة البلد» حيث قام بتحديد الموضوعات التي تتناولها الصحافة وصنفها حسب فئات معينة في التحليل. وتبع ذلك استخدام أسلوب تحليل المضمون في الأدب لدي ريكرت ووسيرجون وماليز وغيرهم. وفي عام ١٩٣٠ لقى تحليل المضمون اهتماما كبيرا بفضل الدراسات التي أجراها لازويل وزملاؤه.

كان أول استخدام أساسي لتحليل المضمون في البحث الاجتماعي في الفترة التي توسطت ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما استخدمه علماء الاجتماع الأمريكان لتقديم وصف كمي ومنسق وتحليل لمضمون وسائل الاتصال التي تشمل علي حملات دعاية،. وفي سياق فهم نمو النزعة النازية Nazism والخوف من الشيوعية بعد الحرب مباشرة، وضع تحليل المضمون في خدمه التساؤلات الأوسع في السياسة حول من يقول ماذا ولمن وكيف وإلي أي حد؟. وكان هارولد لاسول H. Lasswell واحد من قادة المدافعين. كعالم اجتماع نشأ في الولايات المتحدة. (وكتابة الدعاية ووسائل الاتصال والرأي العام عام ١٩٤٦ وكتابة اللغة السياسية عام ١٩٤٩) والذي سعي إلي البحث في تكنيكات وأساليب الدعاية والاقناع السياسي وبعض المراجع القديمة حول مناهج البحث التي تناولت تحليل المضمون كميدان جديد أوضحت إمكاناته من خلال الإشارة إلي قدرته علي تجسيد انطباعات الناس بأن بعض الجرائد والصحف لها تعاطف مع النازية أو الشيوعية ومنذ ذلك التاريخ تم تطبيق تحليل المضمون لوصف وتحليل مضامين مجموعة أوسع من وسائل الاتصال،

وبخاصة تلك التي تصل إلى الثقافة الجماهيرية، مثل المجلات والسينما والراديو والتلفزيون ووسائل الدعاية والصحف. ومع الوقت أصبح تحليل المضمون جزءاً من تقارير البحث الكيفي وتحليل الخطاب.[٧]

ويتناول الفصل الحالي تحليل المضمون كطريقة من الطرق الكمية في البحث الاجتماعي، ويسلط الضوء علي تعريف تحليل المضمون، متتبعاً تطور استخدام هذه الطريقة في البحث، وتطبيقه علي نحو كمي وكذلك علي نحو كيفي، ثم ينتقل إلى الحديث عن تحليل المضمون بين المعالجة الكمية والكيفية. وبعد ذلك تناول وحدات تحليل المضمون الكمي، وفئات التحليل وأخيرا يشير إلى بعض التطبيقات لتحليل المضمون.

أولا: تعريف تحليل المضمون:

ومنذ بداية ظهور تحليل المضمون كأسلوب في البحث الاجتماعي، حرص الباحثون علي وضع تعريف محدد له:

بأنه أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوي الظاهر للاتصال «وقصد بالاتصال كل المعاني التي يعبر عنها بالرموز المختلفة والكلمة أو الصوت أو الصورة أو الرسم، ويهدف الاتصال إلى الإجابة عن أسئلة مثل: من الذي يقول ماذا ولمن وكيف يقول وما هي الآثار المترتبة علي ذلك؟[٨]

يشتمل تحليل المضمون علي وصف وتحليل النص لكي تكشف عن مضمونه. وهذا قد يأخذ شكلا رقميا مثل حساب تكرار الكلمات وعدد بوصات العمود، وقد يشمل تقديرا كيفيا للكلمات والمصطلحات المستخدمة، كما يتم ذلك بأشكال معينة في تحليل الخطاب Discourse analysis. لكن تحليل المضمون يختلف عن التأويل Hermeneutics الذي يقوم بتحليل النصوص لكي يتوصل إلى حقيقتها الجوهرية ومعناها، وفي تحليل المضمون يتم التركيز علي وصف مضمون النص. ويصل تحليل المضمون إلى المعني فقط

من خلال المعني الذي يكون صريحا في الكلمات المستخدمة في النص، وما يكون متضمنا في استخداماتها من بين البدائل التي قد تكون مستخدمة. وهنا ليس هناك إشارة إلى أن النص ينطوي علي معني جوهري. أما الهرمبيوطيقا أو التأويل، علي أية حال، فيصل إلى هذا المعني من خلال ما يطلق عليه التأويل المزدوج Double Hermeneutic، الذي فيه تعتبر تفسيرات القارئ للمعني الجوهري للنص بعيده refracted عن ما كانت عليه التفسيرات التي كان يقصدها المؤلف وكما تجسدت في النص والسياق الذي أدي إلى إنتاجها. ويعتبر تحليل المضمون، علي العكس، بمثابة اهتمام بسيط بوصف المضمون الفعلي للنص.

ويمكن أن يطبق تحليل المضمون علي نحو كمي وكذلك علي نحو كيفي، أو هما معا. ويمكن أن يكون النص أشكالا مكتوبة، مثل مقالات في الصحف، ووثائق شخصية أو رسمية، وكتب، وكتيباتPamphlets وأوراق دعاية Tracts وما إلى ذلك، أو التفسيرات التي يعرضها الناس في المقابلات الشخصية أو التي تسجل فيما بعد في صورة مكتوبة.(٩)

ثانيا: تحليل المضمون بين المعالجة الكمية والكيفية:

والنقطة المهمة فيما يتعلق باستخدام تحليل المضمون علي أساس كمي، تتمثل في تطبيق مقولات داخلية أو محدده سابقا علي النص وذلك لعد المحتويات وهكذا لتقدم وصفاً وتحليلا لها. ويمكن حساب وعد تكررا كلمات معينة وكذلك عدد المرات التي تم بها استخدام مصطلح وصفي أكثر من غيره وعدد بوصات العمود حول موضوع معين أكثر من غيره، واختلافات كلمات معينة والمقولات التصورية المستخدمة في النص وذلك إلى جانب أشياء أخرى.

وهذا الحساب الرقمي في ذاته قد لا يبدو أنه يكشف الحقيقة، ولذلك فإنه ينطوي علي قدره محدودة في البحث الاجتماعي. وأنه لمن الممكن، مثلا، اختبار فروض حول الاهتمام الذي تبديه صحف معينة لموضوع واحد أكثر من غيره، واستخدام مصطلحات متباينة ومقولات تصورية في الإعلانات الموجهة

لقسم معين من السكان أكثر من غيرهم، ومكانة فئات متباينة من السكان والجماعات الاجتماعية كما يتم تصويرهم في رواية مشهورة، والطريقة التي بها تكتب تقارير رسمية حول بناء حادثة ما وقراءتها باستخدام الكلمات التي تعبر عنها وتكرار مصطلحات تصورية معينة وصور أكثر من غيرها. وبالإمكان فرض متغيرات سوسيولوجية مثل الطبقة والسلالة والاثنيه والمكانة الاجتماعية والنوع الاجتماعي والعمر علي البيانات الناتجة كرموز لكي تحلل مضامينها للوصول إلى ماذا قيل ولمن. ومحتوي النوع الاجتماعي لرسائل مختلفة في الإعلانات يعتبر بمثابة مثالا علي كيف يمكن للمتغيرات السوسيولوجية بناء التحليل كرموز.

إن عملية عد المحتويات هي التي تميز التطبيق الكمي لتحليل المضمون، ولكن نفس بؤرة الاهتمام تستخدم في الدراسات الكيفية دون العملية الكمية هذه. ففي الدراسات الكيفية يحدث تركيز أكثر علي المعني الاجتماعي الصريح والضمني في المقولات المستخدمة في النص. والطابع النوعي الاجتماعي لكثير من الإعلانات يعتبر مثالا علي ذلك، ويمكن الباحث الاجتماعي من دراسة الأفكار المتنافسة مثلاً الذكورية كما يتم توصيلها من خلال المجلات المختلفة وفي إعلانات متباينة. وأحد الاستخدامات الكيفية الخاصة ارتبطت بالاثنوميثودولوجيا Ethnomethodolgy وكتابات هارفي ساكس H. Sacks ، حيث تم تحليل النصوص بالنسبة لوسيلة تحديد فئات العضوية المختلفة المستخدمة. ووسيلة تحديد فئة العضوية عبارة عن مصطلح يقوم بتحديد فئة عضوية الشخص في المجتمع؛ أم، أب، سائح، مدافع عن الحرية، وهكذا، وهناك فئات عضوية مختلفة يمكن تطبيقها علي نفس الشخص، أب، زوج، محب، معلم وهكذا. والنشاطات والسلوك الاجتماعي المرتبط بهذه الفئات وبدونها تكون صريحة، بسبب المعرفة الشائعة المشتركة والمتبادلة، يعرف قارئ النص نشاطات العضوية المرتبطة «بالأم» والسواح وهكذا، والفئات المحددة ذات الصلة والمرتبطة بأسلوب واحد منها، مثل الأم والراعي والسائح والمجرم. وهكذا فإن مضامين فهم النص تتدفق من استخدام فئة عضوية واحدة أكثر من غيرها.

ويوسع تحليل الخطاب Discoure analysis الأداة التصورية التي يتم بها

تطبيق تحليل المضمون علي نحو كيفي، لكن يظل المبدأ هو نفسه، يتم تحليل النصوص والتفسيرات في ضوء مكونات محتوياتها.(١٠)

وأنه لمن الواضح أنه في كلا من الأساليب الكمية والكيفية، يعتبر الترميز Coding بمثابة جزءاً لا غني عنه في تحليل المضمون. وتميل هذه الرموز في التطبيق الكمي لتحليل المضمون إلى أن تكون مقولات أو فئات تصورية موجودة من قبل وعليها أن تتعامل مع اللغة، والقواعد والدلالات أو جزء من الأداة التصورية للنظام الفكري، مثل الطبقة والنوع الاجتماعي وأي شيء أخر. وهذه الرموز يمكن أيضا أن تكون داخلية أيضا Indigenous، بناء علي البيانات نفسها، وكما تميل في البحث الكيفي أن تكون مبنية علي الاستقراء. وبواسطة هذه الرموز يتم تصنيف محتويات النص أو التفسير في ضوء بنائها كما يتجسد في الكلمات المستخدمة والأفكار والمقولات أو الفئات، والمفهومات المستخدمة.

وهذا الارتباط بالترميز يشير إلى معني ثاني لتحليل المضمون. وبدلا من أن يكون تحليل المضمون أحد طرق جمع البيانات، يمكنه أن يصبح خطوة أو مرحلة في تحليل البيانات ذاتها. ويمكن أن يكون تحليل المضمون جزء روتيني في عملية الترميز في التحليل الكيفي للبيانات والذي فيه يتم تحليل البيانات في نفس المصطلحات كما لو كانت نصوص. ويعتبر تحليل المضمون في هذا المعني، جزءا من عملية الترميز التي تتم في البحث الكيفي وتعتبر خطوة هامة في التحليل الكيفي للبيانات. وتقرأ البيانات كما لو كانت نصاً، وتطور الرموز لبناء الوصف وتحليل محتواه. ولقد عمل التحليل الكيفي للبيانات باستخدام الحاسب الآلي علي ازدهار خدمة السوفت وير التي تسهل تحليل المضمون للبيانات عند الضغط علي الأزرار Press of Buttons بواسطة الرموز التي تم تطويرها من قراءتها.(١١)

ثالثاً: وحدات تحليل المضمون (الكمي):

يمكن أن نحصر وحدات تحليل المضمون الكمي في خمس هي الكلمة أي الرمز، وذلك حينما يقوم الباحث بتحليل كلمات الشعارات مثل كلمة

«الحرية» أو «الديمقراطية» والتحليل الأدبي لتحديد الألفاظ والكلمات الأكثر شيوعاً بين الأدباء. والموضوع وهو الفكرة التي تدور حول مشكلة معينة، والشخصية وقد تكون خيالية أو تاريخية، وتستخدم في تحليل القصص والدراما والسير والتراجم. والمفردة أي الوحدة الطبيعية التي يستخدمها منتج المادة، وقد تكون كتاباً أو مقالاً أو قصة أو حديثا أو برنامجاً إذاعياً... ومقاييس الزمن والمساحة، وهي عبارة عن تقسيمات مادية مثل عدد الأعمدة أو عدد السطور أو الصفحات أو الزمن في البرامج الإذاعية أو وحدات الطول في الأفلام. ونعرض فيما يلي لهذه الوحدات بشيء من التفصيل.

(أ) وحدة الكلمة:

الكلمة هي أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون. وقد تشير الكلمة إلى معني رمزي معين، كما قد تحدد عن طريق بعض المصطلحات أو المفهومات التي تعطيها معني خاص. وعندما تستخدم الكلمة كوحدة في تحليل المضمون، فإن الباحث يضع قوائم يسجل فيها تكرارات ورود كلمات أو فئات مختارة عن المادة موضوع التحليل. وتستخدم هذه الوحدة في التحليل السياسي الرمزي وتحليل الأسلوب الأدبي ودراسة مواد الاتصال التعليمي.

(ب) وحدة الموضوع:

ويقصد بها الوقوف علي العبارات أو الأفكار الخاصة بمسألة معينة. ويعتبر الموضوع أهم وحدات تحليل المضمون عند دراسة الآثار الناجمة عن الاتصال وتكوين الاتجاهات.

(جـ) وحدة الشخصية:

ويقصد بها تحديد نوعية وسمات الشخصية الرئيسية التي ترد في العمل الأدبي بصفة خاصة. وقد تكون الشخصية خيالية كما قد تكون أيضاً حقيقية، وهذا يحتم قراءة العمل الأدبي بأكمله حتى يمكن تصنيف الشخصيات التي وردت به.

(د) وحدة المفردة:

ويقصد بها وسيلة الاتصال نفسها، فقد تكون كتاباً أو مقالاً أو قصة أو حديثاً إذاعياً أو برنامجاً أو خطاباً. وتستخدم المفردة كوحدة للتحليل إذا كان هناك عدة مفردات، وكذلك يمكن تصنيف العمل الأدبي حسب نوعية موضوعات السياسية والاجتماعية والدعائية.

(هـ) وحدة المساحة والزمن:

وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية سواء بالنسبة لمواد الاتصال المرئية مثل الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات، أو المسموعة مثل عدد الدقائق التي يستغرقها برنامجاً معيناً، أو المرئية المسموعة مثل طول الفيلم ومدة إذاعة برنامجاً تليفزيونياً.(١٢)

رابعا: فئات تحليل المضمون:

تتوقف فئات تحليل المضمون علي طبيعة المضمون ذاته، إذ ينبغي التفرقة بين المادة والشكل. فمن ناحية المادة يسال عادة ماذا كتب أو ماذا قيل. ومن ناحية الشكل يسأل عادة كيف كتب أو كيف قيل. والسؤالين السالفين يعتبران فئتين لتحليل المضمون. ويتوقف نجاح أو فشل تحليل المضمون علي الفئات التي يستعملها الباحث. وقد نجحت دراسات معينة في تحقيق أهدافها إلى حد بعيد بل ولقد انبثق أو برع علم اجتماع الأدب ليقوم علي طريقة تحليل المضمون.

فئات ماذا قيل:

هناك عدة فئات تندرج تحت السؤال ماذا قيل في مادة الاتصال منها:

(١) فئة موضوع الاتصال:

ولعل هذه الفئة أكثر الفئات عمومية في دراسات تحليل المضمون وهي تجيب علي السؤال المبدئي علي ماذا تدور مادة الاتصال؟ وهذا السؤال الأساسي

الذي هو أول ما يثيره الباحث وهو بصدد عملية التحليل وذلك لتحديد مدي التأكيد الذي يعطي لجوانب معينة في مادة الاتصال. فإذا كنا مثلاً نحلل عدداً من المقالات التي نشرت في الصحف فنجد أن ريموند ويليامز مثلاً يوضح تاريخ المقالات وتصنيفها حسب ما وردت في ست مجالات أو جرائد تنشر في المملكة المتحدة. ويعد لازويل وزملائه أبرز الباحثين الذين شغلوا أنفسهم بتحليل مضمون الجرائد. وسوف نعود إلي دراسة لازويل عند عرضنا لأمثلة تطبيقية تستخدم هذه الطريقة من البحث. هذا وعند استخدامنا للفئة الأولي من فئات ماذا قيل في مضمون الاتصال ينبغي أن نحلل مضمون المقالات إلي المواضيع المختلفة التي يتضمنها. إذ غالباً ما يتضمن المقال عدداً من الموضوعات الفرعية. فإذا كان موضوع المقال مثلاً يدور حول تحديد النسل أو تنظيم الأسرة فغالباً ما تكون موضوعاته الفرعية ذات حجج مؤيدة لتنظيم النسل أو معارضة أو علي الحياد. فبالنسبة للمقالات التي تؤيده نجد مثلاً هذه الموضوعات الفرعية.

اضطراد النمو السكاني – نقص الموارد الطبيعية – تعويق تنمية الدخل القومي – ازدياد نسبة البطالة... الخ.

وبالنسبة للمقالات التي تعارضه قد نجد مثل هذه الموضوعات الفرعية، استغلال الموارد الطبيعية الكثيرة التي لم تستغل بعد – استصلاح الأراضي – حاجة التصنيع إلي أيد عاملة كثيرة... إلخ. ومن خلال عرضنا للاتجاهات المؤيدة أو المعارة والمحايدة لمادة الاتصال أو لموضوع البحث تذهب إلي الفئة الثانية من فئات ماذا قيل والتي ترتبط باتجاه مضمون الاتصال. وفي المثال السابق يمكن أن نتساءل عن المعايير التي وضعها الباحث للحكم علي مقال بأنه معارض أو مؤيد أو محايد... وعادة ما يلجأ الباحث إلي وضع مقياس كمي يستطيع بتطبيقه علي المضمون أن يصنفه بحسب الاتجاهات المختلفة. وهذه هي الفئة الثالثة من فئات ماذا قيل أي المعايير المطبقة علي مضمون الاتصال. وقد تكون هذه المعايير غير كمية بمعني أنها تتعلق بالخلق والجمال والقوة. أما الفئة الرابعة فهي فئة القيم ويطلق عليها أحياناً فئة الأهداف أو الحاجات وعادة ما تستخدم

هذه في تحليل المواد الروائية إذ تطبق علي الشخصيات الروائية لمعرفة أي القيم يعتنقونها وأي الأهداف يسعون ورائها. وترتبط القيم بالمعايير فهناك قيم تتعلق بجمع الثروة وقيم تتعلق بالحسب وقيم تتعلق بالمكانة الاجتماعية أو ارتقاء المكانة الاجتماعية. وخامس فئات ماذا قيل هي طرق تحقيق الغايات والقيم كأن تستخدم في القصة مثلاً طريقة العنف أو المقاوضة وقد استخدمت هذه الفئة بالذات لتحليل المواد السياسية للكشف عن الطرق المختلفة التي تتبع لتحقيق الغايات مثل العنف والمفاوضة والحرب الباردة إذ يستطيع الباحث عن طريق هذه الفئة أن يكشف عن هذه الطرق العديدة المختلفة التي يصطنعها الناس للوصول إلى أهدافهم. فهناك من يؤمن بالعمل الشاق والكفاءة طريقاً للوصول وهناك من يؤمن بالنفاق والتقرب إلى الرؤساء طريقاً وهكذا تعدد الطرق التي يسلكها الناس لتحقيق أغراضهم. وسادس هذه الفئات هي فئة السمات أو القدرات أو الحالات الذاتية وتشمل هذه الفئة السمات الشخصية للأفراد من السن والجنس والمهنة. وبعض الخصائص السيكولوجية وقد يبدو لأول وهلة أن هذه الفئة من فئات تحليل المضمون لا يمكن تطبيقها إلا علي أفراد، إلا أنه يمكن في الواقع تطبيقها علي النظم والسياسات، فأي نظام اجتماعي كالأسرة أو الزواج لمجتمع معين في زمن معين يمكن بتطبيق هذه الفئة رصد سماته علي وجه التحديد. فنظام الزواج عند المسلمين مثلاً يختلف عنه عند المسيحيين إذ لكل منها سماته الخاصة.

أما سابع هذه الفئات هي الفئة التي تتعلق بالفاعل بمعني الذين قاموا بأدوار أساسية لتنفيذ فعل ما أيا كان هذا الفعل. ويمكن أن نستشف ذلك من عرضنا لرواية العيب ليوسف إدريس، ولنفرض أننا نريد أن نحلل هذه الرواية ونستعين في ذلك بأسلوب تحليل المضمون. إن الخطوط الرئيسية للرواية تتمثل في أن فتاة جامعية عينت في مصلحة لم يسبق إطلاقاً أن عملت بها فتيات قط وضعت في حجرة بها أربعة موظفين وتبين فيما بعد أنهم يرتشون بصورة جماعية منظمة وحاولوا استدراجها لترتشي معهم فرفضت في مبدأ

الأمر وأخيراً قبلت الرشوة بل ووصل الأمر إلى حد أنها فرطت في عرضها مع واحد من زملائها الموظفين وفي الرواية عدة شخصيات وفيما يتعلق بالرشوة نجد أن كلاً منهم كان يساهم في هذا المشروع الإجرامي بدور يختلف اختلافاً أساسياً عن دور الآخر.

وبتطبيق فئة الفاعل في تحليل المضمون يمكن أن نعد الأفراد الذين قاموا بالأدوار الأساسية فهناك الساعي الذي يقوم بدور الوسيط بين أصحاب الحاجات وبين موظفي المكتب، وهناك موظف آخر يشرف علي تقسيم المبالغ المتحصلة من الرشاوى ويعطي الرؤساء نصيبهم ليغضوا الطرف وهناك الباشكاتب رئيس المكتب الذي يشرف علي تنظيم العملية كلها. وهكذا تتنوع الأوامر التي يقوم بها كل فرد والغرض في النهاية تنفيذ المشروع الإجرامي.

أما الثامن فهو فئة المرجع أو السلطة أو المصدر ويقصد بها تحديد الشخص أو الجماعة التي تساق التعبيرات علي لسانها وتظهر فائدة تطبيق هذه الفئة من فئات تحليل المضمون في تحليل الموضوعات الخلافية التي يثور بشأنها الجدل والتي يتعصب كل فريق فيه لرأيه أو يدافع فيها عن أيديولوجية معينة. وهكذا يستطيع الباحث بتطبيق فئة المرجع ومن فئات تحليل المضمون أن يكشف عن مدي الموضوعية التي يتبعها منتجوا مادة الاتصال وكذلك عن طبيعة المراجع التي يرجع إليها. ويسوق برلسون كمثال لتطبيق هذه الفئة دراسة غير منشورة جرت لتحليل الإذاعة الألمانية في خلال السنوات الأولي من الحرب العالمية الثانية وكشفت عن مدي تكرار المصادر الأمريكية مثل الأشخاص والجرائد ومحطات الإذاعة والجماعات بطريقة ودية للكشف عن هؤلاء الذين يعتبرهم الألمان متفقين معهم في الرأي ووجهات النظر، والخلاصة أن فئة المرجع من فئات تحليل المضمون تقع في نطاق فئات ماذا قيل في مادة الاتصال وهذه الفئة بالذات تحدد من الذي تنسب إليه المادة سواء أكان جماعة أم شخصاً أم هيئة سياسية أو اجتماعية.

أما التاسع فهو المكان الذي تصدر منه المادة، ففي بحوث مضمون الجرائد والمجالات مثلاً من المهم تحديد المكان الذي تصدر منه الجريدة أو المجلة بمعني

هل هي صحيفة إقليمية ومن أي إقليم تصدر في العاصمة أو في مدينة من المدن الكبرى بمعني أن هذه الفئة تحدد الأصل الذي تخرج منه مادة الاتصال وخاصة الأصل البيئوي.

أما العاشر فهو المخاطبون الذين تتوجه إليهم مادة الاتصال فإذا أردنا مثلا تحليل مضمون الإذاعات التي تقدمها إذاعة جمهورية مصر العربية فنستطيع أن نصف البرامج الإذاعية عن طريق استخدام فئة المخاطبين فالبرنامج العام مثلاً موجه لأفراد الشعب المصري عموماً وصوت العرب موجه للعرب في كل مكان وإذاعة فلسطين وركن السودان موجه للسودانيين.

ونجد أيضاً أن البرنامج الثاني موجه لفئة المثقفين. وهكذا يمكن تحليل مادة الاتصال باستخدام فئة المخاطبين. وفي بحث أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن تقويم وسائل الإعلام (الراديو) في الريف المصري استخدمت هيئة البحث فئة معينة ضمن الفئات التي توجه إليها إذاعة خاصة وهي البرامج الريفية وتمركز البحث حول بيان مدي استفادة هذه الفئة من المخاطبين من مادة الاتصال التي تحويها تلك البرامج وهذا يعني أن ثمة فئات للمخاطبين ممكن أن تنقسم إلى فئات فرعية ويصدق هذا القول إذا ما كان الباحث بصدد تحليل فئة فرعية ممركزة مستخدماً لمدخل سواء كان الوصفي أو الاستطلاعي أو التجريبي. يقصد دراسة مركزة علي فئة محددة من فئات ماذا قيل أو من الفئات الفرعية المندرجة تحتها.

فئات كيف قيل:

وتتصل بشكل الاتصال أي بالقوالب التي أفرغت فيها المادة ويمكن أن تنقسم هذه الفئات إلى ما يلي:

١- شكل ونوع الاتصال مثل تحليل برامج الإذاعة إلى موسيقي وأخبار ودراما وأحاديث أو التمييز بين الإذاعات حسب اللغة التي يذاع بها وقد يبدو أن هذه الفئة كبيره إلى حد ما لكنها أساسية حيث تصلح كإطار لعدد من التقسيمات الفرعية الداخلية.

٢- فئة الصورة ونوع العبارة أو الموضوع: فهل هي تعبر عن حقائق أم عن أماني أم عن توحد. ومثال ذلك إذا كنا بصدد تحليل مضمون الجرائد المصرية قبل الثورة لنعرف كيف كان موضوع الاشتراكية متناول في جريدة ما فإننا نستطيع أن نتبين أن بعض الكتاب كانوا يصورون الأوضاع الاقتصادية السيئة قبل الثورة وكانت كتاباتهم تعبر عن حقائق وكان بعضهم بطريقة غامضة أو صريحة يتمنون لو طبقت الاشتراكية في مصر في حين أن بعضهم الآخر لم يكن يكتفي بالأماني بل كان وبصريح العبارة يعترف بأنه اشتراكي. وهذه الأخيرة هي مانعنيه بتوحد منتج الاتصال بأمر ما.

٣- فئة شدة التعبير: ويطلق علي هذه الفئة أحياناً الانفعالية وهي تقوم علي قياس مدي الانفعال الذي يظهر في المضمون وأهمية هذه الفئة ترجع إلى أن الانفعالية التي تسود المضمون غالباً ما يكون لها تأثير علي القارئ أو المستمع أو المشاهد هذا ولم ينجح الباحثون حتى اليوم في الوصول إلى مقاييس ثابتة يمكن الاعتماد عليها في قياس شدة التعبير.

٤- فئة الوسيلة: ويقصد بهذه الفئة الوسيلة التي يتبعها: المضمون مثل التعميم أو الاستشهاد بمختلف المصادر بقصد إقناع المشاهد أو القارئ أو السامع بمدي ثراء المادة أو تزوير أقوال أو عبارات علي ألسنة أشخاص معروفين أو التسجيل الخاطئ للمراجع أو العرض الموضوعي المتزن ... الخ

كل هذه صور للوسائل التي يصطنعها منتجو مادة الاتصال.

خامساً: تطبيقات:

(١) دراسات لمضمون الجرائد:

يعد لازويل أبرز الباحثين الذين شغلوا أنفسهم بتحليل مضمون الجرائد وقد ابتدع لازويل نوع من تحليل المضمون أطلق عليه التحليل الرمزي حيث يدرس مضمون الجرائد علي أساس تسجيل عدد مرات ذكر رموز معينة مثل

انجلترا – روسيا – الديمقراطية ... إلخ.

كما يسجل ما إذا كان الرمز قد ورد بطريقة ودية أو بطريقة عدائية أو بطريقة محايدة وقد طبق دافيون طريقة التحليل الرمزي في عام ١٩٤٧ فأخذ عينة من الصحف التي تصدر في برلين في القطاع الروسي وعينة أخري من الصحف التي تصدر في القطاع الأمريكي والفرنسي وقد كشف دافيون عن اختلاف واسع المدي بين مضمون الجرائد التي تصدر في القطاع الروسي وتلك التي تصدر في القطاع الأمريكي والفرنسي وخلص إلى أن الأخبار إلى حد كبير وفق الأفكار والأيديولوجيات التي يعتنقها من يشرف علي إصدار الجريدة.

(٢) دراسة لمضمون الكتب:

أجريت عدة دراسات علي كتب التاريخ والمطالعة التي تستعمل في المدارس لاكتشاف التسوية أو التحير الذي قد تتضمنه. وقد أجريت عام ١٩٣٠ دراسة لـ ٩٧ كتاب في التاريخ و ٦٧ كتاب في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، و٤٥ كتابا في الجغرافيا و ١٠٩ كتاب في المطالعة و ١٠ كتب لدراسة اللغة الفرنسية ٤ كتب للغة الإيطالية و٧ كتب لدراسة اللغة الأسبانية و ٥٠ كتاباً في الموسيقي كل ذلك بالإضافة إلى عدد آخر متنوع من الكتب التي يزيع استعمالها في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية. وكان همها الكشف عن الأراء التي يكونها الأولاد والبنات الأمريكية عن بلدهم وعن البلاد الأخرى علي أساس العمليات الواردة في الكتب مشبعة بروح وطنية وقومية وأن بعض البلاد الأخرى ذكرت بما لا يتفق مع الحقيقة للتقليل من شأنها إزاء عظمة أمريكا.

(٣) تحليل مضمون الخطابات:

لعل موضوع الدراسة الحالية أن يكون الأول من نوعه. ولعل أهم الدوافع للقيام بهذه الدراسة لم يكن حب الاستطلاع وحده، وإنما هو محاولة دراسة ظاهرة معينة توجد في مجتمعنا. وعن طريق هذه الدراسة قد يتيسر الكشف

عن عوالم وجود بعض العناصر الثقافية التي توجد في هذا المجتمع كرواسب أقل ما توصف به أنها معوقة وبالية.

لقد بدأ الباحث سعيه الحثيث في الكشف عن مصدر جديد للجرائم غير المنظورة في مجتمعنا الحاضر. وقد تكلل سعيه بالنجاح. وانتهى الباحث إلى أن يقتحم في تؤده، أبواباً جديدة هي أبواب المناخ الاجتماعي الذي يسود المجتمع الكبير والمجتمعات الثانوية جميعاً.

وتتضمن مجالات الدراسة الحالية، المجال الزمني والمجال الجغرافي، والمجال البشري، ويتحدد كل مجال بالمادة التي جمعها الباحث. وتضم هذه المادة الرسائل المرسلة عن طريق البريد إلى ضريح الإمام الشافعي التي تيسر له الحصول عليها.

فمن حيث المجال الزمني نجد أن الرسائل قد أرسلت في خلال المدة من شهر مايو عام ١٩٥٢ إلى شهر مايو عام ١٩٥٨، أي في خلال المدة من شهر شعبان عام ١٣٧١ هـ مع ملاحظة وجود رسالة قد أرسلت في شهر نوفمبر عام ١٩٢٥، الموافق شهر ربيع ثاني عام ١٣٤٤هـ. أي أن المجال الزمني يتحدد بالرسائل التي وقعت في يد الباحث في خلال فترة تبلغ نحو سبعة أعوام. ومع ملاحظة أن الرسائل موضوع الدراسة الحالية، ليست هي كل الرسائل التي أرسلت إلى ضريح الإمام الشافعي في خلال هذه الفترة.

ويحدد المجال الجغرافي، في دراسة كهذه، حدود المجتمع المصري كله، ولكن نلاحظ أن منطقة ارتكاز هذا المجال قد حددتها الأماكن التي أرسلت منها الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعي فعلا، وقد تبين أنها أماكن متعددة. فقد جاءت هذه الرسائل من خمس عشرة محافظة من محافظات الوجه البحري (نحو ٤٧,٢٪) ومن محافظات الوجه القبلي (نحو ٤٦,٥٪) أما عدد الرسائل التي أتت من محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد ودمياط فلم تتعد نسبتها (نحو ٦,٣٪).

ويتضمن المجال البشري مرسلي الرسائل فضلا عن المشكو في حقهم المذكورين في هذه الرسائل.

وكانت الخطوة الأولي عند الحصول علي الرسائل هي ترقيمها بأرقام مسلسلة، ثم قراءة كل رسالة علي حدة، ولم تكن القراءة سهلة في بعض الأحيان، وذلك لسوء الخط، ولصعوبة أسلوب الكتابة الذي اتضح أنه لم يكن في أغلب الحالات سوي أسلوب التحدث المعروف. وقد استعان الباحث بمجهر عند القراءة في بعض الأحيان وأهم ما صادف الباحث هو محاولة تقسيم كل رسالة إلي وحدات حتي يمكن أن يحلل مضمونها كمياً. وقد جرب أساليب متعددة وانتهي إلي أسلوب مبدئي يهدف إلي القيام بتسليم كل رسالة إلي وحدات أو فئات تحليلية.

ثم قام الباحث، بتفريغ بيانات جميع الرسائل في ضوء هذا التقسيم، وبداله أن التقسيم لم يكن كاملاً، فاضطر الباحث إلي إتباع أسلوب آخر، متوخياً الموضوعية والدقة في اختيار الوحدات حتي تكون أكثر تحديداً ولو كان ذلك علي حساب زيادة عددها.

سادسا: عيوب طريقة تحليل المضمون:

تظهر عيوب طريقة تحليل المضمون إذا نظرنا إلي حجم المشكلات التي يثيرها ذلك لأنه يصعب مع هذه الطريقة أن يعرف الباحث إلي أي حد يستمر في التحليل الكمي لمادة الاتصال، ومتي يستعين بالتحليل الكيفي وإضافاته القيمة؟

كما يصعب علي هذه الطريقة تحقيق شرط الموضوعية لما يتطلبه ذلك م توفير الثبات بمعني الاتساق بين المحللين المختلفين والوصول إلي نفس النتائج باستخدام نفس فئات التحليل، والوصول إلي نفس النتائج إذا طبق التحليل علي وحدات زمنية متباعدة، ويصعب كذلك أن يكون اختيار عينات وحدات التحليل الكلمات أو الموضوعات أو الشخصيات أو غيرها علي نحو يحقق شروط تمثيل العينة للمجتمع الأصلي وشمولها وإعطاء كل وحدة أو

مفردة فرصة للظهور في العينة وهكذا مما يؤثر علي عمليات تنظيم مادة تحليل المضمون.

هذا كله فضلاً عن أخطاء التفسير والاستنتاج وتأثره بعوامل ذاتية تتصل بالباحث أو بغيره.(١٣)

المبحث الثالث: السوسيومترية أو القياس الاجتماعي

تمهيد:

يتألف اللفظ «سوسيومتري» من شقين أحدهما لا تيني والآخر يوناني وهما يعنيان القياس الاجتماعي أو قياس العلاقات الاجتماعية، ولم يكن الاختبار السوسيومتري مجرد اختبار في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لقياس موضوعات بعينها.

والسوسيومترية علي ما ذهب إليه مؤسسها جاكوب مورينو تعطي معنى متغير ومحدد لقوانين التطور الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، كما أنها تفسر في ضوء بناء الجماعات الاجتماعية الداخلي، ودراسة الأشكال المعقدة الناجمة عن قوي التجاذب بين أعضاء الجماعة. ويقال أن السوسيومترية تدرس الجماعة الإنسانية كوحدة كلية كما تأخذ في اعتبارها كل جزء في علاقته بالكل، وينظر إلى الكل في علاقته بكل جزء علي حدة. بيد أن السوسيومترية تركز علي العلاقات بين الأفراد من وجهة نظر علم النفس وعلم النفس الاجتماعي.

أولاً: تعريف طريقة القياس الاجتماعي:

ويقصد بطريقة القياس الاجتماعي والتي شاعت في تراث البحث الاجتماعي تحت اسم الطريقة السوسيومترية، بأنها وسيلة غير مباشرة في قياس العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة، وإضفاء الطابع الكمي والعددي عليها وهي تقوم علي افتراض مؤداه أن الاختيار التلقائي الحر بين أعضاء الجماعة قد يكون اختياراً إيجابياً ينجذب فيه بعض أعضاء الجماعة نحو بعضهم الآخر. أو قد يكون اختياراً سلبياً يتنافر فيه بعض أعضاء الجماعة عن بعضهم الآخر. وتعتمد هذه الطريقة في القياس الاجتماعي وفي قياس أنواع الاختيارات والعلاقات الاجتماعية المتباينة، علي أداة الاختبار الذي ظهرت

له صوراً متعددة، كما تعتمد في عرض البيانات التي توفرها هذه الاختبارات ونتائجها، علي أدوات لعرض البيانات في مقدمتها المصفوفة السوسيومترية والسوسيسوجرام.(١٤)

ثانياً: مجالات استخدام القياس الاجتماعي:

يمكن أن نحصر استخدامات القياس الاجتماعي في المجالات الثلاثة الآتية:

أ- استخدام القياس الاجتماعي في الكشف عن ظواهر اجتماعية معينة.

ب- استخدام القياس الاجتماعي في دراسة بناء الجماعة وديناميـاتها.

جـ- استخدام القياس الاجتماعي في مجالات التربية والصناعية والجيش والعلاج.

(أ) ويستخدم القياس الاجتماعي في الكشف عن بعض الظواهر الاجتماعية، مثل التوافق الاجتماعي، والروح المعنوية، والشخصية، والخصائص الديموجرافية؟.

إذ يمكن من خلال التعرف علي وضع الفرد في شبكة العلاقات الاجتماعية، أن نستخلص المؤشرات علي درجة توافقه الاجتماعي، فبقدر ما يحصل عليه من درجات تعبر عن شهرته أو عزلته أو نبذة بقدر ما تكون درجة توافقه الاجتماعي وهكذا.

كما أنه يمكن أن نستدل من نتائج الاختبار السوسيومتري علي كثير من سمات الشخصية، مثل القيادة، والتبعية، والتوافق، والتحصيل وغيرها.

كما يمكن أن نستدل من نتائج الاختيارات في الجماعات وعرض أعضائها علي أن تكون اختياراتهم من داخلها فقط، وزيادة الروابط الانفعالية بينهم ونقصان روابط النبذ والتنافر يمكن أن نستدل من هذه النتائج علي مستوي الروح المعنوية في هذه الجماعة.

(ب) كما يمكن استخدام القياس الاجتماعي في دراسة بناء الجماعة وديناميات‌ها، من حيث قدرة القياس الاجتماعي علي تحديد نوع وحجم العلاقات الاجتماعية، واختلافها من حيث الشدة والكثافة والدوام والتكرار، وأنماط الجماعة الأولية داخل الجماعة ثنائية ثلاثية - رباعية، أو صداقة، عداوة، تنافس، وتوزيع هذه الجماعات الأولية، وظهور القيادة الطبيعية، حدوث التفاعل اللفظي والاتصال ووسائله وقدراته ومضمونه وهكذا...

(جـ) كما يستخدم القياس الاجتماعي في مجالات التربية والصناعة والجيش والعلاج من حيث ما يوفره من نتائج يمكن الاستفادة منها في التغلب علي مشكلات هذه المجالات إذ يمكن الاستفادة من نتائج القياس الاجتماعي في المدارس في الكشف عن حالات عدم التوافق وعدم الاندماج في الفصل الدراسي، وصعوبة إنشاء علاقات اجتماعية بين الأفراد وفي إعادة بناء الجماعات الدراسية.

ويمكن استخدام القياس الاجتماعي في مجالات الصناعة، لما له من أهمية في تحديد العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الإنتاج، مثل الجماعات الأولية وعناصر التنظيم غير الرسمي كالقيادة والاتصال، وعوامل خفض الروح المعنوية وحوادث العمل وغيرها ولما له من أهمية من إعادة بناء جماعات العمل علي ضوء معرفة الأفراد الذين تربطهم ببعض علاقات إيجابية، وأهميتها في تقليل الحوادث علي ضوء الاختيارات السوسيومترية وهكذا...

وفي المجال العسكري، يمكن أن تفيد نتائج القياس الاجتماعي في اختيار القيادة، وتنظي الجماعات المقاتلة، وتدريبهم، وهكذا.[15]

ثالثاً: الأسس المنهجية لطريقة القياس الاجتماعي:

تعتمد طريقة القياس الاجتماعي علي وسيلة محددة هي أسلوب الاختبار باعتبارها أداة لتقدير مشاعر التجاذب والتنافر، يطبق علي كل

أعضاء الجماعة، ويطلب فيه من كل عضو في الجماعة اختيار الأشخاص الذين يفضل مشاركتهم في نشاط محدد مثل العمل أو الترفيه أو السكن، أو الذين لا يفضلون مشاركتهم في مثل هذا النوع من النشاط.

ولقد ظهرت الاختبارات السوسيومترية في تراث البحث الاجتماعي في صور متعددة نذكر منها علي سبيل المثال اختبار المعارف، والاختبار السوسيومتري، واختبار تمثيل الأدوار.

ويقصد باختبار المعارف، ذلك النوع من الاختبارات السوسيومترية الذي يهدف إلى تحديد حجم الامتداد الجماعي لكل عضو في الجماعة، أو الذي يحدده مجال انفعالاته ونطاق معارفه وفيه يطلب من كل عضو في الجماعة أن يذكر أسماء أعضاء الجماعة الآخرين أو الجماعات الأخرى التي يتصل بها، والذين يعرفهم معرفة مباشرة أو غير مباشرة.

أما الاختبار السوسيومتري فهو ذلك الاختبار الذي يهدف إلى الكشف عن نوعية العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة، من حيث التجاذب والتنافر، ثم يحدد حجم هذه العلاقات، ومراكزها.

ويعرف اختبار تمثل الأدوار بأنه ذلك الاختبار السوسيودرامي أو السيكودرامي ألذي يقوم فيه أعضاء الجماعة في الاختبار الأول بتمثيل أدوار بعض الأشخاص الذين يهمونهم والذي يقوم فيه كل عضو في الجماعة في الاختبار الثاني بتمثيل دور شخصية تهمه في نطاق الأسرة أو العمل وذلك كله إما بهدف تشخيص مشاكل الجماعة أو الفرد والتعرف علي الانفعالات الجماعية أو الفردية ثم اقتراح العلاج المناسب وهكذا.

والواقع أن الاختبار السوسيومتري مهما كان نوعه يتطلب توفير عدد من الشروط منها، تحديد نطاق الجماعة التي يتم منها الاختيار، ثم تحديد عدد الاختيارات المسموح بها لكل عضو في الجماعة، ثم تحديد محك الاختيار، أو النشاط المفضل وهكذا.

كما أن هناك عدداً من الخطوات يمر بها الاختبار في تكوينه، منها تكوين الأسئلة وصياغتها، ثم تقنينه أو تحديد درجة ثباته وصدقه.

وإذا كان الاختبار السوسيومتري يساعد علي الوصول إلي بعض البيانات حول الجماعة وبنائها ودينامياتها، فإن تفسير هذه البيانات يتوقف علي الاستعانة بالأسس النظرية للقياس الاجتماعي.(١٦)

رابعاً – الأسس النظرية للقياس الاجتماعي

لقد كان رفض مورينو لبعض النظريات السيكولوجية مثل التحليل النفسي عند فرويد ورفضه لبعض النظريات الاجتماعية مثل الماركسية، هو الذي جعله يفكر في ابتكار القياس الاجتماعي – الأمر الذي كان من نتيجته أن اكتسب القياس الاجتماعي عدة خصائص ومميزات.

وفي مقدمة هذه الخصائص، إن القياس الاجتماعي ليس مجرد مجموعة من الأساليب المنهجية وأدوات لجمع البيانات ولكنه يتميز باعتماده علي بعض الأسس النظرية التي تعين في تفسير بيانات القياس – فالقياس الاجتماعي يسلم أو يفترض جدلاً، إن الكائنات الإنسانية عبارة عن كائنات تلقائية ومبتكرة وليست من قبيل العرائس التي نحركها كيفما نشاء، كما أن العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين هذه الكائنات ليست علاقات ثابتة ولكنها تتسم بالتعقيد والدينامية، وإن الجماعات الإنسانية لها كيان مستقل بذاته في المجتمع، وأن المجتمع الإنساني أكبر من مجرد شبكة العلاقات الاجتماعية الداخلة فيه بين أفراده وجماعاته الإنسانية وهكذا.

كما أن القياس الاجتماعي يستعين بعدد من المفاهيم أو التصورات منها مفهومات التلقائية والابتكار والحيادية – ولكل مفهوم من هذه المفهومات دلالته وأهميته في القياس الاجتماعي، فإذا أوضحنا ذلك من خلال تناول مفهوم الحيادية مثلا نجد أن مفهوم الحيادية يرمز إلي نوعية العلاقات الاجتماعية المترتبة علي الاختيار التلقائي الحر بين الأفراد والتي تنقسم إلي

علاقات تجاذب وعلاقات تنافر ثم تأخذ علاقات التجاذب والتنافر صوراً متعددة مثل علاقات التجاذب الثنائية المتبادلة والثلاثية وسلسلة العلاقات ودوائر العلاقات، ومركز العلاقات ومحيط العلاقات، أو علاقات التنافر الثنائية المتبادلة وسلسلة النبذ أو التنافر، ثم مراكز النبذ والعزلة والهامشية وغيرها ويتميز القياس الاجتماعي باعتماده علي بعض القوانين أو القضايا التفسيرية مثل قانون الجاذبية الاجتماعية والأصول الاجتماعية، الديناميات الاجتماعية والذرة الاجتماعية وذلك بناء علي ما ينطوي عليه كل قانون منها من دلالات ومغزى وما تحدد له من استخدامات، فقانون الذرة الاجتماعية في الجماعة، ثم المجتمع الأكبر كوسيلة للكشف عن شبكة العلاقات الاجتماعية.

ويتميز القياس الاجتماعي كذلك بأنه يعتمد علي عدد من المعاملات في فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية - مثل معاملات تحديد مكانة اختيار عضو الجماعة، ومكانة نبذ العضو، ودرجة امتداده الاجتماعي، ومعاملات تحديد درجة تكامل الجماعة وتماسك الجماعة وهكذا.

والواقع أن كل هذه الخصائص والمميزات تؤكد أهمية القياس الاجتماعي، في أنه استطاع أن ينقل البحث الاجتماعي إلى مستوي من الموضوعية عجزت عنه الطرق التقليدية في الملاحظة والإحصاء، لأنه أمكن أن يوفر أساليب قياس علاقات النبذ والتجاذب ودراسة الأبنية الاجتماعية في حالتها الدينامية، وغير اهتمام الباحثين من دراسة التجمعات إلى دراسة الوحدات الذرية ومن دراسة الوحدات الكبرى إلى دراسة الوحدات الصغرى، وإحداث ثورة في العلاقات بين الباحث والمبحوث، لأنه استطاع أن يقف علي طبيعة مشاعر البحوث، ووفر إمكانية التدخل لتدعيمها أو تعديلها.

مفهومات مستخدمة في القياس الاجتماعي:

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك ألفاظاً ومفهومات أخري مقترنة بالاختبار السوسيومتري ولقد وضع (مورينو) معظم هذه المصطلحات علي النحو التالي:

النجم: استخدم مورينو مصطلح «النجم» لبيان من يحصل علي أكبر قدر

من الاختيارات في الاختبار السوسومتري، فهو يشير إلى القادة سواء كانوا رسميين أم غير رسميين في البناء السوسيومتري.

المعزول: هو ذلك الشخص الذي لا يتلقى اختيارات في الاختبار السوسيومتري وبالرغم من كونه عضواً فيزيقياً في الجماعة إلا أنه من الناحية النفسية معزولاً عن أعضائها، هذا وتأخذ العزلة صوراً عديدة.

أ- فقد تكون عزلة بسيطة، وهي التي لا يكون فيها الفرد موضوع اختيار أو نبذ، كما أنه من جانبه لا يختار ولا ينبذ أحداً.

ب- وقد يختار الفرد أفراداً خارج جماعته ولكنهم لا يختارونه كما أن أعضاء جماعته لا يختارونه.

جـ- وقد يختار الفرد من أفراد خارج جماعته ولكنه يختار أفراداً غير من اختاروه أو لا يختار الفرد، ولا يختاره أحد من داخل جماعته، أو قد يختاره أفراد من جماعته ولكنه لا يختار أحداً سواء من داخل الجماعة أو من خارجها.

د- وقد يختار الفرد أفراداً من جماعته فقط ولكنهم يتجاهلونه.

هـ- وقد تكون العزلة في صورة مثلث يتكون من ثلاثة أفراد يتبادلون الاختيار ولكن الجماعة تنبذهم.

و- وقد نجد خمسة أفراد معزولين ومنبوذين من جماعتهم، وينبذ كل منهم واحد أو أكثر من بينهم.

ز- وقد نجد زوجاً معزولاً أو.

ح- شخصاً معزولاً ومنبوذاً نابذاً، أي أن أحداً لا يختاره. كما أنه ينبذ من الجماعة وهو بدوره ينبذ الجماعة.

المهمل: يستخدم هذا اللفظ ليشير إلى من يستقبل اختيارات قليلة نسبيا في الاختبار السوسيومتري، وبالرغم من حصوله علي بعض الاختيارات فإنه يتجه إلى أن يكون مهملاً عن طريق أغلبية أعضاء الجماعة.

المنبوذ: وهو الفرد الذي يحصل علي اختيارات عكسية في الاختبار

السوسيومتري. والاختيارات السلبية (العكسية) إنما هي نتيجة من السؤال السوسيومتري تجاه الأفراد لتشير إلى من يفضلون قليلاً نشاط الجماعة. ويستخدم هذا اللفظ كثيراً في مكان لفظ المعزول، علاوة علي أن لفظ «معزول» يشير إلى من لا يحصل علي اختيارات سلبية أو ايجابية في الاختبار السوسيومتري فهو باختصار معزول عن الجماعة، ولا يجذب أي انتباه من أعضائها. وعلي العكس فإن المنبوذ سوف لا يحصل علي اختيارات ايجابية من الجماعة، وإنما يحصل علي اختيارات سلبية أو اختيارات تدل علي نبذة. وهكذا فهو يلفت انتباه أعضاء الجماعة، بيد أن الانتباه ذا طبيعة نابذة أو سلبية.

الاختيار المتبادل: يشير هذا المفهوم إلى فردين يختار كل مهما الأخر في المقياس السوسيومتري ويقال عن ذلك، بالاختيار الزوجي أو الثنائي ويبين هذا الرغبة المتبادلة في العلاقة بينهما.

الزمرة السوسيومترية: ويشير إلى الموقف الذي فيه يختار عدد من الأفراد كل منهم الأخر في نفس المقياس السوسيومتري، بينما يعطون اختيارات قليلة نسبياً لمن يخرج عن دائرة جماعتهم المغلقة. وهكذا تشكل الزمرة السوسيومترية جماعة فرعية داخل الجماعة الأكبر.

وهناك الكثير من المصطلحات التي استخدمها السوسيومتريون كالانشقاق السوسيومتري ومثلث الاختيار ومثلث النبذ ومربع النبذ ومربع الاختيار وما إلى ذلك.[١٧]

خامساً: الاختبار السوسيومتري:

يهمنا في هذا المجال أن نعرض لاستخدامات الاختبارات السوسيومترية في تحسين البناء الاجتماعي للجماعة، ودارسة الجماعة المنظمة، فمن خلال قياس التجاذب والتنافر بين أعضاء الجماعة، يوضح الاختبار السوسيومتري دراسة البناء الاجتماعي للجماعات. فحينما تكون شبكة الاختيارات علي شكل سوسيوجرام تظهر نماذج العلاقات الشخصية بسرعة، كما يبين السوسيوجرام الصداقة المتبادلة والزمر الصغيرة والانشقاق بين الجماعات الفرعية، ونماذج

تكامل الجماعة أو تفككها. وهكذا يبين الاختبار السوسيومتري الصراعات بين الأشخاص حيث يدعونا إلى تحسين العلاقات بينهم.

إن أساس نظرية الاختبار السوسيومتري هو تطبيق نتائجه في ترتيب الجماعات الفعلي أو إعادة ترتيبها. ومن المعروف إمكانية إيضاح تأثير النتائج السوسيومترية في الجماعات المنظمة. وهذا حينما يعرف كل فرد الفرص التي ينبغي أن يشارك فيها حتى يتمكن من ضبط البيئة الاجتماعية التي يحياها، وعليه يخدم القياس السوسيومتري أهدافاً ذات قيمة فعلية، ومن المعروف أن الجماعة الاجتماعية ذات تأثير كبير علي الأفراد إذا ما أخذ كل منهم مكانة في تجاور مع الأخر في الجماعة التي يعيش فيها. فالجماعة تجعل لدي الفرد شعوراً بالضمان كما تجعله حراً في اختيار من يكون معهم علاقات شخصية.

وبذلك تبين السوسيومتري مدي تماسك الجماعة، وتكشف عما بها من تكتلات أو تصدعات وتميط اللثام عن الشخصيات السائدة بها. وتساعد علي انتقاء المشرفين وتعين المشرف علي تكوين جماعات متلائمة متآلفة متعاونة. كما أنها وسلية تعين العامل علي التعبير عن حاجاته واهتماماته وعلي العمل علي إصلاح نفسه إن كان غير مرغوب فيه.

ويجد سلوك اختيار الفرد تعبيراً ومتنفساً، عن طريقة تظهر اختياراته حقيقة أنه موجود في وسط مقتنع به. وذلك لأجل إيجاد طريقة فعالة بواسطتها تخدم اختياراته بناء علي تعبيرات شخصية. وأيضاً كما يكون كل الأعضاء المشتركين معه في الجماعة موضوعات هامة بالنسبة إليه، وكما تضحي الجماعة (جماعة مرجعية) تؤثر في إحساسه بعضويته فيها، وذلك عن طريق من يختارهم هو للعمل معه. فالأشخاص المقربين إلى الفرد هم أولئك الذين يريد الارتباط بهم بطريقة مباشرة. وعليه فالاختبار السوسيومتري يبين الجماعة المرجعية الشخصية أو الجماعة السيكولوجية ويعتمد اكتشاف السوسيومتري علي نظرية تلقائية اختيار السلوك، فالفرد يختار الذين يساهمون معه في حل مشكلات معينة أو القيام بأعمال متشابهة.

وفي تكوين الاختبار السوسيومتري فإن انتفاء مقياس الاختيار له أهمية فأي نشاط في حجرة الدراسة أو أي موقف آخر، ربما يعطي أساس الاختيار في المقياس السوسيومتري، وعلاوة علي ذلك فإن الاختيارات في موقف معين، ومختلف الأنشطة، إنما تنعكس علي توقعات دائمة وأساسية لبناء الجماعة. إن وجود أنواع مختلفة من المقاييس السوسيومترية تجعلنا نفكر في اختيار مقياس الاختيار الذي له الخصائص التالية:

أ- أن يشير بوضوح إلى طبيعة النشاط والموقف.

ب- أن يكون مألوفاً وواقعياً بالنسبة لأعضاء الجماعة.

جـ- أن يكون عاماً ويفحص عوامل معينة ومحددة بالذات.

د - أن يمر من خلال علاقات أساسية ودائمة.

هـ- أن يتجنب الاختيارات المحرجة والعلاقات المتبادلة بين الأعضاء.

هذا وحينما يختار المقياس السوسيومتري فإنما يكون هاماً حيث يشير إلى كيفية بيان اختيارات كل مقياس.

وعليه فثمة شروط يجب توافرها في الاختبار السوسيومتري نوجزها فيما يلي:

١- توضيح حدود الجماعة، إذ ينبغي أن يفهم الأشخاص طبيعة الجماعة.

٢- السماح للأشخاص باختيار أو نبذ عدد غير محدد من الأشخاص كما يشاءون.

٣- تحديد محك الاختيار أو النبذ، أي تحديد النشاط الذي يود الشخص أن يشارك أو لا يشارك فيه الآخرين، كما يجب أن يكون هذا النشاط ذا معني ودلالة بالنسبة للأشخاص.

٤- استخدام نتائج الاختبار السوسيومتري في إعادة بناء الجماعة. فيجب أن يعرف الأشخاص أن اختياراتهم الايجابية أو السلبية سوف تلعب دوراً هاماً في تحديد من يشاركونهم نشاط معين.

٥- كفالة السرية التامة في الاختبار.

٦- ملائمة الأسئلة المستخدمة لمستوي فهم أعضاء الجماعة. وتكون طريقة الاستبيان عادة مناسبة للراشدين وللأطفال الكبار. بينما يكتفي في حالة الأطفال الصغار الذين يجدون صعوبة في الكتابة بالتعبير الشفهي عن اختياراتهم. وأما بالنسبة للأطفال الصغار جداً، والذي يعجزون عن التفاعل اللغوي بدرجة مناسبة، فإن الأسئلة السوسيومترية قد تكون عديمة المعني بالنسبة لهم، وقد يكون من الأجدى استخدام وسائل أخري كالملاحظة.(١٨)

(٢) السوسيوجرام:

السوسيوجرام نوع من خريطة الجماعة التي يتضح فيها اختيارات أعضائها سلبية كانت أو ايجابية. والسوسيوجرام يوضح الذرات الاجتماعية ويعرف كمجموع تلك العلاقات المحيطة بكل فرد، وقد تكون عامة في بعض الحالات وخاصة في حالات أخري. وتعتبر الذرات الاجتماعية أجزاء مكونة للنموذج الكبير، وتظهر الشبكة النفسية الاجتماعية عن طريق النظرة الداخلية لعدد الذرات الاجتماعية وبالإضافة إلي تحليل السوسيوجرام فإن السوسيومتريين يستخدمون وسيلة الذرة الثقافية لتوضيح الأدوار الاجتماعية التي يلعبها الأفراد، ايجابياً أو سلبياً، بالإضافة إلي قالب العلاقات الداخلية الذي بينه.

فالسوسيوجرام هو الصورة الفوتوغرافية لرسم بناء الجماعة الاجتماعي. ولقد استخدمه مورينو مشيراً إلي أعضاء الجماعة برموز وبخطوط وباسهم إلي اتجاه الاختيار وبالرغم من الملامح الأساسية للسوسيوجرام، فثمة تغيرات وتعديلات يدخلها الباحثون عليه. وقد كانت إحدى هذه التعديلات عن طريق (نورثوي) إذ عمل رسم بياني يحوي دوائر أربع رئيسية، وعند الإجراء يحتل النجم مركز الدائرة بينما يحتل المعزولين خارج الدائرة. ويقع الأعضاء الأخرين بين هذين الحدين في حدود عدد الاختيارات التي يحصلون عليها.

وعليه يقيس السوسيوجرام العلاقات غير الرسمية في الجماعة كما أنه

يبين بناء الجماعة غير الرسمي كالجماعات الفرعية أو أنماط الصداقة ووضع كل فرد بالنسبة للآخرين ويتبين السوسيوجرام في بادئ الأمر فهم فعل الجماعة أو فعل صور العزل الجماعية ذاتها. وقد يستخدم لتلخيص الاختيار اللفظي أو المكتوب للاختيار السوسيومتري أو الملاحظة المباشرة للقائم بها والذي يشارك الجماعة أعمالها.(١٩)

سادساً: عيوب القياس الاجتماعي:

برغم أهمية القياس الاجتماعي ودلالته وقيمته في البحث الاجتماعي ومجالاته المختلفة، إلا أن لهذا القياس بعض المثالب والعيوب ينبغي الإحاطة بها إن اعتماد الاختبار السوسيومتري علي مايقوله أعضاء الجماعة أو يكتبونه يجعل نتائج القياس الاجتماعي يغلب عليها الطابع الذاتي قد يعرضها للتحريف.

إن اعتماد الاختبار السوسيومتري علي ما يقوله أعضاء الجماعة، فيه إهمال لنوع آخر من العلاقات التي تقوم في الجماعة والتي تنصرف نحو النشاط الأدائي والموجه نحو إتمام وإنجاز عمل الجماعة. ذلك لأن هذا النوع الأخير من العلاقات الأدائية يؤثر في سلوك أعضاء الجماعة وحياتها وإغفالها يشكل خطورة على تفهم الجماعة استناداً علي جانب واحد من العلاقات بين أعضائها.

إن تفسير كل ظواهر الجماعة علي أساس بعد جوهري واحد قوامه التلقائية والابتكار والحيادية، يضع القياس الاجتماعي في نفس المأزق الذي وضعت فيه كل المحاولات المختلفة في تفسر السلوك الإنساني اعتماداً علي عامل واحد.

إن قصر الاختبار السوسيومتري وتحديده للاختيارات إما إيجابية أو سلبية، يفرض علي عضو الجماعة حدوداً جامدة ويجعله لا يستطيع أن يعبر عن مشاعره المتناقضة بالإيجاب أو السلب في نفس الوقت تجاه زملائه أعضاء

الجماعة، ويعجز معها الباحثون في التوصل إلى تعقيدات الدافعية في العلاقات بينهم.

إن عدم التدقيق في اختيار محكات الاختبار السوسيومتري أو أنواع النشاط الذي يتم بناء عليها تحديد اختيارات أعضاء الجماعة، يؤدي في النهاية إلى نتائج مختلطة غير دقيقة يصعب بالتالي تفسيرها.[٢٠]

المبحث الرابع: المؤشرات الاجتماعية والإحصاءات الاجتماعية

تمهيد:

ترجع بداية ظهور المؤشرات الاجتماعية إلى عام ١٩٦٦ عندما نشر بوير R.Bauer كتابة عن المؤشرات الاجتماعية، وبعدها تزايد الاهتمام بموضوع المؤشرات الاجتماعية، وبلغ الحماس لها إلى حد تشكيل حركة المؤشرات الاجتماعية، متجاوزه نطاق العلم إلى الواقع الاجتماعي، وقيام المهتمين من الباحثين في العلوم الاجتماعية، بتقديم معلومات وبيانات علمية في قالب يسمح بترشيد عملية القرار ووضع السياسة، وأصبحت المؤشرات الاجتماعية تمثل مدخلا لدراسة التغير الاجتماعي، ورصده وقياسه موضوعيا، بهدف ضبطه وتعديل مساره[٢١]. ومن ثم نحاول هنا، التوقف عند تعريف المؤشرات الاجتماعية وتسليط الضوء علي خصائصها وسماتها، وبيان مداخل بناء المؤشرات ومصادر البيانات التي تتطلبها وأخيرا علاقتها بالإحصائيات الاجتماعية.

أولا: تعريف المؤشرات الاجتماعية:

ليس هناك تعريف متفق عليه بين الباحثين حول المؤشرات الاجتماعية. وجاء تعدد التعريفات نتيجة لتنوع بؤر اهتمام الباحثين وتعدد تصورهم لوظائفها، واختلافهم حول سماتها ومداخل بنائها.

فالبعض لا يميز بين مفهوم المؤشرات الاجتماعية والاحصاءات الاجتماعية، ويؤكد في تعريفه للمؤشرات الاجتماعية علي الخاصية الكمية أو الإحصائية لها. بينما يرفض البعض الأخر هذا التعريف الفضفاض، ويذهب إلى أنه يمكن أن تكون المؤشرات الاجتماعية شكلا من أشكال الإحصائيات، لكن الإحصائيات الاجتماعية ليست بالضرورة مؤشرات اجتماعية، لأن المؤشرات الاجتماعية عبارة عن مقاييس تستخلص من الإحصائيات الاجتماعية.

ويؤكد البعض الأخر في تعريفه للمؤشرات الاجتماعية علي الصفة المعيارية المميزة لها، ويدخل في تعريفه للمؤشرات السياق الذي تستخدم فيه، والغرض من هذا الاستخدام. وأن المؤشر الاجتماعي، من شأنه أن يسهل الوصول إلى أحكام دقيقة وشامله عن الجوانب ذات الأهمية في المجتمع، وبالتالي فإن المؤشر الاجتماعي عبارة عن إحصاء يقيس التغير الاجتماعي في حالة النماء والرفاهية الاجتماعية واتجاه التغير وما إذا كان الناس أصبحوا في حالة أحسن. وبالتالي فإنه إذا كانت الإحصائيات الاجتماعية عبارة عن مقاييس لمدخلات inputs البرامج الاجتماعية. فإن المؤشرات الاجتماعية تهتم أساساً بمخرجات out-puts العمليات الاجتماعية والاقتصادية وهكذا تمكننا المؤشرات الاجتماعية من تقدير التغير الاجتماعي في ضوء الأهداف الاجتماعية للسياسة المعلنة ويؤكد بعض رابع في تعريفه للمؤشرات الاجتماعية علي عنصر الاستمرارية، ويعتبرها سلاسل زمنية، يساعد علي قياس مسار واتجاهات التغير علي المدى الطويل. وهكذا فإن المؤشرات الاجتماعية إذا كانت تمثل تقارير اجتماعية So-cial Reports ونظاما للإنذار المبكر، وأساليب للرصد والرقابة الاجتماعية، فهي أيضاً تعتبر نظاما للمحاسبة الاجتماعية[٢٢].

ثانياً: سمات وخصائص المؤشرات الاجتماعية:

تمثل المؤشرات الاجتماعية مقاييس تم بلورتها استناداً إلى الإحصائيات الاجتماعية المتاحة أمام الجمهور. والمؤشر الاجتماعي الحقيقي يتميز بسمات تجعل منه أكثر من مجرد مقياس مركب:

١- المقياس الاجتماعي عبارة عن مجموعة من الإحصائيات المعيارية Normative Statistics، بمعني أن القيم التي تتبناها إحصائيات المؤشر الاجتماعي، تتراوح بين الخير والشر، وما يمثله ذلك بالطبع، يعد حكماً قيمياً. علي سبيل المثال، إن النسبة المتزايدة من التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الفنية بمقارنتهم بالمدارس الثانوية في المملكة المتحدة يمكن اعتباره إما شيئاً خيراً أو شراً. فالمدارس الفنية عبارة عن

مؤسسات للصفوة، وتقبل فقط الطلاب الذين قدتم تقديرهم لأنه يتوافر لديهم إمكانات أكاديمية أفضل. ومن ثم، فإن النسبة المتزايدة من المدارس الفنية في النظام التعليمي الإنجليزي قد تعني ضمنياً أن هذا النظام قد أصبح علي درجة عالية من الانتقائية والصفوة. وقد ينظر إليها رئيس حزب المحافظينArch-Conservative علي أنه أمر خير، بينما الذي يدعو إلي المساواة Egalitarian ويمثل حزب العمال والذي يعتقد في الإتاحة المفتوحة للتعليم قد يري في نفس الإحصائية موقفاً معارضاً(أمر سيئ).

٢- ينبغي أن ترتبط المؤشرات الاجتماعية بمخرجات البرامج الاجتماعية أكثر مما ترتبط بمدخلاتها. فعلي سبيل المثال، إن جوده الرعاية الصحية المتاحة في المجتمع، قد يتم الإشارة إليها على نحو أكثر صدقاً من خلال التحسينات الأساسية في صحة السكان (كأحد مخرجات النظام الصحي) أكثر مما يعبر عنها بإجمالي الإنفاق علي الخدمات الصحية (كأحد المدخلات).

٣- ينبغي أن تكون المؤشرات الاجتماعية، بمثابة أعداد مركبة أكثر منها تعبيراً عن حقيقة مفرده فقط. علي سبيل المثال، إن شروط أو ظروف الإسكان في أي منطقة تستند إلي نسبة المساكن التي يتوافر فيها سبل الراحة؛ مثل المياه، ودورات المياه، والكهرباء، والتدفئة المركزية الخ، أكثر من بنائها علي أي حقيقة واحدة.

٤- ينبغي أن تكون المؤشرات الاجتماعية شاملة Comprehensive، بمعني ينبغي ربطها بمفاهيم أوسع مثل المستوي التعليمي، أو انحراف الأحداث أكثر من تعبيرها عن تفاصيل محدده من هذه المفهومات الأوسع فقط.

٥- والأكثر أهمية، ينبغي أن يكون المؤشر الاجتماعي دالاً علي شيء معين، بمعني إنك ينبغي أن تكون قادراً علي ملاحظة علاقة صريحة

بين المؤشر الاجتماعي والمفهوم الأوسع «للخير». وتفهم لماذا يعتبر المقياس المعين الذي تم استخدامه بمثابة الاختصار الأفضل علي هذا المفهوم. وهذا يعني أن المؤشر الاجتماعي ينبغي أن يتوافر فيه صدق ظاهري Face Validity [٢٣].

ثالثاً: مداخل بناء المؤشرات الاجتماعية ومصادر بياناتها:

يمكن أن نميز بين مدخلين في بناء المؤشرات الاجتماعية: مدخل الغايات والأهداف الاجتماعية ومدخل نوعية أو جودة الحياة. حيث يسلم المدخل الأول (الأهداف والغايات) بأهمية وظيفة المؤشرات الاجتماعية في أحداث التغير الاجتماعي المرغوب فيه أو المخطط. ويبدأ المدخل أول خطواته بتحديد الأهداف النهائية والغايات الاجتماعية التي تتبناها السياسة الاجتماعية للدولة والخطط التي وضعت لتحقيق هذه الأهداف. ويلاحظ أن الغايات الاجتماعية التي يعبر عنها أهداف السياسة الاجتماعية تختلف باختلاف النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ونتيجة لأن أغلب الدول النامية لم تستقر بعد علي نظام سياسي أو اقتصادي محدد وتتفق علي القيم والمصالح، يمثل تحديد الأهداف والغايات مشكلة بالنسبة لتكوين المؤشرات الاجتماعية. هنا يلعب التوجه الأيديولوجي للباحث دورا أساسياً في بناء المؤشرات الاجتماعية، ويجد أمامه عدة خيارات، فقد يحدد الأهداف في إشباع الحاجات الأساسية أو في أحداث تغييرات بنائية، أو يلجأ إلى إحلال مجالات الاهتمام الاجتماعي محل الغايات أو الأهداف (تعليم/ صحة/ إسكان... الخ) أما مدخل نوعية أو جودة الحياة فإنه يرفض ما يسلم به مدخل الأهداف الاجتماعية علي أساس أن تحقيق الأهداف لا ينطوي بالضرورة علي تحسنا في نوعية الحياة، فزيادة الدخل لا يدل علي أن الأفراد أصبحوا أكثر سعادة ورضا. ولذلك يبدأ هذا المدخل أول خطوة في المؤشرات بتحديد المجالات التي تعكس نوعية الحياة (البيئة - الصحة - التعليم - الأمن ...الخ) واختيار المؤشر الذي يدل علي نوعية الحياة (كدرجة تلوث البيئة أو مستوي التعليم... الخ) وفي هذه الحالة يعتمد

بناء المؤشرات علي محكات موضوعية، ولكن نتيجة لأن هناك فريق آخر من الباحثين يرفض الظروف المادية والموضوعية كمؤشر لنوعية الحياة فإنهم يسلمون بدلا من ذلك بأن إدراك الفرد واستجابته وتقويمه الذاتي للظروف المادية ومدي شعورهم بالرضا والسعادة هو المدخل المناسب للحكم علي نوعية الحياة ومن ثم توصف مؤشراتهم بأنها مؤشرات ذاتية وأحكام داخلية علي جودة الحياة وبناء علي تنوع مداخل بناء المؤشرات الاجتماعية علي النحو السابق، تنوعت مصادر بيانات هذه المؤشرات. وقد ظل الفريق الذي يعتمد في بناء المؤشرات علي المحكات الموضوعية، يعتمد أساسا علي الإحصائيات الاجتماعية وحدها. وقد أدي البعد الذاتي في بناء المؤشرات إلى تحول هام في مصادر البيانات من الإحصاءات الاجتماعية، إلى نتائج البحوث الاجتماعية والمسحية، خاصة بعد أن ظهرت أوجه قصور الاعتماد علي الإحصاءات فقط، تلك التي تجعلها تنحصر في نطاق ما هو متاح من إحصاءات، ولأنها لا تساعد علي بناء مؤشر صادق، وما يترتب عليه من تحيز، ولهذا أخذ الباحثون يعتمدون في بناء المؤشرات الاجتماعية علي بيانات البحوث المسحية وذلك بهدف تدعيم الإحصاءات الاجتماعية ببيانات يمكن أن تغطيها هذه البحوث، وإمكانية استخلاص مؤشرات ذاتية وغيرها[٢٤].

رابعاً: الإحصائيات الاجتماعية Social Statistics:

تتمثل الإحصائيات الاجتماعية في الإحصائيات الرسمية والوصفية:

١- فهي رسمية بمعني أنها إحصائيات من إنتاج الحكومة أو غير ذلك من هيئات كجزء من أعمالها الروتينية. وأنه لمن المهم أن يتذكر أن هذه الإحصائيات قد تم جمعها في الأساس وتصميمها من أجل هيئة معنية، وللاستخدام الداخلي، ولكن طالما أنها نشرت أو أصبحت متاحة أمام الآخرين، يستطيع الباحثون من الخارج أن يجدوا فيها ما يفيدهم. وتعتبر الحكومة هي المنتج الوحيد والأكبر غير أن المشروعات الخاصة وغيرها من الهيئات (مثل نقابات العمال

والمؤسسات غير الهادفة للربح كالجمعيات الخيرية). تنتج أيضا إحصائيات اجتماعية.

٢- وهي وصفية بمعني أن هذه الإحصائيات تدرج علي نحو روتيني في الأساس في صوره جداول وتقارير تضم معلومات كمية حول المجالات الذي تخص هذه الهيئات. وهي علي عكس الإحصائيات التحليلية والاستنتاجية analytical or inferential والتي تعتبر بمثابة نتائج لمعالجات إحصائية للبيانات.

ولقد تسارع إنتاج الإحصائيات الرسمية علي نحو هائل في الوقت الحديث بسبب الأهمية المتزايدة للتنظيم البيروقراطي والزيادة الأوسع في السهولة التقنية لإنتاج الإحصائيات من خلال أجهزة الحاسب الآلي. وتلازم مع هذا، مقدار وحجم الإحصائيات الرسمية المتاح للأكاديميين والجمهور العام لاستخدامها بطريقتهم، والذي تزايد بدرجة كبيرة. وهذا يرجع في جانب منه إلي صور التقدم التكنولوجية السابق ذكرها من خلال الحاسب الآلي. وأنه لمن السهولة الآن أكثر تقنياً ومع تكنولوجيا المعالجات الكتابية word process إنتاج معلومات مجدولة وإتاحتها للنشر. وتعتبر بروتوكولات نقل المعلومات من نظم الحاسبات الآلية أكثر تقنيناً اليوم لدرجة أن الاجراءات التي تسمح بمرور البيانات نفسها إلى المؤسسات الأكاديمية أو غيرها من أجل إجراء تحليلات ثانوية، تعتبر سهلة وغير مكلفة. هذا بالإضافة إلى أن انتشار تشريع شروق الشمس الذي فيه تكون الهيئات الحكومية راعية للالتزام الأخلاقي بأن تجعل المعلومات التي تنتجها متاحة أمام الجمهور العام، قد سهل أيضا نمو عمليات التحليل الثانوي للإحصائيات الرسمية[٢٥].

وتنحصر المميزات الأساسية لاستخدام الإحصائيات الاجتماعية فيما يلي:

١- فهي تعتبر أكثر شمولية وحساسية من ما يستطيع ويأمل الباحثون من إنتاجه بأنفسهم. فالحكومات بوجه خاص لها مواردها الكثيرة

(مثلا ليس هناك باحث وحيد مهما لديه من تمويل أن يجري تعداداً علي ١٠٠٪ من السكان). وأكثر من ذلك، فإن الحكومات والهيئات الرسمية تستطيع تملك القدرة الفعالة علي الوصول إلى المعلومات من خلال كونها في الموقف والموقع الذي يساعدها علي إلزام الناس بتوفير البيانات أو في موقف يتطلب من الناس أن تقدم المعلومات الضرورية للإحصائيات لكي يتلقوا الخدمة التي يحتاجونها. ولاحظ أن هذا العنصر الإلزامي لا يعني بالضرورة فرض مطلب قانوني لتوفير المعلومات. وفي الواقع من خلال إتاحة الخدمة أو الفائدة للشخص، يصبح آليا جزءا من الإحصائيات، والطريقة الوحيدة لتجنب هذا، هي اختيار الخدمة أو الفائدة وليس الدفاع عنها. فمثلا، تبني إحصائيات البطالة علي أولئك الذين يعبرون عن حاجاتهم إلى إعانة بطالة. والطريقة الوحيد لكي يتجنب الشخص العاطل أن يصبح جزءا من الإحصائيات هي أن لا يسجل نفسه علي أنه عاطل.

٢- أن الإحصائيات توجد بالفعل وبدلا من جمع بيانات من لا شيء، فإن الباحثين الذين عليهم عمل ذلك أن يحددوا موقع مصدر البيانات أو المنشورات ذات الصلة (بافتراض أنهم سوف يحصلون علي حق استخدامها). وهذه الخاصية ينطوي أيضا علي بعض العيوب بالنسبة للباحثين في أنهم يكونوا محصورين فقط فيما هو موجود بالفعل. وإذا كان الباحثين محصورين علي استخدام الإحصائيات المنشورة، فإنهم قد يشعرون بالإحباط عندما يكتشفوا أن المعلومات لا تقدم بالتحديد الشكل المطلوب. فمثلا، قد تجمع هيئة وتنشر معلومات حول موضوعين أساسيين، والتي يتوقع الباحث بقوة إنهما مرتبطان ببعضهما. وإذا كانت المعلومات حول الموضوعين قد تم نشرها في صورة جداول منفصلة، فإن الباحث لا يستطيع أن يتحقق من العلاقة المتوقعة بطريقة مباشرة إلا إذا أعطيت له فرصة الوصول مباشرة إلى

البيانات الأصلية أو يستطيع إقناع الهيئة بإنتاج جداول أخري عنهما بطريقة خاصة.

وحتى إذا كان الوصول إلى البيانات مباشرة أمراً ممكناً، فلا تزال هناك مشكلات أخري. فالباحث لا يستطيع أن يجعل الحكومة تجمع البيانات المطلوبة بدقة، وإن النقاط الهامة في المعلومات قد لا تكون متضمنة في البيانات، أو قد تكون مسجله أو تم الإجابة عنها بطريقة لا تتفق مع حاجات الباحث بالتحديد. وقد يكون الباحث مضطراً أن يتعامل مع المعلومات التي تعتبر فقط تقريبية مما قد يحبه علي نحو أمثل. وفي النهاية، قد يكون هناك فجوه ضخمة في الوقت منذ تم جمع المعلومات. فمثلاً، أن التعداد في معظم البلدان يجري فقط مرة واحدة في كل عشر سنوات. ومن ثم فإن محلل البيانات الإحصائية الرسمية يستطيع أن يستفيد من المعلومات التي جمعت منذ سنوات من هذا التاريخ(٢٦).

٣- وتعتبر الإحصائية أيضا منتظمة. والكثير من الإحصائيات الرسمية تنتج علي فترات زمنية (دوريه) عبر فترة زمنية طويلة. فمثلاً، قد تنتج الإدارات الحكومية إحصائيات حول نشاطاتها علي أساس شهري أو كل أربعة شهور. وبالمثل فإن الحكومات تدعم في الغالب المسوح التي فيها يتم تكرار نفس الأسئلة علي أساس منتظم، مثل مسح الوحدة المعيشية العام، ومسح القوي العاملة الذين تجريهما سنويا المملكة المتحدة ومن ثم فإن مستخدم الإحصائيات الرسمية غالبا يستطيع أن يكون صوره حول الاتجاهات والتغير عبر الزمن، وهكذا يعني أن الإحصائيات الرسمية في الغالب، لها بعد طولي أو ممتد Longitudinal.

ونذكر أن نفس المعلومات يجب أن يتم جمعها وعرضها بنفس الطريقة كل فترة زمنية. وإذا لم يحدث ذلك، فإنه من الصعب علي الباحث

أن يتوفر له سلسله متسقة حقيقية والفائدة الطولية التي يحتاجها. فمثلاً، عندما تم انتخاب الحكومة المحافظة لمارجريت تاتشر Thatch-er في بريطانيا، أدخلت الحكومة الكثير من التغيرات في تعريف البطالة علي نطاق سنوات عديدة التي جعلت من التحليل الطولي أمراً أكثر صعوبة.

٤- أن المقارنات عبر الأمم غالبا ما تكون ممكنه (خاصة داخل المجتمع الأوربي). حيث قامت الحكومات بمحاولات حقيقية في أحداث الانسجام بين مسوحها وتقنين التعريفات للمتغيرات الهامة.

٥- الثلاثية Triangulation، وحتى الإحصائيات الاجتماعية التي لا تعتبر محورية لحاجات الباحث، فإنه لا يزال بالإمكان استخدام الإحصائيات الاجتماعية المنشورة للمراجعة علي المعلومات التي تم إنتاجها بطرق أخري. وبهذه الوسيلة، يمكن للباحث أن يقيم درجة ثبات هذه المصادر الأخرى للمعلومات[٣٧].

المبحث الخامس: أسلوب وطريقة دلفي Delphi Methed

تمهيد:

جاءت تسمية أسلوب دلفي من استلهام الدور الذي كان يقوم به كهنة دلفي في الحضارة اليونانية القديمة عن التنبؤ بالمستقبل. حيث كان القادة يلجئون إلى كاهنة دلفي والعرافة للاستشارة ومحاولة معرفة المستقبل. واكتسبت كاهنة دلفي الثقة من جانب القادة والسياسيين وصلت إلى حد العقيدة، وكانوا لا يتخذون أي قرار وخاصة في الحرب إلا بعد استشارتها والحصول علي نبوءتها. وكان كابلان واحدا من المتخصصين الذين يعملون في مؤسسة (راند) أول من أطلق هذا الاسم. ومرت طريقة دلفي بعده مراحل في تطورها. حيث لعبت مؤسسة (راند) دورا أساسيا في هذا المجال، بفضل اهتمامها بالتنبؤ بالدور المستقبلي الذي ستقوم به التكنولوجيا في الحروب القادمة. ومن خلال البحوث التي أجراها هيلمر Helmer ووالكي Dallky في مجالات الدفاع واستخدام التكنولوجيا في الحروب، أسهموا في تحديد معالم والخطوات المنهجية لهذا الأسلوب، وقد أطلق علي كل مرحله من مراحل التطور التي مرت بها هذه الطريقة اسماً مختلفا: السرية والغموض، ثم مرحلة الجد، ثم مرحلة الذيوع والانتشار، ثم الفحص والتدقيق وأخيرا الاستمرارية. وبعد ذلك تنوعت واتسعت مجالات استخدامها في تحديد الأولويات ووضع السياسات وصنع القرار. ورغم أن هذا الأسلوب قد نشأ في الولايات المتحدة، فقد بدأت اليابان باستخدامه في دراسة مستقبل العلم والتكنولوجيا، وبعدها انتشر في عديد من البلدان الأوربية وغير الأوربية [٢٨].

وبناء علي ذلك نهتم هنا بتسليط الضوء علي تعريف أسلوب دلفي واختلافه عن الأساليب المنهجية الأخرى، والخطوات التي يسير فيها التطبيق، والتعديلات التي دخلت عليها، ثم خصائص واستخدامات هذه الطريقة.

أولاً: تعريف أسلوب دلفي واختلافه عن الأساليب البحثية الأخري:

هناك جهود متعددة في تعريف أسلوب دلفي، كل منها يلقي الضوء علي جانب من حقيقة هذا الأسلوب. إذ يذهب البعض بأنه أسلوب منهجي شأنه أساليب البحث الأخرى التي يشملها منهج البحوث المستقبلية، وهو أسلوب بحثي يعتمد علي أدوات لجمع بياناته. ويطلق البعض صفة المسح علي البحوث التي تستخدم أسلوب دلفي، باعتباره مسح دلفي تمييزاً له عن الصورة التقليدية للمسوح الاجتماعية، علي أساس أن أسلوب دلفي يقوم في جوهره علي مسح أراء الخبراء. ويضيف آخرون أن أسلوب دلفي هو علمية اتصال جماعة أو مجموعة الرصد Monitor، وأنه يتضمن عدة جولات Rounds لمجموعة الخبراء، وتتم عملية الاتصال بطريقة غير مباشرة، لأنها تحدث من خلال وسيط يتمثل في فريق البحث أو الرصد أو من خلال الانترنت... ويعتبره بعض رابع أنه مزيج من العمليات الكمية والكيفية التي تتناول مشكلة أو قضية بهدف استشراف المستقبل، وانه لا توجد منهجية واحدة لأسلوب دلفي وإنما تتعدد ومنهجياته بتعدد استخدامه ولعل أهم ما يميز هذا الأسلوب هو تحقيق التوافق بين أراء الخبراء، وأحكامهم، وتصوراتهم وتقديراتهم. وربما اختلف الأمر عند استخدام هذا الأسلوب في وضع السياسات حيث يتجه الاهتمام إلى تحقيق أكبر قدر من التعارض، وتسليط الضوء علي مبررات الأراء، وتوضيح النتائج المترتبة علي الأخذ بأي منها[٢٩].

وهناك وجهة نظر رابعة. تعتبر طريقة دلفي بمثابة طريقة تفاعلية منظمة تهدف إلى التنبؤ Forcasting والحصول علي توقعات بالمستقبل من جلسة panel تضم خبراء مستقلين. حيث يقوم الخبراء الذين تم اختيارهم بعناية بالإجابة علي الاستخبارات أو الاستبيانات خلال مائدة مستديرة أو أكثر تعقد فيها الجلسة؛ حيث يقوم المنسق بعد كل جولة، بتقديم ملخص بدون ذكر الأسماء حول توقعات الخبراء التي قدموها خلال الجولة السابقة، بالإضافة إلى الأسباب التي تستند إليها أحكامهم. وهكذا، يتم تشجيع المشاركين علي

مراجعة إجاباتهم السابقة أو المبكرة في ضوء الإجابات التي عبر عنها أعضاء الجماعة الآخرين؛ لأنه من المعتقد أنه سيتم خلال هذه العملية تراجع تباين الإجابات، وأن تتقارب Converge الجماعة تجاه الإجابة الصحيحة. وفي النهاية، تتوقف هذه العملية بعد الاتفاق مسبقاً علي معيار قد يكون، عدد الجولات، وتحقيق الإجماع، وثبات النتائج، ومتوسط أو الدرجات الوسيطة Medium للموائد النهائية وتحديد النتائج[٣٠].

وتعتبر طريقة دلفي في الأساس نسخة معدلة من بحوث المسح بخاصة تلك الصيغة من بحوث المسح التي تشتمل علي تكرار سؤال المفحوصين، والتي أحياناً ما كان يشار إليها بطريقة المناقشة Panel method في العلوم الاجتماعية. وأسلوب دلفي يماثل مثلاً ما أطلق عليه جود Judd وزملاؤه (١٩٩١) التصميم الذي يتناول جماعة واحدة يجري عليها قياساً قبلياً وأخر بعدياً. One– Group pretest – posttest Design .

وكذلك يشبه تصميم قطع السلال الزمنية Interrupted Time–Series Design.

غير أن هناك اختلافات بين طريقة دلفي وبين هذه الأنواع المتباينة من التصميمات؛ فعلي العكس فإن الباحثين الذين يعتمدون علي طريقة دلفي بالرغم من أنهم قد يسمحوا بقياس التغير بين المفحوصين موضوع البحث علي النحو الذي تهتم به هذه التصميمات البعدية والقبلية، فإن هؤلاء الباحثين يهدفون إلى التنبؤ واستكشاف احتمالات بديلة في المستقبل، واحتمالات حدوثها ورغبتهم فيها،(Desirability) بواسطة تسجيل الخبرة التي يمر بها المفحوصين علي أشرطة. وأكثر من ذلك، تقريباً فإن كل الدراسات التي تستعين بطريقة دلفي تعتبر بمثابة دراسات موجهة نحو التطبيق (Action oriented) وبالنتائج التي تهدف إلى التأثير في الأفعال actions والأفكار التي يقدم عليها متخذي القرار[٣١].

ثانياً: الخطوات المنهجية لطريقة دلفي وتعديلاتها:

تقوم طريقة دلفي علي فكرة محدده أننا عندما نرغب في التنبؤ بالمستقبل، فقد نستعين بمجموعة من الخبراء في مجال وموضوع التنبؤ، ونطلب تنبؤاتهم وتخميناتهم استناداً إلى خيالهم الإبداعي وخبراتهم بهدف الوصول إلى صورة المستقبل المحتمل أو الممكن أو المرغوب فيه من خلال الخطوات التالية:

١- يقوم بها فريق البحث، أو الرصد أو القائمين بتسهيل عملية النقاش بعد أعداد دراسة شاملة حول الموضوع في شكل تقرير موجز.

٢- اختيار مجموعة الخبراء في ضوء معايير الخبرة النظرية والعملية في موضوع الاستشراف والقدرة علي التعاون والمشاركة، والمرونة وإضافة أفكار جديدة، ويتوقف عددهم علي اعتبارات الموضوع، وتنوع الخبرة، الوقت المخصص، والميزانية.. الخ.

٣- قيام فريق البحث بإعداد وتصميم استبيان الجولة الأولي، وقد يقتصر علي سؤال واحد أو أكثر، ويرسل بعد التأكد من سلامته، إلى الخبراء بأي أسلوب من أساليب الاتصال (البريد العادي أو الالكتروني..) ويرفق معه تعريف بهدف البحث.

٤- يقوم فريق البحث بالتحليل الكمي للإجابات الواردة علي أسئلة الاستبيان، وكذلك التحليل الكيفي لملاحظتهم، وإعداد وتقرير موجز، ثم تعديل الاستبيان بناء علي نتائج التقرير بإضافة أو حذف أسئلة.

٥- إرسال التقرير الذي أعده فريق البحث عن نتائج الجولة الأولي مع الاستبيان المعدل إلى كل خبير، مرفق بها تعقيبات مجموعة الخبراء، بمقارنتها بإجاباته.

٦- تحليل نتائج الجولة الثانية، وإعداد تقرير يوضح مدي التقارب في الآراء، بحيث يكتفي بنتائج الجولة الثانية إذا تحقق التوافق، ويتم إعداد التقرير النهائي، وإذا كان هناك تشتت في الآراء، يتم إجراء جولة ثالثة.

٧- يتم تحليل نتائج الجولة الثالثة، وإذا كان هناك توافق أو درجة مرضية منه أو أن النتائج لا تختلف عن الجولة السابقة، يكتفي بهذه الجولة. وإذا لم يحدث تستمر الجولات، التي يجب ألا تزيد عن أربع جولات.

٨- بعد اقتناع فريق البحث بالنتائج التي تم التوصل إليها، يقوم بإعداد تقرير نهائي وهو تقرير كمي وكيفي يوضح الخطوات المتبعة والنتائج التي انتهت إليها الجولات[٣٢].

ومع تعدد وتباين الباحثين الذين استخدموا أسلوب دلفي في بحوثهم دخلت بالطبع تعديلات وتحسينات وتطويرات إلى حد ظهر معه اليوم الكثير من الصيغ versions لطريقة دلفي، يمكن أن نذكر منها أساليب الجماعة البؤرية Focus group والجماعة المسماة Nominal group.

ومن بين التعديلات التي أدخلت علي الطريقة المعتادة في تطبيق طريقة دلفي، إجراء مناقشة وجهاً لوجه Face to Face Discussion بين الخبراء للنتائج الابتدائية، حيث يتاح خلال ذلك لعمليات ديناميات الجماعة والتفاعل أن تؤثر في النتائج. وقد تستفيد الدراسات التي تعتمد علي أسلوب دلفي من الكمبيوتر (الحاسب الآلي) حيث يتم معالجة العمليات الابتدائية وتحليل البيانات بأسلوب الكتروني، ويعاد تغذيتها إلى المفحوصين فورياً In-stantaneously، مما يجعل هذا الإجراء المنهجي (دلفي) في جملته مشابهاً لمؤتمر علي الحاسب الآلي Computer teleconference[٣٣].

ثالثاً: خصائص واستخدامات طريقة دلفي:

هناك مجموعة من الخصائص الأساسية لطريقة دلفي والتي تساعد المشاركين علي التركيز علي القضايا المطروحة، والتي تميز طريقة دلفي عن المناهج الأخرى؛ منها التحكم في تدفق المعلومات Structuring information flow، حيث يتم تجميع الإسهامات الأولية من الخبراء في صورة إجابات علي الاستبيانات مع تعليقاتهم علي هذه الإجابات، ويعمل موجه الجلسة علي

التحكم في التفاعلات بين المشاركين من خلال معالجة المعلومات، وتنقيتها من المضامين غير ذات الصلة بالموضوع؛ ويجنبنا هذا النتائج السلبية للمناقشات المباشرة التي قد تحدث أثناء الجلسة، وتحل المشكلات المعتادة الخاصة بديناميات الجماعة. أضف إلى ما سبق، خاصية انتظام التغذية المرتدة Regu- lar feedback؛ عندما يقوم المشاركون بالتعليق علي توقعاتهم الخاصة، وعلي استجابات الآخرين، وعلي مدي تقدم الجلسة ككل. وبإمكانهم أن يراجعوا ما أقروه في مرحلة مبكرة، وفي أي لحظة. وبينما يميل المشاركون في اللقاءات الجماعية الدائمة إلى الطعن Stick في الآراء التي تقررت سابقاً، وأنهم غالباً ما يمتثلون كثيراً لقائد الجماعة، فإن طريقة دلفي تمنع ذلك. أما خاصية عدم ذكر اسم المشاركين Anonymity، فقد جرت العادة أن يحافظ كل المشاركين علي عدم ذكر أسمائهم. وأنه لا يتم الكشف عن هوياتهم حتى بعد اكتمال التقرير النهائي، وهذا يجعلهم يتوقفون عن السيطرة علي الآخرين في أثناء الجلسة، أو استخدام سلطتهم، أو شخصيتهم، ويحررهم من تحيزاتهم الشخصية إلى حد ما، ويقلل من أثر التحيز للفريق Ban wagon effect، أو أثر الترحيب Hallo effect، ويسمح لهم بالتعبير بحرية عن آرائهم، ويشجع علي النقد الصريح والتسليم بالخطأ من خلال مراجعة الأحكام الأولية والمبكرة.

أما فيما يتعلق بدور المنسق Facilitator، فهو ذلك الشخص الذي يقوم بالتنسيق في طريقة دلفي، والذي يعمل علي تسهيل الاستجابات التي يقوم بها الخبراء أثناء الجلسة، والذين تم اختيارهم لهذا السبب، والذين تتوافر لديهم عادة معرفة بالرأي أو وجهة النظر. ويقوم المنسق بإرسال الاستبيانات، والمسوح... الخ، وإذا قبل الخبراء، وعقدة الجلسة، تمرر لهم التعليمات، ويعرضون وجهات نظرهم، ثم يتم تجميع وتحليل الاستجابات، والتعرف علي التعليقات ووجهات النظر المتعارضة. وإذا لم يتحقق الإجماع، تستمر العملية من خلال الموضوع ونقيضه، والعمل تدريجياً تجاه تأليف وبناء الإجماع[٣٤].

وإذا نظرنا إلى استخدامات طريقة دلفي في مجال توقع المستقبل، نلاحظ

أن أول تطبيقاتها كانت تتم في ميدان العلم والتكنولوجيا. وكان هدف هذه الطريقة، هو تجميع آراء الخبراء حول وقت التطور المتوقع والمحتمل لتكنولوجيا معينة في مؤشر وحيد. وأول مثل علي هذه التقارير، أعد عام ١٩٦٤ بواسطة جوردون وهلمر Gordon & Helmer ، عندما قاموا بتقييم اتجاه التطورات طويلة المدى في التنمية التكنولوجية والعلمية، والتقدم في مجال الفضاء، ومنع الحرب، ونظم التسليح. وكانت هناك تنبؤات لتكنولوجيا تتعامل مع نظم السير علي الطرق السريعة، والإنسان الآلي الصناعي Robots، والإنترنت الذكي، والاتصالات الأوسع Broadband، وتكنولوجيا التعليم.

وأخيراً، تم تطبيق طريقة دلفي في مجالات أخري، خاصة تلك المرتبطة بقضايا السياسة العامة Public Policy، مثل الاتجاهات الاقتصادية، والصحة، والتعليم، وكانت أيضاً قد تم تطبيقها بنجاح ومستوي عال من الدقة في التنبؤ بالأعمال. فعلي سبيل المثال، وفي واحد من الحالات، وفي تقرير أعده باسو وشرودر Basu & Schroeder (١٩٧٧)، تنبأت طريقة دلفي بمبيعات منتج جديد خلال السنتين الأوليتين بدرجة دقة أقل من ٣-٤٪ مقارنة بالمبيعات الفعلية بينما كانت المناهج الكمية تتم بنسبة خطأ تتراوح ما بين ١٠ - ١٥٪، ومناهج التبنؤ التقليدية غير المقننة تصل نسبة خطئها إلى ٢٠٪.

ورغم المثالب التي عرفت عن طريقة دلفي، مثل ضعف نتائجها وصعوبة التوصل إلى تنبؤات دقيقة، وإجماع الخبراء، وعجزها عن وضع نبؤات حول العوامل المتعددة...الخ، إلا أن طريقة دلفي قد حظيت الآن بالقبول علي نطاق واسع باعتبارها أداة للتنبؤ، وتم استخدامها بنجاح بمعرفة آلاف الدراسات في مجالات متباينة تراوحت بين التنبؤات التكنولوجية، وإساءة استعمال العقاقير أو الدواء.

لقد كانت طريقة دلفي تهدف في القديم إلى تحقيق الإجماع علي المستوي المحتمل من خلال عملية تكرارها، فإن طريقة دلفي السياسية Policy Del-phi التي اقترحها توروف Turoff كبديل، تمثل طريقة لدعم القرار؛ تهدف إلى

بناء ومناقشة مختلف وجهات النظر حول المستقبل المفضل Preferred. أما طريقة دلفي الجدلية Argument Delphi التي اقترحها كوسي Kuusi، فإنها تركز علي النقاش المستمر، واستنتاج القضايا ذات الصلة بدلاً من التركيز علي المخرجات. أما طريقة دلفي عن السياسة المتفرقة Disaggregative التي طورها تابيو Tapio، فإنها تستخدم التحليل العنقودي Cluster analysis كأداة منسقة في تصور سيناريوهات مختلفة Scenarios عن المستقبل في المائدة المستديرة الأخيرة عند تطبيق طريقة دلفي، ويتم التعامل مع المستقبل المحتمل والمفضل علي أنها حالات منفصلة(٣٥).

المراجع

(1) Matt, H., Mark, W., & Nick, F; a short introduction to Social Research, Sage Publications, London, 2006, p.

(٢) علي عبد الرازق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي الفئه ومداخله ومناهجه وطرائقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨.

(3) Matt, H., et al, op.cit; pp. 125.

(٤) علي عبد الرازق جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٢٢٨ – ٢٣١.

(٥) المرجع السابق، ص ص ٢٣١– ٢٣٢.

(٦) المرجع السابق، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٦.

(7) R. Miller & J.D. Berner, The A.Z.of social Research, eds, Sage Publications, London, 2003, p. 43.

(٨) جمال زكي والسيد يس، أسس البحث الاجتماعي، القاهرة، ١٩، ص ص ٣٧٣ – ٣٧٤.

(9) R. Miller & J.D. Brewer, op.cit, p. 44.

(10) Ibid, p. 45.

(11) Ibid, p. 45.

(١٢) جمال زكي والسيد يس، مرجع سابق.

(١٣) مرجع سابق.

(١٤) علي عبد الرازق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ١٨٣–١٨٤.

(١٥) المرجع السابق – ص ص ١٨٤–١٨٥.

(١٦) المرجع السابق – ص ص ١٨٥–١٨٧.

(١٧) المرجع السابق – ص ص ١٨٧–١٩١.

(١٨) المرجع السابق – ص ص ١٩٢–١٩٣.

(١٩) المرجع السابق - ص ص ١٩٤-١٩٥.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول نشأة القياس الاجتماعي وأسسه النظرية، واختلافه عن القياس النفسي ومكونات النسق السوسيومترية من قوانين وسلمات ومفهومات وغيرها يمكن الرجوع إلى : علي عبد الرازق جلبي، قضايا علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ص ١٧١-١٩٦.

(٢١) ناهد صالح، البحث العلمي الاجتماعي في قضاياه ومناهجه، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٢٢) ناهد صالح، البحث العلمي الاجتماعي في قضاياها ومناهجه، لمزيد من التفاصيل حول وظيفة المؤشرات الاجتماعية التي تتنوع بين وظيفة عامة وثلاث وظائف فرعية، بداية من تقديم تقرير اجتماعي، ثم ترشيد القرار، والتقويم والكشف عن التأثير الكلي للسياسات. أضف إلى ذلك تسليط الضوء علي مشكلات النظرية والمنهج في بناء المؤشرات الاجتماعية، والمؤشرات الكلية في مقابل المؤشرات الجزئية، (المرجع السابق ص ص ٣٣٢- ٣٤٥).

(23) Miller, R, I, & Brewer, J, D. The A-Z of Social Research; A Dictionary of Key Social Science Research concepts, SAGE Pub., New Delhi, 2003. pp. 296-297.

(٢٤) ناهد صالح، مرجع سابق، ص ص ٣٣٥ - ٣٤٠.

(25) Miller, R.I & Brewer, J,D, op.cit; pp 297 – 298.

(26) Ibid, p. 298.

(27) Ibid, p. 299.

(٢٨) ناهد صالح، أسلوب دلفي والسياسة الاجتماعية في البحث الاجتماعي وقضاياه ومناهجه، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٩٧ - ٢٠٢.

(٢٩) المرجع السابق، ص ص ٢٠٢- ٢٠٥.

(30) Delphi method, http:/en. Wikipedia. Org/ wiki/delphimethod,7/1/2008

(31) Wendell Bell, Foundations of Future Studies , vo:1, Transaction Publishers, USA, & UK, 2003. pp. 290-292.

(٣٢) ناهد صالح، مرجع سابق، ص ص ٢٠٥ – ٢١١.

(33) Wendell Bell, op.cit, p. 293.

(34) Wikipedia, op. cit, pp. 2-3.

(35) Ibid, pp. 3-4.

الباب الثالث

المناهج والطرق الكيفية في البحث الاجتماعي

- الفصل السابع: المنهج التاريخي المقارن.
- الفصل الثامن: الطرق الكيفية في البحث الاجتماعي.
- الفصل التاسع: أدوات جمع البيانات الكمية في البحث الاجتماعي

الفصل السابع

المنهج التاريخي المقارن

- أولاً: تعريف المقصود بالمنهج التاريخي المقارن.
- ثانياً: بداية وتطور استخدام المنهج التاريخي المقارن في دراسة المجتمع.
- ثالثاً: أقطاب المنهج التاريخي المقارن في علم الاجتماع.
- رابعاً: مشكلات تطبيق المنهج التاريخي في البحث الاجتماعي.
- خامساً: تحديث استخدام المنهج التاريخي في البحث الاجتماعي.

الفصل السابع

المنهج التاريخي المقارن

أولاً: المقصود بالمنهج التاريخي المقارن

وكان المنهج التاريخي المقارن، حتى نهاية القرن التاسع عشر هو المنهج السائد في علم الاجتماع وإن لم يكن هو المنهج الوحيد. وهو ينطوي علي استخلاص أو تجريد نتائج من تحليل المجتمعات التاريخية المختلفة في محاولة لإيجاد قوانين التاريخ وكان المجتمع في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يتغير من المجتمع القروي إلى المجتمع الصناعي الحضري. وكان الناس يتوقون إلى فهم العالم الاجتماعي المتغير حولهم واعتقدوا أن هذا الفهم يمكن أن يتم من خلال التاريخ. وكانت الدراسات التاريخية التي قاموا بها مخالفة للدراسات التاريخية السابقة عليهم إذ كانت الدراسات السابقة تأخذ بالأسلوب الإنساني الذي كان ينظر فيه إلى التاريخ كطريق لفهم المشاكل المعاصرة، دراسة الطريقة التي كان يتصرف بها الناس في الماضي وتحليل نتائجها علي أفعالهم سيمدنا بالتوجيهات للسلوك أو التصرف أو الفعل الحاضر وفي الطريقة الجديدة في النظر إلى التاريخ فإن المنهج التاريخي المقارن لا يزال يواجه مشاكل مماثلة لتلك التي كانوا يواجهها في الماضي لأن التاريخ هو المصدر الذي يمكن منه تطوير القوانين حول تطور المجتمعات وكانت الوثائق والمعطيات التاريخية هي المصدر الذي يمكن أن نشتق منه القوانين العلمية للتاريخ باستخدام المناهج العلمية.

ثانياً: بداية وتطور استخدام المنهج التاريخي المقارن في دراسة المجتمع:

اشتق المنهج التاريخي المقارن مباشرة من كتابات مفكري باريس. وكان حتى عام ١٩١٨ هو المنهج السائد في علم الاجتماع بالرغم من أنه بعد هذا

التاريخ بدأ يعاني من تدهور سريع. وكان تدهوره يرجع إلي تدهور أو انهيار فكرته الأساسية - التقدم - والتي لم تعد بعد الأحداث الدامية للحرب العظمي تبدو علي أنها قانوناً اجتماعيا لا مفر منه. وكانت الفكرة التي مؤداها أن المجتمع كان في حالة تقدم من عصور سابقة أكثر وحشية وبربرية هي حجر الزاوية في الفكر الفلسفي في القرن التاسع عشر والتي لم يسبق أن عارضها أحد. وكان الخلط بين التقدم الأخلاقي والتكنولوجي هو الخطأ الشائع في ذلك العصر والذي لا يزال مستمراً حتى اليوم، وأدي اكتشاف وجود قبائل في مناطق نائية وبعيدة من العالم كانت في حالة تكنولوجية بدائية أدي بالمفكرين إلي النظر إلي هؤلاء الناس علي أ نهم يمثلون الحالة الأولي التي كان عليها الإنسان في فترات التاريخ المبكرة - حفريات حية - وفي نفس الوقت ظهر أن هناك تقدم اقتصادي وسياسي خاصة إذا حددنا التقدم في هذا المجال بأنه حرية سياسية وثروة، وكان بالفعل يحدد علي هذا النحو. ولقد دعمت فيما بعد نتائج الجيولوجيا في القرن التاسع عشر ونظرية داروين عن التطور فكرة التقدم في علم الاجتماع التي استفاد منها في تأييد النزعة الدار ونية الاجتماعية القائمة بالفعل والتي طورها سبنسر. ويمكن أن نتلمس بدايات فكرة التقدم في المجتمع في كتابات كوندرسيه وسيمون وكومت. فلقد أكد كوندرسيه فكرة التقدم المستمر وذهب كومت إلي أنه يمكن أن يتحقق التقدم من خلال مراحل ثلاثة، الأولي المرحلة اللاهوتية حيث كان يستعان بالكائنات العليا في تفسير الأسباب والمرحلة الثانية هي المرحلة الميتافيزيقية التي كان يفسر فيها الأسباب بإرجاعها إلي قوي مجردة، والمرحلة الثالثة هي المرحلة الوضعية حيث لا وجود لأسباب مطلقة وإنما هناك قوانين المساوقة في الوجود والتتابع وذهب إلي أن التدخل المقصود والعمدي في التطور نتائجه محدودة لأن التقدم تحكمه قوانين وضعيه (ولا مفر منها)(١).

وكل ما يستطيع الإنسان أن يفعله هو تعديل القوي الثانوية وهكذا يعملون علي الإسراع بالتغير وقد نلحظ التماثل بين هذه القضايا وقضايا ماركس التي مؤداها أن ثورة البروليتاريا أمراً لا مفر منه، وإن كان علي الناس أن يقوموا

بها، واستعار ماركس أيضاً من سان سيمون وأتباعه الذين ابتكروا إطارات أو تصورات يوتوبية من أجل النظام الجديد الذي تصوروا بزوغه.

وبمثل ما كانت الفكرة الماركسية عن التقدم مختلفة كان هناك أيضاً فكرة مختلفة لدي مدرسة أخري من مدارس التفكير وهي الداروينية الاجتماعية وكان الانجليزي هربرت سبنسر من أكثر المدافعين شهرة عن هذه المدرسة الذي أدرك التقدم علي أنه تقدم تطوري، علي حد تعبيره، يترتب عليه ظهور أبنية اجتماعية أكثر فعالية. وسيطرت أفكار سبنسر علي علم الاجتماع في انجلترا والولايات المتحدة في بداية القرن العشرين ربما لأن أفكاره كانت تناسب عقيدة كانت سائدة في هذا العصر.

ولما كان لابد من تحقيق التقدم كان سبنسر يعتقد في عدم تدخل الحكومة في العالم الاجتماعي لتخفيف الفقر أو لأي سبب آخر، لأن هذا معناه التدخل في عملية التطور تلك الفكر التي كان يسعد رجال الأعمال بالتصديق عليها. وليس كل علماء الدار ونية الاجتماعية يوافقون علي آراء سبنسر في عدم التدخل بل كان الأمريكي وارد يقرر أنه عندما يتمكن الناس من فهم الظواهر الاجتماعية فإنهم يستطيعون بذلك التدخل للتعجيل بالتقدم. وكان المنهج الذي قد استخدمه كل هؤلاء العلماء «كونت»، «ماركس» «سبنسر» هو المنهج التاريخي المقارن الذي يقارنون فيه بين فترات تاريخية متباينة ويستخلصون من هذه المقارنة قوانين التطور التاريخي. وتشير الحقيقة القائلة بأنه من فحص نفس التاريخ أمكن لماركس أن يصل إلي نتيجة واحدة وأن يصل سبنسر إلي نتيجة مغايرة لها تشير إلي أن القوانين هي من نتائج الملاحظ وليست نتاج للمعطيات. وهذه الحقيقة لم تكن واضحة في ذلك الوقت وإنما كان ماكس فيبر فقط الوحيد الذي وصل إلي درجة عالية وبلغ درجة كافية من الفهم التاريخي الذي جعلته يدرك أنه من المستحيل إستخلاص القوانين من الظواهر الفريدة في التاريخ. حيث لا توجد لها حالات كافية يمكن المقارنة بينها واستطاع فيبر أن يحل هذه المشكلة من خلال تطوير فكرة النموذج المثالي الذي كان يمثل

تجريداً لجوهر الظاهره التاريخية الذي قد لا يقع أو يحدث في صورة خالصة في أي موقف واقعي أو امبيريقي وباستخدام هذا النموذج كان فيبر قادراً علي دراسة روح البروتستانتية وظهور الرأسمالية كنماذج مثالية وأن يربط بينهما وبالرغم من أن مفهوم النموذج المثالي قد اتسع نطاق استخدامه في علم الاجتماع إلا أنه فشل في حل المشكلة المترتبة علي تفرد الحقائق التاريخية.

والمنهج التاريخي المقارن، ونتيجة لأنه بعيداً عن العلمية، طالما كان التاريخ يفتقر إلى الحالات الكافية التي تمكن من إجراء المقارنة وإيجاد الأنماط قد تعثر نموه وإن لم يهمل كلية وإنما قام سوروكين وباريتو وإيزنستدت باستخدامه في بعض كتاباتهم رغم أن هذه الكتابات لم تكن تتماشي مع طراز وأسلوب الكتابات في عصرهم، علي أساس الالتزام المباشر بالمنهج التاريخي المقارن وأصبح من الشائع اليوم في المحاولات التي تتبع التطورات في التاريخ الحديث بأمل التنبؤ بالمستقبل الأخذ بهذا المنهج وكانت دراسة أوجبرن ١٩٣٤ الضخة في مقدمة هذه المحاولات تلاها دراسات كون (١٩٦٦) وميدوس عام (١٩٧٢) [٢].

ثالثاً: أقطاب المنهج التاريخي المقارن في علم الاجتماع:

(أ) سوروكين:

يختلف سوروكين لدرجة كبيرة عن ماركس وسبنسر وكومت ذلك لأنه أولاً: وضع أو أخرج مؤلفه عن الديناميات الثقافية والاجتماعية ١٩٣٧ – ١٩٤١ الذي استخدم فيه المنهج المقارن في القرن العشرين، وليس في القرن التاسع عشر وثانياً كان مفكراً أكاديمياً، وثالثاً، بالرغم من نشأته الروسية، فلقد أجري دراسته في أمريكا وليس في أوربا.

وربما كان الفارق الأكثر أهمية بين سوروكين وكومت وماركس وسبنسر يكمن في نزعته التشاؤمية فالكتاب الثلاثة السابقين نظروا كلهم إلى المجتمع علي أنه يسير نحو التقدم وكان سوروكين شأنه شأن غيره من كتاب القرن

العشرين الذين استخدموا المنهج المقارن، مثل شبنجلر وتوينبي أكثر تشاؤمية بالرغم منه أنه نظر إلى التاريخ علي أنه دائري فإنه قد اعتقد أنه يكتب في عصر التدهور أو الانهيار. وفي الواقع يمكن فهم هذه النزعة التشاؤمية التي تصبغ كتابات القرن العشرين والتي استخدمت المنهج المقارن، عن طريق رد ذلك إلى حرب عام ١٩١٤ - ١٩١٨ ولكن توينبي الذي أخرج مؤلفه بعد الحرب كان أكثر تفاؤلية من شبنجلر الذي أخرج كتابه قبل هذه الحرب. وكان الاعتقاد بأن الناس يتصرفون أو يسلكون بناء علي دوافع غير رشيدة أكثر منها رشيدة أو معتدلة قد بدأت تنتشر بعد أن أصبح مؤلف فرويد معروفاً، آثاره علي وجهة النظر التفائلية للمجتمع الإنساني. ولقد نظر باريتو الذي كان - وبالتأكيد - واحداً من بين قلة من علماء الاجتماع الذين أقاموا علم الاجتماع علي أساس نظرة غير عقلانية للإنسان، نظر إلى التاريخ علي أنه دائرة مستمرة ودائمة للصفوة ولا تنطوي علي تقدم بالمرة.[٣]

وكان تصور سوروكين للتاريخ علي غرار كومت يهتم أو يدور حول الحياة الفكرية للناس والتي تنقسم في نظره إلى ثلاثة أساليب في التفكير (الفكرية، والمثالية والحسية) وكل منها يرتبط بكل جوانب المجتمع، والفنون، الدين، العقيدة، التنظيم الاجتماعي والنسق الفلسفي وتمثل المرحلة الفكرية مرحلة الميلاد ومرحلة المثالية هي مرحلة النضوج، أما مرحلة الحسية فيه مرحلة الكبر والتدهور أو الانهيار.

وبالإمكان فهم هذه المراحل علي نحو أفضل من خلال النظر إلى الأمثلة عليها فالفن مثلاً، في الثقافة الفكرية اعتقاد أو حقيقة حدسية وكشفية، وغامضة أو أسطورية بينما الحقيقة في الثقافة الحسية، حقيقة امبيريقية، عملية، وعلمية.

والواقع أن المراحل الثلاثة للثقافة تماثل إلى حد كبير ما تصوره كومت من مراحل في التطور ولكن بينما نظر كومت إلى كل مرحلة علي أنها قانون للتقدم التاريخي نظر سوروكين إلى كل منها علي أنها جانب من دائرة دائمة أو متكررة إلى الأبد.

(ب) أوجبرن:

قدم أوجبرن تصوراً جديداً للمنهج المقارن إذ كان من استخدم المنهج المقارن الكلاسيكي قبل أوجبرن عن التطورات الاجتماعية الحدية (١٩٣٤) كانوا يعملون بدون تمويل وبأسلوب وبطريقة تأملية فلسفية حيث يتلقي أوجبرن منحة ضخمة من حكومة الرئيس هوفر ومن مؤسسة روكفلر للإشراف علي دراسة حول اتجاه ومدي التغيرات في المجتمع الأمريكي وكان هذا الاهتمام بعملية تمويل هذا النوع من البحث الذي أطلق عليه فيما بعد علم المستقبل راجع إلي أن الحكومة قد التزمت بتحقيق نمو اقتصادي بعد الكساد في عام ١٩٢٩، وأرادت أن تخطط لهذا النمو وكان الموقف النظري الأساسي الذي أخذه أوجبرن عام (١٩٥١) هو ذلك الموقف المميز للاتجاه التطوري بقوله اعتقد أن مشكلة التطور الاجتماعي قد حلت وأني قد قمت بدور هام في حل هذه المشكلة وذلك بفصل أربعة عوامل: الاختراع، التراكم، الانتشار، التكيف[٤].

واعتقد أوجبرن أنه قد حل المشلكة من خلال تمسكه بالمنهج الإحصائي ولقد نشأ هذا التمسك عن ما تلقاه من تدريب في كولومبيا تحت إشراف جدينجز الذي كان عالم اجتماع تطوري ومدافع قوي عن القياس في علم الاجتماع وكان أوجبرن تلميذا ناجحاً. واعتقد أنه باستخدامه للإحصائيات قد تجنب كل احتمالات التحيز التي سبق أن وقع فيها من استخدم المنهج المقارن قبلاً منه. واعتقد أنه قد حقق الفكرة التي تعرف اليوم باسم التحرر من القيم إذ يقرر أن المساهمين في دراسته قد ناضلوا عن اعتقاد في الكشف عن، ثم تقرير نتائجهم بدون أن تتأثر بتفصيلاتهم الشخصية أو بما لا يفضلونه شخصياً. وكانت فكرة الدراسة هي رفض الأراء التي لا تجد تأييداً وقبول النتائج الثابتة. وكانت الكفرة فحواها تكوين جداول مركبة تتسم بالثبات في نظر المحافظ والثوري لدرجة تصدق معها الاتجاهات أو التطورات الاجتماعية في نظر المحافظ بمثل ما تصدق في نظر الراديكالي واحتوي التقرير الذي أعد تحت إشراف أوجبرن علي حوالي ١,٥٦٨ صفحة صدر في حوالي (١٣) مجلداً تحوي دراسات خاصة وحقائق تدعمها. وتشتمل علي مجموعة مقالات حول الاتجاهات أو التطورات في

كل شيء من السكان إلى أوجه نشاط النساء خارج المنزل. وكانت تنبؤاته المبنية علي هذه الاتجاهات هي ما يمكن أن يتوقعه المرء بالنظر إلى مثل هذه البيانات. وناقش مؤلفيها فكرة تبخير مياه البحث وتعويم المدن لمواجهة السكان المتزايدين ومشاكل المجتمع الاستهلاكي ونتائج الإرسال التليفزيوني. وكان إسهام أوجبرن الخاص باعتباره يختلف عن زملائه الذين شاركوا معه في هذه الدراسة، وكمشرف عليهم كان يتعلق بنتائج الاختراع. وهنا يذهب كما يقرر في مؤلفات أخري له أن هناك عناصر ثلاثة في عملية الاختراع فهناك الاختراع نفسه، والحاجة له وقاعدته أو أساسه الثقافي. ويعني بالقاعدة أو الأساس الثقافي تراكم المعرفة في منطقة الاختراع وذهب إلى أن هذا الأساس الثقافي أكثر أهمية من عبقرية الفرد أو من أي حاجة للاختراع واستشهد في تأييده لهذه الفكرة الوصول في وقت واحد أو اكتشاف إناث مختلفين لاختراعات متماثلة، مثل التليفزيون، والطائرة، والآلة الكاتبة وغيرها ولقد ترتب علي هذه الأفكار أنه بقدر اتساع القاعدة الثقافية بقدر احتمال الاختراع وأوضح أوجبرن هذا الوضع قائلاً أن الاختراعات في أي ميدان تتزايد في أعدادها بطريقة لها دلالتها بحيث إذا كان هناك (١٠) اختراعات في العام الماضي يصل عدد الاختراعات في العام التالي إلى (٢٠) ثم إلى (٤٠) في الستة شهور التالية و(٨٠) في التي تليها وهكذا.

وذهب أوجبرن إلى أن هذا النمو السريع في التكنولوجيا كان من السرعة في المجتمع وثقافة المجتمع بحيث لم تستطع أن تتوافق معها بسهولة وأطلق علي هذا الاختلاف بين التقدم التكنولوجي والثقافي، تخلفاً ثقافياً وأعتقد أن هذا التخلف يعتبر أحد الجوانب الهامة في المجتمع الحديث (٥).

رابعاً: مشاكل استخدام المنهج التاريخي المقارن في البحث الاجتماعي:

هناك ثلاثة مشاكل أساسية في استخدام المنهج التاريخي المقارن:

١- اختيار وحدات التحليل.

٢- أهمية كل وحدة في الفترات التاريخية المتباينة.

٣- تفرد التاريخ.

والمشكلتين الأوليتين مشتركتان بين كل التفسيرات السوسيولوجية. فكل تفسير سوسيولوجي عليه أن يبسط الواقع بواسطة تقسيمه إلى وحدات متميزة وهكذا يتحدث علماء الاجتماع عن الدور والمكانة والقوة والطبقة مثلاً وتكون الوحدات في المنهج المقارن هي مثلاً الثقافات الفكرية أو العصور الميتافيزيقية. وكل تفسير سوسيولوجي يكون عليه أن يتناول أو يتعامل مع وحدات هامة متباينة في مجتمعات متباينة وهكذا قد تكون القوة هي التصور التفسيري الهام في أحد المجتمعات وأقل أهمية في مجتمع آخر وبالمثل قد تكون الطبقة الاجتماعية لها أهمية في التفسير في فترة تاريخية معينة وأقل أهمية في فترة أخري.

ولكن المشكلة الأخيرة وهي مشكلة تفرد الوقائع التاريخية، هي المشكلة الخاصة والمميزة للمنهج التاريخي فالمنهج العلمي هو في جوهره أو أساسه عملية تعميم فالعالم يصيغ فرض حول موقف معين ثم يختبره في هذا الموقف. ثم يحاول اختبار الفرض ثانية وأخري في مواقف مماثلة. ولتحقيق هذا العمل نجد أنه من الواجب عليه أن يجد المواقف المتماثلة. ولكن هذه المحاولة ليست بالسهولة في التاريخ كما هو الحال في العالم الطبيعي. فكل واقعة تاريخية تعتبر واقعة فريدة والمعرفة التاريخية معرفة فردية أما المعرفة العلمية فهي معرفة اسمية وعلم الاجتماعي كما أشرنا سلفاً، عليه أن يجد المواقف المتكررة لكي يكون علماً ويمكن أن يتحقق ذلك بسهولة من خلال التركيز علي الحاضر دون الماضي. وكان ماكس فيبر هو عالم الاجتماع الذي بالرغم من إدراكه لتفرد الوقائع التاريخية، فقد أراد أن يدرس هذه الحقائق علي أساس سيوسيولوجي وحاول ذلك من خلال إغفال الجوانب الفريدة للواقعة التاريخية لدرجة أنه قد تمكن من الوصول إلى تعميم حولها بنفس الطريقة كان علماء الاجتماع في دراستهم للعلاقات في الجماعات الصغيرة يتجاهلون الجوانب الفريدة في كل علاقة لكي يتمكنوا من دراسة سلوك الجماعة الصغيرة علي أساس مجرد وكان المنهج الذي اختاره فيبر للوصول إلى التعميمات حول التاريخ

هو منهج إيجاد الأبنية الفرضية التي أطلق عليها النماذج المثالية. كوجهة نظر ويصاغ النموذج المثالي من خلال التركيز علي جانب واحد أو أكثر وبواسطة التأليف بين عدد كبير ومتميز من الظواهر الفردية الواقعية التي تنظم وفق هذه الوجهات للنظر التي تؤكد علي جانب واحد في مفهوم مجرد موحد تحليلي.

وبالإمكان بناء نماذج مثالية كثيرة ومتباينة بالنسبة لكل واقعة تاريخية بالرغم من أن فيبر اعتقد أن هذا العدد محدود إلا أنه لم يبرهن علي ذلك. واستخدام النموذج المثالي يجعل من الممكن إجراء تجارب في الذهن أو العقل إذا أمكن مثلاً مقارنة النظام الرأسمالي الغربي بغيره من نظم اقتصادية حتي يمكن بيان الجانب الذي تختلف فيه عن النموذج المثالي. وهكذا نزل رد فيبر الدراسة السوسيولوجية للتاريخ إلى مستوي أدني من مجرد البحث عن القوانين التاريخية إلى مستوي أدني للبحث عن التفسيرات للأحداث أو الوقائع التاريخية المحددة.

ويمثل حوار أو سيناريو (كون) مثالاً طيباً علي نموذج التفسيرات التي فكر فيها فيبر. وتمثل الصور المتباينة والمقبولة التي عبر عنها كون مثل الأكثر تكاملاً والأكثر فوضي النماذج المثالية التي يمكن بواسطتها فهم مضامين الأفعال ولكن النموذج المثالي لا يمدنا بالحل للتغلب علي مشكلة دراسة التاريخ. ذلك لأن كل نموذج مثالي وكل قانون تاريخي يتأثر بواسطة قيم الملاحظ فهو بذلك يعتبر عملاً تعسفياً، مثل كل قانون تاريخي يعتبر عملاً تعسفياً(٦).

خامساً: تحديث استخدام المنهج التاريخ في البحث الاجتماعي:

مع التحولات الفكرية التي شهدها العلم الاجتماعي في مطلع القرن الحادي والعشرين والانتقادات التي وجهت إلى استخدام المنهج الكمي والوضعية في البحث الاجتماعي، أعيد إحياء الاهتمام بالمنهج التاريخي باعتباره نموذجا خالصا علي البحث الكيفي. فعلي الرغم من أن استخدام المنهج التاريخي في علم الاجتماع، قد بدأ منذ ما يزيد علي سبعة قرون علي يد عبد الرحمن ابن خلدون، الذي اعتبر فن التاريخ فن جم الفائدة. يوقفنا علي أحوال الماضيين

ويمدنا بالخبر عن الاجتماع الإنساني، فمنذ ذلك الوقت أخذ الباحثون في علم الاجتماع يتوسعون في استخدام التاريخ في دراسة الظواهر الاجتماعية[٧].

وربما لاحظنا الاختلاف بينهم حول الكيفية التي يجب أن يستخدم بها المنهج التاريخي في تحقيق أهداف البحث الاجتماعي. غير أن ما تم الاتفاق عليه حديثا حول تصور العلاقة بين الماضي والحاضر، أسهم في تطور وتحديث الاستعانة بالمنهج التاريخي في البحث الاجتماعي من حيث الوقوف علي أهداف البحث التاريخي في علم الاجتماع وتقدير أهمية الفهم التاريخي للظواهر الاجتماعية.

وفي تصور العلاقة بين الماضي والحاضر، قد نلحظ تصوراً شائعاً لهذه العلاقة بأن الماضي يجب أن يفهم علي أنه أشبه بعالم منفصل عن الحاضر. وإذا كانت هناك علاقة بينهما، فإن ذلك يرجع إلى اعتبار الماضي بمثابة مصدر ومورد ومستودع ضخم من الأمثلة التاريخية المعبرة عن التنظيمات الاجتماعية والتفاعلات والسلوك. وتصبح مهمة وهدف استخدام التاريخ في البحث الاجتماعي بناء نماذج مثالية كما فعل ماكس فيبر أو اختبار فروض معينة، مثل القول بأن التدهور الاقتصادي قد ينشأ صوراً من الأحياء الديني. وفي مقابل هذا التصور للعلاقة بين الماضي والحاضر ظهر رأي أخر يذهب إلى أن الحاضر يعد محصلة للماضي ونتاج لأفعال سابقة ونشاطات وأحداث اجتماعية وأن العالم الذي نعيش فيه اليوم ليس منفصلا عن الماضي ويكون هدف استخدام المنهج التاريخي في البحث الاجتماعي بناء علي هذا التصور، هو التعرف علي أو كشف أو تحليل الأصول والمصادر والأسس والأسباب التاريخية التي تقف وراء الظواهر الاجتماعية الجارية في الوقت الحاضر، مثل دراسة نشأة ظاهرة القومية أو غيرها. أو كما حدث في دراسة ماكس فيبر لنشأة الرأسمالية والبحث عن جذورها في الأخلاق البروتستانتية[٨].

الهوامش والمراجع

١- علي عبد الرازق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٤٦.

٢- المرجع السابق، ص ١٤٧.

٣- المرجع السابق، ص ١٤٨.

٤- المرجع السابق، ص ١٥٠.

٥- المرجع السابق، ص ١٥٠.

٦- المرجع السابق، ص ١٥٦.

٧- عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجية وإبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ص ١٢٧ – ١٢٨.

8- Miller, R, L. & Briner, J, D., eds. The A-Z. Social Research, A Dictionary of Key Social Science Research Concepts, SAGE, London, 2003, pp. 141 – 143.

الفصل الثامن

الطرق الكيفية في البحث الاجتماعي

- المبحث الأول: دراسة الحالة.
- المبحث الثاني: أسلوب السيرة والسيرة الذاتية.
- المبحث الثالث: أسلوب تحليل المحادثة.
- المبحث الرابع: أسلوب تحليل الخطاب.
- المبحث الخامس: أسلوب جماعة المناقشة البؤرية.

الفصل الثامن

الطرق الكيفية في البحث الاجتماعي

المبحث الأول: دراسة الحالة:

تمهيد:

تعتبر دراسة الحالة من أقدم وأهم الطرق التي استخدمت في البحث الاجتماعي لوصف وتفسير الخبرات الشخصية والسلوك الاجتماعي. إذ ترجع بداية استخدام هذه الطريقة إلي القرن التاسع عشر أو قبله بنحو من السنوات قليل حيث كان الانجليزي أوري أول من استخدم هذه الطريقة في تناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة علي استخدام الآلات الميكانيكية، ثم جاء فردريك لوبلاي ليضفي علي استخدام هذه الطريقة طابعاً منهجياً منظماً وذلك عندما استعان بها في دراساته عن اقتصاديات الأسرة وغيرها من العناصر الهامة في البناء الاجتماعي ثم وسع هربرت سبنسر من نطاق استخدام هذه الطريقة في البحث حتى تشتمل علي جمع أكبر قدر من الوثائق الاثنوجرافية عن الإنسان البدائي، ثم دفع توماس وزنانيكي في دراستهم الفلاح البولندي، في أوربا وأمريكا بهذه الطريقة إلى الأمام فقدمت دراستهم مثالاً حياً علي استخدام هذه الطريقة في البحث الاجتماعي وإمكانياتها ومميزاتها وعيوبها.

أولاً: تعريف دراسة الحالة:

هي أسلوب في البحث يهدف إلى فهم الظواهر الاجتماعية داخل موقع أو عدد صغير من مواقع الأحداث التي تجري علي نحو طبيعي. وقد يكون الهدف توفير وصف من خلال دراسة حالة (مثال) بالتفصيل أو محاولة تعميم أو اختبار نظريات معينة.[1]

وعادة ما يتم وصف دراسات الحالة علي أنها بمثابة استكشاف لنسق له حدود Bounded system . ولذلك فإن موضوع دراسة الحالة قد يكون أشياء كثيرة، مثل المجتمع المحلي والنظام، التنظيم والفرد والنشاط أو الحدث. وعادة ما ترتبط دراسة الحالة بالاثنوجرافيا Ethnography حيث يتمثل الهدف في وصف وتفسير جماعات اجتماعية في موقعها الطبيعي باستخدام أساليب كيفية عبر فترة ممتدة من الزمن. والاهتمامات المشتركة بين بحوث دراسات الحالة والأشكال الأخرى من البحث الطبيعي جعلت من الصعب تقديم تعريفات محدده لبحوث دراسات الحالة وازدادت المشكلة حده من خلال حقيقة أن الباحثين لم يستخدموا حتي الآن هذا المصطلح بطريقة موحده. فمثلا هناك جدل ونقاش حول ما إذا كانت دراسة الحالة تمثل اختيارا منهجيا أو تعد موضوعاً يدرس. وكان لهذا المصطلح أيضا تأثيره داخل مجالات الممارسة المهنية في الطب والقانون والخدمة الاجتماعية ودراسات الإدارة. وقد ارتبطت دراسة الحالة داخل هذه النظم الفكرية بأسلوب حل المشكلات العملية ولقد اعتبر مصطلح النسق ذو الحدود أنه لا يقدم مساعدة كما أنه من الصعب غالبا تحديد حدود الحالة سواء من حيث الزمان أو المكان. وفي الواقع، نادراً ما يكون النسق الاجتماعي مقيداً بحدود، ومثل هذه الحدود، أينما توجد، يقوم المشاركون أو الباحث بتصورها وبناؤها.

ولقد اعتبرت دراسة الحالة ذات قيمة خاصة عندما يكون سياق البحث بالغ التعقيد بالمقارنة بالبحث المسحي والتجريبي. وعلي الرغم أنها تمثل أسلوب البحث الصادق والصالح في ذاته، فقد تستخدم دراسات الحالة لاستكمال وتكملة مناهج وطرق بحث أخري قد تشمل أساليب كمية، ومثال ذلك في محاولة توليد النظريات قبل أن يتم اختبارها في الدراسة الأساسية أو توفير بيانات تفصيلية تمكن الباحث من التوسع بالإضافة إلى النتائج الكمية.

وتهدف دراسة الحالة إلى التوصل إلى فهم تفصيلي للعمليات التي يشتمل عليها الموقف أو الموقع، غير أن هذا يمكن أن يشمل دراسة حالات متعددة أو

حالة واحدة ويتناول مستويات تحليل عديدة. ويمكن أيضا أن يختلف حجم كل حالة من أفراد معينين إلى جماعات من الناس وتنظيمات أو الثقافات ككل. ويتوقف اختيار الحالات علي أهداف البحث وقد تختار الحالات باعتبارها عينات علي ما يماثلها في الواقع، بمعني أنها تكون أمثلة نموذجية لفئة من الحالات مثل المستشفي كنموذج، أو قد يتم اختيار الحالات بهدف يستند إلى فكرة العينة النظرية وربما من أجل الاستبصارات التي تولدها أو بسبب أنها تمثل نماذج متطرفة. وعندما تكون الحالة عينة ثم سحبها لغرض معين مثل جمع شواهد سلبية قد تخدم في إثبات عدم صدق نظرية ما، يطلق علي هذه الحالة، الحالة الحاسمة Critical Sample. وبالإضافة إلى هذه الأساليب في تكوين العينات، فإن اختيار الحالات قد يتأثر أيضا بواسطة أسباب عملية أخري، مثل مسألة إمكانية الوصول إليها أو إتاحتها. وعلي أية حال، ليس دائما من مصلحة الباحث أن يدرس مواقع ومواقف يكون فيها مشاركا نشطاً. والألفة بالمكان والموقع يمكن أن يكون واحدا من الأصول في ضوء إمكانية الوصول إليها، ولكن يمكن أيضا أن ينجم عنه توقعات من المفحوصين وعموما أن عمق البيانات يتراجع مع دراسات حالات أكثر، وهذا العيب يمكن تعويضه من خلال الميل أو الرغبة في التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها.

وتستخدم دراسات الحالة عادة أساليب منهجية متعددة لجمع البيانات، وهذه تشمل أساليب مثل المقابلة الشخصية والملاحظة والطرق الوثائقية والتسجيلات بالصورة أو الصوت. وفي العادة تجري عملية جمع البيانات عبر فترات زمنية طويلة وتمثل الملاحظات الميدانية Field notes أيضا مصدراً أساسيا للبيانات لأنها تمثل أداة لرصد تعليقات الباحث أو أعضاء فريق البحث، التي تضم تسجيل ملاحظات وتأملات والأفكار البازغة في أثناء العمل الميداني.

وعادة تسير دراسات الحالة بداية بما يقدمه الباحث من وصف للموقف وبحثه عن الموضوعات وتجميعه للبيانات عنها، ومقارنتها. وحتى أن تم إجراء

البحث في موقف أو موقع وحيد، من الممكن تحليل البيانات على مستويات متعددة فمثلا عند دراسة التغير في مضمون البرنامج الدراسي داخل المدرسة، قد يكون التحليل على مستوى التلميذ أو على مستوى الفصل ككل. وتتم المقارنات عبر الحالات بعد ما ينتهي التحليل داخل الحالة[٢].

ثانياً: وسائل التحليل في دراسة الحالة:

من وسائل التحليل التي ذاع استعمالها في دراسة الحالة ما يعرف بتاريخ الحالة من ناحية وما يطلق عليه اسم التاريخ الشخصي للحياة من ناحية أخري ولما كان هناك فارقاً أساسياً بين كل وسيلة من هذه الوسائل في دراسة وتحليل الحالات كان لابد من إلقاء الضوء عليها منعاً للبس والاختلاط.

(١) تاريخ الحالة Case history

يقصد بتاريخ الحالة المراحل التطورية التي مرت بها والتي تتضمن مراحل النمو والتطور الجسيمة والذهنية والانفعالية والسلوكية. ولذلك يقال أن تاريخ الحالة يقصد به قصة حياة الحالة أو دوره حياة الحالة في مجموعها أو في كل فتراتها.

ولما كانت هذه المراحل من التعدد والاختلاف، كان من الصعب العثور علي وثائق مكتوبة توضح تطور الحالة في كل مرحلة، وكان من الضروري علي الباحث الذي يجري دراسة حالة من خلال هذا الأسلوب يقدم صورة كلية عن هذه الحالة كان من المتوقع أن يعتمد الباحث في هذا الصدد علي عدد متباين من المصادر التي تفيده في الحصول علي بيانات كل مرحلة سواء أكانت هذه المصادر هي الفرد نفسه أو الجماعة أو غيرها من أنواع الحالات، أو من أسرة الفرد أو والديه أو أقاربه أو معلموه في المراحل الدراسية المختلفة أو أصدقائه أو معارفه أو زملائه في العمل أو غيرها وأن يستفيد من الأدوات المعروفة في جمع البيانات من كل مصدر، سواء أكانت هذه الأدوات وثائق شخصية أو سير ذاتية أو يوميات أو خطابات أو اعترافات أو مقابلات شخصية أو ملاحظات أو استفسارات أو غيرها أو حتى سجلات إحصائية أو رسمية.

ويقدم بعض المهتمين بدراسة الحالة إطاراً يمكن علي ضوئه تنظيم المعلومات التي جمعت عن الحالة – خاصة إذا كانت الحالة فرداً – ينطوي علي الجوانب الهامة التالية:

• **النمو الفيزيقي:**

يجمع كل المعلومات المتوفرة عن الحالة وتشير إلى تطور المشي والكلام واللعب وغيرها من مظاهر النمو البدني في مرحلة الطفولة.

• **النمو السلوكي:**

ويجمع كل المعلومات المتوفرة عن الحالة وتشير إلى عادات النوم والأكل وضبط التبول والتبرز، وتكوين الأصدقاء والقدرة علي التعامل مع الآخرين كبار وصغار والتغلب علي الصعوبات.

• **النمو الدراسي:**

ويضم كل البيانات المتوفرة عن الحالة وتتعلق بتكيفه مع الظروف الدراسية منذ اللحظة الأولي، وتقبل سلطة مدرسية، والنظام المدرسي وتفوقه أو تخلفه وعلاقته بزملائه ونمو القدرات الخاصة مثل التفوق الرياضي أو الفني وغيرها، وظهور الاهتمامات والأهداف.

• **النمو الانفعالي والشخصي:**

وتشمل علي كل البيانات التي توفرت عن المشكلة التي أجريت دراسة الحالة من أجلها، وتتعلق بأول مرة حدثت فيها المشكلة وأحست الحالة بها، وتطورها والمصاعب التي نجمت عنها بالنسبة للحالة والمحيطين بها وهكذا(٣).

(٢) التاريخ الشخصي للحياة Life History

يقصد بالتاريخ الشخصي للحياة تصور للمراحل التطورية المتباينة التي مر بها الشخص والتي تنطوي علي عمليات نموه الجسمي والذهني والانفعالي والسلوكي وتقديره للاهتمامات والخبرات وتفسيره لهذا النمو والاهتمامات

الذي يقدمه الشخص نفسه ويراه مناسباً للمراحل المتباينة لنموه الانفعالي والسلوكي. أو هو بعبارة أخري دراسة حالة يجريها الشخص لنفسه وهنا يكون المصدر الأساسي للبيانات منصباً علي الفرد نفسه موضوع الدراسة ويحدد بالتالي الأدوات المناسبة للحصول علي البيانات التي تفيد في هذا الغرض.

ومن هنا كان البعض يري أن دراسة التاريخ الشخصي للحياة صورة من صور تاريخ الحالة وإن كانوا لا يقبلون الاختلافات الأساسية بين الأسلوبين في دراسة الحالة، والتي تتمثل في اعتبار تاريخ الحالة يهتم بالفرد ويهتم التاريخ الشخصي للحياة بالشخص نفسه، وأنه يمكن أن يطبق أسلوب تاريخ الحالة في دراسة أنواع مختلفة من الحالات غير الفرد، مثل الجماعة، والنظام والمجتمع المحلي أما دراسة التاريخ الشخصي للحياة، لا تطبق إلا حيث تكون الحالة فرد أو أفراد، وأنه في تاريخ الحالة لا يكتفي الباحث بالحصول علي المعلومات من الحالة نفسها أو الفرد وإنما يحصل عليها من مختلف المصادر الأخرى للتثبت من صحة البيانات، في حين أنه في التاريخ الشخصي للحياة لا يكتفي الباحث بالمعلومات التي تقدمها الحالة شفاهة أثناء عملية المقابلة الشخصية أو الاستبصار أو كتابة (من خلال تحليل الوثائق الشخصية والمذكرات واليوميات ...الخ). كما أنه في تاريخ الحالة لا يهتم الباحث بالتفسيرات التي تقدمها الحالة للمراحل المتعاقبة في نموها علي عكس ما يحدث من اهتمام الباحث في التاريخ الشخصي للحياة بأن تحكي الحالة تاريخ حياتها ومن وجهة نظره بأن تعطي ما تشاء من تفسيرات لما مر بها من مواقف وأحداث.

ولم يغفل المهتمين بدارسة الحالة الإشارة إلى الإطار الذي يمكن علي ضوئه تنظيم المعلومات من أجل الوصول إلى الصورة الكلية للحالة التي نحاول تتبع تاريخها الشخصي، وهو إطار يضم مجموعة من المعايير التي تولي اهتماماً بالغاً بسلسلة الخبرات المترابطة والمتناسقة والمستمرة والتي ترسخت عند الحالة في سياق حياتها الاجتماعية والثقافية والتي تحرك وتدفع السلوك الشخصي والاجتماعي منذ الطفولة حتي البلوغ.

وسواء اعتمد الباحث في دراسة الحالة علي أسلوب تاريخ الحياة، أو التاريخ الشخصي للحياة فإنه من الأهمية بمكان أن يهتم بتسجيل البيانات التي يحصل عليها وتدوين الملاحظات أولاً بأول دون أن يترك ملاحظة منها، أو بعبارة أخري يقوم بحفظ هذه المعلومات بوسيلة تعينه علي لم شملها مثل الملفات أو السجلات، ثم يحاول بعد ذلك تجميعها في بنود أو تحت فئات مختلفة، حتي يسهل عليه بعد تحليل هذه البيانات وربطها ببعضها البعض الأخر، واستخلاص النتائج التي تلقي الضوء علي الموقف الكلي الذي تعيشه هذه الحالة.(٤)

ثالثاً: استخدامات دراسة الحالة:

تتعدد وتتنوع استخدامات دراسة الحالة بتعدد واختلاف الأهداف التي يسعي إليها الباحث من وراء استخدامه لهذه الطريقة. فالجدير بالذكر أن الباحث الذي يجري دراسة استطلاعية يحتاج إلى إجراء تحليلات لبعض الحالات المثيرة للاستبصار، هنا قد يجد من المناسب استخدام طريقة دراسة الحال لإجراء مثل هذه التحليلات سعياً وراء هدف محدد هو زيادة الاستبصار بموضوع بحثه، أو الكشف عن مختلف جوانب هذا الموضوع أو حتي محاولة بلورة بعض الفروض المتعلقة بمثل هذا الموضوع.

كما أشرنا أن الباحث الذي يجري بحثاً وصفياً قد يعتمد علي طريقة دراسة الحالة في تقديم وصف لجماعة أو مجتمع محلي قرية أو مدينة أو غيرها، بحيث يمكن له من خلال هذه الطريقة تحقيق أهداف بحثه في تقديم صورة كلية عن هذه الجماعة أو المجتمع.

وأشرنا كذلك إلى أن الباحث الذي يجري بحثاً تجريبياً قد يلجأ إلى طريقة دراسة الحالة في التعرف علي المجتمع أو الجماعة التي يراد إحداث تغيرات في نطاقها عن طريق البرامج موضوع التقويم، بحيث تمكنه دراسة حالة الجماعة أو المجتمع في اللحظة الأولي وقبل إدخال برنامج التغيير «الرعاية أو التنمية» من التعرف علي ظروف هذه الجماعة وما يصل إليه حالها، ثم إجراء دراسة حالة

لاحقة لإدخال البرنامج بعد أن يحدث له آثاره، حتي يمكن تقدير مدي تحقيق البرنامج لأهدافه في ضوء عملية المقارنة بين دراسة الحالة في الفترة السابقة علي دخول البرنامج، ودراسة الحالة بعد دخول البرنامج علي هذه الجماعة أو المجتمع.

كما تستخدم دراسة الحالة في مجال خدمة الفرد، حيث يستطيع المهني الذي يقوم بعملية تشخيص أسباب المشكلات التي تعاني منها حالات الأفراد الذين يقوم برعايتهم، بهدف وضع خطة العلاج للحالات محل الفحص قبل الإقبال علي تنفيذ أي برنامج للعلاج أو المساعدة.(٥)

رابعاً: خصائص أو مميزات دراسة الحالة وعيوبها:

هناك عدد من الخصائص أو المميزات التي تتسم بها دراسة الحالة كطريقة في البحث الاجتماعي من أهمها:

أن دراسة الحالة تتصف بالتعمق أكثر مما تتجه نحو الاتساع، لأن هذه الدراسة تنصب في معظمها حول حالة واحدة، تتناول الحالة من جميع جوانبها وتتعمق في فهم الخصائص والسمات المميزة لكل جانب من هذه الجوانب عن طريق جمع المعلومات المتباينة حول هذه الجوانب من مختلف المصادر ثم تحاول ترتيبها وتنسيقها وتنظيمها بما يساعد في تقديم صورة تكون متكاملة عن هذه الحالة موضوع البحث.

إن دراسة الحالة تتصف بالمرونة أكثر مما تتسم بالجمود، لأن هذه الطريقة تسمح للباحث بأن يطور ويعدل خطة بحثه وحتى فروضه وتصوراته نتيجة لما توفره من زيادة التبصر والتعمق لموضوع البحث، ولا تمنعه من أن ينتقل من أداة في جمع البيانات إلى أخري بين الملاحظة بالمشاركة والملاحظة المقننة أو بين المقابلة الشخصية والاستبيان أو بين الوثائق والسجلات أو غيرها، فإذا ما وجد أياً منها لم يمكنه من الوصول إلى الفهم الكامل للحالة يتركه إلى غيرها من أدوات، تعينه وتحدد البيانات التي يريدها لتحقيق هذا الهدف.

إن دراسة الحالة قد تتصف بالقدرة علي الوصول إلى تعميمات طالما كانت الحالة موضوع التحليل تحمل من السمات ما يجعلها ممثلة لعدد كبير من الحالات أو قد تفيد دراسة الحالة بناء علي ذلك بالتنبؤ في نطاق الحالات المتماثلة.

عيوب دراسة الحالة:

ومع تقدير أهمية وجوهرية دراسة الحالة كطريقة في البحث، استطاع بعض الكتاب في تراث البحث الاجتماعي أن يشير إلى بعض الأخطاء أو الثغرات التي تنطوي عليها دراسة الحالة، ينبغي أن نحيط بها حتي نعمل علي تجنبها ونحن نستخدم هذه الطريقة في البحث.

وباستطاعتنا أن نحصر هذه الأخطاء فيما يلي:

١- يتعذر مع دراسة الحالة وما تنتهي إليه من نتائج الوصول إلى تعميمات، ذلك لأنه لا يصح تعميم النتائج من دراسة عدد قليل من الحالات أو علي أساس الخبرة الشخصية بحالات محدودة لا تمثل الواقع تمثيلاً صادقاً أو بناء علي دراسة حالات شاذة تحتاج إلى مساعدة.

٢- قد تقع دراسة الحالة في أخطاء التحيز وذلك لأن اعتماد دراسة الحالة علي السجلات والوثائق في تصوير مراحل تطور الحالة، قد يطبع هذه الدراسة بالطابع الذاتي المميز لهذه السجلات والوثائق ويجعل الدراسة بعيدة عن الدقة والموضوعية كما أن اعتماد دراسة الحالة علي ما تقرره البحوث موضوع التحليل في كل حالة، يعرضها لأخطاء أخري في التحيز ناجمة عن ميل الحالة إلى تقرير ما يريه الباحث أو ما تتوهم أن الباحث يريده، أو عن ميل الحالة إلى تبرير سلوكها أكثر من ميلها إلى الواقعية وإلى المبالغة في تضخيم الأحداث أو الإغراق في الخيال عند سرد الأحداث هذا فضلاً عن تحيز آخر تقع فيه دراسة الحالة ناتج عن الباحث نفسه الذي يجري هذه الدراسة وعن ميله إلى أن يري ما يراه هو، وإلي تفسير الحالة من وجهة نظره ووفقاً لمشاعره وانفعالاته ومعتقداته... الخ.

٣- كما يؤخذ علي دراسة الحالة حاجاتها إلى باحثين مدربين تدريباً فنياً عالياً بحيث يتعذر استخدامها إلا إذا توفرت هذه الخبرة والتدريب، وهي عملية تحتاج إلى إمكانيات للصرف علي هذه الخبرة وعلي جهد لتحصيلها ووقت ضروري للتدريب عليها. هذا فضلا عن تكاليف إجراء وتطبيق دراسة الحالة نفسها والفترة الطويلة التي تستغرقها عملية استيفاء بياناتها، والجهد اللازم لكل هذه العمليات[٦].

المبحث الثاني: أسلوب السيرة والسيرة الذاتية

Biography and Autobiography:

تمهيد:

عرف هذا الأسلوب بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي في الدول المتقدمة، تحت اسم السيرة أو السيرة الذاتية، ويرجع الاهتمام به إلى بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، بعد أن استعادت الجوانب الفردية في الحياة الاجتماعية أهميتها في التحليل الاجتماعي ورد الاعتبار للبحث الكيفي(٧).

وبعد أن كان علم الاجتماع يركز علي كل ما هو اجتماعي علي حساب البناء علي التصورات الفردية للواقع الاجتماعي، تزايد الاهتمام اليوم بأحاسيس الفرد وتصوراته، للواقع المعاش والحياة اليومية، باعتباره إنسانا وأنه لم يعد ينظر إليه علي أنه مجرد دمية في مهب رياح البناء الاجتماعي والثقافي بل أصبح فاعلا اجتماعيا مهما في تشكيل هذا البناء(٨).

وأسلوب السيرة الذاتية عبارة عن تجميع وتحليل ووصف متعمق للحياة بأكملها أو جزء منها، تتم عادة بواسطة مقابلة متعمقة غير مقننة، تدعم بالمقابلة شبه المقننة والوثائق الشخصية. ويركز هذا الأسلوب علي وضع الفرد داخل سلسلة العلاقات الاجتماعية، والأحداث التاريخية وخبرات الحياة. ويضرب منظور السير الذاتية بجذوره إلى كتابات توماس وزنانيكي في كتابهما الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا، ثم مدرسة شيكاغو. وقد أعيد إحياؤه بعد ازدهار المناهج الكيفية عام ١٩٧٠ بفضل جهود برتو Bertaux عالم الاجتماع الفرنسي وجماعته، والتي تطورت في صورة لجنة في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. وقد انقسم الجدل المنهجي الدائر في هذا المجال إلى وجهتين اثنين للنظر مختلفتين حول المهمة المحورية لبحوث السيرة الذاتية. إن التحول نحو السيرة الذاتية في بحوث العلم الاجتماعي، أصبح سمه تميز الكثير من النظم الفكرية أخيراً، بفضل وجهات النظر الجديدة في فكر ما بعد

الحداثة، والتطورات الحديثة في مجال تطبيقاته، التي شملت قضايا السياسية الاجتماعية، كما ظهرت علي يد بورديو Bourdieu وزملاءه.

ويهمنا في هذا الفصل الصدد أن نلقي الضوء علي المقصود بأسلوب السيرة والسيرة الذاتية والأصول التاريخية لهذا الأسلوب، وتطور الاهتمام به في البحث الاجتماعي، ثم أهميته واستخداماته، وكذلك وجهات النظر والمنظورات التي يستند إليها هذا الاستخدام، وأخيرا عيوب أسلوب السيرة الذاتية والتحديات التي تواجهها في البحث الاجتماعي.

أولاً: المقصود بأسلوب السيرة والسيرة الذاتية:

يمثل منهج السيرة الذاتية تجميع وتحليل لعملية وصف متعمقة للحياة بأكملها أو قسم منها، تتم عادة بواسطة مقابلة غير مقننة ومتعمقة (In-Depth).

وقد يتم تدعيم هذا الوصف بواسطة مقابلة شبه مقننة أو وثائق شخصية، وبدلاً من التركيز علي نقطة في الموقف الحالي للفرد، يركز أسلوب السيرة الذاتية علي وضع الفرد داخل سلسلة العلاقات الاجتماعية والروابط، والأحداث التاريخية وخبرات الحياة (تاريخ الحياة Life history). ويركز تيار فرعي هام في هذا الصدد علي الأسلوب الذي يتصور من خلاله المستجيبين بنشاط قصه حياتهم استجابة للسياق الاجتماعي في وقت المقابلة الشخصية (قصة الحياة Life Story)[9].

وفي رأي البعض أن السيرة الذاتية عبارة عن عرض الحياة الشخصية كما يرويها المبحوث بنفسه بناء علي دوافع خاصة وإرادة ذاتية. بينما تعرف السيرة بأنها عبارة عن عرض لحياة المفحوص، حيا أو كان ميتاً اعتماداً علي مصادر وثائقية فقط، أو بواسطة الجمع بين الوثائق والمقابلات مع المفحوص – الذي لا يزال حيا – أو مع أشخاص آخرون في محيط حياته[10].

وهكذا يعتبر أسلوب السيرة والسيرة الذاتية بمثابة أسلوب في البحث الكيفي، يقوم علي تجميع معلومات من المفحوص نفسه أو أقاربه والمحيطين أو

وثائق متوافرة عنه، من خلال المقابلة المتعمقة، وتحليلها من أجل تقديم وصف للحياته بأكملها ووضع المفحوص في سياق الأحداث وسلسلة العلاقات الاجتماعية وخبرات الحياة.

ثانياً: الجذور التاريخية لأسلوب السيرة والسيرة الذاتية وتطوره:

ولمنظور السيرة الذاتية واستخدام تواريخ الحياة كأسلوب في البحث الاجتماعي شجره نسب (وتاريخ طويل) تمتد بجذورها إلى كتاب توماس Thomas وزنانيكي Znanicki حول (الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا (١٩١٨ – ١٩٢٠)، الذي كان له أثراً واضحاً، والذي كرس المجلد بأكمله لتاريخ حياة المهاجرين البولنديين إلى أمريكا، وجمع تواريخ حياة بمعرفة مدرسة شيكاغو ذائعة الصيت عام ١٩٢٠، وقد تسبب ظهور العلم الاجتماعي الكمي في الولايات المتحدة في الانهيار المفاجئ لمنهج السيرة الذاتية في عام ١٩٤٠، والذي كان قد أعيد إحياؤه فقط كجزء من ازدهار المناهج الكيفية في البحث عام ١٩٧٠. ويمدنا بلومر Plummer (٢٠٠١) بإطلالة ممتازة علي المراحل المبكرة لبحث تاريخ الحياة، ووضع الأسلوب في سياق السلسلة الأوسع من أساليب البحث الكيفي، خاصة تلك التي تستخدم الوثائق الشخصية كمصدر أولي للبيانات.

ويعود الفضل في إحياء منظور السيرة الذاتية حالياً واستخدام تواريخ الحياة بدرجة كبيرة إلى دانيال برتو D. Bertaux عالم الاجتماع الفرنسي، الذي كون جماعة عمل دولية حول تواريخ الحياة في أواخر عام ١٩٧٠، والتي سرعان ما تطورت في صورة لجنة حول السير الذاتية والمجتمع Biography and Society رقم ٣٨ في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA)، هذه اللجنة اضطلعت بمهمة محور الاتصال الدولي الأساسي لعلماء الاجتماع الذين يجرون بحوثا للسير الذاتية. وفي أوروبا، فإن شبكة بحث منظورات السير الذاتية حول المجتمعات الأوربية التابعة للجمعية الأوروبية لعلم الاجتماع لها أهميتها أيضاً.

والعودة أو التحول نحو السيرة الذاتية في البحث في العلم الاجتماعي يمثل سمه عبر نظم فكرية كثيرة في عشرات السنين الحديثة، باعتبارها اعترافاً بفائدة المنظور المهتم ببحث وضع الفرد داخل سلسلة شبكة العلاقات الاجتماعية والسياق التاريخي المتعاقب، وهو تحول أصبح أكثر انتشاراً.

وكان من التطورات الحديثة المثيرة، تلك التطبيقات لبيانات تاريخ الحياة الكيفي علي دراسة قضايا السياسة الاجتماعية (انظر علي سبيل المثال بورديه وزملاؤه «Bourdieu et al.» ١٩٩٩).

ويرتبط بذلك الاعتراف بملائمة هذا المنهج في دراسة حالة العمال المهنية في الخدمات الاجتماعية (انظر المؤلفات الصادرة عن العمالة المهنية في الخدمات الاجتماعية) وانظر المؤلفات الصادرة عن مشروع (SOSTRIS) الاستراتيجيات الاجتماعية في مجتمع المخاطر (Social Strategus in Risk Society)، خاصة كتابات شامبيرلين (Chamberlayne) ٢٠٠١[١١].

ثالثاً: أهمية واستخدامات السيرة والسيرة الذاتية في البحث الاجتماعي وعيوبها:

- إن الاتجاه المعاصر في توظيف السيرة في البحث الاجتماعي لا يقف عند مجرد استخدام مادتها كشواهد أو أمثلة توضيحية لمادة من مصادر أخري، ولا يكتفي باعتبارها أسلوبا للدراسة الاستطلاعية التي توفر مادة لفروض وأفكار تطرح للاختبار في دراسات حاسمة، الاتجاه الجديد يتعامل مع السيرة كأسلوب قائم بذاته وموضوع للبحث الاجتماعي.
- السيرة تعمل علي الربط ما بين الفردي، أي الخاص بشخص الفرد، والعام أي الخصائص البنائية للواقع الاجتماعي، في لحظة تاريخية معينة.
- السيرة هي ناتج تفاعل الذات مع الواقع، وهي تقوم علي أساس أن كل فعل فردي تلخيص للعام وتمثيل للنسق الاجتماعي، أي أنها بمثابة

قراءة للمجتمع من خلال تاريخ حياة الفرد، فهي مزيج من التاريخ الشخصي والتاريخ الاجتماعي.

- تقدم لنا السيرة الذاتية معلومات عن الأسرة والزواج والأبوة والأمومة، وغيرها مما لا نجد له مثيلا في أية وثائق أخري.
- تكشف لنا السيرة الذاتية أحيانا عن العالم الداخلي لمؤسسات وأجهزة عامة حساسة لا يتاح للكثير منا فرص التعامل الفعلي معها أو تأملها عن قرب، مثال «يوميات ضابط في الأرياف» لحمدي البطران ١٩٩٨.
- توفر لنا معلومات عن تجارب إنسانية مؤثرة لا تتكرر كثيرا، فيما يسمي «أدب السجون» مثل مذكرات سعد زهران، الأوردي: مذكرات سجين ٢٠٠٤.
- ومن السير الذاتية ما لا يقف عند حدود التجربة الشخصية في السياق المباشر، وإنما يتسع ليناقش الظروف الاجتماعية، بل والعلاقات الدولية والظروف التاريخية في انعكاساتها علي الذات والجماعة والوطن، وحين يتوافر لأصحاب مثل هذه السير المعرفة والخبرة والمعلومات، فإن ما يصدر عنهم يعد وثائق تاريخية ذات قيمة(١٢).

رابعاً: المنظورات الموجهة لاستخدام السيرة والسيرة الذاتية في البحث الاجتماعي:

ويتركز الجدل المنهجي الدائر في هذا المجال حول وجهتين للنظر مختلفتين حول المهمة المحورية لبحوث السير الذاتية. يعتبر المنظور الأول تحليل السير الذاتية وتواريخ الحياة بمثابة أسلوب أو طريقة تهدف إلى بلورة نظرية من خلال استخدام معلومات السير الذاتية كقاعدة بيانات من أجل تقييم المفهومات، وهذا المنظور أمكن تقسيمه فرعياً بين الواقعيين Realists الذين يركزون علي تطوير المفهومات الاجتماعية من خلال الاستعانة بأساليب تستند إلى نظرية، وإلى مجموعة أخري يركزون علي الاختبار الوضعي الجديد للنظرية القائمة.

ويمكن أن نضع المنظور الثاني الذي كان قد تأثر بوجهات نظر ما بعد الحداثة Post-Modernist، وبمنهجية الحياة اليومية Ethno methodol-ogy، تحت مصطلح القصة Narrative. ويؤكد أنصار هذا المنظور "إن القصة الطبيعية السلسلة أساس للتفسير الذي يتم من خلال السياق الاجتماعي للمقابلة الشخصية عندما يقوم (القاص) بتصوير قصة حياته أمام المستمع. ولقد تحقق الكثير من التطور الجاري لهذا المنظور خارج علم الاجتماع الفرنسي والإنجليزي Anglophone خاصة بين علماء الاجتماع الذين يتحدثون الألمانية. ويدخل ضمن كبار المدافعين أو المناصرين لهذا المنظور شوتز Schutze، وروزنتال W.F.Rosenthal ، وريمان Riemann. وبينما تميز هذا المنظور بنوع من الجدل الداخلي المكثف بين أنصاره، بالإمكان إدراك هذا الاتجاه العام في صورة متبلورة داخل منهج السيرة الذاتية وتفسير القصة.

هذا النموذج للسيرة الذاتية يستخدم المقابلة الشخصية من خلال سؤال وحيد مهم لاستثارة الإفصاح بقصة الحياة (سؤال وجيه يهدف إلى استثارة القصة «SQIN»)، تلحق به عملية تجميع لتاريخ الحياة من الأحداث ا للاحقة خلال حياة الشخص الذي تتم مقابلته.

ويجري طرح أسئلة مباشرة أخري في صورة مقابلة شبه مقننة تالية، موجهة من خلال إستراتيجية لطرح الأسئلة مستنبطة تصورياً، ومبنية علي معلومات تم توفيرها خلال عملية اتصال سابقة.

ويأخذ التحليل صورتين:

(أ) تحليل مجال الموضوع أو الفكرة Thematic Field Analysis (TFA)، وهو إجراء في الأبعاد عن المركز الأصلي (Abduction) (مجموعة الفروض الممكنة، ثم عملية الحذف التدريجي لها من خلال الشاهد العكسي)، لكي نقدم تقسيما زمنيا لبيانات السيرة الذاتية (BDC) وتاريخ حياة الأحداث المعاشة.

(ب) تعاقب بناء النص Text Structure (TSS) وتصور البناء الموضوعي

للحياة كقصة يحكيها للباحث الذي يجري له مقابلة، وفي النهاية يتم إحالة الصورتين (TSS) و(BDC) إلى بعضهما والجمع بينهما معاً عن طريق الوصف المبني علي الحدث والحقائق، وحكاية القصة؛ من أجل إنتاج تاريخ الحالة Case history؛ تلك التي توحد بين تاريخ الحياة الموضوعي Life history، وقصة الحياة الذاتية (Life history). وقدم لنا وجراف Wegraf (٢٠٠١) مقدمة محدودة باللغة الإنجليزية للمدرسة الألمانية المهتمة بالمقابلة الشخصية المتعمقة والقصصية Inters Narrative.[١٣]

علي الرغم من العيوب والمشكلات التي سبق ذكرها في استخدام السير والسير الذاتية في البحوث الاجتماعية في علم الاجتماع، فإن تلك المشكلات يمكن التغلب عليها، وأن نتعامل بكفاءة مع مادة السيرة والسيرة الذاتية، وبخاصة إذا استعان الباحث في ذلك بالأساليب والأدوات المنهجية المعتمدة، ومن ذلك:

- تقدير مصداقية المادة بمساعدة مقياسي الاتساق الداخلي - بين عناصر المادة بعضها والبعض الآخر - والاتساق مع محك خارجي.
- الكشف عن مفاتيح شخصية صاحب السيرة أو كاتبها، ودوافعه إلى إعدادها، وأساليب إعداد النص[١٤].

المبحث الثالث: أسلوب تحليل المحادثة Conversation Analysis :

تمهيد:

ظهر مصطلح تحليل المحادثة في بداية الستينيات، بعد انتشار اتجاهات نظرية جديدة مثل النزعة التفاعلية، ومنهجية الحياة اليومية علي يد جارفينكل وجوفمان وبدأ العمل بالاعتماد علي المحادثات التي يتم تسجيلها علي أشرطة، عندما أصبح علم الاجتماع مهتماً بتناول الأحداث الفعلية الرسمية وغير الرسمية، وذلك بهدف وصف وتفسير كفاءة المتحدثين والذين يشاركون في التفاعل المنظم، والتعرف علي المناهج والأساليب التي يستخدمونها في إنتاج وتفسير التفاعل الاجتماعي. ويشتمل تحليل المحادثة علي تحليل كيفي للبيانات التي تحدث علي نحو طبيعي، وتستخدم تكنولوجيا الصوت والصورة؛ لأنها تساعد في تحليل المحادثة وفحص البيانات علي نحو متكرر ومنسق؛ وذلك بهدف الكشف عن تفاصيل دقيقة في عملية التفاعل أثناء المحادثة. ويصبح لتتابع الحديث والتحول أثناء التتابع له الأولوية كوحدة في التحليل أكثر من الاهتمام بالجمل المنفصلة وما تم قوله وهو ما ساعد علي كشف السمات التنظيمية الأساسية للحديث العادي. وقد حدث تطور حديث اتجه نحو فحص أبنية التفاعل في مواقع العمل والنظم صراحة من منظور تحليل المحادثة، وتحول الاهتمام نحو نص البيانات ونسق النص، كخطوة هامة في عملية التحليل. وركزت دراسات كثيرة في السنوات الأخيرة علي المحادثات التليفونية. وقد حقق أسلوب تحليل المحادثة الذي شاع استخدامه علي يد ساكس وزملاؤه، نمواً واضحاً عبر نظم فكرية بينيه أخري، وتنوعت موضوعاته، ومفاهيمه، ومجالات البحث فيه.

ويركز الاهتمام في هذا الفصل علي بداية وتطور استخدام تحليل المحادثة في البحث الاجتماعي، ثم التعريف بأسلوب تحليل المحادثة واستخداماته وأخيراً تقييم أسلوب تحليل المحادثة.

أولاً: بداية استخدام تحليل المحادثة في البحث الاجتماعي وتطوره:

ظهر مصطلح تحليل المحادثة لأول مرة في بداية الستينيات كنتيجة لإنشاء اتجاهات نظرية مثل النزعة التفاعلية Interactionism، ومنهجية الحياة اليومية Ethno methodology، ولهذا الانجذاب الشديد للملاحظة من جانب هارولد جارفيكل Garfinkel وارفنج جوفمان Goffman.

وكان (ساكس) يعتقد في أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علم الملاحظة الطبيعية Natural Observation، ذلك الذي قد يكون قادراً علي تناول تفاصيل الأحداث الفعلية التي تتم بشكل رسمي أو غير رسمي. وكان هذا هو السياق الذي بدأ في ظله العمل بالاعتماد علي المحادثات التي يتم تسجيلها علي أشرطة.

إن الهدف المركزي لبحوث تحليل المحادثة، والتي تتمثل في وصف وتفسير مظاهر الكفاءة والأهلية Competence التي يستخدمها المتحدثون العاديون ويعتمدون عليها في أثناء مشاركتهم في التفاعل المنظم علي نحو اجتماعي وذكي، يتسق بوضوح مع مبادئ منهجية الحياة اليومية الخاصة بتحديد موقع ووصف المناهج والأساليب التي يستخدمها الناس في إنتاج وتفسير التفاعل الاجتماعي.

ويمثل تحليل الحديث تحولاً جذرياً عن المناهج السائدة في البحث الاجتماعي والتي كان يتبناها العلماء الاجتماعيين في المرحلة السابقة. وهذا يتطلب بطبيعة الحال ليس مجرد رفض الأساليب الكمية ذات الصلة بالمسح والبحث التجريبي، وإنما أيضاً تلك الطرق التي كان يفضلها علماء الأثنوجرافيا ويعتبرونها مثالية.

وعلي الرغم من أن تحليل المحادثة يشتمل علي تحليل كيفي لبيانات تحدث علي نحو طبيعي، فإنه يختلف عن البحث الميداني التقليدي، في أنها لا يعتمد علي ما يلاحظه أو يتذكره القائم بالملاحظة.

وبينما تعد دراسة التفاعل الاجتماعي في أماكن العمل ليست جديدة علي علم الاجتماع، إلا أن هناك ازدهار حديث للبحث الذي شرع في اختبار أو فحص أبنية التفاعل في مواقع العمل والنظم علي نحو صريح من منظور تحليل المحادثة.

وحديثاً جداً، اهتم البحث النظامي (النظم والتنظيمات) الذي يقوم علي تحليل المحادثة بهذا المحور الضيق المنصب علي الأساليب الرسمية في أنساق تبادل الحديث المختلفة، وأحل محله نطاق أوسع ومختلف من الاهتمامات.

وعلي الرغم من أن هناك بعض البيانات قد تم جمعها عن مواقع طبيعية مثل المدارس، والفصول الدراسية، فهناك تفاعلات أخري قد تمت داخل المنزل، تؤكد القضية التي مؤداها أن نظامية التفاعل لا تحدد كمحصلة لموقعها.

وبينما ظهر أسلوب تحليل المحادثة نتيجة لمحاولة ساكس وزملاؤه لابتكار بديل للأشكال التقليدية في البحث السوسيولوجي، إلا أنها حققت نمواً في نظم فكرية بينية أخري، وهذا ما أصبح واضحاً ليس فقط من خلال تنوع الموضوعات التي تم فحصها عادة باستخدام إطار تحليل المحادثة، وإنما أيضاً من خلال المدى الذي انتشرت به المفاهيم والأفكار التي بلورها ساكس إلي مجموعة متباينة من مجالات البحث الأخر[١٥].

ولقد ركزت دراسات كثيرة، خاصة في السنوات الأخيرة، علي المحادثات التليفونية؛ لأن هذا النموذج من التفاعل له عدد من الفوائد الجوهرية بالنسبة للمحلل. ولا توفر التسجيلات التليفونية فقط سلسلة كاملة من المحادثات، وإنما تسمح أيضاً للمحلل أن يتحكم في كافة أنماط السلوك غير اللفظية التي تشكل جزءاً متكاملاً في التفاعل المباشر. وبما أن الاتصالات التليفونية مقصورة علي الأصوات، يكون المحلل قادراً علي التركيز حصرياً علي معظم العناصر الأساسية التي يتكون منها الحديث في هذا التفاعل. وأكثر من ذلك، بما أن حديث التليفون يشتمل عادة علي اثنين فقط من المتحدثين؛ فإن الاهتمام يتركز علي ما يمثل نوعاً من الحوار خاصة في هذه المحادثة، وكيف يتدفق الحديث عبر تعاقب المتحدثين.

إن الوقفات، والسكوت، والتداخل والتلميحات المضحكة، ونغمة وحجم الصوت، تعد بمثابة السمات التي يمكن نسخها في محاولة ليس فقط لالتقاط محتوي الحديث، وغنما أيضاً الطريقة التي يتم بها إنتاجه. ويندر أن تظهر السمات الأساسية للتسجيل عند سماعه لأول مرة؛ ولذلك فإن عملية التحليل تشمل علي تكرار الاستماع لتسجيلات الشريط الأصلي لكي يصبح مألوفاً، كما تنطوي عليه عملية التفاعل من تعقيدات.

ثانياً: تعريف أسلوب تحليل المحادثة واستخداماته:

وهؤلاء الذين يستخدمون أسلوب تحليل الحديث، يصرون علي الاستفادة من المحادثات التي تحدث علي نحو طبيعي في حد ذاتها، وفقط من خلال الفحص المنسق للحديث الفعلي الذي يمكن أن يكشف عن تفاصيل دقيقة في عملية التفاعل التي تقوم علي المحادثة. وإذا كنا نرغب في تفسير المناهج والإجراءات التي يستعين بها العلم المهتم بالحديث، فإننا نكون في حاجة إلى التعرف علي اللغة التي يستخدمونها.

وقد برهن الذين يعملون في إطار تحليل المحادثة بوضوح علي أن المحادثة أمر منظم للغاية وتحكمه قواعد. وأكثر من ذلك، فإن هذا النظام، يسهم في إنتاجه المشاركون أنفسهم، ويعطون المعني لما يقوله شخص آخر أو يفعله، ويضعون ما يتفوهون به في إطار ما يفهمونه بشكل مناسب. إن التتابع والتحول خلال التتابع، هو الذي يصبح له الأولوية كوحدة للتحليل أكثر من الجمل المنفصلة وما تم قوله.

ولقد أنتج هذا الاهتمام بالتنظيم التتابعي للتفاعل بناءاً تراكمياً ومادياً للعمل، قد ساعد علي الكشف عن الأبنية الأساسية للتفاعل الحادث أثناء الحديثة. وكان الاهتمام الأصلي هو وصف وتفسير السمات التنظيمية الأساسية للحديث العادي؛ ونعني مثلا نظام أخذ دوره والأزواج المتجاورة، وتنظيم التفضيل، والعمل المشترك Repair(١٦).

لقد شهد العقد الأخير علي تزايد هائل في الاستعانة ببحوث تحليل

المحادثة، وبدلاً من محاولة تلخيص هذا الكم الهائل من الجهود، قد يكون من المفيد أن نتحول باهتمامنا نحو الجانب الأكثر عملياً أو تطبيقياً، والمتعلق بنص البيانات Data Transcription.

إن نسق النص Transcription System الذي استخدمه الباحثون في هذا الميدان كان مغايراً تماماً عن ذلك الذي ارتبط بأشكال تحليل البيانات الأخرى.

والنص لا يجعل فقط من البيانات أكثر سهولة في التحليل، وإنما أيضاً يمثل خطوة هامة في عملية التحليل ذاتها. وفي الواقع، إنه من خلال عملية وضع البيانات في هيئة نص، فإن القائم بالتحليل يبدأ في إدراك السمات البنائية والتنظيمية التي يقوم عليها التفاعل.

إن استخدام تكنولوجيا الصوت والصورة Audio & Video Technol-ogy يمكن تحليل المحادثة من فحص البيانات الخام – علي نحو متكرر ومنسق – تلك المتصلة بالتفاعل أثناء المحادثة في صورتها الأصلية. وهذا يسمح أيضاً للآخرين من الباحثين أن يتاح لهم الوصول مباشرة إلى هذه البيانات، وأن يخضع التحليل لمزيد من الفحص العام والمفصل.

وقد تم استخدام البيانات الضوئية Visual عموماً لإكمال التحليل اللفظي، كما أن نظام الملاحظات غير اللفظية قد حقق تطوراً، وتم تبني هذه الإستراتيجية عادة بما في ذلك إضافة المعلومات غير اللفظية ذات الصلة إلى النصوص اللفظية(١٧).

ثالثاً: تقييم أسلوب تحليل المحادثة:

لقد تم استخدام أسلوب تحليل المحادثة داخل عدد من النظم الفكرية والأكاديمية (العلوم) بما في ذلك علم الاجتماع ودراسات الإعلام، والانثروبولوجيا، واللغويات وهذا يرجع إلى قدرتها علي تقديم نقد للمحادثات القائمة في الحياة الاجتماعية. وقد فهمت هذه الطريقة في الأصل علي أنه علم خالص Pure Science دفع إليها الرغبة في اكتشاف الجوانب اللغوية للتفاعل

الاجتماعي، ولكن حديثا استخدم المحللون هذا الأسلوب في معاني أخري أكثر تطبيقياً، من أجل التعلم حول ما يدور في تنظيم المؤسسات.

ويختلف تحليل المحادثة عن بعض الأساليب الأكثر شهرة الأخرى في البحث في أنها لا تعني بوصف أو تفسير أفعال المشاركين وحديثهم في ضوء متغيرات تفسيرية مثل النوع الاجتماعي والعمر والطبقة الاجتماعية. ويهدف أسلوب تحليل المحادثة أيضا إلى تحليل النص باعتباره قد أنتج محلياً، ويتطور علي نحو متزايد. وعلي آية حال، يمكن القول أنه ليس هناك محادثة قد أنتجت محليا كلية، طالما أن المشاركين الذين يساهمون في المحادثة سوف يستندون بالضرورة علي صور فهم سابقة خلال مجري وسير حديثهم. فمثلا، سوف يكون حديث المعلم مع التلميذ جزءاً تأثر بمحادثات سابقة وفهم كان الاثنان قد قاما بتطويره.

والفارق بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة يمكن توضيحه من خلال دراسة أجريت حول الاستشارات الطبية. فتحليل الخطاب قد يحلل الحديث في ضوء الخطاب الطبي والتصور المهني والاجتماعي للجسم والمرض، بينما يتناول تحليل المحادثة ويفحص كيف أن أدوار الطبيب والمريض والتشخيص يتم انجازهما علي أساس تفاعلي من خلال حديث المشاركين.

وهناك الكثير من المحللين الجدد تشجعوا علي استخدام تحليل المحادثة بسبب حساسيتها المفرطة والظاهرة للتفاصيل والتي قد تجعل أحيانا البيانات تظهر علي أنه يصعب فهمها. ويزعم المحللون الأكثر خبرة، علي أية حال، أن التفاصيل تعتبر مطلوبة لكي نعرض البيانات علي نحو كامل ويمكن الثقة فيها بقدر الإمكان، وهكذا تمكن المحلل من فهم الحديث الدائر في التفاعل الذي يقبع في قلب تحليل المحادثة. ولذلك، فإن تفاصيل Minutiae الحديث مثل الوقفات Pauses والتداخل لا تستخدم في عدم وضوح القضايا الأساسية التي تم مناقشاتها من جانب المشاركين وإنما تحدد بالدقة ما نوع الفعل الذي تم إنجازه بواسطتهم ومثل هذا التحليل يتطلب بالضرورة نسخة مفصلة[١٨].

المبحث الرابع: أسلوب تحليل الخطاب Discourse Analysis :

تمهيد:

يعد تحليل الخطاب بمثابة دراسة اجتماعية اللغة، كما تظهر في صورة حديث أو نص أو غيرها من صور الاتصال. وتتخذ اللغة بتعقيداتها موضوعاً للدراسة، وبناء الحديث ذاته محوراً للتركيز، وينصب الاهتمام علي اللغة كظاهرة اجتماعية خاصة اللغة الفعلية التي يستخدمها الناس في مواقع اجتماعية متباينة وطبيعية؛ ولذلك كان المصطلح المفضل لهذا المدخل هو دراسة اللغة الطبيعية. ويمثل تحليل الخطاب أيضاً أسلوباً لجمع البيانات، وهناك ثلاثة أسباب لذلك؛ فاللغة تعد صورة من صور التفاعل الاجتماعي، وهي تفترض المعرفة المشتركة، وأنه يصعب فصلها عن موقعها الاجتماعي. وهناك خمسة نماذج لتحليل الخطاب تلائم دراسة السلوك الاجتماعي، أولها تحليل أساليب الخطاب وما أطلق عليه (جوفمان) صور الحديث. ثم هناك نموذج إثنوجرافيا الاتصال علي حد تعبير (هايمس)، يكشف عن وظائف اللغة كما تستخدم في مواقع طبيعية معينة، وكذلك هناك نموذج تحليل المحادثة، الذي ارتبط بأعمال (ساكس) ومنهجية الحياة اليومية ويهتم بدراسة تناوب الحديث. أما النموذج الرابع لتحليل الخطاب فهو تحليل وصفي ولفظي للنص، تم استخدامه لدراسة ظواهر اجتماعية مختلفة مثل الأوصاف التي يقدمها الناس للخوارق، وتحليل التقارير الرسمية، وبحوث الرأي العام. أما النموذج الأخير فهو تحليل الخطاب النقدي، وينطوي علي مدخلين يتمثل الأول في أعمال (فوكو)، أما الثاني فيمثل أعمال اللغويين النقاد[١٩].

ونحاول هنا التوقف عند تعريف تحليل الخطاب كأسلوب في البحث الاجتماعي وأهم خصائصه ومجالات استخدامه، ونماذج تحليل الخطاب، وأخيراً تقييم هذا الأسلوب في البحث الاجتماعي.

أولاً: تعريف تحليل الخطاب كأسلوب في البحث الاجتماعي:

يعرف تحليل الخطاب بأنه دراسة اللغة في داخل السياق. وهو أسلوب يؤكد كيف أن رؤى العالم الاجتماعي يتم إنتاجها علي نحو طبيعي من خلال خطاب مكتوب أو مسموع. ووجهة النظر التي يقوم عليها تحليل الخطاب هي أن كل خصائص الحديث أو النصوص تؤدي إلى بعض أنواع الفعل (مثل ممارسة القوة والضبط أو التحكم في الآخرين) وأنه من الممكن تحليل كيف أن اللغة يتم استخدامها من أجل إنجاز أو تحقيق هذا الفعل ولذلك فهو يعني بالكيفية التي يقوم من خلال المشاركون بتصور أنفسهم والآخرين من خلال خطابهم وكيف أن هذا الذوات يمكن أن يتم تشويهها أو الحط عن مكانتها Undermined[٢٠].

ويمثل تحليل الخطاب أو ما يعرف بالأساليب العملية Pragmatics دراسة اجتماعية للغة كما تستخدم في الحديث والنص وغير ذلك من أشكال وصور الاتصال.

واللغة علي أية حال تتسم بأنها معقدة ومركبة، ولقد كانت موضوعاً للدراسة له قيمته. غير أن معظم هذا الاهتمام كان ينصب علي محتوي أو مضمون الحديث، وكان ما الذي يدور حوله الحديث هو موضوع اهتمام الباحثين الاجتماعيين في الماضي. ولم يكن بناء الحديث ذاته محوراً للتركيز.

وهناك خارج نطاق العلوم الاجتماعي، اهتمام فلسفي دام طويلاً حول اللغة. وقامت نظم فكرية مثل الصوتيات Phonetics، وعلم دلالات الألفاظ وتطورها Semantics بدراسة النطق Pronunciation، والقواعد Gram-mar كما ركز علم اللغة الاجتماعيSocio-Linguistics علي الكيفية التي ترتبط بها اللغة بتغيرات اجتماعية؛ مثل الطبقة، والنوع، والعمر، والدين، والسلالةEthnicity . غير أن ما كان يميز هذه المداخل هو أنها تركز علي جمل منفصلة أو قاعدة مستنبطة من السياق، وغالباً ما يقومون بدراسة لغة افتراضية أو مثالية أو مستنبطة، واللغة في نظرهم ليست طبيعية أو حقيقية، ولا ترتبط بالموقع الاجتماعي الذي نتجت عنه كما إنها تعد منفصلة عن السياق Decon-

textualized ومثالية. وهكذا، تشكل قيمة أقل بالنسبة للباحث الاجتماعي. وفي المقابل، إن تحليل الخطاب (الأساليب العملية) يدرس اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، ويركز علي اللغة الفعلية التي استخدمها إناس فعليون في مواقع اجتماعية حدثت علي نحو طبيعي، سواء كانت منطوقة في صورة حديث، أو مكتوبة في صورة نص. والمصطلح المفضل لهذا المدخل هو دراسة اللغة الطبيعية.

وأحيانا ما تتم دراسة اللغة بهذه الطريقة؛ لأن تنظيم الحديث هو ذاته يشكل الموضوع ولكن غالباً لأنها تكشف عن شيء ما يتعلق بالموقف الاجتماعي الذي يتم فيه استخدام اللغة. وتعد دراسات اللغة الطبيعية في هذا الإطار الأخير بمثابة أسلوب لجمع البيانات. وهناك علي الأقل ثلاثة أسببا لذلك، لأن اللغة تعد صورة من صور التفاعل الاجتماعي، كما أنها تفترض المعرفة المشتركة، وأنه يصعب فصلها عن موقعها الاجتماعي. ويمكن جمع البيانات عن هذه الجوانب كجزء من تصميم البحث الاجتماعي، فاللغة علي سبيل المثال، أمر حيوي بالنسبة للتفاعل الذي يعمل علي تشكيل المجتمع، والنصوص من أنوع كثيرة التي تزين الحياة الاجتماعية[٢١].

ثانياً: خصائص أسلوب تحليل الخطاب ومجالات استخدامه:

وتنظر نظرية الحوار إلى الحوار علي أنه كيان ووحدة متغيرة دائما، ويكشف عن الصراع ما بين الأشكال المتنافسة من الخطابات التي يمثل كل منها طريقة معينة في فهم العالم. ويقبل تحليل الخطاب النقدي فكرة أن الخطاب يمثل جانبا واحدا بين جوانب كثيرة من الممارسة الاجتماعية وإنها تمثل جميعها نصوصاً معتمدة علي بعضها البعض Intertextually (بمعني كيف أن النصوص تشتق من عناصر نصوص أخري) ويعتبر ذلك بمثابة اهتمام محوري.

ولا يمثل تحليل الخطاب مجرد أداة لجمع البيانات، وإنما يعتبر بمثابة مدخل يجمع بين الفلسفة والنظرية والمنهج. ويبدأ تحليل الخطاب بقبول أن الخطاب يمثل صورة من صور التفاعل الاجتماعي الذي يلعب دوراً في إنتاج العالم

الاجتماعي (ويشمل ذلك العلاقات الاجتماعية والمعرفة). وتوجد الأشياء الطبيعية والأحداث علي نحو مستقل في فكر الناس وحديثهم، ولكن يكون لها معني فقط من خلال الخطاب فمثلا قد ينظر معظم الناس إلى السرطان علي أنه مرض، ولكنهم لا يصفونه بنفس الطريقة. فقد يميل البعض إلى خطابات الخطر السلوكي، بينما قد ينظر البعض إلى المرض علي أنه نتيجة لسوء إدارة طبية، ولا يزال آخرون يعزونه إلى إرادة الله. والمهم أن كل واحد من خطابات التفسير هذه سوف تشير إلى مسار مغاير للفعل ومواجهة هذا المرض.

ويمكن أن يطبق تحليل الخطاب في عدد من مواقع جمع البيانات أساسا لاختبار وفحص الحديث الذي يتم علي نحو طبيعي. وعلي سبيل المثال، قد يهتم القائم بتحليل الخطاب بنصوص مكتوبة مثل الصحف. وقد يطبق تحليل الخطاب لفحص عدد من الأهداف والموضوعات مثل صور اللامساواة في النوع الاجتماعي أو التمييز علي أساس النوع الاجتماعي والهوية القومية أو بناء الادعاءات المعرفية. ولا تطرح الأسئلة فقط حول مضمون الخطاب وإنما أيضا حول المؤلف والمشاهدين أو المستمعين (جمهوره). ونتيجة لذلك، فإن تحليل الخطاب يطبق إلى جانب الأساليب التوثيقية Documentary.

وهناك أوجه شبه بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة، ليس اقلها بسبب استخدامه للحديث الذي يحدث علي نحو طبيعي. وعلي أية حال، إنه يختلف عن تحليل المحادثة في أنه يتعامل مع اهتمامات العلم الاجتماعي الأوسع مثل علاقات النوع الاجتماعي والضبط الاجتماعي. وبينما يستبعد القائم بتحليل المحادثة السياق الذي يتحدث فيه المشاركون، بزعم تحليل الخطاب أنه لا يمكن فهم ما يجري في الحدث التفاعلي episode إلا إذا عرف الباحث كيف يضعه داخل السياق المجتمعي الأكبر.

ويركز تحليل الخطاب علي المعني ويعتبر فوق مستوي اللفظ لكي يركز علي أدوار المشاركين ودوافعهم الأيديولوجية والمؤسسية. ولذلك، وعلي الرغم من أن التسجيل الصوتي وكتابة النص مطلوبة لتحسين نوعية تحليل

الخطاب إلا أنه لا يتطلب نفس الاهتمام بالتفاصيل كلما كانت وحدات التحليل واسعة(٢٢).

ثالثاً: نماذج تحليل الخطاب:

وهناك عدد من المداخل المختلفة في تحليل الخطاب، وهذا يرجع في جانب منه إلى الطبيعة التطورية لهذا الميدان وإلى عدد النظم الفكرية (العلوم) التي يضرب تحليل الخطاب بجذوره فيها، ويشمل ذلك علم اللغة وعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة ونظرية الأدب. وعلي أية حال، تتقاسم كل هذه المداخل في نفس منظور ما بعد الحداثة الذي يذهب إلى أن الحديث لا يعكس علي نحو طبيعي عالمنا وعلاقاتنا الاجتماعية وإنما يعمل بفعالية علي بناء وفهم هذا كله ويعمل علي تغييره(٢٣).

وهناك خمسة نماذج لتحليل الخطاب تلائم دراسة السلوك الاجتماعي، أولها: هو تحليل أساليب الخطاب العاقل المتحفظDiscrete الذي يرتبط بمواقع اجتماعية معينة، أو ما أطلق عليه جوفمان Goffman (١٩٨١) صور الحديث Forms of Talk، ومثال ذلك تلك النماذج من الخطاب المرتبطة بالتدريس، وقاعة المحكمة، والإعلان الإذاعي. والسمة المشوقة في هذا النموذج هي تحليل الأخطاء؛ مثل زلات اللسانSlips of Tongue ، أو الكلمات والجمل التي تحمل معان مزدوجة، والتي توضح المقارنة غير المناسبة بين أسلوب الخطاب والموقع، فالكلمات والجمل في موقع ما لها معناها الذي يتغير إذا استخدمت في موقع آخر، وتكرارها ينطوي أحيانا علي معني مضحك.

والنموذج الثاني لتحليل الخطاب يتمثل فيما أطلق عليه هايمس Hymes إثنوجرافيا الاتصال Ethnography Communication، حيث يكرس التحليل للكشف عن وظائف اللغة كما تستخدم في مواقع طبيعية معينة، والكفاءات الاتصالية المطلوبة لتحقيق هذا الهدف الاتصالي؛ وهذه الكفاءات؛ لغوية، مثل قواعد بناء اللغة واستخدامها، وكذلك كفاءتها الثقافية، مثل المعرفة حول أحوالها الاجتماعية Statuses ومواقعها، وغير ذلك من تعدياتها

Impinge علي اللغة وأفضل مثل علي البحث في إطار هذا النموذج، وظيفة الشائعة Humour في وضع حدود أخلاقية، والاتصال بين الطبيب والمريض في إقامة مسافة اجتماعية أو ما أطلق عليه إميسون Emmison حديث الهزيمة Defeat Talk بين من يمارسون الرياضة، والذي به يستطيعون في استخدامهم للغة أثناء المقابلات الإعلامية بعد الهزيمة أن يتكيفوا مع الهزيمة بدون أن يفقدوا إيمانهم بقدراتهم.

وعرف النموذج الثالث باسم تحليل المحادثة الذي ارتبط بأعمال هارفي ساكس Sacks ، ومنهجية الحياة اليومية Ethnomethodology، والذي كشف عن الكيفية التي يتم بها تنظيم المحادثات وترتيب بنائها في إطار تناوب الحديث Turn – Taking.

والنموذج الرابع هو تحليل وصفي Accounts ولفظي أو تحليل للنص Textual . ومن هذه الناحية، يتم تحليل الأوصاف من أجل ما تشتمل عليه من الصور الاجتماعية التي تمثلها، والأساليب العلمية التي يبدو أنها تقف خلف اختيار الكلمات المستخدمة ونظامها من سياق البدائل التي كان بالإمكان استخدامها، والسمات التصميمية للحديث أو النص. وقد تم استخدام هذا المدخل لدراسة مجموعة من الظواهر الاجتماعية؛ مثل الأوصاف التي يقدمها الناس للخوارق Paranormal، وتقديرات العلماء لأعمالهم، وتحليل كثير من التقارير الرسمية وتقارير بحوث الرأي العام.

والنموذج الأخير هو الذي يمكن أن نطلق عليه تحليل الخطاب النقدي Critical Discourse Analysis، وهو تحليل يستند إلى مدخلين اثنين علي صلة وثيقة ببعضها الأول، ويتمثل في أعملا ميشيل فوكو Foucault، والثاني، ويتمثل في أعمال اللغويين النقاد. ولقد أنكر (فوكو) وجود مثل تلك الحالة المعروفة بالحقيقة المطلقة Absolute والمعرفة الموضوعية، وإنما زعم بدلاً من ذلك بأن هناك عمليات يمكن بواسطتها إقامة الإدعاء بالحقيقة. ولقد وجه الانتباه نحو ما يعرف باسم التشكيلات الاستطرادية (صياغة مصنوعة) Discursive

Formations التي تشبه الأعراف الثقافية أو أنساق اللغة. والتي تشتمل بين أشياء أخري، علي ممارسات لإنتاج المعرفة وتحويلها إلى رموز Encoding، من خلال الاستشهاد ببعض الادعاءات؛ مثل القول بأنها مفعمة بالحقيقة وسلطوية بينما غيرها ليست كذلك. ولقد وجه ذلك الانتباه نحو القواعد والممارسات التي يستخدمها المتحدثون والكتاب لإضفاء الشرعية علي موضوعاتهم التي تعالجها حواراتهم أو نصوصهم. وهذا يشجع النظرة النقدية للحقيقة وادعاءات السلطة، طالما كانت النصوص والخطاب لا ينبغي التعامل معها باعتبارها تمثيلاً دقيقاً للعالم الخارجي، وإنما علي أنها حقائق مصطنعة تم تفسيرها من خلال القواعد الاستطرادية Discursive، والموضوعات والممارسات التي تشتمل عليها الصياغة التي ظهرت بها.

رابعاً: تقييم تحليل الخطاب:

لقد تم وصف تحليل الخطاب علي انه مهارة فنية. وأن الباحثين في حاجة إلى اكتساب وتطوير عقلية تحليلية لبياناتهم التي تتحقق عن طريق الخبرة، رغم أن الألفة بدراسات تحليل الخطاب الأخرى سوف تساعد علي إدراك المبادئ العامة والاستراتيجيات المنهجية. ويمدنا وود Wood وكروجر Kroger (٢٠٠٠) بعدد من المقترحات والمفهومات التحليلية لتحديث خبرة القائمين بتحليل الخطاب لكي يطوروا مواردهم التحليلية ومساعدتهم علي توليد التفسيرات للبيانات وتشمل هذه المقترحات ما يفتقده الحوار (المسكوت عنه) مثل الاعتذار أو الامتنان، والاهتمام بالكيفية التي تجعل قارىء الخطاب يشعر (مثلا بالغضب أو السرور) ومحاولة التعرف علي خصائص النص التي تنتج هذه المشاعر.

وهناك اهتمامات بان الخطاب قد يتأثر بعملية التسجيل الصوتي، وفي هذه الحالة لا يمكن القول أن البيانات حدثت علي نحو طبيعي. فهناك أمثلة لا ينجم فيها عن التسجيل أي تحيز، مثلا عند التسجيل من محطة إذاعة بالراديو. وحتى إذا كان المتحدث مدركا بأن حديثه يتم تسجيله، فإن الخطاب قد يتأثر،

إذا مثلا كانوا مندمجين بدرجة عالية في الكلام أو إذا كان التسجيل يحدث علي فترات زمنية.

ولقد انتقد تحليل الخطاب بسبب عدم انتباهه للجوانب غير اللفظية في التفاعل. ونشأت مثل هذه الاهتمامات عن الاعتقاد بأن التفاعلات غير اللفظية تعتبر جديرة بالثقة أكثر من اللفظية لأنها مما يقل التحكم فيها ومن ثم يحتمل أكثر أن تكشف عن معني حقيقي. وهذا الموقف يفضل في الاعتراف بأن اللغة تمثل فعلا وفي الواقع يبدو معظم الناس لديهم صعوبة في التحكم في تفاصيل حديثهم. وفي الواقع أن القائمين بتحليل الخطاب يعنون بالجوانب غير اللفظية. حيث وجه تحليل بوترPotter (١٩٩٧) لمقابلة الإذاعة البريطانية للأميرة ديانا الانتباه صراحة نحو دلالات الأفعال غير اللفظية للأميرة (هز الرأس والثرثرة الطويلة) في أثناء تبادل الحوار.

أن تحليل الخطاب يعتبر بمثابة مصطلح حقيقي يغطي نطاق من المداخل وربما قد لا يعتبر من جانب البعض منهجاً بالمرة. وعلي أية حال، أن لتحليل الخطاب تأثيره في تمكين الباحثين في الكشف عن عدم الاتساق وصور اللامساواة في التفاعلات الاجتماعية[٢٥].

المبحث الخامس: أسلوب مجموعات المناقشة البؤرية

Focus Groups Discussion:

تمهيد:

بدأ استخدام مصطلح الجماعات البؤرية في عام ١٩٤٠ علي يد ميرتون وكيندال لأول مرة، ومنذ عام ١٩٨٠ تزايد استخدامها في العلم الاجتماعي، باعتباره أسلوباً في البحث، يقوم علي اختيار مجموعة من الأفراد ومناقشة موضوع معين بطريقة جماعية مركزه، وهو أحد أساليب البحث الكيفي، يمتاز بالمرونة، ويعتمد علي التفاعل داخل الجماعة البؤرية نفسها، وتبادل الأراء والخبرات بين المشاركين، ويوفر لنا بيانات ثرية وعميقة. ويقوم التنظيم العملي للجماعة البؤرية علي عدة مراحل وخطوات، تبدأ باختيار القضايا المهمة وصياغة أسئلة مفتوحة النهاية حولها، والتي تتراوح بين سؤالين أو ثلاثة، وتستمر جلسة الجماعة البؤرية لساعتين علي الأقل، وتضم عدداً من المشاركين يتراوح بين (٦-١٠). وقد يكون هناك أكثر من لقاء واحد مع الجماعة، وهذا يتوقف علي الميزانية المالية والزمنية، والموضوعات المطروحة. ويتم انتقاء المشاركين من بين الجماعات الهدف، الذين تتوافر لديهم الخبرات والرأي المناسب لموضوع البحث، والذين يتلقون دعوتهم للمشاركة مصحوبة بتقديم وتفسير للموضوع الذي يتم بحثه، وسبب دعوتهم لمعرفة أرائهم. ويلعب الباحث في الجماعات البؤرية دور المنسق والمحرك الذي يعمل علي إتاحة الفرص المتساوية، واستثارة المناقشة، ويحرص علي علاقة وئام معهم، ويفتح الباب للمناقشة. والجماعة البؤرية هي أسلوب لتجميع البيانات الكيفية، وإقامة علاقة تفاعل اجتماعي مع جماعة منتقاة خلال أمد زمني محدود. ويتحمل الباحث مسؤولية تسجيل جلسة الجماعة البؤرية. باستخدام شريط صوتي أو ضوئي، أو كتابة الملاحظات بعد انتهاء الجلسة، كما يتحمل الباحث مسؤولية ترميز البيانات وتحليلها، وكتابة التقرير النهائي، مراعياً الاعتبارات الأخلاقية الضرورية.

ويدور الحديث في هذا المبحث حول التعريف بأسلوب مجموعات المناقشة البؤرية، وبداياته وتطوره وخصائصه، وتنظيم ومراحل التطبيق والاستخدامات، والمشكلات التي تواجه الاستعانة به في البحث الاجتماعي.

أولاً: التعريف بأسلوب مجموعات المناقشة البؤرية وخصائصها:

يعرف أسلوب مجموعات النقاش البؤرية في موسوعة مناهج البحث الكيفي بأنها "شكل من أشكال المقابلات الكيفية، والتي يستخدمها باحث مدرب يدير مناقشة الجماعة من أجل توليد بيانات كيفية مهمة لموضوع بحثه، والعنصر المميز فيها هو استخدام مناقشات المبحوثين :أسلوب من أساليب جميع البيانات»[٢٦].

لقد أمكن وصف مفهوم الجماعات البؤرية باعتباره أسلوباً في البحث والذي يتم فيه اختيار مجموعة من الأفراد، وإجراء مناقشة جماعية حول الموضوع محل البحث بأسلوب مركز ولطيف.

وغالباً ما يعتقد أن منهج الجماعة البؤرية يعد بمثابة صورة أخري للمقابلة الشخصية الجماعية Group Interviewing. وعلي أية حال إنه من المهم أن نسلط الضوء علي الاختلافات بين هذين المدخلين. فمع المقابلة الشخصية الجماعية، يتم التركيز علي الأسئلة والاستجابات بين الباحث والمشاركين أما الجماعات البؤرية من ناحية أخري، تعتمد علي التفاعل داخل الجماعة البؤرية نفسها. والفائدة الحقيقة لهذا التفاعل هي تبادل الأراء، والخبرات، والقصص بين المشاركين، مما يجعلها مواتيه للبحث، أضف إلى ذلك أنها غالباً ما تنتج بيانات ثرية وعميقة، والمحصلة، فإن هذا غالباً ما يكون أكثر قيمة وتركيزاً من مجرد أن تتم مقابلة المشاركين شخصياً علي نحو منفصل. وملاحظة هذا التفاعل والأوضاع التي تتم داخل الجماعة البؤرية، يجعل هناك صلات مباشرة بين الباحث وأسلوب الملاحظة بالمشاركةParticipant . Observations

وبالإمكان استخدام الجماعات البؤرية كأسلوب يتركز علي الذات Self

Contained، وأيضاً كأسلوب يضم آخرين. ولذلك، فإن المرونة تعد واحدة من أكبر مميزات هذا المدخل. وغالباً ما قد يفهم أن الجماعات البؤرية تعد بمثابة مدخل سهل وسريع في إجراء البحث، وهذا ينطوي علي سوء تقدير يفسد بانتظام صورة البحث الكيفي ككل[٢٧].

ثانياً: بداية وتطور استخدام أسلوب مجموعات المناقشة البؤرية في البحث الاجتماعي:

بدأ استخدام طريقة المجموعات البؤرية في العلوم الاجتماعية، عندما بدأ علماء الاجتماع في انتقاد الأساليب التقليدية في جمع البيانات وبدأ استخدام مصطلح المجموعات البؤرية في عام ١٩٤٠ علي يد ميرتون وكيندال لأول مرة، ومنذ عام ١٩٨٠ تزايد استخدامها في العلم الاجتماعي[٢٨].

وكانت الجماعات البؤرية حتى عام ١٩٨٠ غير مستعملة داخل العلم الاجتماعي الحديث. وعلي الرغم من أنه سبق استخدامها في عام ١٩٤٠ علي يد ميرتون Merton وكيندال Kendall ، ومنذ ذلك التاريخ شاع استخدامها كمنهج في بحوث السوق. ولقد تزايد في السنوات الحديثة استخدام الجماعات البؤرية وكذلك التقدير الذي نالته بين العلماء الاجتماعيين، بخاصة مع نشر دايفيد مورجان Morgn مرشداً عملياً عنوانه «الجماعات البؤرية والبحث الكيفي» في عام ١٩٨٨ وأعيد نشره عام ١٩٩٧ [٢٩].

ويلاحظ علي البدايات الأولي في تأسيس طرق البحث المعتمدة علي المجموعة البؤرية أنها كانت تتم علي أنها مقابلة غير مقننة، وأحيانا مقابلة جماعية، ولم تكن مخططة بالصورة التي تجعل منها مجموعة بؤرية بالمعني الدقيق.

ويرجع الفضل إلى روبرت ميرتون R. Merton، وفيسك M.Fiske، وكندال P.L. Kendall، في تأسيس القواعد الأولي للإجراءات المنهجية لطريقة مجموعات النقاش البؤرية ابتداء من عام ١٩٤١ في دراساتهم.

ويؤكد ميرتون علي أن طريقة المجموعة البؤرية قد مرت بفترات استمرار وانقطاع في تاريخ البحوث الاجتماعية. واشترك ميرتون مع كندال في نشر ورقة بحثية في مجلة العلوم الاجتماعية الأمريكية بعنوان "المناقشات الجماعية" وفي عام ١٩٥٦ نشر ميرتون كتاب بنفس العنوان السابق.

ومنذ عام ١٩٥٦ – ١٩٨٦ لم يهتم علماء الاجتماع كثيرا بمقابلات الجماعة البؤرية كطريقة بحثية لجمع البيانات حتي بزوغها مرة أخري في مقدمة ميرتون خلال اجتماع المنظمة الأمريكية لبحوث الرأي العام.

ومع بداية التسعينات من القرن العشرين زاد اهتمام علماء الاجتماع بالجماعة البؤرية بعد أن أثبتت جدارتها في الوصول إلي البيانات التي تتسم بالعمق والصدق والثراء[٣٠].

وعلي أية حال، وعلي الرغم من الاستخدام المتنامي للجماعات البؤرية كمنهج في البحث، إلا أنها لا تزال تشغل فقط ركناً صغيراً في مجال البحث الكيفي. إن الشك في استخدام مناهج جديدة مثل الجماعات البؤرية قد تلاشي، وليس هناك في الواقع اختلاف عن أساليب البحث الكيفي الأخرى؛ فالبحث يهدف إلي الكشف عن ما يعتقده الناس ويشعرون به من خلال سؤالهم بالفعل عن آرائهم في موقف جماعي، وهو الأمر الذي يقوم به علماء الاجتماع عادة.

ثالثاً: تنظيم العمل بأسلوب مجموعات النقاش البؤرية:

ويشتمل التنظيم العملي للجماعات البؤرية علي القضايا التي ترتبط بصياغة أسئلة البحث، والتي ينبغي أن تكون مفتوحة النهاية Open End-ed، وتم اختيارها إلي درجة تجعل منها سهلة الفهم. وكلما كانت الجماعات البؤرية بعيدة عن التقنين، كلما قل عدد الأسئلة التي ينبغي استخدامها؛ حتى يمكن توفير الوقت أمام المناقشات الأوسع. وعادة ما تضم الجماعات البؤرية من سؤالين إلي ثلاثة ولفترة تدوم ساعتان. ومن الناحية الأخرى، فإن الجماعات البؤرية المقننة، تعد أكثر سهولة إذا كان الهدف الحصول علي المزيد

من المعلومات حول مجموعة معينة من المسائل – عادة بين أربع أو خمس قضايا متميزة بقدر الإمكان. وعدد الأشخاص الذي يوصي به عادة في كل جماعة يتراوح من ستة إلى عشرة مع أنها يمكن أن تتم مع عدد أقل. والشائع أن يتم لقاء جماعة بؤرية واحدة فقط، تضم عدداً معيناً من الأفراد. ويقرر الباحث في بعض الظروف أنه من الضروري أن يكون هناك أكثر من لقاء واحد مع جماعة معينة، ولذلك يقوم بالتنقيب عن المعلومات بعمق أكثر في الموضوع مع هذه الجماعة.

ومن الجوهري أن يتم تكوين الجماعة الهدف للبحث Targeted بوضوح، وينبغي أن يكون الباحث واضحاً، إذا كان هناك نوع معين أو فئة من الناس يرغب في إشراكهم في الجماعة البؤرية، مثل السكان الريفيين، وأنه لمن المهم أيضاً أن نحدد إذا كان المشاركون قد تم انتقائهم علي أساس الفئة الاجتماعية أو الجماعة؛ مثل العمر، والطبقة، والمكانة، أو الحالة الزواجية، والمهنة، والمكان الجغرافي. بينما لا يجب أن يكون المشاركون في الجماعة البؤرية ممن يعتبرون من الخبراء في موضوع البحث، إلا أنه من الضروري أن تتوافر لديهم الخبرة المحددة، أو الرأي حول القضية التي يدور حولها النقاش. وقد تتطلب عملية تكوين الجماعات البؤرية مساعدة حراس البوابة Gate Keeper لإضفاء الشرعية علي البحث الذي يجري لكي يتسنى تكوين عينه ممثلة. وقد يكفي إرسال خطاب دعوة إلى المشارك يوضح فيه خلفية البحث وكيف تم انتقائه؛ حتى يتشجع المشاركون علي الحضور. وعلي أية حال، يمكن أن تساعد مكالمة تليفونية عادة، ومتابعة التأكيد علي حضور العدد المختار وتقليل، نسبة الاعتذارات المحتملة[٣١].

وعادة ما تستمر جلسات الجماعة البؤرية من ساعة إلى ساعتين، وأي جلسة تقل مدتها عن ساعة واحدة؛ قد لا تسمح بالوقت الكافي لإذابة الجليد في بداية الجلسة، وفي جعل المشاركين يشعرون بالراحة. ومن الأمور الحاسمة التقديم، وتفسير ما الذي يتم بحثه، ولماذا طلب من هؤلاء الأفراد المشاركة، ولماذا يتم السعي نحو معرفة أرائهم. وينبغي أن يكون الحيز الزمني للجماعات البؤرية

مناسباً للجماعة الهدف؛ لضمان الحضور المكتمل بقدر الإمكان وبالمثل، يمكن أن يساعد اختيار المكان علي تجنب أية صلات سلبية أو إيجابية بموقع معين.

وينبغي أن نعترف أن الباحث في داخل الجماعة البؤرية يتخذ موضعاً يتحرك من خلاله ويقوم بدور المنسق والميسر للأمور؛ ولذلك علي الباحث أن يناضل من أجل ضمان أن المشاركين يشعرون أنهم في وضع مريح، وفي بيئة آمنة، وأن كلاً منهم تتاح له الفرصة المتساوية للمشاركة. ويمكن أن تساعد بعد أشكال القواعد البسيطة التي تجري من خلالها المناقشة علي أساس الموافقة، في تجنب أي مشكلات محتملة. وإذا كان المعتقد ضرورياً، أن الدور المنسق والميسر يساعد علي استثارة المناقشة، ويستمر طويلاً مع القضايا الأساسية، ويساعد علي إبقاء الجماعة البؤرية مهتمة بالقضايا. وكما في أي موقف، يمكن أن يترتب علي نوع التفاعل والترابط بين المشاركين الذين تم تجميعهم، موجات من ديناميات الجماعة الأكثر فائدة لجمع بيانات مباشرة عندما يتم هناك بناء علاقات وئام Rapport تنشأ في العادة عن المشاركة في الخبرات، والآراء، والقصص بين المشاركين حول موضوع البحث. ويتمثل دور المنسق والميسر في فتح باب المناقشة، وضمان استمرار الجماعة البؤرية، وان القضايا الخاصة بالبحث تحظي بالاهتمام وتقديم أية إيضاحات. وفي نفس الوقت، إن التفاعل داخل الجماعة البؤرية يمكن أحياناً أن يثير لدي المفحوصين أفكاراً جديدة وتأويلات جديدة ويساعد علي المشاركة في المعلومات. ويمكن أيضاً للطاقة التي أمكن توجيهها حول الموضوع محل البحث، إذا تم تنشيطها بهدف وضوح البحث في الأذهان، أن تؤدي غالباً إلى المناقشة من النوع المثير والمستمر، ويمكن أيضاً في بعض الظروف تعديل محور تركيز البحث. وتتمثل قيمة مدخل الجماعة البؤرية في أن جماعة من الناس لهم مصلحة خاصة في أو المعرفة بموضوع البحث يتجمعون في غرفة واحدة لمناقشة موضوع البحث، الذي يستطيع بدوره أن يكون مورداً لكل من الباحث والمشاركين[٣٢].

وتشكل ديناميات الجماعة، والتفاعل، والظروف البيئية للبحث، وطبيعة

عملية البحث بوضوح قسماً من عملية تحليل البيانات وكتابة تقرير البحث. وإنه لمن المهم أن نفهم أنه بينما قد يتم إجراء أشكال أخري من البحث الكيفي في ظل ظروف محيطة أكثر طبيعية، فإن الجماعة البؤرية لا تدعي بأنها تزيد في شيء عما هي بالفعل، كأسلوب لتجميع وجمع بيانات كيفية بؤرية، وإقامة تفاعل اجتماعي مع جماعة منتقاة خلال إطار زمني محدد.

أما تسجيل جلسة الجماعة البؤرية فهو أمر يخص الباحث. ويمكن أن تأخذ شكل الشريط الضوئي أو المرئي، أو الملاحظات التي سجلت خلال الجماعة البؤرية، أو كتابة تقرير بعد الجلسة. وكل باحث يتخذ القرار بمفرده فيما يتعلق بالأساليب الأكثر ملاءمة، والنظر في كيفية الاستغناء عن بعض البيانات. وقد يجد بعض الباحثين أنه من المفيد أيضاً توزيع استبيان من أجل جمع المزيد من التفاصيل العامة حول خلفية المشاركين في الجماعات البؤرية. وكلا من جوانب عمليات جمع البيانات ليست بالطبع بعيده عن الاعتبارات الأخلاقية التي ينبغي أن تظل في الذهن عند كتابة تقرير النتائج.

ويري مورجان Morgan (١٩٩٧) أن هناك ثلاث وسائل أكثر شيوعاً لترميز بيانات الجماعة البؤرية، هي ذكر كل ملحوظة علي القضية المطروحة، وكل ملحوظة ذكرها المشارك علي القضية، وكل مناقشة للجماعة البؤرية حول قضية معينة. وبالمثل، عندما يتم تفسير البيانات من الأشياء ذات القيمة ذكر كم عدد الجماعات أشارت إلى الموضوع، وكم عدد الأشخاص داخل الجماعات أثاروا الموضوع، ومستوي الاهتمام الذي أوجده الموضوع.

ومن الجدير بالذكر عند التخطيط والتنفيذ للجماعة البؤرية، أن يفكر الباحث في أمر اندماجه في عملية البحث، خاصة في أثناء كتابة تقريره. فعلي سبيل المثال، هل يمكن للنوع الاجتماعي للباحث، أو هويته أن يكون له تأثير علي المناقشة بأية طريقة؟

وتستحق الجماعات البؤرية المزيد من الاستخدام داخل العلوم الاجتماعية، ليس فقط بسبب فوائدها لإنتاج بيانات كيفية، وإنما أيضا لكي يتسنى المقارنة

مع مجال أوسع من الخبرات البحثية. إن عملية تنفيذ بحث لجماعة بؤرية يمكن أن يمثل واحدة من الخبرات الأكثر ثراء، وتجعل الباحث يواجه تحدياً، وغالباً ما يمثل فرصة لتمكين المشاركين.

ويعتبر التخطيط جانباً أساسياً في كل بحث، لكنه يمثل بعداً جوهرياً في بحوث الجماعات البؤرية. وهناك مشكلات ترتبط بالجماعات البؤرية مبنية أساساً علي الإعداد الضعيف، والأهداف الغامضة. وكما في كل أنواع البحث، ينبغي أن يكون هناك وضوح لدي الباحث عندما يقرر أنه من المناسب للغاية استخدام أسلوب بحثي معين، وهل هذا الأسلوب يركز علي الفرد أم مدخل يضم مناهج متعددة؟ والاختيار الأسهل لما إذا كان من الضروري استخدام مدخل الجماعة البؤرية أم لا، هو التأكد إلى أي حد يمكن بسهولة للمشاركين مناقشة الموضوع محل البحث بأسلوب جماعي وإذا قرر الباحث أن القضايا بالغة الحساسية، عندئذ ربما كان ذلك مبرراً لاستخدام أسلوب آخر للبحث. وعلي نحو تبادلي، هذه الحساسية في ذاتها يمكن أن تشكل جانباً من عملية البحث، لكن ينبغي أن يستقر هذا الأمر في الذهن عند التفكير في المراحل والخطوات العملية [٢٤].

المراجع

١- علي عبد الرازق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومداخله ومناهجه وطرائقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢١٦.

2- M.Bloor and F. Wood, Key words in Qualitative Methods A vocabulary of Research Concepts, SAGE, Publications, London, 2006, pp. 27-28.

٣- علي عبد الرازق جلبي، مرجع سابق، ص ص ٢١٧ – ٢١٨.

٤- المرجع السابق، ص ص ٢١٩- ٢٢٠.

٥- المرجع السابق، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

٦- المرجع السابق، ص ص٢٢١- ٢٢٣.

٧- عزت حجازي، السيرة والسيرة الذاتية، أداه وموضوعاً للبحث الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٤٣، العدد٣، ٢٠٠٦، ص ١.

٨- فضيل دليو، المنهج البيوجرافي؛ استعمال السير الذاتية والحياتية في علم الاجتماع، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٧) العدد ٢ ١٩٩٩، ص ١٤٢.

9- Miller, R. and Brewer, J., (eds) The A-Z of Social Research; A Dictionary of Key Social Sciences Research Concepts, SAGE, Pub., New York, 2003, p. 15.

10- Mills, A. Encyclopedia of Case Study Research, vol (1) Sage Publications, London, 2010, p.41.

11- Miller, R. and Brewer, J. eds, op.cit, p. 15.

١٢- عزت حجازي، مرجع سابق، ص ص ١٥ – ١٨.

13- Miller, R. and Brewer, J. eds, op.cit, p. 15.

١٤- عزت حجازي، مرجع سابق، ص ٢٥.

15- Miller, R. and Brewer, D. (eds). The A. Z of Social Research, A Dictionary of Key Social Science Research Concept, SAGE, Pul., New Delhi, 2003, pp. 51-52.

16- Ibid, p. 50.

17- Ibid, p. 49.

18- Michael Bloor and Fiona Wood, Key-Words in Qualitative Melhods, A Vacabulary of Research Concepts, SAGE, Pub., New Delhi, 2006, pp.41-42.

19-Miller, L. and Brewer, J., (eds) The A-Z of Social Research; A Dictionary of Social Research Concepts, SAGE, Pub., New Delhi, 2003, p. 75.

20- Michael Bloor, and Fiona wood, Key words in Qualitative Methods, A Vocabulary of Research Concepts. Sage. Publi, New Delhi, 2006, p. 53.

21- Miller, L. & Brewer, J, (eds), op. cit., pp. 74-75.

22- Michael Bloor, and Fiona Wood, op.cit, pp. 53-54.

23- Ibid, p. 53.

24- Miller, L., & Brewer, J., (eds), op.cit, p. 76.

25- Michael Bloor, and Fional wood, op. cit, p. 56.

26- Given, Lisa, M., (edilor) The Sage Encyclopedia of Qualitive Research Methods, Vol, 1, 2, London Sage Pub., gnc, 2008, p. 352.

27- Miller, R, L. & Brewer, J.D, (eds) The A-Z of Social Research: A Dictionary of Key Social Science Research Cancepts, SAGE Pub., New Delhi, 2003. p. 120.

28- Morgan, D.L. & Spanish, M., T., "Focus Groups; A New Tool for Qualitative Research", Qualitative sociology, Vol.7, No 3, September, 1984, p. 253.

29- Miller, R, L., & Brewer, J.D., op.cit, p. 120.

30- Berg, B., Qualitative Research Methods for the social sciences, New York, Person Education, Inc., 2007, pp. 144- 145.

31- Miller, R, L. & Brewer, J.D., op.cit; p. 120.

32- Ibid, p. 121.
33- Ibid, p. 122.
34- Ibid, pp. 121- 123.

الفصل التاسع

أدوات جمع البيانات الكمية والكيفية في البحث الاجتماعي

- تمهيد.
- المبحث الأول: الاستبيان والمقابلة المقننة.
- المبحث الثاني: البريد الالكتروني كأداة في البحث.
- المبحث الثالث: الملاحظة الصريحة وغير الصريحة.
- المبحث الرابع: أدوات بديلة لجمع البيانات الكمية والكيفية في البحث الاجتماعي.

الفصل التاسع
أدوات جمع البيانات الكمية والكيفية في البحث الاجتماعي

تمهيد:

هناك مجموعة من الأدوات المستخدمة في البحوث الكمية والكيفية والتي تناسب جمع بيانات كمية وكيفية عن الحياة الاجتماعية والظواهر المختلفة، وقد تتعدد هذه الأدوات بين الاستبيان وقائمة أو دليل المقابلة المقننة، والبريد الإلكتروني والملاحظة بأشكالها المختلفة. والأدوات البديلة التي ظهرت حديثة وربما يلاحظ أن بعض هذه الأدوات قد تعتمد علي جمع بيانات كيفية، مثل الملاحظة بالمشاركة والمقابلة الإلكترونية. والواقع أن هذه الأدوات في جمع البيانات تنطوي علي الكثير من المميزات والعيوب يساعد التعرف عليها في تجنب استخدامها علي نحو يفتقر إلى الوعي بهذه الخصائص، وبناء علي ذلك يركز الفصل الحالي علي هذه الأنواع المتباينة من أدوات جمع البيانات الكمية والكيفية من حيث التعريف بها والخصائص المميزة لها والعيوب التي تنطوي إليها وربما تجاوز العرض في أكثر من موقع تناول المشكلات الأخلاقية التي يثيرها استخدام هذه الأدوات في البحث الاجتماعي الكمي والكيفي وخاصة جانبه الأكبر الذي يتعلق بالملاحظة. وقد قسم الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول عن الاستبيان والمقابلة المقننة والثاني حول البريد الإلكتروني، والثالث حول الملاحظة. والأخير حول الأدوات البديلة في جمع بيانات البحث الكيفي.

المبحث الأول: الاستبيان والمقابلة المقننة:

أولاً: تعريف الاستبيان والمقابلة المقننة:

يمثل الاستبيان ودليل أو قائمة المقابلة المقننة Structured interview schedule أسلوب لجمع البيانات شاع استخدامه في الغالب من خلال المسوح الاجتماعية. فهو من الوجهة التقليدية عبارة عن صورة لوثيقة مطبوعة، وهو في الأساس قائمة من الأسئلة. وتتمثل السمة المحددة لقائمة المقابلة المقننة/ والاستبيان في أن تصميمها يكون علي درجة عالية من التقنين وأن نفس الأداة تطبق علي كل المشاركين في المسح. وعندما يقوم المشاركون بالإجابة علي أسئلة الأداة بمعرفتهم الخاصة بدون مساعده الباحث، كما في حالة المسح عن طريق البريد، فإنه يطلق علي هذه الأداة في البحث الاستبيان وعندما يكون الباحثون موجودون، ويوجهوا الأسئلة ويساعدوا المبحوثين كما في حالة المقابلات الشخصية المباشرة أو المسح عن طريق التليفون، فإن الأداة البحثية عرفت علي أنها قائمة المقابلة المقننة. ويعتمد تصميم والطريقة التي يتم بواسطتها تطبيق الاستبيان علي نوع المسح. حيث يستخدم الاستبيان وقائمة المقابلة المقننة في المسوح الاجتماعية التي تجريها شركات بحوث السوق، وبواسطة الهيئات الحكومية وبواسطة الباحثين الأكاديميين. ويختلف المحتوي باختلاف الأهداف التي يحددها مستخدم هذه الأدوات، ومع ذلك فإن معظمها يشمل دائما بعض الأسئلة حول الخصائص الديموجرافية، مثل النوع الاجتماعي والعمر. والجانب الأساسي من الأسئلة علي أية حال، يحتمل أن يغطي النشاطات والأراء واتجاهات المبحوثين وسف تتغير طبقا للموضوع محل البحث.

وإستخدام الاستبيان وقائمة المقابلة المقننة له جوانب جاذبية كثيرة فهي تمكن من جمع كميات كبيرة من البيانات من أعداد كبيرة من السكان. وهذا يمكن إنجازه بسهولة، نسبياً، اعتماداً علي طريقة تطبيقها، وفي وقت قصير نسبيا وبسبب أن كل مفحوص يطلب منه الإجابة علي نفس الأسئلة

بالتحديد، وبنفس الطريقة، فإن الاستجابات تتمتع بمستوي عالي من الثبات. وبسبب الصورة المقننة لوضع الأسئلة، من المفترض أن التحيز الذي يعزي إلي أثر وجود الباحث، يقل علي نحو ظاهر. وبسبب أنها تجمع معلومات، مفحوصين حول نفس الخصائص، وفي الشكل الذي يمكن ترميزه وتصنيفه علي نحو منظم فإنها تمثل الطريقة المثلي في إنتاج بيانات تعتبر مناسبة للتحليل الكمي للبيانات وإذا تم استخدام الاستبيان وقائمة المقابلة المقننة في المسح، الذي قد استند إلي تصميم عينه صادقة، فمن الممكن التوصل إلي تعميمات من نتائج المسح يمكن الاعتماد عليها تنطبق علي السكان ككل[1].

ثانياً: الميزات النسبية في الاستبيان وقوائم المقابلة المقننة:

أن مميزات أحد أنواع أداة المقابلة المقننة يشكل عيوب الأداة الأخرى والعكس بالعكس: فلننظر أولا إلي مميزات الاستبيان.

١- يعتبر الاستبيان رخيص الثمن نسبيا، بالمقارنة بالمقابلة التي تعتبر مكلفه وأنه علي الباحث أن يدفع مقابل الوقت الذي تستغرقه المقابلة وتكاليف السفر التي قد يتجشمه الباحث. ولا يستطع الباحث أن يرسل المقابلة بالبريد بينما يستطيع إرسال الاستبيان. وسوف تقل تكاليف المقابلة بحوالي ٢٥٪ عند استخدام الاستبيان للوصول إلي نفس المعلومات من خلال المقابلة المباشرة.

٢- أن المشكلات المرتبطة بالمقابلة يتم تجنبها من خلال المسح الذي يعتمد علي الاستبيان لأنه يجب أن يتلقي القائم بالمقابلة تدريب علي الاختصار والإشراف. وهذه المشكلات يمكن أن تكون موضع اهتمام أكثر بالنسبة للباحث الذي يستعين بمفحوصين متطوعين، طالما أنه ليس هناك مقابل أو ثواب ولا يدفع أجر لإعمال القفراء أما في الاستخبار فالباحث يقوم بوضع العنوان وإرساله إلي المفحوصين.

٣- وعندما يكون علي المفحوصين أن يقوموا بتقديم المعلومات، هنا يكون

الاستبيان الذي يرسل بالبريد هو الأفضل، لأنه يمكن لهم أن قوموا بذلك في وقت فراغهم

٤- وقد يبدو أن المفحوصين أكثر رغبة في تقديم معلومات شخصية أو شاملة أو السماح بالأراء غير الاجتماعية عند استيفاء استبيان غفل من الاسم أكثر من الإفصاح عن حقائق وجها لوجه مع القائم بالمقابلة، الذي يعتبر غريباً كلية بعد كل شيء. ويحصل الباحثون علي نحو روتيني علي اتجاهات سياسية أكثر تطرفاً في المسوح البريدية عنه في المسوح التي تعتمد علي المقابلة الشخصية[٢].

وتقدم قوائم المقابلة المقننة، الكثير من الميزات، بالنظر إلى تكاليفها المالية:

١- فمع قائمة المقابلة، نستطيع التأكد من أن الأسئلة سوف تكون مفهومه، وسوف يتم الإجابة عليها، وبالطريقة الصحيحة. فالقائم بالمقابلة يتواجد لكي يساعد المفحوص، وأن يتأكد أنه ليس هناك شيئا حدث بالخطأ ومن ناحية أخري، عندما يتسلم المفحوص الاستبيان، عليه أن يكون قادر علي فهم محتواه واستفاؤه بأكمله بدون مساعده. ولذلك، ينبغي ألا تكون الأسئلة غامضة، ومختصره وبسيطة، وقد صممت علي نحو فيه تسلية للمفحوصين غير المهتمين أو الذين ينقصهم الدافع. (ويميل الطلاب إلى تصميم استبيانات وفي ذهنهم الشخص العادي ناسين أن نصف السكان يعتبروا أقل من العاديين،. فتذكر أن بعض الناس لا يعرفون القراءة والكتابة، فكيف يمكن لهم استيفاء الاستبيان؟ وبينما لا يحتكر الطبقات الفقيرة خاصية الغباء، وهم علي مستوي تعليمي أقل، ومن ثم فإن المسح الذي يعتمد علي استبيان بريدي يمكن أن يكون متحيزاً ضد الشرائح الطبيقة الفقيرة).

٢- يرتبط بذلك، أن قوائم المقابلة تتفوق علي الاستبيانات لأن يمكن للقائم بالمقابلة أن يسبر غور المفحوص من أجل معلومات أكثر أو إجابة شافية علي السؤال، بينما في الاستبيان عليك أن تتقبل أي شيء يصل إليك.

٣- تعتبر قوائم المقابلة أفضل من أجل الحصول علي إجابات تلقائية أو صريحة وما يفكر فيه المفحوص بالفعل أو يعرفه حول الموضوع. وفي الاستبيان، فإن المفحوص يكون لديه الوقت لكي يقلب الرأي فيما سوف يقوله أو حتى يقدمه من معلومات أو يناقش ما يدونه مع أناس آخرين (مثل زوجته).

٤- يمكن اعتبار الإجابات مستقلة كل منها عن الأخرى. وهذا يعني أنه في قائمة المقابلة، يتحكم الباحث في النظام الذي يسير عليه طرح الأسئلة. وفي الاستبيان يستطيع المفحوص أن يلقي نظره علي الصورة الكلية قبل الإجابة علي أي سؤال، ويتأكد من أن إجاباته كلها متسقة مع بعضها الآخر، ثم يتقدم.

٥- يستطيع الباحث أن يتأكد أن الشخص المقصود (في العينه) هو الذي يقدم الاستجابات في حالة المقابلة. ويستطيع المفحوص إن يسلم بسهوله الاستبيان إلى شخص آخر ويطلب منه استيفاء بياناتها بدلا منه.

٦- يمكن مراجعة صدق الاستجابات بواسطة القائم بالمقابلة من خلال الملاحظة. ويمكن له، أن يقول الكثير حول الشخص من خلال مظهره الطبيعي وسلوكه ومن خلال رؤية منزله، وقد يتحقق القائم بالمقابلة أن الشخص يكذب علي نحو وضاح، بينما لا يستطيع أن يعرف ذلك من الاستبيان، علي سبيل المثال، الأشخاص الذين يبالغوا عن عمد أو يقللوا من دخولهم.

٧- توفر المقابلات المباشرة نسبة منخفضة من الذين لا يجيبون عن المسوح التي تعتمد علي الاستبيان. وفي مقابل رفض القائم بالمقابلة من السهل أكثر العبث وفي النهاية إهمال الاستبيان. وتعتبر نسب الاستجابة العالية مهمة لأن غير المستجبين للاستبيان يميلون إلى أن يكونوا مختلفين علي نحو متسق عن المفحوصين بطريقة يكونوا فيها غير معروفين والذين لا يستجيبون يميلوا إلى أن يكونوا من بين الإناث

والأقل تعليما والفقراء والشباب (أما الكبار فهم في منازلهم ولديهم الوقت لكي يستجيبوا للمقابلة)، والانتماء إلى الجماعات الأقلية، والذين يتبنون مواقف سياسية متطرفة، وعموما يكونوا من المزعجين أكثر منهم تهذيب. ومن الأفضل أن يكون هناك عينه صغيرة تقدم معدل استجابة عالي، من أن يكون هناك مقابلات كثيرة من عينه أكبر ومعدل استجابة منخفض[٣].

المبحث الثاني: البريد الإلكتروني كأداه في البحث الاجتماعي

تمهيد:

إن استخدام البريد الإلكتروني كأداة بحثية يوفر الكثير من المميزات، فضلاً عن انخفاض تكاليفه الإدارية والمالية والزمنية؛ فإنه يسهل الوصول إلى عينات تشمل العالم الأوسع، وتبتعد عن طابع التطفل علي المبحوثين وتمد الصداقات معهم. وهناك تراث بازغ حول استخدام البريد الإلكتروني في البحث الاجتماعي، والتدريس للطلاب، ومتابعتهم، وإدارة جماعات المناقشة الأكاديمية. وربما نجد ذلك واضحاً في كتابات علماء مثل لوليتز وهاف. ومن مميزات استخدام البريد الإلكتروني في البحث، ما يوفره من سرعة وفورية، وما ينشأه من ديمقراطية في تبادل الحوار بين الباحثين والمفحوصين، ويساعد علي تجاوز التحيزات التي تثيرها مناهج البحث التقليدية؛ حيث تفقد مفاهيم مثل العنصر، والنوع الاجتماعي، والعمر، والجنس معانيها، ويتحقق الاتصال غير المتزامن. ورغم شهرة البريد الإلكتروني، فقد لوحظ اقتصار البريد الإلكتروني علي الأفراد الذين يستطيعون التعامل مع هذه الأداة وأنه لا يصل إلا إلى ذلك الحجم غير المناسب من جمهور الشبكات الذين ينحدرون من مهن عليا، ومستويات تعليمية أرقي،وفئة عمرية متوسطة (١٨- ٢٤)، والذكور، وطلاب الجامعات، وربما تأخذ مشكلة التغطية المحدودة في التراجع مع الوقت. وعاده ما يستعين البريد الإلكتروني إما بالاستبيانات الإلكترونية، أو المقابلات الشخصية الإلكترونية. وتتميز الاستبيانات الإلكترونية بمعدل استجابة عال بالمقارنة بالاستجابة التي تحققها المسوح البريدية التقليدية، كما أنها تمتاز بانخفاض تكاليفها الزمنية والمالية، ويسهل إرسالها إلى عده عناوين في آن واحد.

أما المقابلات الشخصية الإلكترونية فإنها تستفيد من الطبيعة المباشرة والأكثر تفاعلية للبريد الإلكتروني، من خلال المقابلة الشخصية بين باحث ومبحوث، أو تكوين جماعات بؤرية إلكترونية، وتتميز بأنها ليست محصورة

بالموقع الجغرافي أو الفترة الزمنية، ولا تتطلب تقارب بين أطراف المقابلة، وأن البيانات التي يتم تحليلها هي بالضبط ما تم كتابته أثناء المقابلة، وتقلل من شأن مشكلة الأثر الذي يتركه الباحث من خلال تلميحاته، أو اختلاف مكانته عن المبحوثين، وكذلك تتغلب علي الآثار السلبية للخجل.

أولاً: تعريف البريد الإلكتروني كأداة بحثية:

يحتمل أن يوفر استخدام البريد الإلكتروني كأداة بحثية للباحثين الكثير من المميزات، مثل سهولة الوصول إلى عينات من العالم الأوسع، وقلة التكاليف الإدارية (من حيث المال والزمن)، وطابع البعد عن التطفل علي المبحوثين، وإقامة الصداقة معهم.

إن الاختراق السريع لتكنولوجيا الاتصال في أرجاء المجتمع، شهد بزوغ البريد الإلكتروني كوسائل للاتصال بتزايد واضح، وعبر عشرات السنين الأخيرة. وبسبب سهولتها وفعاليتها النسبية، فقد تداخل البريد الإلكتروني بسرعة في مجالات التجارة والأعمال، بمثل ما تم تبينه من جانب الأفراد علي نطاق واسع، وكذلك في المجتمع الأكاديمي.

وهناك تراث بازغ يحيط باستخدام البريد الإلكتروني في البحث الأكاديمي، وتشتمل هذه التطبيقات علي استخدام البريد الإلكتروني في عملية التدريس لطلاب الجامعة، ومتابعة الأساتذة للطلاب، وفي جماعات المناقشة الأكاديمية خلال الأعوام ١٩٩٣ – ١٩٩٦ عند علماء من أمثال بيرج Berge، وكولينتز Collins وهاف Half وغيرهم.

وهناك حاجة إلى النظر بعين الاعتبار ووعي لهذه المناهج، إذا علينا أن نستخدمها بأسلوب فعال في مجال العلوم الاجتماعية(٤).

وتتمثل السمة الأساسية في استخدام البريد الإلكتروني كأداة بحثية في السرعة والفورية أو المباشرة التي توفرها. وبالإمكان ترتيب حوار فوري ولحظي في غالب الأمر بين الباحث والمفحوص، إذا كان يرغب في ذلك

وعلى أية حال، تؤثر السرعة علي البريد الإلكتروني وتعرضه لسرعة الزوال Ephemerality التي قد تشوب فعاليتها كأداة بحثية. إلا أن هناك مزايا كثيرة

في استخدام البريد الإلكتروني كأداة بحثية، فالاتصال الإلكتروني علي وجه الخصوص ينشأ نوعاً من ديمقراطية التبادل، تلك التي نفتقدها في الكثير من مناهج البحث التقليدية. وبهذه الطريقة فإن البريد الإلكتروني يجعل معه تجاوز التحيزات التقليدية التي تثير القلق من أساليب المقابلة الشخصية. وكما ذكر سبندر Spender (١٩٩٥)، فإن مفاهيم مثل العنصر، والنوع الاجتماعي، والعمر، والجنس، لا تنطبق بالضرورة عندما يحدث الاتصال بطريقة إلكترونية. أكثر من ذلك، إن إمكانية الاتصال غير المتزامن Asyn-chronous التي يوفرها البريد الإلكتروني تعتبر سمة جاذبة عندما نأخذ في اعتبرنا استخدامه كأداة بحثية. فالمفحوصين ليسوا ملزمين بالاتصال المتزامن، ولكن يمكن لهم أن يستجيبوا في الوقت وبالكيفية التي يشعرون فيها بالراحة. وباختصار، تتمثل الميزة الأولية في البريد الإلكتروني، في طابع الصداقة الذي يشعر به المفحوص.

إن انتشار استخدام وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الاتصال، قد تزامن مع الزيادة في شهره مناهج البحث الكيفية والتي تعتمد علي بيانات النص. ولقد تراجع بعض الضعف الذاتي في درجة حدتها كمنهج في البحث. إن البريد الإلكتروني مقصور علي أولئك الأفراد الذين يمكن لهم التعامل مع الحاسب الآلي، ذلك الجمهور المقيد بشدة عبر الخطوط الطبقية، والعرق، والعمر، والدخل، والنوع الاجتماعي، وأكثر من ذلك. وبرغم اتساع الشهرة فإن استخدام البريد الإلكتروني يظل يشغل وقت الأقلية بين الكثير ممن يستخدمون الحاسب الآلي. إن العدد غير المتناسب من جمهور الشبكات On Line قد جاؤا من مهن ذات دخل عالٍ، أو ينتمون إلى مستويات تعليمية أعلي مع الجماعة السائدة التي تقع في فئة العمر (١٨-٢٤) من الذكور وطلاب الجامعات. ومع تزايد الخطاب الإلكتروني، فإن الفرد العادي سوف لا يكون

مواكبا للبريد الالكتروني، طالما أن الحضور مع كل رسالة بريد إلكتروني سوف تكون مستحيلة في الغالب، إن محاولات الاستجداء والحصول علي معلومات بواسطة الباحثين الذين يستخدمون البريد الإلكتروني قد يتم تجاهلها ببساطة من جانب المتلقي علي الجانب الآخر من الخط(٥).

ثانيا: تنوع أساليب البريد الإلكتروني المستخدمة في البحث:

(١) الاستبيانات الإلكترونية Electronic Questionnaires:

ويتمثل التطبيق الواضح للبريد الإلكتروني في استخدامه كبديل للاستبيان البريدي التقليدي. وفي الواقع، يبدوا أن الدراسات الكمية المبكرة تشير إلى أن الاستبيانات الإلكترونية تتميز بمعدل استجابة مناسبة للغاية عند مقارنتها بمعدلات الاستجابة ما بين ٢٠-٥٠٪ التي تم تحقيقها عادة بواسطة المسوح البريدية التقليدية. ومن الواضح أن تكاليف تطبيق الاستبيانات عن طريق البريد الإلكتروني أقل بشكل يمكن ملاحظته من حيث الزمن والنقود، كما أنه من الممكن إرسال نفس البريد الالكتروني إلى عدة عناوين بإجراء واحد، وإن وصول البريد إلى عدد من المفحوصين يتحقق في نفس الوقت نسبياً.

وعلي الرغم من أن هذه الإمكانية تثير مشكلات متعلقة بالخصوصية والسرية Confidentiality ، فإن البريد الإلكتروني يوفر للباحث المزيد من الضبط والتحكم بشكل واضح علي الاستبيانات عندما يتم إرسالها. ومن المستحيل حقاً أن نضمن غفلية المفحوص من اسمه، أو علي الأقل عنوان بريده الإلكتروني الذي يظهر ضمنياً وعلي نحو آلي في إجابته(٦).

(٢) المقابلات الشخصية الإلكترونية Electronic Interviewing:

بينما يحل استخدام البريد الإلكتروني من أجل إجراء مسوح إلكترونية مباشرة محل دور البريد التقليدي، فإن المقابلة الشخصية الإلكترونية تستفيد من الطبيعة المباشرة والأكثر تفاعلية للبريد الإلكتروني؛ إما في صورة مقابلة شخصية بين الباحث والمبحوث، أو تكوين جماعات بؤرية Focus Groups

إلكترونية. وهناك نوعان من المزايا العملية للمقابلة الشخصية الإلكترونية، الأول فهي ليست محصورة بالموقع الجغرافي، أو الفترة الزمنية، فلم تعد الحاجة إلى التقارب بين القائم بالمقابلة والذي يقدم المقابلة قضية مهمة. والثاني، لا تتطلب بيانات المقابلة الشخصية الإلكترونية أي نص إضافي، ويمكن معالجة النص المتوافر عن طريق المقابلات الشخصية الإلكترونية بسهولة بواسطة أسلوب تحليل الكلمات، أو أسلوب التحليل الكيفي المعتمد علي الحاسب الآلي. ومع المقابلة الشخصية عن طريق البريد الإلكتروني، فإن البيانات التي تم تحليلها في النهاية هي بالضبط ما تمت كتابته في المقابلة الشخصية، إلا أن معظم المناقشات حول فوائد وخسائر البريد الإلكتروني تتجاهل العوامل الإنسانية التي يتم تعزيزها أو إضعافها مع استخدام هذا البريد. فالمقابلات الشخصية عبر البريد الإلكتروني تقلل من شأن مشكلة الأثر الذي يتركه الباحث القائم بالمقابلة، سواء تلك التي تترتب علي تلميحات بصرية وغير لفظية، أو الفروق في المكانة بين القائم بالمقابلة أو المفحوص. كما أنه أيضاً يمكن أن يخفف من المشكلات الناجمة عن وجود مشاركين مسيطرين أو خجولين خاصة ضمن أعضاء الجماعات البؤرية الإلكترونية. كما يتم التغلب علي الأثار السلبية للخجل Shyness غالباً عندما يجري الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني. وبهذه الطريقة، فإن المقابلة الشخصية الإلكترونية تقطع طريقاً طويلاً للتخفيف من بعض المشكلات التي تقوم بين الأشخاص، والمرتبطة عادة بأساليب المقابلة الشخصية التقليدية. إلا أنه تظل هناك حقيقة أن التفاعل أثناء البريد الإلكتروني لا يمكن مقارنته بالتفاعل اللفظي من جوانب كثيرة، فالمناقشات عبر الشبكات On-Line تتطلب مهارات مغايره من كل من القائم بالمقابلة والمفحوص. وفي الواقع، تميل لغة كل الاتصالات بواسطة الحاسب الآلي تجاه التسجيل المبسط؛ بسبب ضغوط المكان والزمن في هذه الوسيلة، والنتيجة تظهر الرسائل الإلكتروني في صورة هجين من اللغة المكتوبة والشفاهية.

هذا الغياب للاتصال غير اللفظي يمكن أن يشكل صعوبة لكل من الباحث والمفحوص، وهذا القدر الكبير من المعلومات الصامتة Tacit التي يمكن توصيلها خلال موقف المقابلة الشخصية التقليدية، يتم فقده تماماً.

إن الاتصال الغير لفظي والإنصات النشط تعد بمثابة عناصر متكاملة في المقابلة الشخصية الفعالة، ولذلك فإن افتقار البريد الإلكتروني للتفاعل اللفظي يعد بمثابة قصور واضح في استخدامه كأداة للمقابلة الشخصية[٧].

ويمكننا أن نعتبر المناهج الإلكترونية بديلاً صادقاً للأساليب التقليدية في البحث والتي كانت تأخذ هدفاً لها مجموعة معينة ومحددة من السكان علي نحو ضيق، مع سهولة التعامل مع شبكة المعلومات الدولية والبريد الإلكتروني، إلا أن ذلك يتم فقط من خلال استخدام وسائل الاتصال، والانتباه إلى المعايير المنهجية والأخلاقية التقليدية، وكذلك بزوغ ميدان أخلاقيات الفضاء الإلكتروني Cy-ber Space، وبالتالي سوف تتوافر الإجابة علي هذه المشكلات. وبالرغم من أنه لا ينبغي التغاضي عن المميزات التي تنطوي عليها عملية استخدام البريد الإلكتروني الجارية، فإنه ينبغي أن نعترف بأن البريد الإليكتروني بمثابة أداة مناسبة للبحث الاجتماعي، واحتمال تجاوزها حالة الاستخدام المحدود حالياً.

المبحث الثالث: الملاحظة الصريحة وغير الصريحة

Overt and Covert Observation:

أولاً: تعريف الملاحظة كأداة لجمع بيانات البحث:

تمثل الملاحظة جزءا جوهريا في الحياة الاجتماعية، وهي أداة هامة لكثير من أشكال وصور التفاعل الاجتماعي والعمل. وهكذا من الضروري أن نميز الملاحظة التي تجري لتسيير الحياة اليومية وتلك التي تتم لفهم هذه الحياة. وهنا، فإن الملاحظة تعتبر جزءاً أصيلا في مكونات أنواع متباينة من البحوث؛ فهي تشكل جزءاً من التجارب المعملية حيث يتم ملاحظة الفيران في محاولتها السير في دروب المتاهات mazes أو ملاحظة التفاعلات الكيماوية في أنابيب الاختبار. وهناك في البحث الاجتماعي نوعان من المقاييس التي يمكن أن نصنف عبرها الملاحظة علي أنها أداة في البحث. والتنميط الأكثر ألفه بني علي درجة مشاركة الباحث في ما يقوم بدراسته؛ وأسس الثاني علي مستويات وعي المفحوصين وإدراكهم بأنهم موضع ملاحظة. ففي الحالة الأولي تكون المقابلة في العادة ما بين الملاحظة بالمشاركة Participant observation والملاحظة غير المشاركة unobtrusive، وفي الثانية، هناك الملاحظة الصريحة في مقابل الملاحظة غير الصريحة، وهناك صلة ما بين المجموعتين من التصنيفات[٨].

ثانياً: أنواع الملاحظة:

ففي الملاحظة بالمشاركة يشارك الملاحظ في الحياة اليومية التي يحاول أن يقدم فهما وتفسيرا لها. وهذا يناقض الملاحظة التي يقف فيها الباحث بعيداً علي نحو غير ظاهر، وهي صورة من صور الملاحظة التي تعتبر جزءاً من البحث غير المشارك unobtrusive، حيث يكون القصد المشاركة في بحث لا يعرف عنه المفحوصين شيء لكي يتلاشي أثر رد الفعل reactive effect. والملاحظة غير المشاركة تعتبر في معظمها ملاحظة غير صريحة covert،

حيث لا يعرف المفحوصين أنهم موضع ملاحظة أو جزءاً من مشروع بحث. ولكن ليس هذا دائما هو الحال. وتلعب الملاحظة غير المشاركة دوراً كبيراً في بحوث علم النفس، حيث تجري الملاحظة من خلال مرآه ذات وجهينTwo way mirror – ويتم وضع المفحوصين في مواقف تجريبية، وحيث أنه رغم أن الملاحظ لا يكون مشاركا، يمكن أن تكون الملاحظة غير صريحة بمعني أن الناس قد يعرفون أنهم مشاركين في البحث. ولذلك فإن الملاحظة بالمشاركة لا تفلت دائما من تأثير رد الفعل. وعلي أية حال، وفي تركيز علم الاجتماع كالمعتاد علي السلوك الممارس، وحيث لا يميل المفحوصين إلى أن يكونوا في مواقف تجريبية، فإن الملاحظة بالمشاركة تميل في الغالب إلى أن تكون غير صريحة. إلا أنها، توفر شكلا محدوداً للغاية من البيانات. ومع الملاحظة بالمشاركة تعتبر البيانات التي يتم الحصول عليها نتيجة لملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة، زيادة علي البيانات التي تستخلص من خلال عملية الاستنباط التي يقوم بها الباحث [٩].

وهذا يعني، أنه من خلال تأمل الباحث في الخبرات الداخلية التي تنشأ عن القيام بالملاحظة والمشاركة في نفس الحياة اليومية كتلك التي يخضعها للبحث، فإن هذه العملية يطلق عليها أيضا الملاحظة الذاتية auto-observation. بهذه الطريقة، فإن البيانات التي يتم جمعها من خلال الملاحظة بالمشاركة لا تمثل مثيراً خارجيا غير متأثر بتدخل القائم بالملاحظة: حيث تشكل الخبرات والمشاعر والتغيرات في الاتجاه للقائم بالملاحظة جزءاً مركزياً في عملية الفهم التي يقوم بها. وتتجنب الملاحظة بالمشاركة هذا الأثر لرد الفعل ولكن علي حساب الاعتماد علي أشكال محدوده من البيانات – تلك التي يتحقق ضمانها من خلال الملاحظة. وهكذا فإنه في بحث اجتماعي يقوم علي الملاحظة بالمشاركة أما يتطلب الأمر إلا نعير اهتمام للمعاني الاجتماعية التي تشتمل عليها الظاهرة، وهكذا لدراسة ظواهر غير غامضة نوعاً، أو ملاحظة ظواهر يعرفها الباحث حيث يسلم جدلا بالمعاني الاجتماعية التي تشكل فعلا عملية فهمها. ولذلك، قد تكون الملاحظة بالمشاركة مستحيلة في بحوث الانثروبولوجيا

الاجتماعية لثقافات مختلفة وجديدة وجماعات من السكان، والتي تفسر لماذا كانت الانثروبولوجيا الاجتماعية الكلاسيكية واحدة من الأقطاب الفكرية للملاحظة بالمشاركة. وتعتبر الملاحظة بالمشاركة غير الصريحة الشائعة في علم النفس حيث يكون السلوك الفعلي هو محور التركيز - مثل ما هي الألعاب التي يستخدمها الأطفال في غرف اللعب - أكثر من المعاني الاجتماعية لسلوك المشاركين. (١٠)

وهناك ظروف في علم الاجتماع تدعوا إلى وجود حاجة إلى دراسة السلوك الظاهر، حيث تعتبر الملاحظة غير الصريحة وغير المباشرة هي الأداة المناسبة، وذلك مثل دراسة السلوك اليومي، والتشكيل الاجتماعي للطوابير queues والأحداث مثل الدارسة التي أجراها ستون stone، لسلوك الرجال مع قصص الأدب الاباحي pornographic. وتنطوي معظم هذه الموضوعات، علي أية حال، علي ظواهر يمكن فهم معناها الاجتماعي باعتباره محصلة لعملية الألفة والاعتياد وعندما تكون هذه الألفة غير متاحة، أو عندما لا يرغب الباحث في الاعتماد علي المعرفة المسلم بها، فإن الملاحظة بالمشاركة تفوز بالموقف.

ويمكن أيضا أن تجري الملاحظة بالمشاركة أما بطريقة صريحة أو غير صريحة. ففي الدراسات الأنثروبولوجية التقليدية لجماعات السكان والثقافات الأجنبية والغربية exoti وعندما يكون الباحث من البيض والمفحوصين غير ذلك، تكون الملاحظة الصريحة هي الأمر المناسب. واستخدام المترجمين، بين وسائل أخري، عندما لا يكون الباحث علي دراية ومعرفة باللغة المحلية فبحكم هذه الظروف يتطلب الأمر من المفحوصين أن يعرفوا بأنهم موضوع بحث. ومع تحول الانثروبولوجيا إلى تحليل المجتمعات الصناعية والحديثة والتي يمكن فيها للباحث أن يتصرف مثل الأعضاء العاديين، من الممكن أن يشارك في بحث غير صريح Covert. وليس كل أنواع الملاحظة بالمشاركة غير صريحة، ولكن الكثير منها كانت كذلك، خاصة عندما كان التركيز ينصب علي الجماعات الحساسة والمواقف والسلوك والتي يكون متوقعا أن يحدث فيها أثر رد الفعل.

وتعتبر الملاحظة بالمشاركة الصريحة جوهرية في المواقف التي يكون فيها من الممكن التواجد كعضو عادي، وعندما يكون فيها أشكال متخصصة من السلوك مطلوبة، خاصة في مواقع المهن، مثل دراسة قوة الشرطة (البوليس). وهذا يفسر لماذا يتم البحث الاثنوجرافي المبني علي العمل بطريقة غير صريحة في الغالب في المواقف التي يكون فيها واجبات العمل المهنية وضيعة Menial وذات مستوي مهارة منخفضة. ولقد مالت واجبات الأعمال المهنية المتخصصة إلى أن تحتاج من الأعضاء أنفسهم أن يباشروا عملية الملاحظة، بطريقة صريحة أو غير صريحة، تماما مثل الدراسة الاثنوجرافية التي قام بها هولدواي Holdaway عن مهنة الشرطة عندما كان يخدم كعضو في البوليس (١٩٨٣)، أو تتاح الفرصة للباحثين إجراء بحث صريح (بروير Brewer ١٩٩١)، وأن يظل محافظا علي مسافة كنتيجة لذلك. ولقد قرر أحد علماء الاجتماع الأمريكان أن يتطوع في سلاح الطيران لكي يجري ملاحظة بالمشاركة في موقع مهني علي درجة عالية من التخصص، أكثر من الدخول إلى الموقع كعضو خارجي بطريقة صريحة، رغم أن هذه الدرجة من التخصيص والالتزام بالوقت نادرا ما تكون ممكنة [11] .

أن ثنائية الملاحظة المشاركة وغير المشاركة ليست بالحدة التي تشير إليها هذه المقارنة. فغالبا ما تشتمل الأشكال غير المشاركة للملاحظة اندماج الملاحظ في بعض التعاملات أو بناء الموقع Construction of the setting مثل ترتيب قطع الأثاث أو تحديد موقع المنتجات الصناعية artifacts وفي المواقف التجريبية يتدخل الملاحظة بدون المشاركة في النشاط وهكذا من الضروري أحيانا أن نميز بين مستوي المشاركة ومستوي الضبط والتحكم، لأن بعض أشكال الملاحظة غير المشاركة لا تزال تنطوي علي درجة عالية من التدخل لتقنين والتعامل مع الملاحظة. وبالمثل، فإن وجود الملاحظ المشارك قد لا يكون معروفا أو غير مشاهد من جانب المفحوصين في بعض الحالات والسياقات كما أنهم يكونوا غير مبالين. وقد فهم مستوي المشاركة في صور الملاحظة علي نحو أفضل باعتباره يعبر عن متصل وفي الوسط يظهر هناك الكثير من التداخل

والغموض أو عدم التحديد. ونفس الشيء يصدق علي التمييز بين الصريح وغير الصريح في الملاحظة. إذ تتطلب الملاحظة بالمشاركة الصريحة الحصول علي موافقة حارس البوابة، لكن ليس كل شخص في الموقع قد يعرف الباحث أو يكونوا مدركين أنهم عند هذا الوقت موضع ملاحظة. وتشتمل بعض صور البحث غير الصريحة غالبا اشتراك عضو أو أكثر من الميدان لكي تتم إدارة العمل الميداني والحفاظ علي المظهر. وأحيانا يترك الملاحظون المشاركون بعض الجماعات يتعرفون علي البحث، ولا يعرف ذلك بعضهم الآخر، أما بناء علي الخطة والتصميم (لاختبار أثر وجودهم) أو بالصدفة (وأن وجودهم قد يكتشفه البعض)، رغم أن هذه يخلق علاقات صعبة في الميدان، ويمكن أن تستمر كإشكالية، ويجب أن يكون مستوي المعرفة التي تتوفر للمفحوصين عن الملاحظة مفهوما كمتصل يتوسطه عدم تحديد.

ثالثاً: مميزات وعيوب الملاحظة الصريحة وغير الصريحة[١٢]:

من الممكن وضع قائمة بالمميزات الخاصة وعيوب الملاحظة الصريحة وغير الصريحة من خلال مصطلحات النموذج المثالي. فالملاحظة الصريحة مثلا، تساعد الباحثين في المحافظة علي موضوعيتهم بالتحديد بسبب المسافة والانفصال التي تشمل عليها الملاحظة، والتي قد تنتج عن أن المفحوصين يعرفون أنهم موضع دراسة. وهي تحول دون ظهور مشكلة الموقف السلبي أو التوحد الزائد مع المفحوصين والتي يمكن أن تظهر عندما يصبح الباحث في الغالب عضواً داخليا ولكي يتصرف كعضو عادي لتجنب إفشاء سر عملية الملاحظة. ولكي ندخل إلي بعض المواقع، فقد يكون من الواجب علي الناس أو الجماعات أن تتفاوض مع حارس البوابة بسبب صعوبة واستحالة الدخول في بعض الأدوار التنكرية، وأن البعض قد يجد حتي مكانه خاصة في كونه خاضعاً لعملية البحث، وهو الذي يمنح الموافقة بسببها. وإذا عرف الأعضاء أن هناك ملاحظة، فإنهم يمكن أن يساعدوا القائم بالملاحظة من خلال معاملته علي أنه ينقصه الكفاءة وليس مبادراً، وهكذا من الأفضل شرح الأمور له. ومن المفترض

غالبا أن الأعضاء يتقاسمون نفس المعرفة الضمنية وهكذا، يستطيع أي شخص خارجي أن يكشف صراحة عن معني الأشياء التي يظن هؤلاء الأعضاء أنهم يعرفونها بالفعل. ويمكن أن تكون هناك في الملاحظة الصريحة بعض المميزات بسبب أن الناس أو الجماعات في هذا الموقع يدركون أو يرون الباحث علي أنه محايد، وأنه يسمو علي صراعات الأعضاء ونصرتهم وهذا يمكن أن يسهل الوصول إلي عمليات اتخاذ القرار داخل الميدان. وفوق كل شيء، تسمح الملاحظة الصريحة لنا باستخدام أساليب جمع بيانات أخري إلي جانب الملاحظة، فيمكن إجراء مقابلات شخصية، وإرسال استبيانات وتسجيل المحادثات الطبيعية صراحة، وكل الأشياء تكون صعبة إذا كان الباحث متنكراً. وعلي أية حال، يمكن لحارس البوابة أو المفحوصين في الميدان أن يفرضوا قيوداً إذا كانت الملاحظة صريحة، فالباحث يصبح بمثابة متغيراً متدخلا في الميدان، ويؤثر فيما يتم ملاحظته، وتصبح البيانات محرفة بسبب أثر رد الفعل غير المعروف، الذي يمكن أن يعيد تحديد قدرة الباحث علي أن يكون قريبا من الناس وأن يقبض علي زمام الحياة من وجهة نظر الباحث الخارجي.

وفي الملاحظة غير الصريحة، التي تستعين بالصورة العكسية للمرآة، re-verse mirror image، فإن القرب من الجماعة والانغماس في الموقف يمكن أن يكون أكثر تحقيقا بسهولة (مع أنه لا يزال هناك شيء مضمون) بسبب أنها تتجنب وجود المسافة الناشئة عن المعرفة لدي الباحث. وهي تتجنب مشكلة وجوب الحصول علي موافقة، وتتخلص من احتمالية وإمكانية وجود قيود يفرضها المفحوصين في الموقف (الميدان). إلا أن هناك حاجة إلي مهارات شخصية خاصة حتي يتمكن الباحث من القيام بدور المتنكر ويمكن أن يصبح الباحثون لديهم وعياً ذاتيا بعدم الكشف عن هويتهم تلك التي تعوق سير ملاحظتهم بشدة. وهذا الأسلوب غير الصريح قد ينطوي أو لا يشتمل علي تظاهر الباحث بأن يكون عضوا عاديا في الجماعة أو الموقف، التي فيها بعض الأدوار الأخرى قد تكون مستخدمة عن تلك التي عليه أن يلاحظها أكثر من

العضو العادي. ولكن إذا اشتمل الدور التصرف كعضو كامل في الجماعة أو الموقف، التي فيها بعض الأدوار الأخرى قد تكون مستخدمة عن تلك التي عليه أن يلاحظها أكثر من العضو العادي. ولكن إذا اشتمل الدور التصرف كعضو كامل في الجماعة أو الموقف، تظهر هناك مشكلة التوحد الزائد – والأثر السلبي – والمشكلات المرتبطة الناشئة عن الاندماج. وأكثر من ذلك، هناك مشكلة جمع البيانات من الدور كعضو عادي فالملاحظة غير الصريحة تتطلب من الباحث أن يظهر علي أنه عضواً عادياً، وطالما أن الأعضاء العاديين قد لا يطرحون أسئلة دقيقة، ويضعون ملاحظات، ويستخدمون أساليب جمع بيانات، فإن الباحث أما أن يكشف المخاطر أو يكون مقيداً بشدة [١٣].

رابعاً: المشكلات الأخلاقية في الملاحظة:

تثير الملاحظة غير الصريحة، فوق كل شيء، مشكلات أخلاقية خطيرة طالما أنها تشمل خداع الناس والفشل في الحصول علي قبولهم المعلن. فلا يتعدي هذا فقط علي كرامة المفحوصين، فإن مخاطرها تؤذي الباحث والتخصص الذي ينتمي إليه ككل الذي قد حدث خداعه بأن يشارك في ذلك وهذا يمكن أن يجعل الانسحاب من الموقف (الميدان) أمراً صعباً علي الملاحظ غير الصريح في اللحظة التي يصبح معها الناس مدركين وواعين بخداعهم، ويقضي علي كل فرصة مستقبلية للبحث يقوم بها شخص آخر. ولهذا السبب، لا تشجع الملاحظة غير الصريحة. من المهم أ ن نذكر أن هناك مناهج أخري تنتهك أيضا مبدأ القبول والموافقة المعلنة، وحتى عندما يتم الحصول علي الموافقة لإجراء بحث يعتمد علي الملاحظة، فإن هذا يتضمن في الغالب أن شخصا ما آخر علي مرتبه أعلي في التدرج الهرمي هو الذي يعطي الموافقة بدلا من الشخص في المرتبة الأدنى. وأحياناً علي أية حال، يمكن أن تكون الملاحظة الوسيلة الوحيدة إذا كانت الجماعة أو الموقع مغلقا أو يتخذ موقفاً معاديا من البحث، رغم أن الشك غالبا ما يحيط بهذا الدفاع طالما أن الملاحظة غير الصريحة يمكن أن تكون هي الوسيلة الوحيدة كذلك [١٤] .

المبحث الرابع: أدوات بديلة لجمع البيانات في البحث الكيفي:

تمهيد:

هناك مجموعة من أدوات جمع البيانات بزغت أخيراً في البحث الكيفي عرفت بالأدوات غير الفضولية Unobtrusive أو التي لا تستند إلى جهد في الاستبار Nonintruding يقوم به الباحث والتي قد لا نجد لها ذكر في كتب المناهج، بالمقارنة بالأدوات المعروفة (الاستبيان والمقابلة والملاحظة) اللهم إلا نادراً. تلك الأدوات التي كشف عنها ويب Web وزملاؤه عام (١٩٨١)، والتي ربما حدث خلط بينها وبين الأدوات الأخرى في التحليل وجمع البيانات مثل تحليل المضمون. وغالبا ما تتجاهل المؤلفات التي تتناول طرق وأساليب البحث الكيفي موضوع الأساليب والأدوات غير الفضولية هذه رغم أن هذه الأدوات تكشف عن وسائل مبتكرة ومشوقة في جمع البيانات وتقديرها. لأنها في بعض الحالات، تمكننا من الوصول إلى جوانب في المواقع الاجتماعية والمواقف ومن يقطنونها يصعب الوصول إليها من خلال أي وسيلة أخري. وكل الأدوات غير الفضولية تهدف إلى فحص وقياس الآثار والبقايا الإنسانية human traces؛ فكل ما يفعله الناس وكيف يتصرفون ويبنون حياتهم اليومية وحتى كيف أن الناس يتأثرون بمواقف أيديولوجية، كلها موضوعات يمكن ملاحظتها وجمع بيانات عنها من خلال تتبع ما يتركه الناس عن قصد أو عن غير قصد وراءهم. فمثلا للحصول علي تقدير لمبيعات المشروبات الكحولية، درس سيوار Sawyer النفايات التي تتخلص منها المنازل في ولسللي Wellesly خاصة عدد زجاجات المشروبات الملقاة والتي وجدت في صناديق النفايات. ولم تمر فترة طويلة حتى تبع هذه الدراسة، بداية ظهور علم النفايات Science of Garbology فيما أصبح معروفاً بمشروع النفايات في جامعة أريزونا في عام ١٩٧٣. وقد طور هذه الدراسة علماء الانثروبولوجيا في جامعة أريزونا ولا يزالوا يعملون حتى اليوم ويسعون إلى فهم العلاقة بين الحقائق المادية والسلوكية والعقلية التي تشكل الاستهلاك البشري وبين النفايات بما في ذلك

فحص أوضاع الغذاء والتغذية، وإعادة تدوير وأساليب التخلص من النفايات والطعام واسترداده. وباختصار يمدنا علم النفايات بنوع من المرآة التي تعكس أحوال المجتمع خاصة إذا قبل المرء ذلك المثل القديم أنت ما تأكله.

وخلال السنوات الثلاثين الماضية، في مجال دعم وتعزيز القانون، ظهر مجال عرف علي نحو شائع تحت اسم تحليل الجريمة Crime analysis. ويشمل هذا المجال دراسة الأحداث الإجرامية والتعرف علي أنماط الجريمة واتجاهاتها، والمشكلات الإجرامية. وهذا التحليل للجريمة يتم بواسطة مجموعة متباينة من الأدوات غير الفضولية. فعلي سبيل المثال وخلال عام ١٩٨٠، قرأ ضباط حماية وتعزيز القانون في فلوريدا بانتظام، الصحف المحلية عبر الولاية، بحثا عن مقالات حول الشيكات البنكية المزورة، وسرقة السيارات وغير ذلك من أنماط السلوك الإجرامي. ولما كانت هذه الأنماط يلقي عليها الضوء في القصص التي تعرفها الصحف في مختلف المدن، تمكن هؤلاء الضباط من وضع رسم بياني للمدن والجرائم علي خريطة فلوريدا. وبهذه الوسيلة، أمكن لهم رؤية ما إذا كان هناك أي نمط ينتقل من أحد مدي فلوريدا إلي الأخرى، وأمكن لهم التنبؤ بالاستعداد للهجوم علي جرائم معينة مقدما في مناطق معينة من فلوريدا. وعندما يتم التعرف علي هذا النمط، يقومون بالاتصال بمكاتب حماية القانون المحلية لتحذيرهم بالنشاطات الإجرامية وشيكه الوقوع. واليوم هذا النوع من النشاطات يتم التعامل معه من خلال تزويد برامج الحاسب الآلي بالمعلومات، والتي تم الإشارة إليها في الأصل علي أنها نظم المعلومات الجغرافية (GIS). وتدلل عملية تحليل الجريمة، مثلها مثل الأساليب السابقة لجمع البيانات بطريقة لا تستند إلي الاستبار علي أن المعلومات يمكن أن تنتقي أو تختار من بقايا وآثار ونفايات مختلفة وتسجيلات ابتكرت أو خلفها البشر سواء عن قصد أو غير قصد. والكثير من أنواع البيانات غير الفضولية تمدنا بسبل لدراسة موضوعات قد يصعب أو يستحيل بحثها بالأساليب الأخرى المعروفة. فلقد درس روبر بولين R.Pullen وزملاؤه (٢٠٠٠) ظاهرة الغش في الامتحانات من خلال فحص (١٠٠) ورقة غش ملقاة من مجموعة متباينة من

العلوم (النظم الفكرية) التي تم اكتشافها في الحرم الجامعي، وتمكنا من تقدير الموقع الذي وجد فيه الأوراق ملقاة، وطبيعة محتواها، وحجمها، وعوامل أخري عديدة. ولتبسيط عرض من الأنواع العديدة من الوسائل والأدوات غير الفضولية في البحث الكيفي، يمكن تصنيفها إلى مجموعات، يتعلق بعضها بالأدوات الأرشيفية Archival والأخرى بأدوات التآكل الطبيعي Physical Erosion والتزايد Accretion.(١٥)

أولاً: الأدوات الأرشيفية:

ويذكر دانزن Denzin (١٩٧٨)، أنه أمكن تقسيم السجلات الأرشيفية إلى سجلات عامة وأخري خاصة. وفي حالة السجلات العامة نظر إلى هذه السجلات علي أنه قد تم إعدادها من أجل أهداف الفحص التي يقوم بها آخرون. وعلي الرغم من أن الوصول إلى (إتاحة) السجلات العامة قد يكون مقصورا علي جماعات معينة (مثل سجلات حماية القانون، وأرصدة الحسابات، والسجلات المدرسية وغيرها)، إلا أنها قد تم إعدادها عادة من أجل جمهور معين. وتميل هذه السجلات إلى أن تكون قد كتبت في صيغة أقل تقنينا (توحيداً) ورتبت في الأرشيف علي نحو منسق (حسب الحروف الهجائية أو الفهارس الزمنية والرقمية). وفي المقابل فإن السجلات الخاصة موجهة لجماهير معينة. وباستثناء النسخ المنشورة من اليوميات أو المذكرات الشخصية (والتي تصبح نتيجة لذلك جزءاً من نظام الأرشيف العام) فإن السجلات الخاصة لا تصل إلاّ إلى جمهور ضئيل للغاية.

(١) التسجيلات العامة Public Archives:

ويعيد مفهوم الأرشيف إلى الذهن، تقليديا، شكل أو صورة المكتبة والمكتبات والسجلات، غير أن هذه تسجيلات أخري مثل شاهد المدفن وسجلات المستشفيات وتقارير الشرطة عن الحوادث وهيئات تحرير الدوريات المتاحة من خلال الحاسب الآلي، وتسجيلات السيارات ومجموعة مراجع الصحف Morgues، ودور السينما وسجلات حسابات الشركات.

أو بعبارة أخري كما حددها ويب Webb وزملاؤه عام ١٩٨١، أي تسجيل مستمر يوفر نوع من الأرشيف. وبالإضافة إلى أن هذا النوع من السجلات يوفر كميات كبيرة من البيانات الرخيصة غير المكلفة، فإن مادة التسجيلات تعتبر في حقيقة الأمر ليس استجابة ورد فعل لوجود الباحثين. ويجد الكثير من الباحثين بيانات الأرشيف جذابة لأنها تستخدم تصميمات موحده ونظم استيفاء، والتي تجعل تحديد وضع البيانات، وإنشاء نظم استيفاء، البحث من أجل التحليل أمراً سهلا.

وهناك أربع فئات من التسجيلات العامة، تتنوع بين الحسابات التجارية المتاحة في وسائل الإعلام Commercial Media Account والسجلات الأكتوارية الخاصة بالضرائبActuarial والسجلات الرسمية الموثقة Offi-cial documentrary.

(أ) الحسابات التجارية المتاحة في الإعلام Commercial Me-dia Accounts وتمثل أي حسابات مكتوبة أو مرسومة أو مسجلة (بالصوت والصورة) والتي قد أنتجت من أجل الاستهلاك العام أو الجماهيري. والتي قد تشمل الصحف والكتب والمجلات ونصوص برامج التليفزيون والفيديو DVD، والرسوم الكاريكاتير والخرائط ... إلخ، واليوم وبمساعدة التطورات التكنولوجية، مثل طابعة الليزر، والفلاشا، والاسكانر، لم يعد من الصعب كتابة وتخزين وطباعة هذه المواد وأسهمت الكاميرات الرقمية والفيديو في إتاحة وتوفير هذه المواد، وفتحت عالم جديد أمام التسجيلات المستمرة لكل من الهيئات الرسمية والمواطنين.

ومن الأمثلة التي توضح استخدام هذه التسجيلات، استخدام جوفمان Goffman (١٩٧٩) للصور الفوتوغرافية لفحص التمييز علي أساس النوع الاجتماعي في الإعلانات التليفزيونية. وذهب جوفمان إلى أن العروض القائمة علي النوع الاجتماعي، شأنها شأن الطقوس الاجتماعية الأخرى، تعكس الخصائص الحقيقية للبناء الاجتماعي، السلبية والايجابية[١٦].

(ب) السجلات الاكتواريه (المتعلقة بالضرائب Actuarial وبالرغم من أنها تعد من أجل جمهور محدود وخاص، إلا أنها متاحة عادة للجمهور العام وفي ظروف معينة. وتشمل هذه السجلات علي بيانات عن المواليد والوفيات والزواج والطلاق ومعلومات أعدتها شركات التأمين وأرصدة الحسابات والعناوين والأراضي، وبيانات ديموجرافية أخري مثل الإقامة. وقد يستخدم العلماء الاجتماعيين بيانات اكتواريه معينة للوصول إلى ظواهر اجتماعية مختلفة ومشكلات.

ويشير كارماك Carmack (٢٠٠٢) إلى أن هناك عدداً من الأماكن يمكن للباحث أن يحدد موقع المعلومات الهامة حول سجلات الوفيات فمثلا، شهادات الوفاة يمكن أن توفر معلومات مشوقة حول أسباب الوفاة.

ومن بين الإشارات الجديرة بالاهتمام حول البيانات الاكتوارية غير الفضولية تلك التي أكدها وارنرWarner (١٩٥٩) في دراسة عن اليانكي سيتي، حيث تناول في بعض مجلدات هذه الدراسة الحياة والموت، دراسة في الحياة الرمزية للأمريكان. واستعان في ذلك بوثائق الاحتفالات الرسمية، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية والملاحظة، وفحص الآثار المنحوتة كعناصر في وصفه للقبور، وبناء علي هذه البيانات تمكن وارنر من الإشارة إلى أبنية اجتماعية متباينة موجودة في المقابر تماثل تلك الموجودة في التركيب الاجتماعي لليانكي سيتي.

(جـ) سجلات رسمية موثقة Official Documentary Records للمدارس والهيئات الاجتماعية والمستشفيات ومؤسسات التقاعد، وغيرها من تنظيمات سمعتها في توفير رصيد وافر من السجلات المكتوبة والملفات والاتصالات وقد يعتبر أناس كثيرون هذا الجيل من الأوراق أو التسجيلات الإلكترونية علي أنها أمور أخري غير أنها وثائق رسمية. وقد تجد طريقها إلى المنفعة العامة وتشمل هذه السجلات، الوثائق الرسمية في المحاكم، وتقارير الشرطة، وبيانات التعداد، والسجلات المالية، وإحصائيات الجريمة، ووثائق

الخطب السياسية، وتقارير الهيئات الحكومية، وسجلات المدارس، وسجلات البيع وفواتير الشحن، وغيرها من وثائق مماثلة. وهذه المواد تغطي غالبا معلومات هامة ومفيدة يمكن أن يجد فيها الباحث ما يعينه ويستخدمه بفعالية كبيانات في بحثه. واليوم، وبالإضافة إلى سجلات التصويت في الانتخابات، يمكن دراسة سلوك أعضاء الكونجرس والمشرعين في الدولة من خلال الأدوات غير الطفولية، وتتبع آثارهم. وبسبب الابتكارات التكنولوجية، وأجازة الدولة والمشرعين لاستخدامها، ثم نقل الكثير من الجدل والنقاش في الكونجرس وعمليات التصويت عن طريق التلفزيون وأصبح استخدام الفيديو في مواقع متباينة واحد من التسجيلات الأكثر فائدة واكتمالا المتاحة أمام الباحثين الذين يستخدمون الأرشيف كمصدر للبيانات. فالكثير من هيئات حماية القانون، يحتفظون بالتسجيلات المصورة علي فترات طويلة، في بحوثهم حول مشهد الجريمة، كما يستفيد الباحثون في المجال التربوي بالتصوير بالفيديو وتسجيلاته في الفصول الدراسية، ودراستهم لمختلف المشكلات التعليمية.

وهناك أنواع أخري من المصادر الموثقة الرسمية للمعلومات أشار إليها ويب Webb وزملاؤه تضاف إلى المجموعة السابقة من الوثائق الرسمية في التوصل إلى بيانات غير فضولية، مثل تقارير الطقس، ودراسة العلاقة بينها وبين الأمزجة السيئة والرفاه الانفعالي والغيريه والمناخ في علاقته بالنشاط الجنسي (١٧).

٢ـ السجلات الخاصة: الوثائق المغرية وغير الجذابة

Private Archives: Solicited and Unsolicited Documents:

هناك سجلات أرشيفية أنشأت وتكونت من أجل جمهور محدود وأكثر خصوصية من الجمهور العام، وتشمل هذه التسجيلات السير الذاتية (والمذكرات)، واليوميات والخطابات والأفلام والفيديوهات الأسرية، والفنون الإبداعية (الرسومات والمسودات) في بعض الحالات تحدث هذه الوثائق علي نحو طبيعي ثم يتم اكتشافها بواسطة الباحثين (وثائق غير جذابة) وفي مواقف أخري، تحدث الوثائق بناء علي طلب الباحثين (وثائق مغرية وجذابة).

وتعتبر السجلات الخاصة مفيدة خاصة من أجل إعداد دراسات الحالة أو تاريخ الحياة. وبفضل الطبيعة الشخصية للوثائق الخاصة، تظهر تعريفات المفحوص للمواقف في هذه السجلات، إلى جانب الطرق التي يضفوا من خلالها معني علي روتين معيشتهم اليومية وهي تسمح للباحث أن يستخلص صورة كاملة لتصورات المفحوص حول الخبرات التي مر بها في حياته. ويميز الباحثون في الوثائق الشخصية بين السيرة الذاتية الشاملة Comprehensive والسيرة التي تتركز علي موضوع Topical، والسيرة الذاتية التي تم تحريرها edital. وتمتد السيرة الذاتية لتشمل حياة الشخص منذ دعوته إلى وقت كتابة السيرة والتي تشمل توصيف لخبراته في الحياة، ورؤاه الشخصية، والقصص التي يحكيها، أما السيرة التي تتعلق بموضوع فهي تقدم صورة مقتطعه من الحياة. كما ظهرت في دراسة سذرلاند Sutherland عن اللص المحترف، أو العاهرة، أو المجرم المدمن... وهكذا. أما السيرة التي تخضع لعملية تحرير يقوم فيها الباحثون بدور المحرر والمعلق، ويحذف أي تكرار في الوصف ويجعل الخطاب المطول مختصراً، ويسلط الضوء علي أقسام مختارة من المادة ويرجيء أخري.

وهناك كما أشار كورت رايت K.Courtright العديد من الميزات ذات الأهمية في استخدام اليوميات ولأنها تتغلب علي ضعف الذاكرة، ويقوم المفحوص فيها بدور الاخباري والمنجز. وتوفر اليوميات فرصة للمفحوص بأن يعيد ترتيب الأحداث طالما كانت اليوميات قد كتبها واحتفظ بها المفحوص بنفسه. وناقش رينهارز Reinharz (١٩٩٢) استخدام السير الذاتية في دراسات النسويه، وذهب إلى أن بعض الباحثين النسويين كتبوا سيرة ذاتية كاملة عن حياتهم، وقدم عدد كبير منهم تعريف بأنفسهم في مقدمات بحوثهم المنشورة وهذه التفسيرات أو العروض للحياة الشخصية والمهنية توفر بيانات مماثلة لبيانات السيرة الذاتية. وتقدم كل السير الذاتية سواء أكانت نشر كامل أو مطول لحياة الشخص أو جزء من إفشاء سره في المقدمة أو الملاحق بيانات مفيدة للغاية لأنها تعرض أكثر من وجهة نظر ذاتية للفرد حول موضوعات متنوعة. كما

تعكس السير الذاتية الحدود الفاصلة للزمن، والتوجهات الأيديولوجية السائدة والمتنافسة للجماعة، أو التأملات الذاتية في نشاطات الفرد في أدواره المتباينة وباختصار توفر السير الذاتية قدر لا بأس به من البيانات تفيد عملية البحث.

وخلال عشرات السنين الأخيرة، ظهر نوع جديد من اليوميات، الصحافة الالكترونية Online Journal، التي أطلق عليها أحيانا المدونات Blogs وتختلف المدونات في محتواها من مداخلات يومية تقليديه - إلى أوصاف وانتقادات لكتب وأفلام وأحداث الحياة، بالإضافة إلى أن، الكثير منها يوصل القارئ بمدونات ومدونين آخرين، علي صفحات شبكة المعلومات، وصور فوتوغرافية، وآليات البحث، ومواقع أخرى مختلفة علي الشبكة. ولم تعد المدونات اليوم صفحات علي شبكة المعلومات الدولية فقط، وإنما تعتبر في الغالب صفحات أكثر تطورا ذات أطر متعددة وروابط، وعناصر سمعية وبصرية، وفي حالة تواصل متبادل كبيرة. وربما كان الأمر الأكثر تشويقا في المدونات هو إمكانية اعتبارها أداه لبيانات البحث فهي تشبه وثائق كثيرة غير جذابة Unsolicited، توفر استبصارات عن تصورات الذي أنشأها حول مجموعة واسعة من الموضوعات والمجالات ذات الاهتمام ويستطيع الباحث أن يستخدم المدونات كوسائل لبيانات عن اليوميات أو صحيفة جذابة وضعت عن قصد، والتي يمكن أن يستفيد منها الباحث من أي حاسب آلي ورابط بشبكة المعلومات[١٨].

وهناك صورة متميزة للسجلات الخاصة المحببة تتمثل في الخطابات وهي ليست ببساطة تأريخ وتسجيل لخبرات الماضي. وإنما تكتب الخطابات لتوصيل شيئا ما إلى شخص آخر، وتمثل مشاهدة مزدوجة، بين الكاتب والمستقبل. ولذلك، يؤخذ في الاعتبار في هذه الخطابات، موضوع الخطاب والأدوار الاجتماعية والعلاقات الشخصية لكل من الكاتب والمستقبل. والمثال الكلاسيكي علي الخطابات كمصدر لبيانات البحث، تتمثل في كتاب توماس Thomas وزنانيكي Znaniecki (١٩٢٧) عن الفلاح البولندي. وفي هذه

الدراسة، تعلم المؤلفات الكثير عن التوافق الكثيف بين المهاجرين البولنديين الجدد في أمريكا وبين أصدقائهم وأقاربهم الذي يعيشون في بولندا، من خلال التعرف علي موضوعات الخطابات التي كتبت إلى بولندا وكذلك تلك التي تسلمها المهاجرين البولنديين من وطنهم. وكشف الباحثان من خلال هذه الدراسة عن مجموعة متباينة من القيم الاجتماعية والتوترات الثقافية المرتبطة بالانتقال من بولندا إلى أمريكا.

وقد درست ظاهرة الانتحار باستخدام الخطابات كمصدر للبيانات وفي دراسة أجراها جاكوبJacobo فحص الباحثون ١١٢ مما كتبه المنتحرون ووجدوا أن هذه الملاحظات يمكن تصنيفها إلى (٦) مجموعات، وأكبرها من حيث الحجم أطلق عليها جاكوب مذكرات الشكل الأول. واستنتج من محتوي هذه المذكرات أن كاتبها كان منغمسا ومشاركا في مشكلات معقدة ودامت طويلاً. ونتيجة لعدم قدرته على حل هذه المشكلات، لم يجدوا بديلا معقولا أمامهم غير إنهاء حياتهم[١٩].

ثانياً: النفايات والبقايا البشرية كمصدر للبيانات: التآكل والتراكم الطبيعي:

تعتبر النفايات والبقايا عناصر طبيعية تركها أو خلفها البشر وراءهم غالبا كنتيجة لنشاط غير واع أو غير مقصود، تجعلنا نحيط علماً ببعض الأشياء حول هؤلاء البشر. ولأن هذه النفايات قد خلفها الناس وراءهم بدون أن يعلم ويعرف منتجها فائدتها المحتملة للعلماء الاجتماعيين، فإن هذه العناصر في معلومات البحث قد تم إنتاجها دون أن تكون استجابة أو رد فعل لشيء ما. وهناك نوعان من هذه النفايات بعضها بيانات التآكل ومؤشرات عليه erosion والأخرى بيانات التراكم ومؤشرات عليه accretion.

(١) بيانات التآكل:

عادة ما تعتبر الشواهد الطبيعية مفتاح لحل القضايا الإجرامية Criminal cases وبالمثل تعتبر الشواهد والأدلة الطبيعية مفتاحا لحل مشكلات علمية

اجتماعية تواجه البحث. وتنطوي بيانات التآكل علي أنواع عديدة من الشواهد التي تشير إلى أن هناك درجات اختلاف وتغير قد حدثت لبعض الموضوعات والمواد التي تنتقي للملبس والاستخدام. وفي معظم الحالات، يتم استخدام مواد وبيانات التآكل إلى جانب أساليب أخري في البحث لكي يتم تعزيز بعضها البعض. وعلي الرغم من الحدود الواضحة في بيانات التآكل كمصدر للبيانات إلا أنها تسهم علي نحو مشوق في البحث العلمي الاجتماعي. وهناك دراسة أجريت في متحف العلم والصناعة بشيكاغو استشهد بها وب Webb وزملاؤه (١٩٨١). وأكدا أن الشواهد تشير إلى أن الناس يقفون أمام العرض الأنيق طويلا مما يقفون بالقرب من عروض أخري. مما ينعكس علي حال تآكل الأثر. وهناك مثال آخر علي بيانات التآكل استشهد به وب وزملاؤه يشتمل علي فحص أغلفة الكتب في المكتبة كمؤشر علي شهره هذه الكتب. وإذا وجد أن غلاف الكتب قد تعرض للتلف والتآكل فإن ذلك قد يشير إلى أن الطلاب والدارسين قد قاموا فعلا بفتح الكتاب وتدوير الصفحات، الأمر الذي يفصح عن تآكلها ومن ثم يشير إلى شهرة هذا الكتاب وأهميته.

(٢) **بيانات التراكم Accretion data**:

وتمثل بيانات التراكم صوره من صور التأمين والوديعة عبر الزمن، وهذه العناصر الباقية والناتجة قد تركت علي نحو طبيعي بدون تدخل من الباحثين ولتوضيح أهمية بيانات التراكم، يمكن الاستشهاد بدراسة سيو Siu للعاملين في محلات الغسيل من الصينيين. ووجد سيوي أن في الجدول شخصيات نسائية عارية شائعة في محلات غسيل معينة. وأوضحت الدراسة أن مثل هؤلاء الأشخاص غالبا ما يتم شنقهم في المحالات التي يديرها شباب عرفوا بأنهم منحرفين جنسيا في نظر الآخرين. وكشف سيوي أن هذا الأسلوب يرجع إلى وجهة نظر العاملين في محلات الغسيل الصينيين بأنه من المشروع الارتباط بالبغايا، وأنهم بذلك يدعمون هذا النمط الاعتقادي العام.

وهناك مثال آخر يوضح استخدام بيانات التراكم في دراسة كافرت -Ka

phart وبيرج Berg (٢٠٠٠) حول جماعات الرسوم علي الجدران (جرافيت) جمعت من مواقع متباينة في كل أرجاء مدينة واحدة في جنوب كاليفورنيا. وتمكن الباحثان من وضع تنميط للرسائل الرمزية تم حذفها في مراجعات مختلفة قام بها جماعة الجرافيت وميزوا بين مقولات وفئات معينة بين الرسائل وما يشير إلى الجرافيت فقط Tages (الأسماء وتوقعات يتركها الفنانون علي الجدران...الخ) ولما كان الباحثون قد تمكنوا من الربط بين أمثلة معينة من الجرافيت وبين الفنانين، كانت السلطات المحلية لحماية القانون قادرة علي التعرف علي هؤلاء الهمجيين وإلزامهم بإجراء الإصلاحات لتغطية تكاليف إزالة الجرافيت[٢٠].

الهوامش والمراجع

1- Miller, R.L. & Brewer. D. (eds), The A-Z of Social Research, A dictionary of key Social Science Research Concepts, SAGE, Pub., New Delhi, 2003. p. 253.

2- Ibid, p. 254.

3- Ibid, pp. 254- 255.

4- Ibid, p. 86.

5- Ibid, p. 87.

6- Ibid, p. 88.

7- Ibid, p. 89.

8- Ibid, p. 213.

9- Ibid, p. 214.

10- Ibid, p. 2154.

11- Ibid, p. 215.

12- Ibid, p. 215.

13- Ibid, p. 216.

14- Ibid, p. 216.

15- Bruce L. Berg., Qualitative Research Methods for The Social Sciences, Pearson, New York, 2007, pp. 239 – 241.

16- Ibid, pp. 242- 243.

17- Ibid, pp. 244- 252.

١٨- هناك دراسة مصرية حول تحليل خطاب الالتزام والتحايل كما تعكسه المدونات تم توظيفها في التعرف علي سمات الشخصية المصرية: هاني خميس عبده، تحليل خطاب الالتزام والتحايل كما تعكسه المدونات، المؤتمر السنوي الثاني عشر حول الشخصية المصرية في عالم متغير، مايو ٢٠١٠، نظمه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

19- Ibid, pp. 253- 256.
20- Ibid, pp. 256- 258.

محتويات الكتاب

الفصل الثامن

الفصل التاسع

